خَلِيل انالجيْك

موجز تاريخ العُثمانيّين

نظرة عامة إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية



نينوى

ترجمة: أحمد الإبراهيم

مُوجَز تَارِيخ العُثْمَانيّين

نَظرة عَامّة إلى تَاريخ الإمبراطوريّة العثمانيّة

عنوان الكتــاب: **موجز تاريخ العثمانيين**

نظرة عامة إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية

اســم المؤلــف: **خليل إنالجيك**

اســم المترجـم: **أحمد الإبراهيم**

الموضــــــوع: **دراسات تاريخية**

عدد الصفحات: **236** ص

القيــــــــاس: **17** × **24** سم

الطبعـة الأولى: **500** /كانون الثاني **2024** م – **1445** هـ

ISBN: 978-9933-38-564-4

رقم الإصدار	دراسات تاريخية
1363	**13**

دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع

سورية . دمشق . ص ب **4650**

تلفاكس: **+963 11 2314511**

هاتــــف: **+963 11 2326985**

الإمارات العربية المتحدة – الشارقة –

المنطقة الحرة – مدينة الإعلام للنشر

هاتــــف: **+971 506844076**

E-mail: info@ninawa.org
ninawa@scs-net.org

web: www.ninawa.org

دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع

@House Ninawa

Ninawa house

ninawa_publishing_house

العمليات الفنية:

التنضيد والتدقيق والتحرير والتحقيق والإخراج والطباعة – القسم الفني:

دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع

خليل إنالجيك

مُوجَز تَارِيخ العُثمَانيّين

نَظرة عَامّة
إلى تَاريخ الإمبراطوريّة العثمانيّة

ترجمة: أحمد الإبراهيم

تم إصدار وترجمة هذا الكتاب من اللغة التركية
إلى اللغة العربية بالتعاون مع وكالة أكدم لحقوق
التأليف والترجمة والطباعة وبدعم من Teda.

Kisa Osmanh Tarihi

by

Halil Ínalcik

خليل إنالجيك

- ولد في استانبول عام ١٩١٦، وكان من أوائل الطلاب في جامعة أنقرة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا. بعد أن حصل على الدكتوراة في قسم العصر القريب، بدأ مهامه عضوَ هيئةٍ تدريسية في الكلية نفسها بين عامي ١٩٤٢ -١٩٧٢. في عام ١٩٧٢ تلقّى دعوة لإلقاء المحاضرات في موضوع تاريخ العثمانيين في قسم التاريخ - جامعة شيكاغو، وبقي في هذه الجامعة حتى تلقى دعوة من جامعة بيلكنت التركية عام ١٩٩٣. في هذه السنوات قدم عدداً من الندوات عن التاريخ العثماني في عددٍ من الجامعات الأمريكية وفي مقدمتها جامعة هارفارد. دخل عالم الكتابة منذ عام ١٩٧٣ بكتابٍ نشره في العام نفسه بعنوان « The Ottoman Empire - The Classical Age (1300-1600) – الإمبراطورية العثمانية – العصر الكلاسيكي، ١٣٠٠ – ١٦٠٠)» تلاه عدد من الكتب التي صدرت عن دور نشر عالمية. اختير عضواً في عدد من الأكاديميات التركية والبريطانية والأمريكية والصربية والبولندية. حصل على عدد كبير من الدكتوراة الفخرية والجوائز والميداليات داخل تركيا وخارجها. افتُتِحَ مركز خليل إينالجيك للدراسات العثمانية في جامعة بيلكنت، في عام ٢٠٠٨، وتبرع إنالجيك لهذا المركز بأرشيفه. تُوفي في ٢٥ تموز ٢٠١٦ عن عمر يناهز ١٠٠ عام.

كتبه الصادرة عن دار النشر خاصتنا (كرونيك كتاب):

- الدولة والقانون والعدالة عند العثمانيين، العثمانيون وأوروبا- مكانة الدولة العثمانية في التاريخ الأوروبي، عهد التنظيمات والمسألة البلغارية، من الإمبراطورية إلى الجمهورية، The Ottoman Empire and Europe – الإمبراطورية العثمانية وأوروبا، الإمبراطورية العثمانية/المجلد الأول المجتمع والاقتصاد، الإمبراطورية العثمانية/ المجلد الثاني السلطان والسياسة، دراسات ووثائق عن عصر محمد الفاتح الأول، الشرق الأوسط والبلقان تحت الحكم العثماني، أتاتورك وتركيا الديمقراطية، النزعة التركية والنزعة الإسلامية والتراث العثماني.

الفهرس

الفصل الأول

نظرة عامة إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية

الفصل الثاني

التاريخ العثماني

الفصل الثالث

تيمور

مقدمة دار النشر

يتكون كتاب «موجز تاريخ العثمانيين» من نصوص المحاضرات المتعلقة بتاريخ الدولة العثمانية، التي قدّمها قطبُ المؤرخين خليل إنالجيك، الذي بدأ التعليم في كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا في جامعة أنقرة، وواصل مهنة التعليم في عدد كبير من الجامعات (هارفارد وبرنستون وغيرها) وفي مقدمتها شيكاغو وبيلكنت. وقد أهّل في هذه المحاضرات التي كانت على مستوى الماجستير والدكتوراة عدداً كبيراً من الطلاب، الذين صاروا زملاءه فيما بعد، وأوصلوا الأبحاث المتعلقة بالعثمانيين إلى المستوى الذي وصلت إليه اليوم.

نُشِرَ هذا العمل أول مرة عام ٢٠١٦ بعنوان «نصوص محاضرات أكاديمية» وستُنشر الآن في مجلدين بهدف وصولها إلى القراء بسهولة أكبر. «موجز تاريخ العثمانيين» هو الكتاب الأول في هذه السلسلة، وأما الكتاب الثاني فسيكون لقاؤه مع القرّاء في عام ٢٠٢٢ تحت عنوان «تاريخ النضال الوطني».

يتألف كتاب «موجز التاريخ العثماني» من ثلاثة نصوص محاضرات لإينالجيك. جرى تقديم المذكرة الأولى في اجتماع الرابطة الدولية لدراسات جنوب شرق أوروبا (Association Internationale des Etudes du Sud-Est Européen-AIESEE) في صوفيا عام ١٩٦٦ ونُشِرت بوصفها جزءاً من محاضر المؤتمر في عام ١٩٦٩؛ إذ قدّمت هذه المحاضرة إطارًا عامًا للدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى نهايتها. وأما نصوص المحاضرة الثانية فتتألف من ملخصات المحاضرات التي قُدِّمت في قسم التاريخ جامعة شيكاغو بين عامي ١٩٧٢-١٩٨٦. تناول إنالجيك في هذه المحاضرة التطورات العسكرية والسياسية في عهد مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١)، ومحمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١)، وبيازيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢) بخطوطها العريضة، وتناول فيها مواضيع الضرائب والشؤون العسكرية ونفقات الميزانية في الفترة الكلاسيكية العثمانية. يتناول إنالجيك في هذه المحاضرات المسائل المعقّدة التي تناولها بعمق وبالتفصيل في كتبه ومقالاته، بطريقةٍ أكثر إيجازًا، وأكثر قابلية للفهم.

وأما المحاضرة الثالثة فهي محاضرة جامعية مهمة أدت دوراً مهماً في بداية مسيرة إنالجيك الأكاديمية. وهي دارسة مقارنة أجراها بين دراسات ل. كاهون ودبليو بارثولد ول. بوفا عن تيمور وتقدّم بها حلقةَ بحثٍ في مادة البروفيسور فؤاد كوبرولو «تاريخ العصر الوسيط» في جامعة أنقرة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا في العام الدراسي ١٩٣٨-١٩٣٩. وبفضل هذه المحاضرة حصل على درجة معيد في الجامعة بتوصية من البروفيسور كوبرولو. وقد أدرجنا ورقة البحث هذه، التي تعدُّ مهمة من حيث السيرة الذاتية لإينالجيك، في كتاب موجز تاريخ العثمانيين، لأنها تمثل بداية العديد من الدراسات الأكاديمية المتعمقة والندوات والمحاضرات الجامعية التي سيعدها في السنوات التالية.

في أثناء إعدادنا هذا العمل للطباعة والنشر، أجرينا بوصفنا دارَ نشرٍ بعض التغييرات، كالتعديلات اللغوية والإملائية وتوحيد المراجع. وإننا مدينون بالشكر الجزيل للسيدة غونهان إنالجيك، ابنة خليل إنالجيك، التي قدّمت لنا أنواع الدعم كلها من أجل نشر هذا العمل.

دار نشر كرونيك
(كرونيك كتاب)

الفصل الأول

نظرة عامة إلى
تاريخ الإمبراطورية العثمانية
(تقرير في مؤتمر صوفيا ١٩٦٩)

مقدمة

الجمعية الدولية لدراسات الجنوب - شرق (AIESEE) هي منظمة دولية شاملة تجمع علماء من أنحاء العالم جميعها يعملون في تاريخ والبلقان وثقافتها منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الوقت الحاضر. تتّخذ الجمعية من مدينة بوخارست الرومانية مركزاً لها. يرى الباحث الروماني العظيم نيكولاي يورغا أن البلقان جزء من تاريخ أوروبا وثقافتها. ويفضّل يورغا استبدل مصطلح البلقان (الذي يعني المنطقة الجبلية) بتسمية جنوب شرق أوروبا. وقد اتّبع المؤرخون الرومان هذا التقليد، وأطلقوا على الجمعية الاسم نفسه. أعطت الجمعية الدولية لدراسات الجنوب - شرق الأولوية لدول البلقان بما فيها تركيا، وأعطت، في الوقت نفسه، العضوية للخبراء في كافة أنحاء العالم الذين يجرون دراسات وأبحاث عن البلقان. وفقاً للوضع في ذلك الوقت، كان ممثلو دول البلقان (بما في ذلك تركيا) أعضاء دائمين في الإدارة المركزية، وكانوا يجتمعون كل عامين، ويكتبون تقارير عن أنشطة الجمعية يحضّرون للمؤتمر الذي كان مقرراً عقده كل ٥ سنوات.

شاركتُ سنوات طويلة ممثلاً لتركيا في اجتماعات الجمعية وتجوّلتُ في دول البلقان، فترأّستُ الجمعية بمقتضى الوضع بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٤، وما زلت حتى الآن أمثّل تركيا في الجمعية.

خليل إنالجيك

نظرة عامة إلى
تاريخ الإمبراطورية العثمانية[١]

المرحل

أظهرت الدراسات المتعمقة بعد الحرب العالمية الأولى حول مسألة ولادة الدولة العثمانية ضرورة تقويم هذه المشكلة بوصفها من قضية تأسيس الإمارات التركمانية القديمة في الأطراف الغربية (السرهاد[٢]) في إطار تاريخ الدولة السلجوقية[٣].

صُنِّفت المناطق الحدودية للدولة السلجوقية على أنها البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود و«الأطراف» الغربية. وعلى رأس كل منطقة يوجد أمير (بيك) يُعيّنه السلطان السلجوقي. وقد تطورت هذه الأطراف، دنيزلي (تونغوزلو)، كاراهيسار (أفيون)، كاستامونو، بوصفها استقرت فيها الحضارة الإسلامية - التركية الكلاسيكية منذ القرن الثالث عشر. وإلى الأمام كان التركمان المحاربون شبه الرحّل، أتراك

---

١ - قُدِّمت هذه المحاضرة كتقرير في المؤتمر الذي عقدته الجمعية الدولية لدراسات الجنوب - شرق (AIESEE) في صوفيا عام ١٩٦٦، طُبعت ضمن محاضر المؤتمر (Actes du Premier Congrxes International des Etudes Balkaniques st du Sud-Est Européen, III, Sofya, 1969).

٢ - سرهاد أو سرحات، هو الاسم الذي كان يُطلق على المنطقة الحدودية بين الإمبراطورية العثمانية والدول المجاورة. ولم يجري ترسيم حدود الدولة العثمانية مع جيرانها الشرقيين والغربيين بشكل واضح. وفي المعاهدات جرى ترسيم الحدود بشكل تقريبي بذكر أسماء المدن والبلدات والقرى والأنهار أو التلال والجسور والطرق. الكاتب استخدم الكلمة التركية (Uç) وتعني طرف، ترجمتها كما هي، واستخدمت كلمة حدود حين استخدم الكاتب كلمة (sınır) بمعنى حدود.. (المترجم).

٣ - Giese انظر باللغة الفرنسية جيز

«Das Problem der Entstehung des Osmanischen Reiches, dons,» Zeitschrift für semitistik und verwandte Gebiete, II (1924), 242-271; W. L. Langer ve R. P. Blokei, «The Rise of the Ottoman Turks and its Historical Background,» American Historical Review, XXXVII (1931), 468-505; M. Fuad Köprülü, Les Origines de l'Empire Ottoman, Paris, 1935; Türkçesi: Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluşu, Ankara: TTK, 1959; idem, «Osmanlı İmparatorluğu'nun Etnik Menşei Meseleleri», Belleten, VII (1943), 219-314; Paul Wittek, The Rise of the Ottoman Empire, London, 1938; H. İnalcık, «The Question of the Emergence of the Ottoman State,» International Journal of Turkish Studies, 2-2 (1981-82), 71-79.

الأطراف[٤] كما تسمّيهم المصادر، متفوقين في المناطق الجبلية. وقد كان هؤلاء في المناطق الخلفية بعيدين عن تأثير الثقافة العالمية cosmopolite وعن الحياة السائدة في الشرق الأوسط، وعن سياسات الدولة المركزية، وكانوا ضدها. وكانت التقاليد التركية القديمة مهيمنة على الحياة الدينية في الأطراف. كان الأعضاء النشيطون هناك ألب إران[٥] (محاربين أقوياء) كرّسوا أنفسهم للغزو ويعيشون على الغنائم. وكان الدراويش الروافض (heterodox)، الآباء التركمان المعروفين باسم أبدال يشرفون على الحياة الدينية ويوجّهونها.

في عام ١٢٦١، لجأ السلطان السلجوقي عز الدين كيكاوس مع أنصاره إلى هؤلاء التركمان الموجودين في الأطراف عندما قدّم المغول الدعم والحماية لمنافسه، ومن ثمّ اضطر في النهاية إلى الفرار إلى بيزنطة. أدى حدث متعلق بكيكاوس إلى تطور وثيق الصلة بتاريخ البلقان والأسلمة: انضمت إليه، في الأراضي البيزنطية، ما يقارب أربعين قبيلة تركمانية من الداعمين، وُطّنت هذه القبائل في دبروجة من قبل الإمبراطور البيزنطي. وقد أسست هذه القبائل هناك العديد من القرى والبلدات، ودخلت تحت حماية نوغاي أمير الجيش الذهبي القوي. كان نوغاي مسلماً، ومتأثراً بالبابا التركماني الشهير صاري صالتوك الذي أدّى دوراً مهماً في نشر الإسلام وترسيخه في البلقان[٦]. وفق بول ويتيك، أُطلق على هؤلاء التركمان اسم

---

٤ – ك. الأكسرايي، مسامرةُ الأخبار، الناشر: أو. طوران، ١٩٤٤، الصفحة ١٠٢-١١٠، للاطلاع على الشروط الاجتماعية في الأطراف، راجع

(P. Wittek, Das Fürstentum Mentesche, Studie zur Gesch. Westkleinasiens im 13.-15. Jahrhundert,)
إستانبول ١٩٣٤، الفصل الأول؛ م. كوبرولو، في نفس المرجع، الفصل الثالث، خ. إنالجيك،

«The Ottoman Turks and the Crusades, 1329-1522,» A History of the Crusades, Cilt. VI, yay. K. M. Setton, H. W. Hazard ve N. P. Zacour, Madison: The University of Wisconsin Press, 1989, 222-230; idem, «The Emergence of the Ottomans,» The Cambridge History of Islam, yay. P. M. Holt, A. K. Lambton, B. Lewis, Cambridge, 1970.

٥ – قبل الإسلام كان يُطلق على المحاربين الأتراك اسم «تشيري» ومنها جنود اليني تشيري، واليني تشيري، ولدى القبائل المتطرفة في عهد السلاجقة أُطلق عليهم اسم «يلما» وبعد الإسلام أُطلق عليهم اسم «ألب إران» أي محارب ولي، ولا يكفي أن يكون قوياً كي يوصف بالمحارب، بل يجب أن يكون صاحب أخلاق ومروءة، أي أقرب إلى لأولياء. (المترجم).

٦ – من أجل هذه المصدر يمكنكم مراجعة م. فؤاد كوبرولو، «المصادر المحلية لتاريخ سلاجقة الأناضول». بيليتن، السابع (١٩٤٣)، ٤٣٠-٤٤١؛ أبو الخير الرومي، صالتوك نامه، نشر .F .إيز، ش .تيكين، مصادر اللغات والآداب الشرقية رقم ٤، كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٣-١٩٧٦.

كيكاوس/ غاغاوز بسبب ولائهم للسلطان كيكاوس[٧]. فضلاً على ذلك، تُظهر صالتوك نامة، الملحمة العظيمة لأتراك البلقان، البابا صالتوك محارباً (غازياً) حارب من أجل نشر الإسلام. وفيما بعد، عندما سيطر العثمانيون على هذه المنطقة، أصبحت النقطة المحورية الرئيسة لانتشار قوات الأطراف والحركات الرافضية، ولاسيما الكلندرية[٨] والأبدالية[٩]، في البلقان. عندما توفي نوغاي عام ١٢٩٩، فقدت هذه المجموعة التركمانية حماتها. حاولت مجموعة من شعب كيكاوس العودة إلى الأناضول. أولئك الذين بقوا تحولوا إلى المسيحية واستمروا في وجودهم تحت اسم غاغاوز. عندما مات نوغاي عام ١٢٩٩، فقدت هذه المجموعة من التركمان حاميها. قرر قسم من شعب كيكاوس العودة إلى الأناضول، وأما البقية فقد اعتنقوا المسيحية، وواصلوا وجودهم هناك تحت اسم غاغوز.

بعد أن نصَّب المغول السلطان مسعود على عرش قونية وشنوا عملية ضد إمارة أتراك الجرميان الموجودة في الأطراف التي دعمت منافسه، وجه الأتراك أنظارهم نحو الغرب، نحو الأراضي البيزنطية. وهكذا، فتح غربي الأناضول من القادة العسكريين الجرميان، وظهرت إمارات آيدين وصاروخان وكاريسي بين عامي ١٢٩٠ و١٣١٠. وكانت هذه الإمارات، مثل

7- P. Mutafçiev, Die Angebliche Einwanderung von Seldschuk- Türken in die Dobrudscha im XIII. Jahrhundert; H. W. Duda, «Zeitgenössische Islamische Quellen und das Oğuznâme des Jazyğyoglu Ali zur angeblischen Türkischen Besiedlung der Dobrudscha im 13. Jhd. N. Chr.,» Balgarska Akademi ana Naukite i Izkustvata, kniga LXVI-1, 2, Sofia, 1943; T. Kowalski, «Les Turks et la langue turque de la Bulgari edu Nord-Est, Pols,» Akad. Umiej. Mém. De la commission Orientale, no. 16, Cracow, 1933; P. Wittek, «Yazijioghlu Ali on the Christian Turks of the Dobruja,» BSOAS, XIV-3 (1952), 639-668;

من أجل المصادر العربية انظر دبليو دي تيسنهاوزن، نصوص عن تاريخ دولة القبيلة الذهبية، الترجمة التركية .I : إزميرلي، إسطنبول، ١٩٤١، ١٦٩–٢١٨، ٢٧٤–٢٨٣؛ إينالجيك، «دوبروجا»، EI2، II، 610-613.

٨ – الكلندرية هي حركة صوفية ظهرت في إيران في القرن العاشر بوصفها حركة صوفية نشأت من خراسان الملاماتية، نظّمت في نهاية القرن الثاني عشر بجهود صوفي من الإمبراطورية الصفوية يُدعى جمال الدين سافي، وجمعت مؤيدين كبيرين في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (المترجم)

٩ – الأبدال هو الشخص الذي تخلى عن كل شيء في العالم غير الله .الشخص الذي وصل إلى مستوى الأبدالية لديه إمكانية الوصول إلى المعرفة المطلقة والمباشرة للحقيقة. بوصفه شخصية اجتماعية، الأبدال: هو السلطة التي تمد يد العون للضعفاء والمظلومين، وتحارب الفجور في المجتمع. عبّر الأبدال، الذين كانوا أكثر شيوعاً بين التركمان الرحل عن استياء السكان المحيطين من سلطة الدولة السلجوقية أو العثمانية وأصبحوا المبادرين لحركات التمرد المختلفة. جمع الأبدال في شخصهم بين الدين الإسلامي والشامانية، ديانة الأتراك قبل الإسلام. بعد اعتناق الإسلام استُبدلت شخصية «كام» التي كانت لها علاقة روحية بكوك تنغري (إله السماء)، بشخصية «الأبدال». (المترجم)

الإمارة العثمانية، تشكّل حلقة جديدة من الإمارات التركمانية التي ولدت مع الغزو خارج الحدود السلجوقية[١٠]. عند دراسة تاريخ إمارات الأناضول الغربية، بما في ذلك الإمارة العثمانية، يجب التركيز على عاملين رئيسيين، هما الغزو والهجرات. أدّى القادة العسكريون السلاجقة الذين فروا من المغول ووصلوا إلى الأطراف دوراً رئيساً في تنظيم هذه الإمارات سياساً.

الغزو

بدايةً داخل الحدود السلجوقية، كان أمراء (بيكوات) كاستامونو ناشطين في الشمال، وأمراء (بيكوات) دنيزلي ناشطون في الجنوب، وبعد عام ١٢٨٣ بدأ نشاط أمراء (بيكوات) جرميان. ولكن في المرحلة الثانية أسس القادة العسكريون أو الإمارات – القبائل التركمانية، التابعين لهذه الإمارات إمارات مستقلة جديدة على الأراضي التي فتحوها في الأناضول البيزنطية، وتركوا الإمارات الأخرى في وضع إمارات المنطقة الخلفية. كان آيدن أوغلو محمد وصاروخان وكارةسي قادة عسكريين (سوباشي) لإمارة كرميان الواقعة في الأطراف. وأما الغازي عثمان فقد كان رئيس – عشيرة تحت إمرة أمراء كاستامونو. عند مقارنة ما كتبه المؤرخ البيزنطي المعاصر باتشيميرس مع الرواية العثمانية القديمة، تظهر الحقيقة الآتية: خفّض أمراء كاستامونو من حدّة الغزو ضد بيزنطة، في حين واصل عثمان الحرب بجرأة شديدة في الجزء الأكثر تقدماً من الحدود، وبذلك جذب المحاربين إليه، وترقّى إلى مستوى القائد الحقيقي لهؤلاء المحاربين. وأما الخطوة التي جعلته يصل إلى أن يكون مؤسساً لإمارة وقائداً عظيماً للمحاربين فهي حصاره العاصمة البيزنطية القديمة إزنيق، والانتصار الذي حققه هجومه ضد الجيش الذي أرسله الإمبراطور البيزنطي في بافيوس في صيف عام ١٣٠٢ (قررنا الآن أن

---

١٠ – لمعرفة هذه الإمارات في غرب الأناضول، راجع على نحو خاص (P. Wittek, Das Fürstentum Mentesche; H. Edhem Eldem,)، ورثة السلاجقة في غربي الأناضول، إستانبول، ١٩٢٦؛ إ. هـ. أوزون تشارتشيلي، إمارات الأناضول ودول الأك كويونلو والكارا كويونلو، أنقرة ١٩٣٧؛ همّت أكن، بحث حول تاريخ آل آيدن (آيدن أوغوللري)، أنقرة ١٩٤٦؛

İ. Mélikoff-Sayar, Le Destan d'Umur Pacha, Paris, 1954; P. Lemerle, L'Emirat d'Aydın, Byzance et l'Occident, Recherches sur «La geste d'Umur Pacha», Paris, 1957; B. Flemming, Landschaftsgeschichte von Pamphylien, Pisidien und Lykien im Spätmittelalter, Wiesbaden, 1964;

ي. يوجل، «The Rise of the Turcoman Maritime Principalities, Byzantium and Crusades,» Byzantinische Forschungen, IX, 179-219.

هذا المكان هو قرية يالاك - أوفا/ هرسيك، على بعد ١٠ كم شرق يالوفا)[١١]. وبهذا النصر، اكتسب هو وأبناؤه من بعده نفوذاً وهيبة (charisma) لا مثيل لها في مناطق الأطراف، وهكذا تأسست الأسرة الحاكمة والدولة العثمانية (١٣٠٢). تبيّن الأبحاث الحديثة أن مؤسسات الإمارة قد أنشئت حقيقية منذ عهد عثمان بيك. تحولت الآراء المتعلقة بوضع عثمان، فيما إذا كان زعيم قبيلة (ف. كوبرولو) أم رئيس منظمة غزو (ب. ويتيك) إلى موضوع جدل واسع[١٢]. في الواقع، ربما كان رئيساً لمجموعة تركمانية شبه بدوية من قبيلة كايي الواقعة على الأطراف (ف. سومر). ولكن يبدو أن المحيطين بعثمان، أي «العثمانيين»، كانوا أشبه بمقاتلي توراهانلو وإفرينوزلو الذين رأيناهم لاحقاً في روميليا، يتألفون في الغالب من المحاربين الشجعان الغرباء الذين أتوا من كلِّ مكان. ويُظهره التقليد العثماني[١٣] القديم قائداً يرعى شؤون هؤلاء الغرباء، أي هؤلاء المقاتلين الذين هجروا أراضيهم وبلدانهم وجاؤوا. ربما لم يكن عثمان سيداً (أميراً - بيكاً) من الطبقة العليا للدولة السلجوقية، مثل أمير جرميان. ولكنه من ناحية أخرى، لم يكن راعياً كما ادعى عاشق باشا زادة. في التقليد العثماني، كان المحيطون بعثمان هم رفاق، وفرسان (نوكر)، ومقاتلون (غزاة)، وآخيون[١٤]، وفاقيون[١٥]، والدراويش

11- G. Pachymeres, Kitap X, Bölüm 25; E. Zachariadou, «Pachymeres on the 'Amourioi' of Kastamonu,» Byzantine and Modern Greek Studies, 3 (1977), 57-70. Krş. Neshri, Gihânnûmâ, I, cod. Menzel, ed. Fr. Taeschner, Leipzig, 1951, 32; H. İnalcık, «The Rise of the Ottoman Dynasty: The Siege of Nicaea and the Battle of Bapheus,» Conference on the Ottoman Emirate, 1300-1389, 11-13 January 1991, Institute for Mediterranean Studies, Rethymno.

١٢ - بحسب جيزي، المرجع نفسه، فقد انضموا إلى تنظيم الآخية وشكلت المبادئ السائدة في هذا التنظيم أساساً ديناميكياً مكن من قيام الدولة العثمانية؛

H. Gibbons, The Foundation of the Ottoman Empire, London izleyen C. Arnakis, İlk Osmanlılar, Atina (Yunanca) Rumların İslâmı kabulü ve Türkmenlerle sosyal kaynaşmasını savunur.

١٣ - تحوّلت الروايات العثمانية المتعلقة بالقرن الأول من التاريخ العثماني إلى روايتين مستقلتين رئيسيتن. راجع:

H. İnalcık, «The Rise of the Ottoman Historiography», Historians of the Middle East, ed. B. Lewis-P. Holt, London, 1962, 152-167; V. L. Ménage, Neshrî's History of the Ottomans, The Sources and Development of the Text, London, 1964.

١٤ - الآخية هي «أخوية دينية وسياسية» نشأت في الأناضول في القرن الثامن هـ / القرن ١٤ م، تركزت أعمالها في خدمة الناس وتعليمهم حب مساعدة المحتاجين والمساكين. والآخية تنظيم موجودة عند السلاجقة والدولة العثمانية (ولاسيما في مرحلة التأسيس) أسسها آخي إيفران، بناءً على توصية الحاج بكتاش ولي. (المترجم)

١٥ - اسم ولقب كان يُطلق سابقاً على أئمة القرى والمتعلمين في الأناضول. وهي كلمة عربية الأصل وأصلها «فقيه». (المترجم)

الأبدال[١٦]. وكان يوزّع الأراضي التي يفتحها على هؤلاء على شكل تيمار[١٧] أو وقف أو أملاك. وقد انضمّ إليه عدد من القادة العسكريين البيزنطيين الذين يخدمون على الحدود من أمثال الغازي ميخال. وفقاً لدفاتر التحرير العثمانية في القرن الخامس عشر، كانت الأراضي الواسعة التي مُلكّت لميخال في منطقة سكاريا الوسطى لا تزال في أيدي أحفاده. في الحقيقة ظهرت طبقة النوكريين (الفرسان)، النواة العسكرية المؤسِّسة للدولة، كما هي الحال في دول السهوب التركية - المغولية، كما ظهرت طبقة الكوميتاتوس (الفرسان) الرومانية.

وقد رأى ابن بطوطة، الذي زار هذه المناطق عام ١٣٣٢ أو ١٣٣٣، أن الآخيين هم أهم عناصر التنظيم الاجتماعي في قرى البلاد التركمانية ومدنها. وتبيّن الوثائق الأرشيفية أنهم كانوا يستضيفون المسافرين في زواياهم في الأطراف، وأنهم أدّوا دوراً مهماً في التوسّع والاستقرار وفي تأسيس القرى التركية[١٨]. وقد قدّم الفاقيون (الفقهاء) إلى جانب الآخيين، المساعدة لأمراء الأطراف في تنظيم فتوحاتهم، وجلبوا الشريعة الإسلامية إلى المراكز الموجودة في المناطق الخلفية، وجلبوا إليها النظام الإسلامي والمؤسسات الثقافية الإسلامية، وقد وجد ابن بطوطة هؤلاء الفقهاء يعملون إلى جانب الأمراء في الإمارات التي أُسست في منطقة غربي الأناضول، مستشارين لهم[١٩]. وكان هذا هو وضع أسرة جاندارلي الفقيه لدى العثمانيين، وقد كانت هذه الأسرة تشرف على إدارات الدولة جميعها في عهد التأسيس.

---

16 – The Travels of Ibn Battuta, ed. ve. çev. Sir Hamilton Gibb, Cambridge, 1958, 419.

للاطلاع على موضوع الآخيين، راجع ف. كوبرولو، المتصوفون الأوائل في الأدب التركي، إستانبول ١٩١٨، ص: ٢٣٧-٢٤٢.

Fr. Taeschner, «Beiträge zur Geschichte der Ackis in Anatolien (14.-15. Jhdt)auf rund neuer Quellen,» Islamica, IV (1931), 1-47; idem,

«الآخي» أ. غول بنارلي، «بورغازي ورسالة الفتوة، فتوات نامه سي» İFMK XV (١٩٥٥-٥٦) ص: ٢٧-٧٢.

للاطلاع على فئة الأبدال راجع:

H. İnalcık, «Sultan and Dervish: On Analysis of the Otman Baba Vilâyetnâmesi», The Middle East and the Balkans under the Ottomans, Bloomington, 1992.

١٧ - وهي قطعة الأرض التي كان يخصصها السلطان لطبقة الفرسان (السيباهيين) مقابل ضريبة محددة وتأمين الجنود للجيش العثماني باستمرار. (المترجم)

١٨ - راجع: أو. ل. باركان، «الدراويش الأتراك المستوطنين» مجلة وقفلر، II (١٩٤٣)، ص: ٢٧٩-٣٨٦.

١٩ - نفس المصدر السابق.

الهجرات

تؤكد دفاتر التحرير والأوقاف جميعها الموجودة في أرشيف الدولة العثمانية حركةَ الهجرة المكثفة من الشرق ومن منطقة الأناضول الداخلي باتجاه الأراضي الخصبة التي فتحها الغزاة (المحاربون) في الغرب[٢٠]. يُزعم أن القمع وسياسة الضرائب التي فرضها المغول أدّت دوراً، بوصفها سبباً لهذه الهجرات، لا يقل أهمية عن الاضطرابات الداخلية التي شهدتها منطقة الأناضول الأوسط. ويبدو أنهم على حق أولئك الذين يعدّون هذه الهجرات والضغط السكاني هي العوامل الحقيقية التي كانت سبباً رئيساً لاستمرار الحرب والغزو باتجاه الغرب[٢١]. في الواقع، كانت الفتوحات في القرن الرابع عشر مصحوبة بحركة هجرة واستيطان مكثفة، لذلك سرعان ما تترّك غرب الأناضول وتراقيا.

اضطرّت حركة الفتوحات والاستيطان إلى التوقّف في إمارات الأناضول الغربية وفي بحر إيجة. بين عامي ١٣٣٠-١٣٤٥ تولى آيدن أوغلو أومور بيك قيادة الحروب في البلقان عن طريق البحر.[٢٢] بعد ذلك بقي العثمانيون الإمارة الوحيدة التي ستواصل هذه الحركة في البلقان بسبب موقعهم الجغرافي. وبعد عام ١٣٤٥ بدأ محاربو الأناضول يتجمعون تحت راية العثمانيين.

كان تقليد الأطراف والغزو المستمر عاملاً ديناميكياً أساسياً في الاستقرار وفي تأسيس الإمبراطورية العثمانية. ازداد العثمانيون قوّة بالهجرات، وتبنوا دورَ حماة العالم الإسلامي بأكمله في القرن الخامس عشر لتقليد الغزو الموجود عند الأطراف. تحوّلت الغزوة، التي ترمز إلى عالمية الإسلام، إلى مبدأ رئيس للحملات العسكرية التي تنظّمها الدولة من أجل السيطرة على العالم، وإلى مبدأ أساسي للنظام المركزي الصارم لهذه الدولة، التي بقيت حتى النهاية على هذا

---

٢٠ - أو. ل. باركان، نفس المصدر السابق. «النفي كمنهج إسكاني وتوطيني في الإمبراطورية العثمانية»، İFM، إستانبول، XV (١٩٥٣-١٩٥٤)، ص: ٢٠٩-٢٣٧، خليل إنالجيك،

«Ottoman Method of Conquest,» Studia Islamica, II (1954), 122-129.

٢١- عثمان طوران، «تاريخ السلاجقة، والحضارة التركية - الإسلامية» أنقرة، ١٩٦٥، ص: ٢١١-٢١٦. خليل إنالجيك

«The Yürüks, Their Origin, Expansion and Economic Role,» Oriental Carpet and Textile Studies, yay. W. Denny, Londra, 1986, 39-65.

٢٢- راجع:

P. Lemerle, L'Emirat d'Aydın, Byzance et l'Occident, Paris, 1957; krş. H. İnalcık, «The Rise of the Turcoman Maritime Principalities, Byzantium and Crusades,» Byzantinische Forschungen, IX, 179-217.

النهج. ظهرت قوى جديدة بعد ضعف الحكم الإلخاني في الأناضول، وانهيار الحكم البيزنطي في البلقان، ولقد أدّى الموقع الجغرافي والهجرة والحرب دوراً مهماً في تقديم الفرصة للعثمانيين من أجل تحقيق التفوق في هاتين المنطقتين على القوى الأخرى. وكان إنشاء العثمانيين رأسَ جسرٍ في غاليبولي على الجانب الأوروبي بمنزلة نقطة انعطاف حقيقية.

التوسّع في البلقان:
الأطراف الجديدة، والظروف العامة للتوسّع العثماني

وجد سليمان باشا، الابن الأكبر للسلطان أورهان، الفرصة للاستقرار في قلعة تسيمبي (جينبي) شمال غاليبولي، بوصفه حليفاً للإمبراطور البيزنطي كانتاكوزينوس الخامس عام ١٣٥٢. وقد نظّم هذه القلعة رأسَ جسرٍ من أجل التوسّع في البلقان. وبعد ذلك مباشرةً، أنزل جيشاً قوامة ٣٠٠٠ شخص بواسطة الأسطول العثماني الصغير إلى منطقة كوزلو – درة التي تبعد ٧–٨ كم شمالي غاليبولي، واستولى على التلال الاستراتيجية المطلّة على البحرين، بما في ذلك بولاير وهيكساميليون (أورتاكوي)[٢٣]. وعندما دمر زلزال، وقع ليلة الأول من آذار ١٣٥٤، أسوار غاليبولي وقلاع أخرى، استولى على الفور على هذه القلاع ورممها وحوَّلها إلى قواعد عمليات عسكرية قوية. ونقل على الفور التركمان من الأناضول ووطَّنهم في هذه النقاط. وبذلك يكون أُسِّس سنجق باشا في روملي[٢٤]، ومِن ثَمَّ تكون قد أُسِّست نواة الروملي العثمانية. تُقدّم وقفيةُ الأوقاف التي أسسها أورهان، لنا معلومات موثوقة عن شروط هذا الاستيطان. وحسب هذه الوثيقة التي تدعم الروايات، طبّق سليمان باشا سياسة استيطان واعية بجلب المهاجرين إلى هنا من الأناضول في وقت قصير من أجل التمسك برأس الجسر هذا. ولكي يكسب الروم المحليين الذين وقعوا تحت حكمه إلى جانبه، اتبع سياسة الاستمالة، أي الترحيب بهم والتسامح معهم وكسبهم إلى جانبه (تآلف القلوب الواردة في القرآن). يبدو أن الروم كانوا يتعاونون بالفعل مع العثمانيين. في هذه الأثناء، غضب ابن البيزنطي آسين الصغير في غاليبولي من إخوته وانتقل إلى الجانب العثماني. اعتنق الإسلام واتخذ لنفسه اسم «شاه ملك» وصار قائد العثمانيين. وبعد وفاة سليمان المفاجئة توقف التوسع العثماني. ولكن عندما ذهب الأمير مراد إلى غاليبولي مع مربّيه شاهين عام ١٣٥٩، بدأ الغزو والتوسع من جديد. وبعد خطة حربية واسعة استولىَ على أدرنة عام ١٣٦١. ومن الجدير بالذكر أنه من

---

٢٣ – راجع: خليل إنالجيك، «فتح إدرنة (١٣٦١)» إدرنة أرواغان كتابي، أنقرة ١٩٦٤، ص: ١٣٧–١٥٩.

٢٤ – الروملِّي اسم أطلقه الأتراك على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا التي تشمل الدول المعاصرة الآتية: اليونان، ومقدونيا، وألبانيا، وكوسوفو، وصربيا، والجبل الأسود، وبلغاريا، والبوسنة. (المترجم)

هذه العملية، ادعى العثمانيون أنهم جاؤوا لحماية حقوق ماتيو كونتاكوزينوس ضد الإمبراطور الموجود في إسطنبول وبذلك نالوا الدعم من السكان الروم. بعد وفاة والده في بورصة عام ١٣٦٢، عاد الأمير مراد، فاتح أدرنة، واعتلى العرش العثماني.

تُعدّ فترة مراد الأول (١٣٦٢-١٣٨٩) فترة حرجة في التطور نحو الإمبراطورية. عندما تحالف الأمراء الصرب المقدونيين مع البيزنطيين وزحفوا على أدرنة، هزمهم العثمانيين هزيمة حاسمة في حرب الصرب- صنديغي (تشيرمين) (١٣٧١)، ونتيجة لذلك، اعترف أمراء جنوب البلقان وبيزنطة بسيادة مراد الأول. تحطّمت آخر محاولة للمقاومة التي أبدتها دول البلقان على نحو حاسم في معركة سهل كوسوفو (١٣٨٩). وهكذا أسس إمبراطورية تتكون من دول تابعة في البلقان، وحولها بايزيد الأول إلى إمبراطورية مركزية أول مرة. إلا أن هذه المحاولة المتسرعة التي تخلّى فيها عن سياسة الاستمالة، أدت إلى انهيار إمبراطورتيه بضربة واحدة على يد تيمورلنك. في عهد «الفترة[٢٥] أو خلو العرش» وحتى في عهد محمد الأول (١٤١٣-١٤٢١)، شعر العثمانيون بالحاجة إلى احترام وجود دول تابعة في البلقان مدّة طويلة[٢٦]. في أثناء الصراع الدائر بين الأمراء - الشلبي[٢٧] العثمانيين تمكّن الإمبراطور البيزنطي مانويل من استخدام سيطرته على مضيق البوسفور بمهارة، وحقق سيطرته في عهد الفترة لدى العثمانيين، ونجح بجلب من يريد إلى العرش العثماني. لدرجة أنه حتى مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١) لم يجرؤ على تعطيل نظام الدول التابعة في كل من البلقان والأناضول مدّة من الوقت، في المدّة ١٤٢١-١٤٣٠، بسبب خوفه من الصليبيين من جهة، ومن ابن تيمور، شاه روه من جهة أخرى. مع فتح سالونيك (١٤٣٠)، بدأت مدّة التفوق العثماني مرة أخرى في البلقان. الفتوحات التي تطورت بسرعة في غربي البلقان، وتتبيع البوسنة، والقضاء على الاستبدادية الصربية، وأخيرًا رد فعل أوروبا الصليبية مع التحالف بين المجر والبندقية، حتى

---

٢٥ - يُشير تعبير عهد المدّة إلى نحو ١١ سنة من الحرب الأهلية والفوضى السياسية التي أعقبت وفاة السلطان بايزيد الأول وكادت أن تقضي مبكراً على الدولة العثمانية، إذ استقل بعض أبنائه ببعض أراضي الدولة العثمانية وانفصلوا بها لو لا نجاح ابنه السلطان محمد الأول في إعادة توحيد الدولة العثمانية وأراضيها تحت سلطان واحد. (المترجم).

٢٦ - من أجل هذه التطورات، فضلاً على أعمال العامة، راجع: خليل إناجيك، «محمد الثاني»، «بيازيد»، «محمد الأول».

٢٧ - الشلبي هو لقب استُخدم في مدّات الإمبراطورية العثمانية جميعها تقريباً. وكان يستخدم للأمراء في السنوات الأولى للعثمانيين. (المترجم)

إن الحملات الناجحة لجون هونيادي، لم تحقق نتائجها الحاسمة أمام الانتصارات العثمانية في حروب فارنا (١٤٤٤)، وكوسوفو (١٤٤٨)[٢٨]. في عهد محمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١)، رأى العثمانيون مرة أخرى أنّ لديهم القدرة على محاولة إحياء إمبراطورية يلدريم بايزيد المركزية من جديد. سنحاول الحديث بإيجاز عن الأسس الدفاعية والإدارية والاجتماعية للفتوحات ضمن هذا الإطار السياسي العام أدناه:

عندما استقر سليمان باشا في رومَلي لم يتأخّر في تنظيم الأطراف وفقاً للتقاليد التركية القديمة على شكل جناح - اليمين، جناح - الوسط، وجناح - اليسار. استقر أفرينوز (أفرينوس) بيك في جناح - اليسار، في إبسالا في البداية. ومع مرور الوقت نقل مركز الأطراف الخاص به إلى غومولجينا، وفيما بعد إلى سيرَز. في عهد السلطان مراد الثاني نقل أحفاده مناطقهم الحدودية إلى الأمام قليلاً، وأقاموا في إرغيريكاسري (إرغيروكاسترون) وصاروا أمراء سنجق هناك. وأما الجناح - الأوسط فقد كان لسليمان باشا، وفيما بعد لبيلربيك[٢٩] الروملي، وهو الشكل الأول لسنجق الباشا. (المعلومة التي تقول إنّ مرادا الأول نقل العرش العثماني إلى إدرنة تستند إلى تفسير خاطئ، مركز الدولة العثمانية بقي في بورصة حتى عام ١٤٠٢). تقدم البيلربيكوات باتجاه إدرنة وفيليبة وصوفيا، على الطريق العسكري الذي يربط بيزنطة بأوروبا الوسطى. تطور أطراف الجناح الأيمن في اتجاه زاغرا وكارين أوفاسي (كارنوباد) ودوبروجا وسيليسترا. في حين كان القرن الرابع عشر يقترب من نهايته تنظّمت بوصفها مراكزَ أطراف في مواجهة إسكوب وصربيا والبوسنة وبولندا في شبه الجزيرة، ما وتنظّمت في الجنوب في مواجهة ترهالا واليونان ومورا، واستقرّ في هذه المراكز أمراء (بيكوات) الأطراف المشهورين وقوات التركمان - اليوروك.

وهكذا، بعد التوسع المستمر من الأجنحة الثلاثة، كانت تنتقل الأطراف إلى المناطق الحدودية المتجددة في الأمام. بقيت صناجق الأطراف حتى القرن الخامس عشر ذات بنية مستقلة للغاية أمام النظام المركزي تحت حكم أمراء الأطراف الذين يستلمون الحكم بالوراثة

---

٢٨ - للاطلاع على مواضيع العثمانيين والبندقية والصليبيين راجع: خليل إنالجيك،
«The Ottoman Turks and the Crusades, 1329-1522», A History of the Crusades, Cilt. VI, yay. K. M. Setton, H. W. Hazard ve N. P. Zacour, Madison: The University of Wisconsin Press, 1989, 222-227.

٢٩ - البيلربيك، هو منصب ولقب عثماني، ويعني «بك البكوات» أو «سيد السادة»، وكانت من أعلى المناصب في الدولة العثمانية. ويعتبر صاحب المنصب مرشحاً دائماً لدخول مجلس الدولة كوزير. (المترجم)

من الأب للأبناء. وكانوا أصحاب قرار في توزيع الأراضي التي تُفتح على رجالهم على شكل تيمارات، وبإمكانهم بناء علاقات مباشرة مع الدول المجاورة. من ناحية أخرى، كان البيلربيكوات، الذين يعيّنهم السلاطين عموماً من بين عبيدهم[٣٠] من القصر، يمثلون السلطة المركزية على السناجق جميعها في رومَلي. ولكن الصراع بين سناجق الأطراف والبيلربيكوات كان دائماً عاملاً مهيمناً في السياسة الداخلية للإمبراطورية العثمانية حتى جلوس محمد الفاتح على العرش. عندما ضعفت السلطة المركزية في عهد الفترة (خلو الحكم) (١٤٠٢-١٤١٣)، نرى أن السلطة الحقيقية في رومَلي انتقلت إلى أيدي أمراء الأطراف. بدأ مراد الثاني بتعيين عبيده الذين أهّلهم في القصر في صناجق الأطراف. وفي عهد محمد الثاني فَقَدَ أمراء الأطراف مكانتهم، ووضعهم الرفيع داخل الدولة[٣١]. فلقد تسببت نزاعات تعم مع المنطقة الخلفية والإدارة المركزية، ولاسيما في قضايا التيمار، بصراعات كبيرة، أثرت بشدة في التطور العام للتاريخ العثماني. وما يتعلق بهذا الوضع هو بحثُ من ادّعوا أنهم سلطنات في أطراف دوبورجا وديلي أورمان ولاسيما الشيخ بدر الدين عن دعم هناك في عهد محمد الأول[٣٢]. والوضع نفسه كان موجوداً في الأناضول. نحن نعلم أن شلبي محمد أعاد أراضي الأسرة إلى البيكوات الذين عزلهم والده بايزيد الأول، وذلك من أجل العثور على مقاتلين وأنصار، وبعد ذلك وضعهم محمد الفاتح تحت سيطرة الإدارة المركزية بفرض عددٍ من الالتزامات عليهم.

طوال المرحلة التي استمرت حتى عهد الفاتح أدّت الأطراف دوراً من الدرجة الأولى في عملية التوسّع. لقد قَبِل السادةُ (سينيور) المسيحيون والدول المجاورة، الذين كانوا يعيشون تحت الضغط المستمر من مقاتلي الأطراف، الخضوعَ للسلطان، ودفع الجزية من أجل التخلّص

---

٣٠ - العبيد/ عبد الباب (الباب العالي) ويُطلق عليهم اسم كابي كولو هو الاسم الذي يطلق على الوحدات العسكرية للمشاة والفروسية والطبقة التقنية وكان هذا النظام، الذي يشكل الجيش الدائم للإمبراطورية العثمانية، يخضع مباشرة للسلطان. (المترجم)

٣١ - خليل إنالجيك، دراسات ووثائق حول عهد الفاتح، ١، أنقرة ١٩٥٤، ص: ٥٧-٥٨؛

P. Wittek, «De la défaite d’Ankara à la Prise de Constantinople,» REI, Cahier I, 1938.

٣٢ - للاطلاع على معلومات حول الشيخ بدر الدين باللغة الفرنسية:

Babinger, Die Vita (Menâkibnâme) des Schejchs Bedr ed-Din Mahmud, gen. Ibn Qâdi Samavna, von Chalîl b. Schejch Bedr ed-Dîn Mahmud, Leipzig-Jassy, 1943; H. J. Kissling, «Das Menâkibnâme Scheich Bedr ed-Dîn’s, des Sohnes des Richters von Samavna», ZDMG, 100/1 (1950), 112-176; A. Gölpınarlı, Simavna Kadısıoğlu Şeyh Bedreddin, İstanbul, 1966; N. Filipović, Princ Musa i Śeyh Bedreddin, Sarajevo, 1971.

من ضغوطات هؤلاء البيكوات. ومهما كان حجم هذه الجزية ضئيلاً، ما إن يستقر حتى تعدُّ الدولة العثمانية سكان تلك الدولة التي تدفع الجزية أتباعاً لها (أهل الذمّة) وفق الشريعة الإسلامية. وعندما كانوا يتخذون موقفاً مناهضاً لشروط التبعية بأي شكل من الأشكال، كانت تلك البلاد وبحسب الفقه الحنفي، تصبح «دار حرب» من جديد، وتصبح مسرحاً لغارات مقاتلي الأطراف وهجماتهم التي لا تتوقّف.

وفي النهاية إن تحوّل الدولة إلى سنجق عثماني مباشر بتشديد روابط التبعية والقضاء على السلالة المحلية كان يأخذ وقتاً من الزمن بحسب الظروف السياسية[٣٣]. اتبع السلاطين بعناية سياسة الغزو التدريجي في أثناء التوسع العثماني حتى القرن السادس عشر. لم يُنظر إلى الظروف على أنها مناسبة تماماً لدول شمالي نهر الدانوب (نهر الطونة) بغية ضمها مباشرة إلى الإمبراطورية[٣٤]. طُبّق هذا النظام أيضاً في البداية في المجر، لكن الحاجة إلى الدفاع ضد آل هابسبورغ أدَّت إلى أن تصبح هذه الدولة بيلربيكيّة ذات سلطة واسعة.

وفي البلقان، تحوّلت المناطق التي يقطنها الأتراك بكثافة كوادي ماريتسا (ميريتش) وتراقيا وشرقي بلغاريا، الواحدة تلو الأخرى، إلى مناطق أطراف. في البداية كان يُرسل البدو الرحل إلى مناطق الأطراف. وبذلك شكَّلت زوايا الآخيين والدراويش أو مزارع قادة الغزو الموجودة في الأطراف نواة القرى الإسلامية الجديدة. وأعقبت مرحلة الاستيطان الأولية هذه مرحلة من الهجرة والاستيطان المستمر.

ووفقاً لما نفهمه من دفاتر التحرير في القرن الخامس عشر، كان الأتراك المسلمون المهاجرون عموماً يؤسسون قرى جديدة، ويشكِّلون أحياءً منفصلة في المدن والبلدات[٣٥]. وأما في القرى والمدن التي كان يقطنها مزيج من المسلمين والمسيحيين، فقد كان المسلمون

---

٣٣ - راجع: خليل إناجيك،

«Ottoman Methods of Conquest», The Ottoman Empire: Conquest, Organization and Economy, Collected Studies, Londra: Variorum, 1978, no. 1.

٣٤ - فضلاً على ذلك، كان معروفاً أنَّ بوغدان الجنوبية (مولدافيا) وبوجاك قد أُتبعتا بولاية روماني تحت اسم سنجق أكّرمان. ذلك ومع إعطاء الإفلاق (فالاشيا) صفة البيلر بيك نظامَ حكم لمدّة قصيرة بتاريخ ١٠٠٠/١٥٩٨ إلاّ أنه جرى التراجع عن ذلك بسرعة.

٣٥ - راجع خريطة التوسع السكاني في بداية القرن السادس عشر التي أعدّها أو. ل. باركان: «سياسة النفي كنهج توطين وإسكان في الإمبراطورية العثمانية» İFM, XII 56-79 و237-209 ,XV.

الذين فيها عموماً مسيحيين اعتنقوا الإسلام. وأدى الاحتلال التيموري إلى موجة كبيرة أخرى من الهجرة من الأناضول إلى البلقان[٣٦]. يمكن القول إنه بعد تيمور، تحول مركز ثقل الدولة إلى رومَلي. الذي حدّد الصراع الذي جرى بين الأمراء (شلبي) في عهد المدّة، هم أمراء (بيكوات) الأطراف، وصارت أدرنة هي العاصمة الحقيقية للدولة.

أما بالنسبة إلى الظروف السياسية والاجتماعية للتوسع العثماني في البلقان، فقد كانت البلقان في ذلك الوقت مقسَّمة إلى عدد من الدويلات والإقطاعيات. وقد ساعدت الصراعات الجارية فيما بينهم مساعدة كبيرة على التوسع العثماني. قدّم هذا الوضع للإمبراطورية العثمانية الفرصة لفرض سيادتها أولاً دولة مساعِدة ثم دولة حامية[٣٧]. وفي الوقت نفسه، استغلت دولتان عظيمتان، إحداهما مهيمنة على اليابسة والأخرى على البحار والسواحل، المجر في الشمال والبندقية في الغرب والجنوب، هذا التشظي السياسي وانتهجت سياسة التوسع في البلقان، وبرزتا أمام العثمانيين دولتين قويتين منافستين.

لقد كانت هاتان الدولتان تحاولان نشر الكاثوليكية أو جعلها متفوقة إلى جانب السيادة السياسية والعسكرية، لذلك لم تكن سيادتهما مقبولة من جماهير شعب البلقان. ولاسيما وأن أراضي الكنيسة الأرثوذكسية استولى عليها لصالح الكنيسة الكاثوليكية، لهذا السبب فضَّل رجال الدين الأرثوذكس الإدارة العثمانية التي تركت الوضع على ما هو عليه، والعثمانيون اعترفوا بامتيازاتهم واستقلال الكنيسة، وهكذا أُدخِلوا إلى بنية الدولة العثمانية. ولهذا السبب

---

٣٦ – الدفاتر المهمة في الأرشيف العثماني لدى رئاسة الوزراء، فيما يخص هذا الموضوع هي: مدوّر من المالية، الرقم: ٥٤٩، ١٨٠؛ دفتر طابو سالونيك – سيرز، الرقم ٧؛ سيايسترة، الرقم: ٤٨٣، من أجل غاليبولو راجع: خليل إناجيك، «غاليبولو» EI2، يوجد دفتر مهم أيضاً بتاريخ ١٤٥٥ موجود في مكتبة بلدية إستانبول. (كتابة جودت الرقم: ٨٩، سنجق باشا).

Die Altosmanischen anonymen Chroniken, I, yay. Giese, Breslav-Leipzig 1922, 45.

٣٧ – توجد دراسة جيدة توضّح هذا الأمر فيما يخص بلغاريا وهي:

P. Nilov, «Turskoto Zavaldjavane na Bālgarija i sādbata na poslednite Śismanovci,» Izvestija na Istor. Družestvo, 7/8 (1928), 41-112;

وهناك دراسة تكمّلها وهي

N. Jorga, , III-IV, Bucarest, 1937; Mora için bkz. D. Zakythinos, Le Despotat Grec de Morée, I, Paris, 1932; Histoires des Roumains et Romanité Orientale...

إذا ما عدنا لدراسة علاقات دول البلقان الصغيرة مع الدولة العثمانية، ضمن شروط تلك المرحلة، دراسة موضوعية، لا شك بأننا سندرك جيداً العديد من الأحداث والتطورات. فلقد كان وضع هذه الدول مختلفاً تماماً عن وضع البيزنطيين.

لا ينبغي أن نتفاجأ بوجود حواضر تدّخر بالتيمارات في دفاتر سنجق ألبانيا (Arvanid) عام ١٤٣٢. فقد كانت الدولة العثمانية تظهر بوصفها دولة بلقانية حقيقية في مواجهة المجر والبندقية، وكان هذا يؤدي دوراً مهماً في نجاحها. وكانت توجد في كلِّ بلدٍ بلقاني مجموعة سياسية تدعم العثمانيين بشدّة. وليس خطأً إن قلنا: إنّ الطبقة الأرستقراطية والبلاط الحاكم كانا ينتظران الدعم والمساعدة من العالم الغربي المسيحي عموماً. وفي الحقيقة تعرقلت حركة الفتوحات في البلقان بسبب خسارة العثمانيين منطقة غاليبولو[٣٨] (عادت مجدّداً إلى سيطرة العثمانيين عام ١٣٧٦) التي كانت ممرّاً أساسياً بين روملي والأناضول، نتيجة لحملات أماديو دو سافويا الصليبية عام ١٣٦٦. استمر تأثير وجود المضائق تحت سيطرة البندقية، دولة البحار الكبيرة، في موقع العثمانيين في البلقان وفي سياساتهم حتى عام ١٤٥٣. في عام ١٤١٦ جاء أسطول من البندقية دمَّر الأسطول العثماني والقاعدة البحرية في غاليبولو، وفي المدّة بين ١٤٢٣-١٤٣٠، واصلت البندقية سيطرتها على سالونيك، وفي عام ١٤٤٤ قطعوا المضائق في الحملة الصليبية. ومن جهة أخرى كانت الظروف الاجتماعية من الأسباب الأساسية التي سهّلت التوسع العثماني في البلقان.

الظروف الاجتماعية للفتح العثماني في البلقان

يفسر المؤرخون الماركسيون (ولاسيما المؤرخ البلغاري ف. موتافتشييفا، والبوسني ن. فيليبوفيتش، والبلغاري ب. تسفيتكوفا) التوسع الإقطاعي العثماني وفقاً للنظرية الماركسية وينظرون إلى نظام التيمار بوصفه شكلاً نموذجياً للإقطاع الشرقي المتخلف. وبحسب هؤلاء المؤرخين، فإن الإدارة المركزية العثمانية، ونقل ملكية الأراضي الزراعية إلى الدولة في ظل هذه الإدارة المركزية لا يمنع من رؤية الطابع الإقطاعي في هذا النظام. وربما يكون هذا هو الطابع الذي يميّزه من غيره؛ لأنه بحسب هؤلاء، الطابع الأساسي للمجتمع الإقطاعي هو الآتي: ليس للمنتج حقوق ملكية على وسائل الإنتاج، ولاسيما على الأرض، فهي ملك للدولة، والطبقات المنتجة تابعة لها في ظل طبقة عسكرية مهيمنة. وهذا هو الحدث الأساسي الذي

---

٣٨ - من أجل حملة أميديو دي سافويا راجع:

P. Nikov, ibid.; A. S. Atiya, The Crusade in the Later Middle Ages, London, 1938, 379-397; Gelibolu için «Gelibolu,» EI2, (H. İ).

يحدِّد التشكيلة الاجتماعية بأكملها. وهكذا تكون الدولة ليست أكثر من آلة استغلال؛ وأما السيباهيين[٣٩] فيشكلون الطبقة الدنيا كثيرة العدد من هذه المجموعة المستغِلة. تحافظ هذه الطبقة العسكرية المهيمنة على الدولة، وتسيطر على الأراضي، وتأخذ القسم الأكبر من الدخل الذي تحصل عليه الرعايا من عملها في هذه الأراضي. ولهذا السبب، نجد أن القضايا التي ركزت عليها موتافتشييفا على سبيل المثال، هي تلك المواضيع التي تتعلق بأصحاب ملكيات الأراضي الزراعية، وأولئك الذين يسيطرون على «الريع الإقطاعي» ووضع المجموعات التابعة. ووفقاً لها، فإن نظام التيمار هو «نظام إقطاعي لملكية الأراضي يهدف إلى تقاسم الريع الإقطاعي». وفي هذا النظام فإن السلطان الذي يملك السلطة المركزية ليس إلاّ الإقطاعي الأكبر في الدولة. تقف موتافتشييفا بخاصة عند الطابع الاستقلالي والاستغلالي للمؤسسات والممتلكات التي يسيطر عليها الكبار، بسبب حصانتهم وامتيازاتهم في ظل نظام متحرر من سيطرة الدولة، وهو ما يسمى بالسربستيات (الأراضي الحرّة). ومن ثمَّ تؤكد أن مثل هذه الأراضي تفتقر إلى الرقابة، ولديها فرص واسعة لممارسة الاستغلال، مشيرةً في الوقت نفسه، إلى أن العمالة الاستعبادية التي كانت تمارس على نطاق واسع في المؤسسات. تعدّ الدولة العثمانية مؤسسة إقطاعية تعتمد على القسر العسكري. ليس هنا المكان المناسب لانتقاد النظرية الماركسية التي تفسر الضرائب التي تجبيها الدولة وفق قوانينها على أنها استغلال ظالم. غير أنه يكفي أن نقول إن هذا الشكل من التفسير يقوم على مبدأ معين وهو أحادي الجانب. لكن مما لا شك فيه أنه بغض النظر عن الجوانب العقائدية لهذه الدراسات، التي تتعمق في جانب معين من الحقائق التاريخية، أي العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، فإنها لا تزال تثري معرفتنا بالتاريخ، ولاسيما معرفتنا بالأحوال المعيشية للطبقات الاجتماعية، وتثير كثيراً من الأسئلة التاريخية الجديدة التي تنتظر الإجابة عنها. وفيما يتعلق بمسألة استغلال الفلاحين، على سبيل المثال، فإنهم يركزون على نسبة الإنتاج الفعلي وما يدفع منه من ضرائب، وهو بلا شك موضوع مهم للدراسة.

٣٩ - كلمة سيباهي تعني عنصر في الجيش أو بمعنى الشخص العسكري، وهم مجموعة الفرسان الذين سلّمتهم الدولة العثمانية تيمارات (مساحات من الأراضي الزراعية)؛ للانتفاع منها مدى الحياة. (المترجم)

مع ضعف السلطة المركزية للدولة البيزنطية في مرحلتها الأخيرة، أصبح أصحاب البرونويات الكبيرة (التيمار) والخاريستيكيون (أراضي الكنيسة) في المقاطعات، شيئاً فشيئاً، أكثر استقلالية عن الحكومة المركزية ومجهّزين ببعض الحصانات المالية والقانونية، ووسّعوا نطاق ملكيتهم للأرض وسلطتهم على الفلاحين، وفرضوا السخرة والضرائب الإقطاعية على الفلاحين، وهي حقيقة كشفت عنها الأبحاث الأخيرة(٤٠). كل هذه التطورات وصلت إلى ذروتها في التوسع العثماني. وكان المؤرخ الروماني نيكولاي يورجا على حق تماماً عندما فسَّرَ الفتح العثماني بوصفه تطوراً في أوروبا الغربية جاء على هيئة تفتيت الإقطاعيات وتأسيس سلطة الدولة المركزية والمطلقة بدلاً من سلطة الأسياد (سينيور) المحليين(٤١). في مرحلة الفتح والضم المباشر، كان العثمانيون يعيدون سيطرة الدولة على الأرض عن طريق تحويل الأراضي التابعة للطبقة الأرستقراطية المحلية إلى تيمارات، وكانوا يحاولون إزالة أنواع الولاءات الإقطاعية المحلية جميعها(٤٢). لم يكن وضع الأراضي الزراعية تحت ملكية الدولة بنظام الأراضي الميري وجعل الفلاحين تحت رعاية الدولة فقط، إلاَّ بوجود سلطة مركزية قوية، وهذا يعني ثورة اجتماعية حقيقية. لم يحوّل العثمانيون أراضي النبلاء فحسب، بل حوّلوا أراضي

40- G. Ostrogosky, Pour l’histoire de la féodalite byzantine, çev. H. Gregoire et P. Lemerle, Bruxelles, 1964; G. Ostrogosky, Quelques problemes d’histoire de la paysannerie byzantine, Bruxelles, 1956; P. Charanis, «On the Social Structure and Economic Organization of the Byzantine Empire in the Thirteenth Century and Later,» Byzantino-slavica, XII (1951), 94-153; D. A. Zakythinos, Crise monétaire et crise économique à Byzance du XIIIe au XVe siècle, Atina, 1948; G. Cankova-Petkova, «La population agraire dans les teres bulgares XIe-XIIe siècles,» Byzantino-slavica, I (1962), 299-312; D. Angelov, «Certains Aspects de la Conquete des Peuples Balkaniques par les Turcs,» Byzantino-slavica, XVII-2 (1959), 220-275.

41- Histoire des États Balkaniques Jusqu’à 1924, Paris, 1925; Geschichte des Osmanischen Reiches, I, 1908, 196-304; N. Jorga, «Latins et Grecs et l’etablissement des Turcs en Europe (1342-1362),» Byz. Zeitschrift, XVI (1906), Le Despotat Grec de Morée, vie et institutions, Atina, 1953; W. Miller, The Latins in the Levant, London, 1938; K. M. Setton, Catalan Domination of Athens, 1311-1338, Cambridge, Mass., 1948; idem, The Papacy and the Levant (1204-1571), I, Philadelphia, 1976; H. İnalcık, «The Ottoman Turks and the Crusades,» yukarıda; D. Angelov, «Certain as179-222; D. Zakythinos, pects de la conquête des peuples balkaniques par les turcs,» Byzantino-slavica, XVII-2 (1959), 220-275; E. Frances, «La féodalité byzantine et la conquête turque,» Studia et Acta Orientalia, IV (1933), 69-90; D. Angelov, «Zur Frage des Feudalismus auf dem Balkan im XIII. Bis zum XIV. Jhdt.,» Etudes Historiques à l’occasion du Xle Congrès International des Sciences Historiques, Stockholm 1960, Sofia 1960, 107.

٤٢ - من أجل الوثائق يمكن مراجعة: خليل إنالجيك، «صورة دفتر سنجق ألباني» أنقرة ١٩٥٤، ٦٣ (تيمار ١٦٣)، ٦٤، ٨٤ (تيمار ٢٣٤-٢٣٧)، ٩٤ (تيمار ٢٥٥-٢٥٦) ٩٦-١٠٠؛ وبشكل خاص راجع: خليل إنالجيك (أبحاث ووثائق حول عهد الفاتح)I، أنقرة ١٩٥٤، الوثيقة رقم: ١١.

الأديرة إلى تيمارات، أو ألغوا حقهم في تشغيل الفلاحين عمال سخرةٍ وألغت امتيازاتهم عليهم(٤٣). لم يعُد من الممكن، في النظام الجديد، الحصول على أنواع مصادر الدخل

---

٤٣ - نفهم من دفاتر التحرير أن الأديرة القديمة الموجودة في رومَلي تُركت في مكانها، وضبطت الدولة العثمانية نظام مخاتير أديرة أثوس والامتيازات القديمة بما يتناسب مع القانون العثماني – الإسلامي ضمن إطار الأوقاف. أي عُدّت أراضيهم مملوكة أساساً، ولم تُتْبع بنظام أراضي الميري، ولكن كما كل الأراضي المملوكة صارت تخضع إلى نظام الأعشار. ورد في دفتر تحرير في سالونيك يعود إلى تاريخ ٩٣٧/ ١٥٣٠ (أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول طابو رقم ٤٠٣) كان رهبان آيناروز (آثوس) يدفعون سنوياً ضريبة مقطوعة تقدر بـ ٢٥ ألف أقجة. حددت هذه النقود بكلّ وضوح أنها جزية، وهي بدل أعشار الحبوب وأعشار الحدائق والبساتين. وبعد دفع هذه الأموال، توقفوا عن دفع الأعشار من المنتجات الزراعية التي كانوا يحصلون عليها داخل حدود آثوس. علاوة على ذلك، مُنح الكهنة أنواع الخدمات الحكومية والضرائب غير العادية جميعها (العوارض الديوانية)، في هذه التواريخ أُحصي ١٤٢٤ راهباً في ١٤ ديراً في آثوس. حول وضع رجال الدين الأرثوذكس في ظل الإمبراطورية العثمانية، راجع:

Die staatsrechtliche Stellung der ökümenischen Kirchenfürsten in der alten Türkei, Abh. Der Preuss. Akad der Wiss, 1942, Philhist. Klass, no. 9; I. Hadrovics, L'Église serbe sous la domination turque, Paris, 1947; J. Kabrda, Le système Fiscal de l'église Orthodoxe dans l'empire Ottoman, Brno, 1969; H. İnalcık, «The Status of the Greek Orthodox Patriarch under the Ottoman,» Turcica, XXI (1992). H. Scheel

الأماكن التي كان يزرعها الرهبان، بخلاف الأراضي التي اعتُرف بها منذ مدّة طويلة أراضي أوقاف، تخضع لي ضريبة الدولة العامة وأحكام الأراضي: أي إنه يُحصل على هذه الأماكن عن طريق سند الملكية عن طريق دفع رسوم سند الملكية، ويجب دفع العشور والرسوم التي جرت العادة على تحصيلها من هذه الأماكن. وبالفعل، فقد رأينا أن أديرة آثوس استولت على عدد من هذه الأراضي الميري، لكنها أرادت الاستفادة من امتيازات الأراضي الخاصة بها. انتهى الخلاف بينهم وبين الحكومة في عام ١٥٦٨ على النحو الآتي: الأماكن التي ضُمّت لاحقاً بيعت للرهبان بسندات ملكية، وهكذا صارت حقوق الملكية على هذه الأراضي الميري متوافقة مع القانون، ومن الآن فصاعداً أصدرت الأوامر لهم بدفع أعشار إضافية للمنتجات التي حصلوا عليها من هذه الأماكن (الوثيقة المتعلقة بهذا نشرها ب. لوميرل وب. ويتيك:

«Recherches sur l'histoire et le statut des monastères Athonites sous la domination turqu,» Archives d'Histoire du Droit Oriental, (1948), 442-472;

كان تفسيري لهذه الوثيقة مختلفاً قليلاً كما أشرت في الأعلى: استفادت الأديرة التي مُنحت وضع المؤسسات الوقفية من بعض الحصانات والامتيازات الممنوحة للأوقاف الإسلامية. لم يكن بمقدور مسؤولي الضرائب والسلطات المحلية التدخل في منطقة آثوس. لم يجر دراسة مقارنة لوضع آثوس في المدّة البيزنطية. ألغت الإدارة العثمانية عدداً من الأديرة في بعض مناطق الأناضول مثل طرابزون.

H. Lowry, «Monasteries, Tekkes and Their Fate: 1. The Fate of Byzantine Monastic Properties under the Ottomans, Examples from Mounth Athos, Limnos and Trabzon,» Byzantische Forschungen, XVI (1990), 275-311; idem, «A Note on the Population and Status of the Athonite Monasteries under the Ottoman Rule (ca. 1520),» WZKM, 73 (1981), 115-135; Continuity and Change in the Late Byzantine and Early Ottoman Society, yay. A. Beyer ve H. Lowry, Birmingham ve Washington, 1986. Süzebolu karşısında Keşişler Adası'nda keşişler cizye karşılığı yılda maktû 153 akça verirler, öteki vergilerden ve avârız-i divâniyyeden muâf tutulurlardı (T. Gökbilgin, Edirne ve Paşa Lıvâsı, İstanbul, 1952, 372, not. 579).

والامتيازات جميعها إلا نيابة عن الدولة بموجب فرمان سلطاني. حُدِدَ كل شيء مسبقاً بموجب قانون صدر باسم السلطان، وأُخذ تنفيذ هذه القوانين من الأمراء المحليين ووُضِعت في أيدي قضاة مستقلين. يبدو أن هذه الإدارة البيروقراطية المركزية سادت أول مرة في عهد بايزيد الأول. تُدين المصادر الشعبية المجهولة المصدر التي تعكس تقاليد الغزاة القدماء هذا السلطان بوصفه يمثّل العهد الذي أصبحت فيه أساليب المحاسبة الضريبية ومسك الدفاتر المركزية لنظام العبيد والخزينة المركزية وسيطرة الحاكم هي المهيمنة.

نفهم من سجلات الأرشيف أن بايزيد الأول استولى على معظم الأراضي في الأناضول وروملي من السنيورات المحليين ووزعها على عبيده تيمارات. تُعدُّ هذه السجلات و«قانون الرعية»، الذي أصدره محمد الثاني في السنوات الأولى من حكمه، وثائق مهمة تعكس هذه الأوضاع والنظام البيروقراطي المركزي العثماني(٤٤).

في ظل الحكم العثماني، جرى تقسيم الأتباع إلى فئتين رئيستين. ١- الطبقة العسكرية، أي الطبقة التي تخدم الدولة بفرمان السلطان، ولا تعمل في الإنتاج وهي معفاة تماماً من الضرائب. ٢- الرعية (جمع رعايا)، أي الأتباع الذين يعملون في الإنتاج وهم خاضعون إلى الضريبة. الضرائب الرئيسة هي الضرائب النقدية التي تسمى «رسوم الرعايا» تحصّل مقابل بعض الخدمات الإقطاعية القديمة (الرسمية المزدوجة، بيناك(٤٥)، رسوم المجرّد(٤٦)، الإعانات من المسيحيين)، والمزايا والخدمات الطارئة (العوارض الديوانية(٤٧)) التي تفرضها الدولة من وقت إلى لآخر. وأخيراً الأعشار التي تؤخذ من منتجات الأرض. ولكن إلى جانب ذلك كان السلطان يصدر أمراً لإعفاء أصحاب بعض المهن الدائمة (التعدين أو حراسة الطرق والأبواب) من دفع جزء من هذه الضرائب أو إعفائهم من دفعها كاملة. كان أحد أفراد

44- Fr. Kraelitz, Kânûnnâme des Sultan Mehmeds, MOG, I, 191-22.

٤٥ - «بناك» ضريبة على الفلاحين الذين لم يكن لديهم سوى القليل من الأراضي أو لم يكن لديهم أي أرض، أصبح مصطلح «بنّاك» يعني فلاحًا بلا أرض، أو رجل تزوج ولم ينشئ بعد أسرته الخاصة. (المترجم)

٤٦ - ضريبة تؤخذ من الذكور المسلمين الذين لم يتزوجوا. (المترجم)

٤٧ - اسمها الرسمي «عوارض ديوانية»، وهي الضريبة المالية والعينية والبدنية المفروضة على المجتمع في الحالات الطارئة، ثم استمر وجودها وتحولت في القرن السادس عشر الميلادي إلى ضريبة مالية معينة عرفت بـ«آقجة العوارض»، فألغيت بذلك الالتزامات العينية والبدنية، ولا سيما في القرن التاسع عشر الميلادي. (المترجم)

الرعية الذي يُعفى بأمر سلطاني يوضع في فئة وسطى بين الطبقة العسكرية وطبقة الرعايا ويطلق عليه اسم «الرعية المعفي – مُعاف رعية» أو «مسلِّم رعية»[٤٨]. هؤلاء في الحقيقة يبقون رعية؛ إذ عندما ترغب الدولة يُلغى الإعفاء وتُرفع الحصانة عنهم يُعادون إلى وضع الرعية[٤٩]. ولكن عندما يكون العسكري *معزولاً* أو *متقاعداً*، أي عندما لا يكون في الخدمة فعلياً (إذا لم يكن قد دخل حياة الكسب) فإنه لا يدفع *رسوم الرعية*، ولا يصبح من الرعية. الذين ينتمون إلى طبقة العسكر هم أصحاب التيمارات وأصحاب الرواتب (الألوفة)، والموظفون، وموظفو القصر، والعلماء أقرباء هذه الفئات والعبيد كافة[٥٠]. كان الطريق مفتوحاً أمام العبيد الموجودين في خدمة العسكريين كي يدخلوا إلى الطبقة العسكرية، وينتموا إليها، ويرتقوا إلى أعلى خدمات الدولة؛ وقد أدى هذا الأسلوب لدى العثمانيين إلى ظهور مؤسسة أساسية تسمى نظام *الغلمان* أو العبيد[٥١]. الأطفال الذين جُمعوا بطريقة الديفشرمة[٥٢] شكلوا فيما بعد معظم هؤلاء العبيد (وكما هو معلوم جرى البدء بالديفشرمة في عهد بايزيد الأول).

وبهذه الطريقة أُدخل أطفال القرى المسيحية في البلقان في نظام العبيد هذا. تشير التقديرات إلى أنه في المدّات التي كانت تمارس فيها عملية الديفشرمة على نطاق واسع، جُمع ما متوسطه ٣٠٠٠ ولد سنوياً[٥٣]. ولم يكن بمقدور الرعية من المسلمين أو الأتراك الدخول في طبقة

---

٤٨ – المسلِّم هو الشخص الذي يؤدي عدداً من المهام في الدولة العثمانية، مثل تنظيف الطرق التي سيمرّ منها الجيش في زمن الحرب وفتحها، وإصلاح الجسورالطرق. (المترجم).

٤٩ – للاطلاع على نظام الطبقات هذه راجع: خليل إنالجيك، نفس المصدر السابق، وخليل إنالجيك، «Ottoman Methods of Conquest,»

٥٠ – خليل إنالجيك، «مصادر تركيا الإقتصادية والاجتماعية والتاريخية في القرن الخامس عشر». IFM – XV 53.

٥١ – للاطلاع على نظام العبيد، راجع: خليل إنالجيك «Ghulâm,» EI2, II; V. Ménage, «Devshirme,» EI2, II; P. Wittek, «Devschirme and Shari'a,» BSOAS, XVII-2 (1955), 271-78; J. A. B. Palmer, «The Origins of Janissaries,» Bulletin of the John Rylands Library, XXXII-2 (1953), 448-81; S. Vryonis, «Isidore Glabas and the Turkish Devshirme,» Speculum, XXX-3 (1956), 433-43; idem, «Seljuk Gulâms and Ottoman Devshirmes,» Der Islam, 41 (1965), 224-252; B. D. Papoulia, Ursprung und Wesen der «Knabenlese» im Osmanischen Reich, München, 1963; و إي. هـ. أوزون تشارشيلي، جمعيات الكابي كولو، أنقرة، ت.ت.ك. ١٩٤٣، ١٣–١٨، ٦٢٣–٦٢٤.

٥٢ – وهو أسلوب تجميع كوادر الدولة العثمانية، بجلب الأطفال غير المسلمين وغير الأتراك ووضعهم في مدرسة الأندرون في القصر، وتعليمهم الإسلام، وشؤون الإدارة والقيادة وتعيينهم في مناصب الدولة العليا وهم ما سمّوا الكابي كولو أو عبد الباب أي عبد الباب العالي. (المترجم).

53- B. Miller, The Palace School of Muhammed the Conqueror, Cambridge, 1941, 79.

العسكر إلاّ بصفة متطوعين ويُظهرون فائدتهم بخدمتهم في الأطراف أو الحملات الحربية، ويتلقون مقابل ذلك تيمارات أو رواتب دورية (ألوفة). كما نرى فإن المكانة الطبقية في الدولة العثمانية ترتبط أساساً بوظائف وخدمات محددة داخل الدولة. ووفقاً للفهم العثماني للدولة، يعتمد السلام والتوازن الاجتماعي على إبقاء كل فرد ضمن طبقته الخاصة. كان يُعتقد أن التوازن الاجتماعي سوف يتعطل عندما تدخل الرعية في الطبقة العسكرية[٥٤].

وفق قانون الفاتح الرسمي على المزرعة (جفت) التي تعدُّ الضريبة الأساسية المفروضة على الرعية، كان يؤخذ ٢٢ أقجة مقابل سبع خدمات، فيما بعد ارتفعت إلى ٣٣ أقجة، بل وارتفعت إلى ٥٠ أقجة بعد ذلك. (حوالي عام ١٣٥٠ كان المثقال[٥٥] من الذهب يساوي ٢٢ أقجة، وفي عام ١٤٣١ كانت الذهبية البندقية الواحدة تساوي ٣٥ أقجة). هذه الخدمات السبع هي ثلاث أقجات مقابل ثلاثة أيام من الخدمة الشخصية، وسبع أقجات مقابل عربة من العشب، وسبع أقجات مقابل نصف عربة من التبن، وثلاث أقجات مقابل عربة من الحطب، وأقجتان مقابل خدمة القروي مع عربته. من الملحوظ أن العثمانيين حوّلوا الخدمات التي كان القروي سابقاً مديناً بها للسنيور، إلى ضريبةٍ نقدية يمكن دفعها كلها بسهولة. وفي المناطق التي تطور فيها الاقتصاد النقدي في أواخر العصر البيزنطي، ظهر الاتجاه إلى تحويل الخدمات الإقطاعية إلى أموال. وقد وفّرت الإدارة العثمانية الإمكانية بتوفير الأرضية لتطوّر الاقتصاد النقدي. فلقد ساعدت الإدارة العثمانية في تطوير الاقتصاد النقدي بجذب التجارة الشرقية والغربية عن طريق بورصة والبلقان، وحماية أهل الذمة، أي غير المسلمين المحليين، مع انخفاض الجمارك، وضمان سلامة الطرق في مناطق واسعة؛ وهكذا، تمكنوا من تقديم نظام ضرائب مالية يسهل على الفلاحين دفعها. هذه الالتزامات، التي كانت في السابق أعمال سخرة محلية، أدت إلى العديد من الممارسات السيئة التي اضطهدت الفلاحين. في بعض مناطق البلقان، مثل ألبانيا والمناطق الواقعة على طول نهر الدانوب، طُبِّقت بعض التقاليد الإقطاعية القديمة في المدّة العثمانية بوصفها بدعة؛

---

٥٤ – قارن. نظام الملك، سيار الملوك (سياسات نامة) الناشر: ر. دارك، طهران ١٩٦٢، ١٧٨–١٨٠. طوسون بيغ، تاريخ أبو الفتح، The History of Mehmed the Conqueror, الناشر خليل إنالجيك ور. مورفي Minneapolis ve Chicago: Bibliotheca Islamica, 1978, Text folios 2-15.

٥٥ – المثقال هو وحدة قياس وزن تعادل ٤.٢٥ غرام تقريباً، لكن يعادل حاليا بوزن ٥ غرامات لتسهيل الاستخدام لأن هذا المقياس يستخدم عادة لقياس وزن الذهب لأن الدينار الذهب الذي كان يستخدم في العصور الوسطى في العالم الإسلامي وأوروبا وغيرها وحتى مطلع القرن العشرين كان وزنه مثقالاً من الذهب الصافي. (المترجم).

أي تقاليد غير قانونية. غير أن المبادئ التي ترمز إلى القوانين العثمانية عملت على وضع تحديد صارم للضرائب أنواع الخدمات والضرائب التي يجب دفعها للطبقة العسكرية جميعها وإلغاء السخرة(٥٦). علماً بأنه قبل العثمانيين كان يُستغلّ القروي سخرة لصالح السنيور استغلالاً سيئاً. فلقد كانت أعمال السخرة ترتفع في بعض المناطق إلى يومين في الأسبوع(٥٧).

وفي النتيجة يمكننا القول إن العثمانيين أحضروا نظاماً ضريبياً واضحاً ومحدداً وأكثر سهولة في البلقان.

من ناحية أخرى، باستثناء التغييرات المذكورة أعلاه، وضع العثمانيون جماهير الفلاحين التابعين ضمن طبقة الرعايا، ولكن حافظوا على وضعهم السابق الذي نعرفه في البلقان تحت المسميات السابقة مثل بارويكوي «*paroikoi*» وميروبسي «*meropsi*»، ومع أنهم غيروا المؤسسات المحلية بحسب المبادئ الإدارية العثمانية، غير أنهم حافظوا على مكانتها في الإدارة عموماً. والمؤسسة العثمانية التي كانت تضمن هذه الاستمرارية هي التحرير(٥٨). حيث يقوم التحرير؛ إذ يجري لجنة خاصة، دراسةً على أرض الواقع عن مصادر دخل السنجق والتقاليد المحلية المتعلقة بها وأساليب جمعها، وتسجيلها في الدفاتر. وكان يُحدَّد في هذه الكتب وضع شرائح المجتمع جميعها والضرائب التي سيدفعونها طوال مدّة طويلة. توجد سجلاّت تدلّ على أن أسلوب التحرير طبّق في عهد السلطان بيازيد الأول. وضع العثمانيون فيما بعد قانوناً أساسياً في بداية سجل كل سنجق، يبيِّن النظام والعادات الموجودة هناك(٥٩). في القرن السادس

---

٥٦ - للاطلاع على الأوضاع الاقتصادية التي كانت موجودة في المراحل الأولى للدولة العثمانية راجع: خ. إنالجيك «دراسة حول الوضع الاقتصادي لتركيا».

Belleten, XV (1951), 629-661; idem, «Bursa and Commerce of the Levant,» Journal of Economic and Social History of the Orient, III-2 (1960), 131-147; idem, «Bursa XV. Yüzyıl Sanayi ve Ticaret Tarihine Dair Vesikalar,» Belleten, XXIV (1960), 45-102.

٥٧ - راجع:

G. Ostrogorsky, Pour l’Histoire de la féodalité byzantine, 356-368; Stojan Novaković, Zakonik Stefana Dušana cara Srpskog, Belgrade, 1898; Bid’atlar için bkz. Ö. L. Barkan, XV. ve XVI. Yüzyıllarda Osmanlı İmparatorluğunda Ziraî Ekonominin Hukukî ve Malî Esasları, I, İstanbul, 1943; ayrıca bkz. Kânûn i Kânûn-nâme za Bosanski, Hercegovacki, Monumenta Turcica, I. Orientalni Institu u Sarajevu, Sarajevu, 1957.

٥٨ - للاطلاع على التحرير راجع: خ. إنالجيك، صورة دفاتر تحرير سنجق أورفانيد (ألبانيا – م)، XVIII – XXIII.

٥٩ - راجع: أو. ل. باركان، الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الإمبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ١، إستانبول ١٩٤٣، طبع قسم كبير من هذه القوانين؛ مبادرة النشر الكاملة موجودة الآن في هذا العمل: أ. أك غوندوز، القوانين العثمانية، ١، إستانبول، ١٩٩٠.

عشر لم تكن هذه القوانين مختلفة عن بعضها كثيراً في البلقان. ويبدو أن مبادئ الضرائب العثمانية قد ترسّخت منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر، وظهر *قانون عثماني* معين منذ ذاك التاريخ. وقد ذكرنا أعلاه بعض المبادئ الواردة في هذا القانون؛ لكن هناك حاجة إلى أبحاث جديدة لمعرفة أيّ المواد تنبع من المؤسسات والقوانين المحلية في منطقة البلقان وأيّ منها تنبع من تقاليد الدولة السلجوقية. حتى إنه يمكن الاعتقاد أن نظام رسوم – الجفت (رسم المزرعة – م) ظهر في وقت سابق في الأناضول (على سبيل المثال، قد يكون اسم ضريبة بيناك bennak مشتقاً من اللغة الأرمنية).

أرادت الإدارة العثمانية دائماً أن تظهر بوضوح أنها حامية الرعية وأنها تحمي الرعية من الاستغلال والطغيان المحليين. ونجد تعبيرات واضحة عن ذلك في القرن الخامس عشر، عندما كثرت الوثائق. باختصار، يبدو من غير العدل وصف الإدارة الإمبراطورية العثمانية البيروقراطية – المركزية، مقارنة بالعهود السابقة، بأنها نظام أشد قمعاً واستغلالاً للجماهير العريضة المكونة من الفلاحين في البلقان، كما يزعم المؤرخون الماركسيون أو القوميون البلقان. ولذلك يمكن في معظم الأحيان تفسير الوتيرة السهلة والسريعة للتوسع العثماني في البلقان لقبول حقيقة أن الفلاحين لم يتمسّكوا بأسيادهم (السنيورات) في مواجهة العثمانيين. فضلاً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العثمانيين أدرجوا الطبقة الأرستقراطية المحلية، التي رأت الإدارةُ العثمانية أنهم تابعين لها، ضمن الطبقة العسكرية، حتى إنهم قبلوا المطارنة والأساقفة الأرثوذكس بين موظفي الخدمات في الدولة[٦٠]، وتجب الإشارة إلى أنهم وافقوا على امتيازات العديد من الأديرة المهمة، وحافظوا على الامتيازات القديمة والحصانة الضريبية للعديد من المدن.

الفاتح وتأسيس الإمبراطورية البيروقراطية - المركزية

السلطان محمد الفاتح هو المؤسس الحقيقي للإمبراطورية. فالفاتح هو الذي أرسى النظام الإداري العثماني الكلاسيكي بالشكل القطعي وبالخصائص التي نعرفها[٦١].

---

٦٠ – راجع: خ. إناجيك، أبحاث ووثائق حول فترة الفتوحات، ١، ١٣٧-١٨٤؛ الترجمة الصربية
«Od Stefana Dušana do Osmanskog Carstva,» Prilozi, III-IV (1952- 53), 23-54.

٦١– راجع: خ. إناجيك، «محمد الثاني» İA, VII، (١٩٥٧) الصفحة ٥٠٦-٥٣٥.

وبعبارة أخرى السلطان محمد الفاتح هو الذي وحّد الأناضول وروملي في دولة واحدة ونظّم الإمبراطورية تحت سلطة واحدة مطلقة. كان فتح إسطنبول هو نقطة التحوّل. وهكذا أصبح الفاتح فجأة أعظم حكام العالم الإسلامي وأقواهم واكتسب نفوذاً وسلطة كبيرة في بلاده. بادئ ذي بدء، حاول طوال حكمه أن يجعل إسطنبول مدينة سياسية ودينية حقيقية في منطقة البلقان والأناضول. ولهذا الغرض، جَلب السكان الأتراك واليونانيين والأرمن واليهود من كلّ حدبٍ وصوب إلى المدينة ووطّنهم فيها؛ وأحيا البطريركية اليونانية، وأعطاها صلاحياتها وامتيازاتها السابقة. ومن أجل تطوير المدينة، منح الإيطاليين حريات تجارية واسعة النطاق. ودعم الفلورنسيين ضد البندقية. ويشير التعداد السكاني لعام ١٤٧٨، إلى وجود ٣٣٢ أسرة أوروبية في غَلَطَة في ذلك الوقت. كان إجمالي عدد سكان غَلَطَة ١٥٢١ خانة. وبلغ إجمالي عدد سكان إسطنبول وغَلَطَة ١٦.٣٢٤ خانة (أسرة)، أحصي ٣.٦٦٧ متجراً في إسطنبول و٢٦٠ في غَلَطَة. وباستيلاء محمد الفاتح على العاصمة من القيصر، عدَّ نفسه الوريث الشرعي الوحيد للإمبراطورية الرومانية، وكانت هذه الفكرة ملهمته في فتوحاته. ومع اعتماده لقب السلطان الغازي، كان، قبل كل شيء، يخلق شخصية السلطان العثماني الكلاسيكي بالتوفيق بين التقاليد الإمبراطورية الإسلامية والتركية والبيزنطية. نجح السلطان محمد الفاتح في سياسته المتمثلة في توحيد شبه الجزيرة تحت إدارة واحدة بالقضاء على السلالات المحلية التي يمكن أن تمنح المجر والبندقية الفرصة للتدخل في شؤون البلقان جميعها. أسس سيادة كاملة على مضيق الدردنيل (جنق قالا) بوساطة القلاع التي بناها فيه عام ١٤٦٣ وألغى احتمال مهاجمة أيّ أسطول صليبي بمهاجمة إسطنبول. لم يقاوم أحدٌ خطته لتحويل البحر الأسود إلى بحيرة عثمانية سوى الحاكم المولدافي (فويفودا البغدان[٦٢] – م)، ستيفن الكبير، معتمداً على بولندا. اكتملت هذه السيطرة بغزو كيلي وأكرمان عام ١٤٨٤. حدّد الفاتح سيادته على البحر الأسود وبحر إيجه باستخدام لقب سلطان البرين وخاكان البحرين

٦٢ – فويفودا – (Voyvoda) – لقب النبيل، هو لقب يشير إلى قائد عسكري أو أمير حرب في وسط أوروبا وجنوبي شرقها قيد الاستخدام منذ أوائل العصور الوسطى. (المترجم).

(حاكم الأرضين والبحرين)، وبذلك كان يؤسس نواة إمبراطورية في إسطنبول استمرت مدة ٤٠٠ عام بتوحيد الأناضول والبلقان.

من جانب آخر، اتّخذ الفاتح مجموعة إجراءات جذرية من أجل تعزيز النظام البيروقراطي المركزي داخل الإمبراطورية: زاد عدد جنود الیني تشيري(٦٣) إلى الضعف، فصار عددهم ١٠.٠٠٠ جندي. وأما بالنسبة إلى الأطراف الذين كانوا حتى ذلك الوقت مستقلين إلى حدٍّ بعيد، فلقد وضعهم تحت سيطرة أكثر صرامة من قبل المركز. وأعاد النظر بوضع الأملاك والأوقاف القديمة وأعاد إلى ملكية الدولة الأراضي التابعة للمؤسسات التي هدمت مبانيها أو التي لم توافق عليها الدولة في ذلك الوقت ولم تحصل إلاّ على موافقة القاضي جميعها(٦٤). وبهذه الطريقة وُضعت ما يقارب ٢٠ ألف قرية ومزرعة تحت تصرّف الدولة مباشرة، وجرى توزيعها على الفرسان (السيباهيين) على شكل تيمارات. وقد تأثر بهذا الإجراء العلماءُ، ولاسيما المشايخ والدراويش الذين كانوا يمتلكون الزوايا والأراضي. وأما بالنسبة إلى الأملاك والأراضي التي تركها بيد النبلاء من السكان الأصليين الموجودين في الأناضول، فقد أجبرهم على إرسال جنود إلى الجيش تحت اسم إشكنجي(٦٥). عدّت الدولة حقوق الملكية المجردة للأراضي الزراعية ملكاً لها فقط بسبب طبيعتها الخراجية - الميرية. ويبدو أن الرأي القائل حتى التمليك والوقف لا يزيلان هذا الحق ترسّخ في هذه المدّة. في أوقات الحكومات الضعيفة، كان الأفراد يوسعون حقوقهم ومجالات التصرف في الأرض على حساب الميري من خلال التمليك والوقف. كان استخدام الأراضي الزراعية والسيطرة عليها في المدّة العثمانية،

---

٦٣ - تُلفظ الكلمة على الصحيح «ينيتشاري» وتُكتب بالتركية العثمانية: «يكيچرى» فقرأها العرب «انكشاري»، لأنهم لم يدركوا أن حرف «الكاف - ڭ» في الكتابة العثمانية يُلفظ «نون»، وأن الجيم الثلاثية النقاط تُنطق «ch» باللغة الإنجليزية وتُنطق «تش» فنطقوها شيناً، وعمَّت على سائر الكتابات العربية، اللفظ الصحيح (يني تشيري) وتعني الجندي: تشيري، الجديد: يني. (المترجم).

٦٤ - تطرّقت إلى حركة «النسخ» هذه لأول مرة في أعمالي الآتية: «محمد الثاني»

İA, 533; «Mehmed the Conqueror (1432-1481) and His Time,» Speculum, XXX-3 (1960), 408-27; krş. V. P. Mutafçieva, Agrarian Relations in the Ottoman Empire in the 15th and 16th Centuries, New York, 1988; B. Cvetkova, «Sur Certaines reformes du regime foncier au temps de Mehmed II,» JESHO, VI-1 (1963), 104-120.

٦٥ - أشكُنجي، مصطلح في المؤسسة العسكرية للحكومة العثمانية ويعني الجندي المتأهِّب للقتال، وتعني كلمة أشكن، الراكض بسرعة أو الفارس السريع، من المصدر أشمك بمعنى السعي والمسارعة إلى القتال وكان اسم أشكنجي يُطلق في الجيش العثماني على الجندي الذي يلتحق بالجيش في أثناء خروجه لحملة من الحملات. (المترجم)

كما في الفترة البيزنطية، موضوع صراع وخلاف مستمر ومبطّن وصريح بين الدولة والأفراد. أمّمّ العثمانيون المؤسسات والعقارات على نطاق واسع لأول مرة في عهد بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٢). وأما الإصلاح الثاني فقد تم على يد الفاتح. وستبدأ الدولة بفقدان السيطرة اللازمة على الأرض بعد القرن السادس عشر. في مدّة الأعيان، توسعت حقوق السيطرة والاستخدام للأفراد على أراضي الميري توسعاً كبيراً، وتحولت إلى ملكية مدى الحياة وحتى وراثية، على شكل مالكانات وإقتطاعات. وبعد عهد التنظيمات، ترسّخ تدريجياً فهمٌ للملكية قريب من القانون الروماني والفهم الغربي للملكية على هذه الأراضي. إنها لحقيقة أن نظام أراضي الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام التيمار. تشير التقديرات إلى أنه كان هناك ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ تيماراً تابعاً لطبقة السيباهيين في الأناضول وروملي في عام ١٤٧٥. وقد أدّت عملية الاصلاحات المتعلقة بالأراضي التي أجراها الفاتح، إلى إزعاج الجماعات الدينية، ولاسيما أولئك المستفيدين من أراضي الأوقاف، وكبار النبلاء السابقين من ملاّك الأراضي. مع أن بايزيد الثاني أعاد الأوقاف والأملاك عندما اعتلى العرش، إلا أن رد الفعل هذا لم يتسع كثيراً. من ناحية أخرى، صكَّ محمد الفاتح الأقجة الجديدة (العملة الفضية الرسمية للدولة) ست مرات وفي كل مرة كان يسحب الأقجة القديمة من التداول. لأنه دفع السعر الرائج لقطع الأقجة القديمة سيكون بالفضة، فقد كان يأخذ سدس مخزون الفضّة الموجود في السوق إيرادات للدولة. وحال استلام بيازيد الثاني العرش ثارت الييني تشيرية (الإنكشارية) وأجبروه على التخلي عن هذا الأسلوب.

في أثناء الحديث عن مدّة محمد الفاتح، ينبغي التطرّق إلى مشكلة التأثير البيزنطي. في الواقع، لقد بالغ ن. يورغا N. Jorga وآخرون في هذا الأمر. وأما انتقادات م. ف. كوبرولو فقد أسيء فهمها. فلقد قال كوبرولو إنه من الأدق البحث عن التأثير البيزنطي في القصر وفي مؤسسات الدولة المركزية في الدول الإسلامية التي كانت موجودة قبل العثمانيين، وكان قد اعترف بإمكانية وجود تأثير مباشر في الضرائب والعادات(٦٦). اليوم، ازدادت معرفتنا في هذا المجال(٦٧). نتيجة

٦٦ – م. كوبرولو، «بعض الملاحظات حول تأثير المؤسسات البيزنطية على المؤسسات العثمانية» THİM, I (1931), 165-313.

67- H. İnalcık, «The Problem of Relationship between Byzantine and Ottoman Taxation,» Akten des XI. Internationalen Byzantinisten-Kongresses, 1958, 237-242; B. Cevtkova, «Influence exercé par certaines Institutions de Byzance et des Balkans du Moyen âge sur le système féodal Ottoman,» Byzantino-Bulgarica, I (1962), 237-250.

لسياسة الاستمالة التي انتهجها العثمانيون في أراضي البلقان وفي أراضي البيزنطيين، نرى أنهم أبقوا على بعض الضرائب، وحصانات وامتيازات بعض المدن والجماعات، والطبقات العسكرية المحلية، وعدد من المؤسسات التي اعتاد عليها الناس منذ قرون[٦٨].

العثمانيون واقتصاد الإمبراطورية:

إننا ننظر بدهشةٍ إلى الآراء الضيقة والمتعصبة التي لا تزال حتى اليوم ترى بأن العثمانيين كانوا غرباء عن الزراعة والتجارة وأن الأتراك مجرد جنود أو بدو رحّل ولا تزال هذه الأفكار تتجدّد حتى في أحدث المنشورات. من أجل تصحيح هذه الأفكار يكفي التذكير بالحوادث والظاهرات الآتية: جيش *المشاة* الذي أسسه أورهان في البدايات كان يتكوّن من المزارعين الأتراك. الرحّالة ابن بطوطة عام ١٣٣٠ عدَّ أورهان، الذي يملك ٣٠٠ مدينة وقلعة، أغنى رجلاً بين الأسياد (بيك) الأتراك[٦٩]. كما نعلم أن بورصة أصبحت في وقت مبكر السوق الإسلامي الأكثر تقدماً كانت تصل إليها القوافل العربية والإيرانية في الغرب، وشاركت بنشاط في التجارة الدولية للبحر الأبيض المتوسط عن طريق إسطنبول وغَلَطَة[٧٠]. كان أورهان هو من بنى بيدستان[٧١] بورصة وأبرم اتفاقية تجارية مع الجنويين في عام ١٣٥٢.

كان ثراء بورصة نابعاً تحديداً من قوافل الحرير الإيرانية. حتى إنّ ج. شيلتبيرجر[٧٢] يعدّ مدينة بورصة واحدة من أكبر مراكز صناعة الحرير والتجارة في الشرق الأدنى في أواخر القرن الرابع عشر. فبعد أن سيطر الحكم العثماني على بلاط وأياسولوك ووفوتشا، التي كانت البوابات الحدودية التجارية لآسيا الصغرى وإيران، توسعت علاقاته التجارية مع الدول البحرية الإيطالية توسعاً أكبر.

68- M. Hadžijahić, «Die privilegierten Städte zur Zeit Des Osmanischen Feudalismas,» Südost-Forschungen, XX (1961) 130-158; H. İnalcık, «Stefan Duşan'dan Osmanlı İmparatorluğuna,» Fatih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar, Ankara, 1954, 136-184; H. Beldiceanu, Les actes des premiers sultans conservesdans les manuscrits, 1390-1512, Paris-La Haye, 1964; H. Šabanović, «Upravna podejela Jugoslavenskih zemlja pod turskom vladavinom do Karlovackog mire 1699 god,» Gadišnjak Istoriskog Drustva Bosne i Hercegovine, IV (1952), 171-204; idem, Bosanski Pašaluk, Sarajevo, 1959.

٦٩ - ابن بطوطة، II، ٤٥١-٤٥٢.

٧٠ - خ. إنالجيك، «الوضع الاقتصادي لتركيا». ٦٤٠- ٦٤٧، بورصة.

٧١ - البيدستان أو البازارستان السوق المغطى أو السوق بشكل عام في إيران وتركيا. (المترجم)

٧٢ - ج. شيلتبيرجر.

كان القمح والشب والحرير والقطن والجلود القادمة من الأناضول أهمية كبيرة للتجارة الإيطالية في ذلك الوقت. أنهى العثمانيون الحصانة الجمركية الكاملة التي كانت تتمتع بها البندقية وجنوة، لكنهم فرضوا رسوماً جمركية منخفضة تصل إلى ٢٪.(٧٣) وقد زيدت نسبة الجمارك إلى ٥٪ على يد محمد الفاتح عندما بدأت الحرب مع البندقية عام ١٤٦٣. وكان المعدل بالنسبة إلى المسلمين وخراج غير المسلمين، (أي غير المسلمين الذين يدفعون الجزية للعثمانيين) آنذاك ٤٪. حظر الإيطاليون، الذين كان لديهم مستعمرة في بلاد الشام، التجارة الدولية على العناصر المحلية وأبقوها تحت احتكارهم الخاص. ونتيجة لسياسة الحماية العثمانية، أصبح السكان الأصليون اليونانيون واليهود والأرمن والراغوسايون وبالطبع الأتراك المسلمين منافسين للإيطاليين في كل جانب من جوانب تجارة بلاد الشام. وكما تظهر سجلاّت جمارك أكرمان وكفة في نهاية القرن الخامس عشر(٧٤)، نرى أن التجارة مع دول الشمال، وهي مولدافيا وبولندا وموسكو، حافظت على حيويتها بل توسعت في أيدي العناصر المحلية. وكانت التوابل وأقطان غربي الأناضول ووسطها وحرير بورصة والنبيذ والزبيب تتدفق من الجنوب إلى الشمال، في حين كانت تأتي من الشمال الفراء وخيول الأفلاق/ فالاشيا والأقمشة الصوفية والكتان والسلع الحديدية والأسماك والكافيار. وأصبحت منطقة أكرمان-كيلي ودوبروجة مستودعاً تغذي إسطنبول بلحومها وحبوبها، وأظهرت المنطقة تطوراً اقتصادياً سريعاً نتيجة تقدم الزراعة وتربية الحيوانات. وفي ذلك الوقت، أصبحت إسطنبول سوقاً رئيسياً لمنتجات دول البلقان(٧٥).

---

٧٣ - للاطلاع على السياسة الجمركية العثمانية راجع:

H. İnalcık, «Noteson Beldiceanu’s Translation of MS fonds Turc ancien 39 Bib. Nationale,» Der Islam, 43 (1967), 139-157; B. Cvetkova, «Kâm vâprosa za pazarnite, pristaništnite mita i taksi v njakoi bâlgarski gradove prez XVI. v. (Le régime des droits et des taxes perçus sur les marchés et les ports dans certaines villes bulgares du XVIe s.),» Izvestija na Instituta istorija pri BAN, XIII (1963), 183-260.

٧٤ - للاطلاع على سجلات الجمارك التابعة لمينائي أكرمان وكيلي المؤرخة في ١٤٩٥-١٥١٥ راجع:

1495-1515 tarihli gümrük defterleri için bkz. JESHO, III-2, 132; H. İnalcık, The Ottoman Empire: The Classical Age, London, 1943; N. Beldiceanu, «La conquète des cités marchandes de Kilia et de Cetâtea Alba par Bayezid II,» Süddost –Forschungen, XXIII, 36-115; H. İnalcık, Contributions ta the History of the Black Sea Trade: I. Caffa Customs Register of 1487-1490, Cambridge, 1992.

٧٥ - إن الدور المهم الذي أدّت إسطنبول بوصفها سوقاً رئيساً في اقتصاد البلقان في هذه المدّة لم يصبح موضوع بحث منفصل حتى الآن. تحتوي الوثائق التي نشرها أحمد رفيق؛ (حياة إستانبول، ١٥٥٣-١٥٩١، إسطنبول ١٩٣٥، حياة إسطنبول، ١٠٠٠-١١٠٠، إسطنبول، ١٩٣١، أيضاً، حياة إسطنبول ١١٠٠-١٢٠٠، إسطنبول ١٩٣٠) على مواد مهمة عن هذا الموضوع. البحث الآتي مهم جداً من أجل هذا الموضوع: ل. غوشير، «مسألة توفير الحبوب من أجل

باختصار، دخلت التجارة بين الأقاليم، في ظل الحكم العثماني، مدّة من التطور لصالح العناصر المحلية وظهر اقتصاد إمبراطوري متكامل.

الخلافة عند العثمانيين، السياسة العالمية للإمبراطورية

في عهد بايزيد الثاني، أظهر العثمانيون لأول مرة أن لديهم قوة بحرية يمكنها تحدي البندقية في البحر المفتوح، وبدأ المحاربون البحريون القادمون من غربي الأناضول ينظّمون حملات ضد إسبانيا، التي بدأت في غزو دول شمالي إفريقيا الإسلامية في غربي البحر الأبيض المتوسط. ومع فتوحات البلاد العربية في المحيط الهندي التي قام بها، هيّأ السلطان سليم الأول الظروف اللازمة للإمبراطورية العثمانية لاتّباع سياسة عالمية. لقد عزز الطابع المركزي للإمبراطورية العثمانية، المرتكز على عنصر الفلاحين، بسحقه أولاً قبائلَ القزلباش الشيعية[٧٦] في الأناضول ودحر إيران الصفوية التي دعمتهم. أدى فتح شرقي الأناضول وسورية ومصر إلى مضاعفة أراضي الإمبراطورية، وزادت الميزانية العثمانية بمقدار الثلث. وسيطرت الإمبراطورية العثمانية، التي أصبحت أقوى دولة في العالم الإسلامي بفضل الأسلحة النارية، على البحر الأحمر منذ عام ١٥١٧، وطردت البرتغاليين من هذا البحر، ودعمت سلمان ريس ضدهم في البحر الهندي. تُظهر خطة سلمان ريس الشهيرة أن العثمانيين بدؤوا العمل، عن درايةٍ؛ لإعادة التجارة الهندية إلى الشرق الأوسط كما كانت من قبل.

بعد سليم الأول، بدأت سياسة الخلافة تهيمن على السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وذلك فيما يتعلق بالهيمنة على العالم[٧٧]. ولم تُشرح خلافة سليم الأول بدقة حتى الآن. بدأ السلاطين العثمانيون، منذ عهد محمد الفاتح، بصفتهم أعظم السلاطين المحاربين، يعدّون

إعاشة إسطنبول في القرن الثامن عشر» IFM/XI ٣٩٧-٤١٦، نفس المصدر السابق، مسألة الحبوب في الإمبراطورية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والضرائب الألمانية على الحبوب، إسطنبول، ١٩٦٤،

M.-K. Alexandrescu-Dersca, «Contribution à l'étude de l'approvisionnement en blé de Constantinople au XVIIIe siècle,» Studia et Acta Orientalia, I (1957), 13-37; R. Mantran, İstanbul dans la second moitié du XVIIe siècle, Paris, 1962, 179-231; bu eser üzerinde bkz. Tarih Araştırmaları Dergisi, II (1964), 381-402; H. İnalcık, «Dobrudja,» EI2, II; H. İnalcık, «İstanbul,» EI2, IV; R. Murphey, «Provisioning İstanbul,» Food and Foodways, II, 217-263.

76- H. Sohrweide, «Der Sieg der Safeviden in Persien und seine Ruckwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert,» Der Islam, 41 (1965), 95-223.

77- H. İnalcık, The Ottoman Empire, The Classical Age, Londra, 1973; idem, «The Caliphate and Atatürk's İnkılâb,» Belleten, 46 (1982), 353-365.

أنفسهم أفضل الحكام بين الحكام المسلمين، بعد الخلفاء الراشدين. (عُبِّر عن ذلك بكلّ وضوع في تواريخ مثل ابن كمال وروحي).

وفي الرسالة التي بعثها إلى سليمان القانوني عند اعتلائه العرش، قال شريف مكة: «أنتم أفضل منا ومن سلاطين الإسلام كافة في فتح البلاد من الإفرنج (أي الأوروبيين) وأمثالهم». وربط السلاطين العثمانيون امتلاكهم للخلافة الكبرى في الواقع بحقيقة كونهم حماة العالم الإسلامي بأكمله ضد العالم المسيحي. لقد أظهروا أن لديهم القدرة على حماية مكة والمدينة وطرق الحج حماسة فعالة ضد البرتغاليين، وكان العالم العربي بأكمله وقتذاك يحترم العثمانيين ويشعر بالامتنان لهم على ذلك. سرعان ما بدأت القاهرة ودمشق في شراء البضائع الهندية كما كانتا من قبل. كان السلاطين المشهورون يعتقدون أن السلطة أُعطيت لهم من الله وأنهم مؤيدون من عند الله، وكانوا يروّجون الدعاية لذلك.

إن الفهم الكلاسيكي للخلافة عند فقهاء العصر العباسي والادعاء بأن سليم الأول تولى الخلافة رسمياً من العباسيين لم يُطرح إلا لغرض سياسي في مرحلة الانهيار العثماني في القرن الثامن عشر، وأما في القرن السادس عشر، فقد كان تفوّق العثمانيين في العالم الإسلامي، وادعائهم أن السلطان هو خليفة العالم، مبنية على حقيقة أنهم، بوصفهم قوةً عالميةً، كانوا الحماة الفعليين للعالم الإسلامي من المغرب وحتى إندونيسيا.

من ناحية أخرى، في القرن السادس عشر، عززت حمايةُ الإسلام ومفهومُ الخلافة القائم على فكرة الغزوات قوّة الشريعة ضد الفصل بين الشريعة والعرف في حياة الدولة، وبدأ شيوخ الإسلام يؤدون دوراً أكبر في الحكم وفي وضع القوانين. نرى بدايةً هذا الاتجاه الجديد بوضوح في موقف جمال الدين أفندي، الذي كان شيخ الإسلام في عهد سليم الأولفضلاً على ذلك، في عهد سليمان الأول، حافظت إدارة الدولة وقوانينها على استقلالها الكامل بفضل جهود بيروقراطي عظيم مثل كوجا نيشانجي جلال زادة. مع أن الخلاف بين العلماء والبيروقراطيين لم يكن واضحاً، إلا أنه حقيقة استمرت حتى نهاية حياة الدولة العثمانية ويمكن القول إن الدولة التركية الجديدة تمثّل النصر الأخير للبيروقراطية العلمانية.

العثمانيون ومنظومة الدول الأوروبية:

في الحروب الإيطالية التي اندلعت بين القوى العظمى في أوروبا، بدأ أخذ العثمانيين بالحسبان أنهم عنصر توازن. وأما في عهد السلطان سليمان القانوني، فقد ظهرت الإمبراطورية العثمانية عنصراً لا غنى عنه في منظومة الدول الأوروبية. وفي عام ١٥٣٢، صرح ملك فرنسا فرانسيس الأول صراحةً أنه ينظر إلى الإمبراطورية العثمانية بوصفها القوة الوحيدة التي تضمن وجود الدول الأوروبية ضد سيادة الإمبراطور كارل الخامس[٧٨]. أدت القوة العثمانية بلا شك دوراً حاسماً في تقوية الأنظمة الملكية في أوروبا الغربية ضد أيديولوجية ريس بوبليكا كريستيانا[٧٩] تحت إدارة بابا واحد وإمبراطور واحد. يتردد التأريخ في أوروبا الغربية في موضوع الاعتراف بهذه الحقيقة. في القرن السادس عشر، ارتفعت الإمبراطورية العثمانية بلا شك من إمبراطورية إقليمية في الأناضول والبلقان إلى قوة عالمية. ولم تكن هناك مشكلة مهمة في العالم في ذلك الوقت لا تقع في دائرة اهتمام السياسة العثمانية، ولا تشعر بالحاجة إلى وضع ثقلها فيها. في ذلك الوقت، كانت القوات العثمانية تزحف في أنحاء العالم جميعها، من سومطرة إلى طولون، ومن مومباسا إلى أستراخان. وكان سليمان القانوني يبني سياسته العالمية دائماً على صفته حامي الإسلام. فهو لم يكتف بحماية الإسلام في البحر الأبيض المتوسط ضد أوروبا المسيحية وحسب، بل كان يحمي البلدان الإسلامية من البرتغاليين في المحيط الهندي ومن الروس في نهر الفولغا، وكان يرسل جيوشه وأساطيله البحرية لهذا الغرض. من ناحية أخرى، فإن الحرب مع إيران قامت على هذا المبدأ الديني الأساسي سياسةً لدعم الإسلام السني والقضاء على الرافضة. وبعبارة أخرى، كانت أيديولوجيا الغزوات هي الأساس الشرعي لسياسته في الهيمنة على العالم. غير أنَّ هذا العبء الثقيل لهذه السياسة العالمية كان له آثار عميقة من البنية الداخلية للإمبراطورية العثمانية. سنناقش هذا الموضوع بالتفصيل في تناولنا فترة الانهيار.

78- J. Ursu, La politique orientale de François ler, Paris, 1908, 75.

٧٩- ريس بوبليكا كريستيانا (باللاتينيّة:Res publica christiana) هي عبارة لاتينية تجمع بين فكرة: الجمهورية res publica والمسيحية christiana؛ لوصف المجتمع المسيحي في أنحاء العالم جميعه. وهي كلمة ذات معنى مشابه إلى حد ما مع مصطلح «العالم المسيحي» أو الكومونولث المسيحي. (المترجم)

السكّان

سننقل فيما يأتي نتائج بحث أو. ل. باركان في السكان والدخل[٨٠]. فبحسب دفاتر التحرير العائدة للأعوام ١٥٢٠-١٥٥٥، بلغ عدد السكان في آسيا الصغرى (مقاطعات الأناضول وكرمان وذو القادرية وديار بكر والروم) ١.٠٣٢.٤٢٥ خانة (المقيمين في الخانة - الأسرة)، وفي رومَلي (منطقة جنوبي نهري الدانوب وسافا) ١.١١١.٧٩٩ خانة. من بين سكان رومَلي، هناك ٨٣٢.٧٠٧ أسرة مسيحية و١٩٤.٩٥٨ أسرة مسلمة، أي ١٨٪ مسلمين. ومن المفهوم من كتب الجزية التي تغطي الأعوام ١٤٨٨-١٤٩١ أن عدد الذين أسلموا (اعتناقهم الإسلام) لم يتجاوز ١٠٠-٣٠٠ سنويا في المنطقة بأكملها. وبعبارة أخرى، بدأت الأسلمة في كل مكان، حتى في البوسنة، بدأت في المدن وبين الطبقة العسكرية وتطورت تدريجياً.

في عام ١٤٨٩، كان هناك ٢٥٠٠٠ أسرة مسيحية في البوسنة مقابل ٤٥٠٠ أسرة. ومن المؤكد أنه، باستثناء المجتمعات الإسلامية غير الناطقة باللغة التركية، فإن معظم المسلمين في البلقان هم أحفاد الأتراك الذين ذهبوا من الأناضول. كانت الهجرات التركية مكثفة للغاية في القرن الرابع عشر، في أثناء الفتوحات الأولى. وفي الخريطة السكانية التي أعدها باركان وفقاً لدفاتر التحرير، كان الأتراك في القرن السادس عشر يشكلون الأكثرية في المنطقة الواقعة شرق خط سيريس- نيجبولو. فضلاً على ذلك، نصادف المجتمعات التركية الكثيفة في مناطق الأطراف وفي المدن والبلدات الواقعة على طول طرق الغزو. ومن أجل تأمين فتوحاتهم، كان العثمانيون يدمّرون القلاع جميعها، باستثناء تلك التي يرونها ضرورية، ويوطّنون السكان في تلك المناطق عن طريق النفي من الأناضول، ولاسيما البدو الرحّل الذين كان من السهل ترحيلهم[٨١]. وفقاً لكتب التعداد السكاني للأعوام ١٥٢٠-١٥٣٥ كان هناك ٣٧.٤٣٥ خانة

80- «Essai sur les données statistiques des registres de reconsement dans l'empire Ottoman aux XV'e et XVI e siècles,» JESHO, I-1, 9-39;

أو. ل. باركان، «إحصائيات المحاسبة العائدة إلى تحصيلات الجزية عام ٨٩٤ (١٤٨٩)، وثائق ١-١ (١٩٦٤)، ١-١١٧، في المصدر نفسه، «المنافي منهج إسكان وتوطين في الإمبراطورية العثمانية» İFM, XV (1953-1954) الصفحة: ٢٠٩-٢٣٧،

N. Todorov «La situation démographique de la Peninsula balkanique au cours des XVIe sècles,» Annuarie de l'Univ. de Sofia, I. III-2 (1959).

٨١ - للاطلاع على اليوروكلرلا (المجتمعات التركية التي تعيش حياة رعوية أو شبه رعوية – المترجم) راجع: ت. غوك بيلغن، اليوروكلر في رومَلي، التتار وأولاد الفاتحين، إسطنبول، ١٩٥٧.

في رومَلي من قبيلة اليوروك، أي من التركمان الرحل و١٢.١٠٥ خانة من فئة المشاة والمسلَّم (المزارعون الأتراك المعفيون من الضرائب والملزمون بالخدمة العسكرية). كان المسلمون يشكلون الأكثرية في المدن العثمانية المتطرفة القديمة، سيريس، ويني شهير (لاريسا)، وسكوبيي (سكوبي)، وسراي بوسنا (سراييفو)، وكان معظمهم من التجار والحرفيين الذين يمتلكون متاجر ومشاغل. وفقاً لمؤرخي البلقان، واصل الأتراك المسلمون وجودهم بوصفهم طبقة عسكرية حاكمة في البلقان. ولا يستطيع أي مؤرخ فُحصت وثائق الأرشيف العثماني تأكيد هذا الادعاء. في دفاتر التحرير، كان معظمُ المسلمين مزارعين احتسبوا من طبقة الرعايا التي تدفع الضرائب مثل المزارعين المسيحيين. مقابل ذلك، كانت هناك مجموعات مسيحية تتمتّع بصفة عسكرية وكانت تتمتع ببعض الامتيازات في ظل الحكم العثماني (على سبيل المثال، الأفلاق والمارتالوز، في التواريخ المذكورة ٦٨٢-٦٩٢)[٨٢]. وتجدر الإشارة إلى أن المزارعين المسلمين أدخلوا بعض النباتات والأساليب الزراعية المهمة، مثل الأرز والقطن، إلى عدد من مناطق رومَلي، وطوّر الحرفيون بعض الفنون والمهارات الجديدة في المدن ونشروها.

إذا وضعنا إسطنبول وبورصة وأدرنة جانباً، فقد كانت المدن ذات كثافة سكانية منخفضة (عادة أقل من ٢٠٠٠ خانة). كانت سالونيك أكبر المدن في رومَلي، كان يعيش فيها ٤٨٠٣ خانة، وأثينا كان فيها ٢٢٩٧ خانة، ونيغبولو كانت مكونة من ١٣٤٣ خانة، وسيريز كان فيها ١٠٩٣ خانة. أصبحت إسطنبول، التي كان عدد سكانها يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف نسمة فقط في أواخر العصر البيزنطي، أكبر مدينة في البلقان والأناضول إذ صارت تضم ١٤.٨٠٣ خانة (٨.٩٥٣ منها مسلمة)، وذلك وفقاً للتعداد السكاني[٨٣] الذي أجري عام ١٤٧٨، (وعلى افتراض أن الخانة مكونة من أربعة أفراد، فإن عدد سكان إسطنبول كان في ذاك الوقت ٦٠ ألف نسمة). ولكن في أوائل القرن السادس عشر، ارتفع عدد سكان المدينة إلى ٨٠.٠٠٠ خانة. ومع نهاية القرن السابع عشر، أصبحت إسطنبول أكبر مدينة في أوروبا والشرق

---

٨٢ - للاطلاع على المارتولوس (القوة الأمنية العثمانية الداخلية – م) راجع:

M. Vasić, «Die Martolosen im Osmanichen Riech,» Zeitschrift für Balkanologie, II (1964), 172-189; R. Anhegger,

«حول المارتالوس» مجلة تركيات، VII- VIII (١٩٤٠-١٩٤٢) ٢٨٢-٣٢٠، إناجيك، أبحاث ووثائق حول عهد الفنوحات« أنقرة ت. ت. ك. ١٩٥٤، ١٧٩-١٨١.

٨٣ - أرشيف توب كابي، الرقم د. ٩٥٢٤.

الأوسط إذ تجاوز عدد سكانها النصف مليون نسمة. تشير المصادر في ذلك الوقت إلى أنه كان يُذبح أربع ملايين ماعزاً وثلاثة ملايين خروفاً و٢٠٠ ألف ثور سنوياً في مسالخ إسطنبول، كما تُغذى المخابز يومياً بما يقارب ٣٠٠ طن من القمح. كانت منطقة روملي تؤمن جزءاً كبيراً من هذه الأطعمة والمشروبات. جرى البدء بزراعة أراضي ريف دبروجة عن طريق حفر الآبار وتحوّلت إلى مستودع قمح لإسطنبول بسبب سهولة النقل عن طريق البحر[٨٤]. وأُنشئت مئات القرى الجديدة هناك[٨٥]. ومن ناحية أخرى، كما كل المدن التركية، تحوّلت إسطنبول إلى مدينة مزدهرة بالمنشآت الوقفية الثرية التي أنشأها السلاطين والباشوات، وبدأت الإمدادات والأموال تتدفق من الريف ومن أنحاء الإمبراطورية جميعها[٨٦]. باختصار، أدّت إسطنبول، بوصفها سوقاً ضخماً، دوراً حاسماً في تشكيل اقتصاد الإمبراطورية.

بين عامي ١٥٠٠ و١٥١٠، كما هي الحال في دول البحر الأبيض المتوسط جميعها، كانت هناك زيادة بنسبة ٤٠٪ على الأقل في عدد السكان في الإمبراطورية العثمانية[٨٧]. ينبغي عَدُّ هذه الزيادة السكانية طبيعية ولاسيما إذا أخذنا بالحسبان أن البلقان لم تشهد أية قوات معادية مدّة طويلة من الزمن ولم تكن أراضيها ساحة لاضطرابات داخلية. بين عامي ١٤٩٠ و١٥٢٨، زاد إجمالي مبلغ الجزية في البلقان بمقدار الثلث، وهو ما يمكن تفسيره في الغالب بالنمو السكاني. في حين مكّن النمو السكاني من توسيع الأراضي الزراعية وتحويل القرى والمراعي إلى أراضٍ زراعية، فقد أدى

---

٨٤ – ر. مانطران، المصدر السابق نفسه ٤٤-٤٦-١٨١.

٨٥ – راجع: خ. إنالجيك «دوبورجا» EI2

٨٦ – للاطلاع على تاريخ المدن الموجودة في يوغسلافيا راجع:

Histographie Yougoslave 1955- 1965, Belgrad, 1965, 133-34;

ومن أجل الأوقاف: ;N. Begović, Vakufiu Jugoslaviji, Belgrad, 1963؛ أو. ل. باركان، «محصلات المحاسبية السنوية لبعض مرافق العمارة في أدرنة وضواحيها»، وثائق، ١-٢ (١٩٦٥) ٢٣٥-٣٧٧، ت. غوك بيلغين، إدرنة ولواء الباشا، إسطنبول،

l’structures sociale et dévelopment culturel des villes su dest europyéenes et adriatiques aux XVIIe siècles, Actes du colloque… Venise 27-30, Mai 1971, Bucharest, 1975; N. Todorov, The Balkan City, 1400- 1900, Seattle, 1983; S. Faroqhi, Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia, Cambridge, 1984; H.İnalcık, «İstanbul,» EI2, II; B. Yediyıldız, Instution du Vaaf au XVII siècle eu Turquie, Ankara: TTK, 1985; H. Gerber, Economy and Society in an Ottoman City: Bursa, 1600-1700, Jerusalem, 1988; H. İnalcık, «İstanbul an İslamic City,» JIS, (1980), 1-23, 68; Ö. L. Barkan, «Essaisur les donnés statistiques,» 23-35.

٨٧ – أو. ل. باركان، «سنة ٨٩٤ (١٤٨٨-١٤٨٩) محصلات المحاسبة العائدة لتحصيل الجزية» وثائق ١-١٦، والجدول الإضافي رقم ١ و٢.

إلى زيادة صعوبات في كسب العيش، ولاسيما في وسط الأناضول. وبحسب مصطفى أكداغ، فإن الخلل بين عدد السكان وإنتاج الحبوب؛ كان سبباً في تراكم السكان الزائد في المدن وفي الخدمة العسكرية المدفوعة الأجر وزيادة قطاع الطرق وحركة الجلاليين.

إيرادات الدولة والاقتصاد

في السنة المالية ١٥٢٧–١٥٢٨، بلغت إيرادات الدولة ٥٣٨ مليون أقجة (ما يقارب ٩ ملايين ذهبية بندقية) أُنفِقَت أساساً على ما يأتي:

	مليون أقجة
النفقات الخاصة للسلطان	٣.٥
التيمارات	١٦٦.٠ (في روملي ١٧.٢٨٨ شخصاً، وفي ولايات آسيا الصغرى ١٦.٤٦٨ شخصاً)
عساكر الكابي كولو (يني تشارية (إنكشارية) وفرسان، ومدفعية خدم القصر الباقين والكابي كولو)	٦٦.٠ (جميعهم ٢٧.٠٤٩ شخصاً)
حرّاس القلاع وجنود الأسطول	٤٠.٠ (جميعهم ٢٣.٠١٧ شخصاً)

ويمكن ملاحظة أن نصف إيرادات الدولة تذهب إلى رواتب العسكريين (تيمار وألوفات). ويخصص جزء كبير من الأموال المتبقية للنفقات العسكرية ومصاريف القصر، وينفق الباقي على بناء المباني والقلاع وإصلاحها، ونفقات البحرية، ورواتب موظفي الدولة، والتبرعات المختلفة. وفي السنة المالية ١٥٢٧–١٥٢٨، زيدت ٧٠ مليون أقجة من الإيرادات. ووُضِعت الأموال المتبقية في الخزينة الداخلية أموالاً احتياطية.

يبلغ إجمالي إيرادات روملي (المناطق الواقعة جنوبي نهر الدانوب وسافا وجنوبي شبه جزيرة القرم) ١٩٨ مليون أقجة، ما يقارب ثلاثة ملايين وخمسمئة ألف قطعة نقدية ذهبية. مضاف إلى هذه الإيرادات إيرادات الأملاك والأوقاف والخاص والتيمارات جميعها. ويعادل هذا المبلغ ما يقارب ٣٧٪ من إجمالي إيرادات الإمبراطورية. كان يدخل ٤٨٪ من إيرادات روملي مباشرة

إلى خزينة الدولة المركزية بوصفها ملكية خاصة للسلطان، ويُخصَّص ٤٦٪ للتيمارات. ٤٦٪ من الإيرادات القادمة إلى الخزينة المركزية من رومَلي جاءت من مقاطعات الخزينة المركزية؛ (أي الضرائب المختلفة المحصلة من المزارعين في المناطق المخصصة لتكون أراضٍ خاصة، ومن الرسوم التجارية المحصلة في المدن، ومن إيرادات الجمارك والمناجم)، و٤٢.٣٪ جاءت من ضريبة الجزية المفروضة على غير المسلمين.

في رومَلي، يُخصَّص ما يقرب من ٦٪ من الدخل للممتلكات والأوقاف. يُنفق معظم نفقات الأوقاف على بناء المساجد والجوامع والمدارس الدينية (مدرسة) والمدارس التعليمية (مكتب) والجسور والنزل (الخانات) والحمامات والنوافير والزوايا ومطابخ الفقراء والمستشفيات وصيانتها. وهكذا فإن مثل هذه الخدمات العامة تؤديها بها الدولة الحديثة اليوم كانت تؤديها الأوقاف. أدّى هذا النظام دوراً كبيراً في إنشاء المدن العثمانية في روملي. تكشف حسابات السنة المالية ١٥٤٧-١٥٤٨ أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على إيرادات هذه المنطقة في العشرين سنة الأخيرة[٨٨]. أضف إلى أن *الإفرازات*، أي المصادر الضريبية المكتشفة حديثاً، التي نراها في سجلات الضرائب، لا يمكن تفسيرها بظهور الدخل الذي بقي مخفياً فقط. بل نفهم من السجلات أنه استُصلِحَت أراضٍ جديدة وأُعدّت للزراعة. يمكن عموماً عَدُّ حالة الذهب الذي بقي معادلاً لـ ٥٥-٦٠ أقجة ولم يتغيّر حتى عام ١٥٨٤ رمزاً للاستقرار والتوازن في الحياة الاقتصادية.

اقتصادياً، كان التطور الأكثر أهمية في هذه المدّة هو منح إذن التجارة الحرة في أنحاء الإمبراطورية جميعها إلى الدول المركنتيلية[٨٩] الغربية بالامتيازات. كان رجال الدولة العثمانيون، الذين لم يكونوا على دراية بالفكر المركنتيلي، حريصين على ضمان وفرة السلع في البلاد، وضمان عدم انخفاض إيرادات الدولة من التجارة. لقد مُنِحَت في الحقيقة التنازلات بلا مبالاة، مع الأخذ بالحسبان توفير بعض العناصر المهمة المطلوبة (الأقمشة الصوفية

---

٨٨ - للاطلاع على دفاتر محاسبة الإيرادات والنفقات الأخرى التي نشرهان باركان راجع: المصدر السابق XVII (١٩٥٥-١٩٥٦) ٢٢٥-٣٤٧؛ XIX (١٩٥٧-١٩٥٨)، ٢١٩-٣٣٢.

٨٩ - الاتجارية أو مذهب التجاريين أو المركنتيلية (Mercantilism) يعرفها المعجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة بأنها «نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأي شيء آخر»، وهي مذهب سياسي- اقتصادي ساد في أوروبا فيما بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر. (المترجم).

الناعمة، والقصدير، والفولاذ والسلع الكمالية مثل الكريستال والساعات) وزيادة الإيرادات الجمركية للخزينةمع فقدان وجود قيود على استيراد البضائع من الخارج، إلا أنه كان يُمنع تصدير بعض السلع (القطن، والحديد، والرصاص، والحبوب، والجلود، والشمع) من حين لآخر على أساس أنها ستسبب نقصاً في الناتج المحلي، أو أنها قد تفيد العدو. وكانت واردات الفضة، ولاسيما من الغرب، تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى العثمانيين. ولهذا السبب لم تكن تُفرض ضرائب جمركية على الذهب والفضة. غير أنّ الفضة كانت تُهرّب من تركيا إلى الهند وإيران، لأن معادلة فيهما أعلى من الذهب(٩٠). وكان النقص في النقود الفضية عاملاً مهماً في تقييد المبادرات الاقتصادية ومبادرات الدولة.

ويبدو أن الأغراض السياسية أدّت دوراً مهماً في منح الامتيازات للدول الأوروبية. فلقد مُنِحَت الامتيازات لفرنسا في ١٥٣٦-١٥٦٩، وإنجلترا في ١٦٨٠، وهولندا في ١٦١٢، انطلاقاً من فكرة دعم هذه البلدان ضد آل هابسبورغ(٩١). وسيكون معدل الجمارك لهذه الدول ٣٪.

يبدو أن فتح أسواق المشرق العربي أمام الظروف المواتية قد أدّى في البداية دوراً أكثر أهمية من الأسواق العالمية الأخرى في تطور المذهب المركنتالي والرأسمالية في فرنسا وإنجلترا. ومن ناحية أخرى، تسبب العثمانيون بإخفاق محاولات الأوروبيين لإنشاء طريق تجاري مع الهند عن طريق المحيط الأطلسي. أطلق العثمانيون شرارة صراعٍ واعٍ ضد البرتغاليين في المحيط الهندي وتمكنوا من إعادة تجارة التوابل إلى طرق البحر الأحمر وخليج البصرة. وبعد عام ١٥٤٠، ارتفعت كمية التوابل القادمة إلى الشرق الأوسط إلى ٣٠ ألف قنطار، وهي كمية التوابل نفسها التي شحنتها البرتغال بيديها إلى أوروبا. في هذه المدّة، أثارت صادرات التوابل العثمانية القلق في لشبونة وأمستردام. في المدّة ١٥٦٠-١٥٧٠، عقدت الإمبراطورية العثمانية

٩٠ - راجع: خ. إنالجيك، «وضع تركيا الاقتصادي»، ٦٦٤-٦٧٤، حول تجارة البندقية والبلقان، راجع:

J. Tadić, «Le commerce en Dalmatie et à Raguse et la decadance économique de Venise au XVIIe siècle,» Civilita Veneziana Studi, 9, Venezia-Roma, 237-274;

حول الفكر الاقتصادي العثماني، راجع:

H. İnalcık, «Capital Formation in the Ottoman Empire,» JEH, 31 (1969), 75-104; idem, «The Ottoman Economic Mind and Aspects of the Ottoman Economy,» SEHME, 207-218.

٩١ - خ. إنالجيك، «الامتيازات» EI2.

تحالفاً مع سلطنة آتشيه في غوجارات وسومطرة في المحيط الهندي ضد البرتغاليين، وتمكنت من الحفاظ على واردات التوابل عند مستوى عالٍ[٩٢].

استمرت تجارة الحرير الإيراني في كونها إحدى المصادر الرئيسة لثروة الإمبراطورية العثمانية منذ البداية. قرابة عام ١٥٠٠، كان هناك ما يقارب ألف نول حرير يعمل في بورصة. لقد بذل الشاه عباس الأول جهوداً كبيرة؛ لضمان وصول الحرير الإيراني إلى الغرب عن طريق المحيط الهندي أو موسكو، وفي عام ١٦٢٢، تعاون مع البريطانيين، واستولى على هرمز من البرتغاليين، وفي النهاية استولى على بغداد[٩٣]. وكان العثمانيون يتخذون إجراءات بمنع دخول الذهب والفضة والنحاس إلى إيران، التي كانت بحاجة ماسة إلى هذه المعادن، وبذلك كانت العلاقة بين البلدين تكتسب بعداً اقتصادياً. بعد وفاة عباس، بدأت قوافل الحرير بالقدوم إلى حلب وبورصة وإزمير من جديد، واستمرت في كونها مصدراً مهماً للاقتصاد العثماني. أثّر التوسع في استهلاك الحرير وصناعته في فرنسا وإنجلترا تأثيراً كبيراً في تجارة الحرير من حيث تطور الاقتصاد العالمي والرأسمالية العالمية. سيتكرر الوضع نفسه بالنسبة إلى القطن والسلع القطنية في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

الثقافة الكلاسيكية العثمانية

ولم تكن الثقافة العثمانية متعصبة في مدّتها الأولى، أي في أثناء تطورها. وقد حظيت الثقافات الأجنبية بالإعجاب، وأُخذت اقتباسات ثقافية واعية، وبُذلت الجهود لجلب العلماء والفنانين من الخارج. تحدث تورسون بك (نهاية القرن الخامس عشر) عن ثلاثة أنماط رئيسة في الفن في عصره، الأسلوب الرومي (التركية الأناضولية)، الأسلوب الهتايي (آسيا

٩٢ – س. أوزباران، «الإمبراطورية العثمانية وطريق الهند» مجلة التاريخ، (١٩٧٧)، ٦٦-١٤٦،

H. Kellenbeuz, «From Melchior Manlich to Ferdinand Cron: German Levantine and Oriental Trade Relations,» JEEH, XIX, 611- 622; F. Braudel, The Mediterranean and the Meditteranean World in the Time of Philip II; H. İnalcık, An Economic and Social History of the Ottoman Empire, Cambridge: Cambridge University Press.

٩٣ – حقيقة كانت هناك حرب اقتصادية مستمرة بين إيران والإمبراطوري العثمانية، للاطلاع على بحث موسّع حول هذا الموضوع مراجعة: خ. إنالجيك، «بمناسبة بحث حول وضع تركيا الاقتصادي» Belleten, XV (1951) ٦٦١-٦٧٦؛ لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع وحول منع السلطان سليم الأول تجارة الحرير، مراجعة (Steensgaard, Carraks, Caravans and Companies, Copenhagen, 1972;) الذي درس هذا الموضوع مطوّلاً.

الوسطى)، الطور الإفرنجي (أوروبي)[٩٤]. يمكن الاعتقاد أنه في عهد السلطان سليمان القانوني أخذت الثقافة العثمانية شكلها الكلاسيكي وبدأت تنغلق أمام التأثيرات الخارجية. والحقيقة أن الثقافة العثمانية حققت في ذلك الوقت وعياً ثقافياً بلغ أشكاله المثالية ب ظهور أعظم أساتذتها وأساطينها، ولم تعد تطمح إلى الاقتباسات الخارجية وأصبحت نمطية ضمن أشكالها الكلاسيكية الخاصة. وفي هذه المدّة أيضاً، وصل البناء الاجتماعي والسياسي للدولة، القائم على نظام الأرض والتيمار والعبيد، إلى أعلى مستوياته من حيث الجودة. وكان السلطان، الذي يُعدُّ صاحب السلطة المطلقة، مصدراً وأساساً للنظام السياسي والاجتماعي برمته. وعدّت القوانين والأنظمة العرفية (المعتمدة على العرف – م) الصادرة بوصفها تمثّل إرادة السلطان وصلت إلى شكلها المثالي في عهد السلطان سليمان القانوني[٩٥].

تُظهر بنية الدولة العثمانية المبكرة هذه، التي وصلت إلى أشكالها الكلاسيكية في القرن السادس عشر، طابع الدولة العسكرية شكلاً متطوراً من أشكال مجتمعات الأطراف المحاربة وتقاليدها. من الممكن قبول هذا الرأي بطريقة ما إذا ما أخذنا في الحسبان الدور المتفوق لمبدأ شن الغزوات والمبادرات الإمبريالية في حياة الدولة. ومن الجدير بالذكر أنه، على عكس الدول الإسلامية

---

٩٤ – تاريخ أبو الفتح،

Târih-i Abu'l-Fath, The History of Mehmed the Conqueror, yay. H. İnalcık ve R. Murphey, Minneapolis ve Chichago: Bibliotheca Islamica, 1978, 55-61.

٩٥ – للاطلاع على القوانين العثمانية راجع: خ. إناجيك، «مدخل إلى القوانين العثمانية»، مجلة كلية العلوم السياسية، XII -2 (١٩٥٩)، ١٠٢–١٢٦ للاطلاع على تحليل لقوانين محمد الفاتح المتعلقة بالرعية راجع: خ. إناجيك، «رسوم الرعية عند العثمانيين» ;Belleten XXIII (1959), 575-608، ومن أجل قوانين السلطان سليمان، راجع:

H. Hadžibegic, «Kanun-nâma sultana Sulejmana Zakonodavca,» Glasnik Zemaljkog Muzeja Sarajevu, IV-V (1950), 295-382;

أو. ل. باركان، الأسس الحقوقية والمالية للاقتصاد الزراعي في الإمبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، القوانين، ١، ١٩٤٣، وحول قبول قوانين سليمان على أنها مثالية راجع عدالة نامة الصادر بتاريخ ١٩٥٦، خ. إناجيك، «رسائل العدالة» وثائق، II (١٩٦٥) ١٠٥؛ خ. إناجيك، «القانون» ,EL2, IV «رسائل القانون» El2, IV، نصوص القوانين المنسوبة إلى سليمان جميعها تعود لِعهد بيازيد، راجع:

N. Beldiceanu, Code de lois Coutamières de Mehmed II. Wiesbaden, 1967,

يوجد خطأ في التأريخ، كل المنشورات المتعلقة بهذه القوانين المنسوبة إلى سليمان مملوءة بالأخطاء. لقد انتهينا من استخراج النص الأصلي بمقارنة العديد من المخطوطات، سننشره مع التعليقات، وللاطلاع على تحليل قانوني لهذه القوانين راجع: أ. أك غوندوز، ٤١–٣٠١، أخذ المؤلف القانون نامة المنسوب إلى سليمان من نسخة كويون أوغلو الأقدم ولكنها غير كاملة وخاطئة، انظر .المجلد الثاني، ٣٩–١١٤؛ توجد نسخة من هذا القانون، مصدقة بحروف واحدة فقط، في المكتبة البافارية الحكومية Staatsbibliothek في فيينا.

السابقة، كانت الإدارة المدنية، وحتى الوظائف الدينية والعسكرية، تتركز في أيدي الأشخاص نفسهم لدى الدولة العثمانية. حتى في مركز تجاري وصناعي مثل بورصة في القرن الخامس عشر، كانت الطبقة العليا ذات الثروة الأعلى تتألف من مسؤولي الطبقة العسكرية[٩٦].

وأخيراً، لا بد من الأخذ بالحسبان دور تنظيم قوة الأطراف العسكرية والغزوات داخل الدولة، وكذلك الأمر أهمية نظام التيمار الذي جعل من فتح أراضٍ جديدة أمراً ضرورياً. ومع صحة هذه الملحوظات، إلا أنه لا ينبغي نسيان وجود أسلوب حياة عثمانيين فريدين، تشكلا من مؤثرات مختلفة ممتزجة مع بعضها، والآثار العميقة للثقافة وأسلوب الحياة في البلدان التي استوطن فيها الحكم العثماني.

كانت هناك ثقافة عثمانية أصلية ودولة ونظام قانوني. ولاسيما أن التأثير الاجتماعي والثقافي للعثمانيين في البلقان عميق. ففي ذلك الوقت، كان لهذه الثقافة قوة جذب كبيرة. إلى جانب قيمتها الجوهرية، كانت الثقافة الإمبريالية العثمانية ***ثقافة هيبة واعتبار***. وكان من أكثر الأشياء المرغوبة بالنسبة إلى غير المسلم أن يكون قادراً على التشبّه بالعثمانيين المسلمين في لبسهم وأسلوب حياتهم. إن المحاولات التي يبذلها المؤرخون البلقانيون وحتى العرب لتفسير التخلف الموجود اليوم بربطه بالعثمانيين ليست أكثر من حنين عفا عليه الزمن «Anachronism». لم يكن أحد في ذلك الوقت يتخيل القوة والثروة والهيبة التي سيجلبها التيار الإنساني وعصر النهضة إلى الأمم الغربية. وإنما حقيقة واضحة أنه حتى في البلدان التي عاشت فيها الثقافة المسيحية الشرقية مستقلة، مثل روسيا، لم تتّبع عصر النهضة، ولم ترغب في اتباعه[٩٧].

---

٩٦ – راجع: خ، إناجيك، «مصادر تاريخ تركيا الاقتصادي والاجتماعي في القرن الخامس عشر» المصدر السابق نفسه XI (١٩٥٣-١٩٥٤)، ٥١-٧٥.

٩٧ – للاطلاع على حالة تخلف أوروبا الشرقية، والعثمانيين أيضاً، يمكن مراجعة:

The Origins of Backwardness in Eastern Europe, Economics and Politics from the Middle Ages until the Early Twentieth Century, yay. D. Chirot, Berkeley: University of California Press, 1989;

يوجد في هذا المجلد فصل حول العثمانيين

V. F. Adanır, «Tradition and Rural Change in Southeastern Europe During Ottoman Rule,» 131-175;

كانت «مشكلة التخلف في تركيا» من أكثر المواضيع التي شغلت فكر المثقفين الأتراك بعد الحرب العالمية الثانية، وكتبوا عنها كثيراً من الكتب، وقد اتبعت معظم هذه المنشورات النهج الماركسي، وعلى العموم يمكن مناقشة هذه النظرية بالعودة إلى:

B. Chandra, «Karl Marx, His Theories of Asian Societies and Colonial Role,» Review, V-1 (1981), 13-91; A. M. Bailey ve J. R. Llobera, The Asiatic Mode of Production: Science and Politics, London: Routledge ve Kagan Paul, 1981;

فُسرت البنية الاجتماعية العثمانية في أوروبا الشرقية في البداية وفقًا لنظرية ماركس في المجتمع الإقطاعي. أهم بحث في هذا الموضوع:

V. P. Mutafcieva, Agrarian Relations in tha Ottoman Empire in the 15th and 16th Centuries, New York, 1988.

من الذين درسوا البنية الاجتماعية بحسب نظرية ماركس لأسلوب الإنتاج الآسيوي، س. ديفيتتشي أوغلو، «أسلوب الإنتاج الآسيوي والمجتمع العثماني»، إسطنبول، ١٩٦٧؛

S. Yerasimos, «Le Mode de production asialtique et la société Ottomane,».

أطروحة غير منشورة، ترجمها إلى التركية ب. كوزوجو، تركيا في عملية التخلف، ٣ مجلدات، إسطنبول: غزلام، ١٩٧٤؛ هـ.إسلام أوغلو و Ç. Keyder, «Agenda for Ottoman History,» Economy and Society, V-2 (1976), 178-196;، عدّل الكتاب الأتراك منذ ديفيتتشي أوغلو نمط الإنتاج الآسيوي بالإشارة إلى بعض الاختلافات الخاصة بالإمبراطورية العثمانية؛ لمزيد من الاطلاع على الذين درسوها ضمن إطار عام، راجع: م. أ. شوقي، «شرح المجتمع العثماني من خلال العلوم الاجتماعية»، اسطنبول: منشورات إليف، ١٩٦٨؛ م. سنجر، «بنية المجتمع العثماني»، اسطنبول: أيار ١٩٦٩، ١٨٦–٣٧٨؛ ب. بوراتاف، «البنى الزراعية والرأسمالية»، أنقرة: SBF، 1980؛ ر. أكتان، «الاقتصاد التركي»، أنقرة: SBF، 1978؛ ج .كيدر، «دراسات التاريخ الاجتماعي»، أنقرة: دوست؛ وللاطلاع على التحليل الاجتماعي العام تحت تأثير ماركس، انظر: إبراهيم ياسا، «البنية الاجتماعية في تركيا والمشكلات الأساسية»، الطبعة الثانية، أنقرة، ١٩٧٣؛ هيندرينك وم. بي كيراي، التقسيم الطبقي الاجتماعي كعائق أمام التنمية، دراسة لأربع قرى تركية، نيويورك: برايجر، ١٩٧٠؛ غالبًا ما تطورت المناقشات حول الطابع الراكد (stagnant) للاقتصاد العثماني في صورة ملاءمة الأحداث للنظرية بدلاً من الاعتماد على البيانات والمعطيات التاريخية .لمحاولة تقديم تفسير جديد في ضوء البيانات التاريخية، والجمع بين نظرية نمط الإنتاج الآسيوي ونظرية آي. واليرشتاين حول الاقتصاد العالمي الرأسمالي وتكامله، راجع: «الإمبراطورية العثمانية والاقتصاد العالمي»، نشره .ه. إسلام أوغلو-إينان، كامبريدج، ١٩٨٧، ١-٢٦؛ المرجع نفسه،

Les paysans, le marché et l'Etat en Anatolie au XVI e siècle,« Annales, E.S.C., V (1988), 1025-1043;

تشير وجهة نظرنا شأن حالة الركود، بناءً على البيانات التاريخية، أنّ الذي كان موجوداً عبارة خانة-مزرعة، ونظام حرف في المدينة ولّدته ضرورات سياسية مالية «Fiscal policy» تعتمد على الأرض والفلاحين. للحصول على تفسير مختلف لنظرية البنية الاجتماعية المرتبطة بأسلوب الإنتاج بعلم اجتماع ماكس فيبر، انظر:

K. Wittfogel, Oriental Despotism, A Comperative Study of Total Power, 5. Baskı, New Haven ve Londra: Yale Univ. Press, 1964;

وينظر ويتفوغل إلى الإمبراطورية العثمانية بوصفها نموذجاً اجتماعياً مهماً، لكنه لا يستطيع إيجاد نمط إنتاج خاص للاستبداد العثماني إلى جانب إمبراطوريات بلاد ما بين النهرين والمصرية والصينية حيث الري ضروري. في رأينا، نمط الإنتاج الذي يحدد الدولة العثمانية بوصفها نموذجاً ليس مبادرة الدولة الهيدروليكية الكبيرة بل هو نظام الخانة – المزرعةأ للاطلاع على هذا الموضوع بالتفصيل، راجع: خ. إناجيك،

The Middle East and the Balkans Under the Ottomans: Selected Papers on Economy and Society, Bloomington, 1992;

كان نظام الميري، وسيطرة الدولة العثمانية المطلقة على الأرض وعلى عمل الفلاحين يشكّل الأساس والطابع الرئيس للنظام العثماني في المدّة الكلاسيكية؛ إن الضغط أو الشرط الذي يحدد «نمط الإنتاج» هذا، الذي نصفه بنظام الأسرة – المزرعة، هو بمنزلة الجهد المبذول لحماية الإسلام ضد أوروبا الصليبية المتزايدة القوة، ومقاومتها والقدرة على شن

خُلقت الثقافة الرفيعة في المجتمع التراثي العثماني تحت رعاية القصر والعبيد الذين في القصر. وكانت إسطنبول أو بعبارة أكثر دقة، القصر الإمبراطوري (سراي الهمايون) هي المركز الذي تطورت فيه الثقافة العثمانية، وقد نُظّم عدد من فروع الفن في القصر كحرفيات تابعة للسلطان تحمل لقب «الخاصة». وكان يجري اختيار مهندسي القصر ورسامي المنمنمات والمطربين (الخاناندا[٩٨]) والشعراء والصاغة وصانعي الحلات والقفطان ونساجي السجاد والحرير من بين أمهر الأشخاص في السوق أو يُعيّنون في القصر. لقد صنعوا أروع الأعمال للسلطان، وكانت أعمالهم قدوة للآخرين. ومن ناحية أخرى، كانت تُدرَّس الفنون المختلفة للأولاد في مدارس القصر الداخلية. وكان إذا تعيّن أحد خريجي مدارس القصر الداخلية في الريف أو المناطق النائية قائداً أو والياً، ينشئ قصره الخاص في الولايات التي عُيِّن فيها، مُقلداً قصر السلطان، وينشر طراز القصر العثماني حوله. وكان في كل مدينة مهمة مهندس معماري ملحق بكبير المهندسين في القصر، وكانت المباني العامة تُبنى تحت إشرافه، وكان القانون أحد أهم فروع الثقافة العثمانية.

الهجوم المضاد وإعلاء كلمة الحق في العالم، هو بمنزلة الأيديولوجيا التي تعتمد على الغزوات أساساً لها. وبرر العثمانيون سيطرتهم على الأرض وعلى عمل الفلاحين سوغوا «الاستبداد» بهذا الأمر وجعلوه مقبولا في المجتمع. وفي مواجهة الانقراض تحت ضغط المغول والصليبيين من كلا الجانبين في القرن الثالث عشر، تبنى العالم الإسلامي النظام العسكري للمماليك في مصر وسورية والعثمانيين في الأناضول مخرجاً. إنّ هذه أيديولوجيا «شَرْعَنَة» النظام، يجب البحث عن البنية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الحقيقية في نظام الخانة –المزرعة. إننا نرى باستغراب الاختصار المملوء بالأخطاء والنقصان في المنشورات الحديثة، وتنسب إلينا أفكار لا تخصن. فعلى سبيل المثال، انظر إلى س. إمبر، «أسطورة الأسرة الحاكمة العثمانية»، تورسيكا، الخامس عشر (١٩٨٧)، ص ٧–٢٧، راجع الأفكار الرئيسية في هذا المقال خ. إينالجيك، «باديشاه – السلطان»، IA، التاسع (١٩٦٩)، ٤٩١–٤٩٥؛ في هذه المقالة المنشورة عام ١٩٦٤ (الصفحات ٤٩٢–٤٩٣)، ذكرنا أنه من أجل إضفاء الشرعية على سلطة السلالة الحاكمة، نسبَ العثمانيون سيادتهم ومصدر سلطتهم ضد الحكام المسلمين المختلفين المنافسين إلى تقاليد الخانات في آسيا الوسطى، وأنهم ورثة السلاطين السلاجقة، أو أنها أُعطيت لهم من الله مباشرة.

ثمة مجموعة من علماء الاجتماع تدرس بنية الإمبراطورية العثمانية من زاوية علم الاجتماع السياسي ضمن إطار الإمبراطورية المركزية البيروقراطية. للاطلاع على نظريات خصصت مكاناً مهماً بالدراسة لنموذج الدولة العثمانية، راجع:

S. N. Eisenstadt, The Political Systems of Empires, New York: The Free Press, 1969, Index: Ottoman Empire.

٩٨ – الخاناندا: هو الاسم الذي يطلق عادة على مطربي المقام، وهو نوع من الموسيقا الشعبية الأذربيجانية. الكلمة من أصل فارسي وتعني «الثارئ، أو المغني». عند أداء المقام التقليدي، يصاحب الخاناندا ثلاثة من الموسيقيين الذين يعزفون التار والكمنجة والدف. غالبًا ما يكون الخاناندا هو عازف الدف. (المترجم).

البيروقراطية والقوانين

أدّى الكتبة في مكاتب المجلس الإمبراطوري (ديوان الهومايون) الدور الأكبر في صياغة القوانين العثمانية، والقرارات الإدارية المتعلقة بالحكم، وتنفيذ المبادئ التي تحكم إدارة الدولة. عموماً، شكل البيروقراطيون في الدول الإسلامية مجموعة واصلت بدقة التقاليد الإدارية القديمة للشرق الأدنى، التي يعود تاريخها إلى ما قبل انتشار الإسلام، وأرسوا قواعدها على شكل مؤسسة. لقد تعلم البيروقراطيون التفاصيل الدقيقة لفن الإدارة وفقاً لنظام المتدرب والمياوم والمعلم. مع أنهم تعلموا العلوم الإسلامية في المدارس والمساجد، إلا أنهم كانوا مجموعة مستقلة موجودة خارج إطار العلماء، كانت تتصرّف فقط من منطلق الاهتمام بحكمة الحكومة. مع أن مكاتب الدولة جميعها تابعة للوزير الأعظم (الصدر الأعظم – م)، إلا أن الكتبة كانوا ينقسمون إلى فرعين منفصلين. فمن جهة كان يوجد كتبة الديوان، الذين ينظرون في الشؤون السياسية والإدارية وكانوا تحت قيادة الصدر الأعظم مباشرة، ومن جهة أخرى كان يوجد كتبة المالية، الذين كانوا تابعين مباشرة للدفتردار الموجود على رأس المالية. وكانا يشكلان الفرعين الأساسيين للبيروقراطية. وفي بداية عهد السلطان سليمان القانوني كان هناك ١١ كاتبَ ديوان و٣٩ كاتباً تابعين إلى مكتب الدفتردار. كان لهذا القسم الأخير ٣٣ طالباً أو متدرباً أو مساعداً. وبطبيعة الحال، باستثناء هؤلاء كان يوجد بيروقراطيين يديرون الجمارك والمناجم والأوقاف، ويطلق عليهم صفة «أمين» ويوجد تحت إمرتهم كتبة، وهؤلاء يجب عدّهم من البيروقراطية العثمانية ضمن فئة مهمة أخرى. إن الأبحاث المكثفة الرامية إلى فهم إدارة الدولة العثمانية عن كثب، فيما يتعلق بتربية وهؤلاء البيروقراطيين وعملهم، وطرائق مسك الدفاتر والمحاسبة، لا تزال في بداياتها.

الأزمة الكبرى، ١٥١٧-١٦١٠ والتغيير الجذري

يمكن النظر إلى الزيادة السكانية الكبيرة، واهتزاز النظام العسكري والمالي الكلاسيكي العثماني تحت تأثير تقنية الحرب الأوروبية ووفرة الفضة، والصراع الطويل مع الصفويين وآل هابسبورغ والأزمة المالية، على أنها من أهم التطورات التي حضّرت للأزمة الكبرى في أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر.

بالفعل منذ منتصف القرن السادس عشر، ولاسيما في أحداث الأمير مصطفى والأمير بايزيد، بدأت اضطرابات عنيفة في الأناضول[٩٩]. فمن جهة وضَعَ الآلاف من الشباب الفلاحين الأناضوليين المتسكعين الطامحين للدخول إلى الطبقة العسكرية، أنفسهم في خدمة الأمراء المتنافسين، ودعموا هذا الاضطراب تحت أسماء يومولر، ليفندلر، ومن ناحية أخرى، ظهر السيباهيون المعزولون الذين يمتلكون تيمارات صغيرة أو لا يمتلكون تيمارات بتاتاً، في طليعة هذا الاضطراب. ومن جهة ثالثة الآلاف من شباب الأناضول الذين أرادوا الاستفادة من الامتيازات مثل الإعفاء من الضرائب التي تتمتّع بها مهنة «العلمية» ولكن جُرّوا إلى أعمال السرقة وحتى إلى قطع الطرق، كانوا يتجمعون تحت أسطح المدارس تحت اسم سوختة/ سوفتة sûhte/softa (متخلّفين) أو يؤسسون مدارسهم أو عصاباتهم الخاصة على قمم الجبال[١٠٠].

قديماً كانت البلقان منطقة هجرة لعدد كبير من سكان الأناضول المكتظة بالسكان، وأما الأطراف فقد كانت ميداناً يركض إليه من يريد الالتحاق بالخدمة العسكرية تحت اسم متطوع (غونوللو)، شجاع-غريب (غريب - يغيت).

في النصف الثاني من القرن السادس عشر، توقف التوسع في أوروبا؛ لم تكن هناك فرص جديدة للتيمار وانهارت مؤسسة مهاجمي الأطراف من ناحية، ومن ناحية أخرى، كما قلنا أعلاه، أصبح الضغط السكاني أقوى في هضبة وسط الأناضول القاحلة بسبب الزيادة السكانية الكبيرة[١٠١]. إن المدى الحقيقي لهذا الفائض السكاني ليس معروفاً جيداً، غير أنّ العديد من المؤشرات تؤكد هذا الافتراض. بعد فتح قبرص، صدر مرسوم[١٠٢] (فرمان) مؤرخ في ٢ أيلول يأمر بأن ينفى إلى قبرص أولئك الذين ليس لديهم أراضي، ولم يُسجّلوا في سجلات الضرائب (دفاتر التحرير)، في ولايات الأناضول، وكرامان روم، وذو القادري (دولقادير)،

٩٩ - راجع: شرف الدين طوران، «حادثة الأمير بيازيد ابن القانوني»، أنقرة، ١٩٦١؛ مصطفى أكداغ، بداية اضطرابات الجلاليين الكبرى، أنقرة، ١٩٦٣، م. جزّار، المشرقيون، إستانبول، ١٩٦٥.

١٠٠ - م. أكداغ، «من سلسلة الأزمات الاجتماعية في التاريخ التركي: تمرّد طلاّب المدارس»، IFM، XI (١٩٤٩-٥٠)، ٣٦١-٣٨٧.

١٠١ - للاطلاع على الضغط السكاني، راجع:

M. A. Cook, Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600, Londra, 1972; H. İnalcık, «The Impact of the Annales School on Ottoman Studies and New Findings,» Review, I (1978), 86-90.

١٠٢ - أو. ل. باركان، «النفي كمنهج إسكان وتوطين»IMF (١٩٤٩-١٩٥٠)، ٥٥٠-٥٥٣؛ خ. إناجيك، «السكان في قبرص تحت الإدارة العثمانية» قبرص والأتراك، أنقرة، ١٩٦٤، ٢٧-٣١.

وأولئك الذين هربوا من أماكن سكنهم، واستقروا في أجزاء أخرى أو عملوا مزارعين، والذين لم تُحل قضاياهم المتعلقة بالأراضي، والعاطلين عن العمل في المدن والقرى. وبذلك أُحصيَ أولئك الذين سيذهبون فقط من منطقة تيكي الجبلية بـ ٥٧٢٠ خانة. فضلاً على ذلك، فإن أولئك الذين غادروا طوعاً كان عددهم حوال يقارب إجمالي المهاجرين.

وبحسب كاليبيو، فقد جاء ٢٠ ألف مهاجر إلى قبرص من الأناضول واستقروا بهذه الطريقة. فضلاً على ذلك، أُرسل في عام ١٥٧١، ١٥٠٠ إنكشاري و٣٠٠٠ سيباهي إلى الجزيرة قوات حماية. بعد عام ١٥٧٠، تطلبت الحروب مع إيران التي استمرّت أربعين عاماً (مع فاصل بين عامي ١٥٧٨ و١٦١٨). تجنيد الآلاف من شباب الأناضول من الرعايا ضمن صفوف الجيش. يذكرهم كوتشي بيك تحت اسم «الأجانب» وكانوا من «الأتراك، والغجر، والتتار، والأكراد، واللاز، واليوروك». وجد الآلاف من الشباب الذين ينتمون لطبقة الرعية، باباً ومعيشة في مناطق الفتوحات في القوقاز بوصفهم أصحاب تيمارات وحراس قلاع ومتطوعين. ولكن كوتشي بيك ومن قبله كتاب المستتاب (المكتوب عام ١٦٢٠) يتذمّرون بشدة من أنه بهذه الطريقة انتُهِكَ مبدأ الفصل بين الرعايا والجنود، الذي كان يمثّل المبدأ الأساسي للنظام العثماني الكلاسيكي. ومن ناحية أخرينُسِيَ مبدأ إعطاء السلطة الإدارية والعسكرية، فقط وفقط، لعبيد السلطان.

ويركز المفكرون العثمانيون المعاصرون أيضاً على النقاط الآتية فيما يتعلق بأسباب الأزمة(١٠٣): اهتز في هذه المدّة استقلال ديوان همايون(١٠٤) والمكاتب التابعة للوزير الأعظم الذي

103- B. Lewis, «Ottoman Observers of Ottoman Decline,» Islamic Studies, I-1 (Karachi, 1962), 71-87;

ت. غوك بيلغين، «الاحتياجات والاتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر»، كاتب جلبي، أنقرة، ١٩٥٧، ١٠١-١١٩. كبار الكتاب العثمانيين في مدّة الانهيار: حول مصطفى عالي،

C. Fleischer, Bureaucrat and Intellectual in the Ottoman Empire: the Historian Mustafa Âli (1541-1600), Princeton, 1986;

م. إيبشيرلي، «حسن كافي، وعمله المتعلق بنظام الدولة: أصول الحكم في نظام العالم». مجلة معهد التاريخ، ١٠-١١ (١٩٧٩-١٩٨٠)، ٢٣٩-٢٧٨؛ للاطلاع على القرن السابع عشر راجع: كوتشي بيك، رسالة، نشرها أ. ك. أك سوت، إسطنبول ١٩٣٩، ي. يوجل، المراجع المتعلقة بهيكلية الدولة العثمانية. كتاب المستطاب، كتاب مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين، حرز الملوك، أنقرة: TTK، ١٩٨٨.

١٠٤ - الديوان الهُمَايُوْنِي، وهو مجلس ترتبط به أجهزة الدولة العثمانية جميعها. ما يعادل في الوقت الحاضر مجلس الوزراء. انتقلت شؤون هذا الديوان إلى الباب العالي في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي .يتكون من :الصدر الأعظم، والوزراء، وقاضي العسكر، والدفتردار، والنيشانجي وهو منصب قضائي في الدولة. (المترجم).

يعدّ الممثل المطلق للسلطان، وبعبارة أخرى، تهشّمت المركزية البيروقراطية. ونرى بداية ذلك في جهود المجموعة الجديدة التي جاءت إلى إسطنبول بعد صعود سليم الثاني إلى العرش، ضد الوزير الأعظم سوكولو؛ إذ تدخَّل ندماء القصر وطغاة الكابي كولو والعلماء في شؤون الدولة، منتهكين بذلك الاستقلال التقليدي للبيروقراطية، التي كانت تعطي الأولوية لمصالح الدولة ونظامها قبل كل شيء. وهكذا، بدأت القوانين والأوامر الكلاسيكية للإدارة الإمبراطورية في التدهور. وكان من أهم نتائج ذلك أن الأراضي التي أمَّمها محمد الفاتح بدأت تخرج من سيطرة الدولة مجدّداً وعلى نطاق واسع على شكل ممتلكات وأوقاف. ولنضف أن محاولات العلماء للتدخل في مجال القوانين العرفية والإدارة تزايدت في هذه المدّة. ففي عهد سليمان القانوني، حاول شيخ الإسلام أبو السعود أفندي تفسير القوانين العرفية واللوائح الإدارية بمبادئ الشريعة وفقاً لعلماء القرن التاسع(١٠٥). فالمشاكل التي كانت في السابق مجرد مشاكل في القانون العرفي بدأت شيئاً فشيئاً تصبح موضوع استفتاء (تحتاج إلى فتوى – م) في نهاية مدّة الأزمة أواخر القرن السادس عشر، أصبحت مجلة القوانين الجديدة (قانون نامة) التي جرى جمعها وتنظيمها في عهد أحمد الأول، مجلة مملوءة بالفتاوى(١٠٦). (لا يمكن مصادفة فتوى واحدة في مجلات قوانين الفاتح والقانوني). وقد حدّ نظام الشريعة هذا من الأداء الحر للإدارة في مواجهة الأوضاع الجديدة وعززت التعصُّب السنّي. وفي هذه المدّة، كانت انتفاضات اليني تشيرية (الإنكشارية) بالتعاون مع حريم القصر، وسيطرتهم على السلطة الحكومية بالقوة، مرتبطة ارتباطاً خاصاً بالاضطراب المالي.

باختصار، يعزو المفكرون البيروقراطيون العثمانيون المعاصرون سبب الانهيار إلى تدهور المؤسسات العثمانية الكلاسيكية، التي بلغت أعلى مستويات تطورها في عهد سليمان القانوني. لا شك أن هناك قدراً كبيراً من الحقيقة في هذه الآراء. وأن الدراسات التاريخية الحديثة تدعم هذه التفسيرات. ولكن هؤلاء المفكرين العثمانيين يجرون تحليلاتهم على نحو طبيعي في إطار الدولة التقليدية والفلسفة الاجتماعية، وغالباً ما يكونون بعيدين عن رؤية الأسباب الحقيقية والخوض في المعنى الحقيقي للتغييرات. تطرقنا في الأعلى إلى النمو

105- P. Hörster, Zur Anwendung des Islamischen Rechts im 16. Jarhundert. «Die Juristischen Derlegungen» (Mârûzât) des Schejch ul-Islam Ebu'ssu'ud (ges. 1574), Stuttgart, 1935.

١٠٦- للاطلاع على القوانين المتعلقة بعهد السلطان أحمد الأول، راجع: المجلات القانونية العثمانية، مجلة التتبعات القومية، إستانبول ١٣٣١ (١٩١٣)، ٤٩-١١٢، ٣٠٥-٣٣٧.

السكاني بوصفه سبباً من الأسباب الرئيسة. سنتناول هنا التغييرات العسكرية والمالية المتشابكة تناولاً وثيقاً فيما بينها.

ويجب أن نتذكر أنه في عام ١٥٥٣، تبرعت الدولة العثمانية بـ ١٠٠ ألف قطعة ذهبية لحليفتها فرنسا، وبعد ذلك طلبت الدولة نفسها مليون قطعة ذهبية أخرى. ولكن لم يمرّ وقت طويل حتى انهارت، كما إسبانيا فيليب الثاني، تحت وطأة محاولة الهيمنة على العالم أجمع. أصبحت الحرب مكلفة على نحو متزايد. بدأ الصراع الكبير الذي كانت تخوضه إسبانيا وألمانيا مع آل هابسبورغ في البر والبحر بحدثين مهمين تركا آثاراً عميقة في بنية الدولة العثمانية: فلقد بات من الضروري تحويل الجيش ضد آل هابسبورغ إلى جيش يتكون من مشاة ثقيلة مجهزة بـ الأسلحة النارية، لأن سلاح الفرسان (السيباهيين) أصحاب التيمارات المتكوّن من السهام والسيوف والرماح فَقَدَ قيمته القتالية، فقد أُهمِلَ نظام التيمار وتُرِكَ يتفكك. ومن ناحية أخرى، كان بناء الأسطول البحري على وجه الخصوص يتطلّب تكاليف باهظة. فقد كانت تكلفة صيانة سفينة القادس(١٠٧) الواحدة في ذلك الوقت ٦ آلاف دوكة ذهبية سنوياً. لأن البحرية العثمانية كانت تتكون من ٢٠٠ قادس، فقد وصلت النفقات البحرية السنوية إلى مليون و٢٠٠ ألف دوكة.

ينبغي دراسة الحروب ضد إيران عن كثب بوصفها أحد الأسباب الرئيسة للأزمة العثمانية. كان الاستيلاء على أذربيجان وشيرفان بتاريخ ١٥٧٨-١٥٩٠ مدمِّراً ليس فقط للنظام العسكري العثماني، ولكن للمالية العثمانية أيضاً(١٠٨).

لأن أهل البلاد فروا أو قاوموا، كان من الضروري إطعام قوات الاحتلال هناك في الأناضول. وبعد عام ١٦٠٣، عندما طرد الإيرانيون هذه القوات مجدّداً، جاؤوا وتدفقوا إلى الأناضول. كانت الحرب ضد النمسا (١٥٩٣-١٦٠٦) تهدف إلى إلهاء هؤلاء الجنود، والبحث عن معيشة لهم.

وبسبب الحاجة إلى استخدام المشاة المسلحين بالبنادق بدلاً من السباهيين أصحاب التيمارات في الحروب النمساوية ١٥٩٣-١٦٠٦، زاد عدد الينى تشيرية زيادة كبيرة (٧٨٨٦

---

١٠٧ - القـَادِس هي نوع من السفن المزودة بمجاديف؛ لدفعها إذ نشأت في إقليم البحر المتوسط واستُخدمت في الحرب، والتجارة والقرصنة منذ الألفية الأولى قبل الميلاد. هيمنت القوادس على الحرب البحرية في البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثامن قبل الميلاد وحتى تطوير السفن الحربية الشراعية المتقدمة في القرن السادس عشر. (المترجم)

١٠٨ - ب. كوتوك أوغلو، العلاقات السياسية العثمانية الإيرانية، ١، إسطنبول، ١٩٦٢.

في ١٥٢٧، ٣٧٦٢٧ في عام ١٦١٠)، وبدأ فلاحو الأناضول، الذين لا عمل لهم، بالانتساب إلى الجندية جنوداً مأجورين يُطلق عليهم اسم سيكبان وساروجا. في أوقات السلم، عندما لم تكن هناك حاجة إلى جنود السيكبان، تتنظّم هذه المجموعات المسلّحة بالبنادق، التي تبقى من دون أجور، تحت قيادة الييني تشيريين ويبدؤون في ابتزاز الناس في الأناضول، والاعتداء عليهم. بهذه الطريقة ظهرت مجموعات الجلاليين المتمردين الذين دمّروا الأناضول[١٠٩].

وبسبب عمليات السطو القاسية، وبسبب هؤلاء المجرمين بدأ القرويون في الفرار جماعياً. وهو ما يُعرف باسم الهروب الكبير في تاريخ الأناضول. دُمِّرَت الأناضول وحُرِقت بالكامل. أدى هذا الوضع إلى شل الدولة بين عامي ١٦٠٣ و١٦١٠، عندما شن الإيرانيون هجوماً مضاداً. وبسبب انتشار هذا الأمر في منطقة روملي لم تتمكّن منطقة مقدونيا وشمالي بلغاريا

١٠٩- مواد عن هذا الموضوع، فيما يخص الأناضول: ج .أولوتشاي، التمردات والحركات الشعبية في صاروخان، إسطنبول، ١٩٤٤؛ المصدر نفسه، التمردات والحركات الشعبية في صاروخان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إسطنبول، ١٩٥٥؛ ح. إيناجيك «عدالة نامة»، الوثائق، الثالث؛ للاطلاع على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظهور انتفاضات الجلالي، انظر .م. أكداغ، «فترة حركة الجلالي»، DTCFD، (1958) XVI-1-2، 107-53؛ المصدر نفسه، تمردات الجلالي، ١٥٥٠-١٦٠٣، أنقرة، ١٩٦٣؛ نفس المصدر، «الوضع الاقتصادي لتركيا في أثناء إنشاء الإمبراطورية العثمانية وتطورها»، بيليتن، (1949) XIII، 564-497، (1950) XVI، 418-319؛ إن انتشار استخدام البنادق في دول الشرق الأوسط جميعها في النصف الثاني من القرن السادس عشر وحقيقة إمكانية حصول الناس على البنادق بسهولة هي المشكلة الرئيسة التي يغفلها الباحثون في تمردات الجلالي، انظر:

H. İnalcık, «The Socio-political Effects of the Diffusion of Fire Arms in the Middle-East,» War Technology and Society in the Middle East, Londra, 1974; 195-217; idem, «Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1706,» Archivum Ottomanicum, VI (1980), 283-337;

الشخص الذي يحصل على بندقية يقدّم خدمته للدولة وللسلاطين مقابل أجر، وعندما يلقَ قبولاً ينضم إلى مجموعات قطاع الطرق، وإلى الجلاليين. يُشار إلى أن تزايد قطاع الطرق في البلقان كان يتزامن مع تزايد عدد أفراد تمردات الجلاليين في الأناضول. وأما بالنسبة إلى منطقة روملي، فإننا نعلم أن العديد من قطاع الطرق جاؤوا من قبائل مارتالوس وفوينوكس. للاطلاع على أعمال قطاع الطرق في روملي راجع:

Turski izvori zaaidutstvoto i aramjistvoto vo

مقدونيا، الأول (١٦٢٠-١٦٥٠)، الثاني (١٦٥٠-١٧٠٠)، الناشر أ. ماتكوفسكي، سكوبي، ١٩٦١؛ المصدر نفسه،

Turkski dokumenti za istorijata na makedonskiot narod, c. I, 1607-1623, Skopje, 1963; D. Śpova, Makedonja vo XVI i XVII vek. Dokumenti od carigradskite archivi (1557-1645), Skopje, 1955; F. Adanır, «Heiduckentum und Osmanische Herrschaft,» Süddost-Forschungen, 41 (1982), 43-116; B. Cvetkova, «Mouvements anti féodaux dans les teres bulgares sous la domination Ottomane, du XVIe au XVIIIe,» Études Historiques, II (1965), 149-68.

الباحثون البلقان المذكورون أعلاه، الذين يبحثون عن الصراع الطبقي والطابع القومي في هذه الحركات، يتجاهلون التغيرات التاريخية الكبرى الأخرى التي هزت الدولة والمجتمع العثماني بالكامل في ذلك الوقت.

تحديداً من حماية نفسها من الاضطرابات. ونحن نعلم أنه بسبب الفوضى في الأناضول، فرَّ الناس منها ولجؤوا إلى رومَلي.

ستعود هذه الحالة الفوضوية في أوقات الحروب في القرن السابع عشر، ولاسيما بين عامي ١٦٨٣ و١٦٩٩. لم يعد بإمكان الجيش العثماني التخلي عن هؤلاء المرتزقة الذين يحملون البنادق، الذين أطلقوا عليهم أسماء مختلفة. كان من الضروري زيادة مصادر دخل الخزينة المركزية بسبب منذ حصول السكبان والساروجا والليني تشيرية على الرواتب أو الألوفات. من ناحية أخرى، بعد عام ١٥٧١، كانت الدولة مضطرة إلى إبقاء أسطول بحري قوي جاهزاً لمواجهة إسبانيا في البحر الأبيض المتوسط.

من أجل زيادة مصادر دخل الخزينة المركزية، كان على الإمبراطورية العثمانية زيادة الضرائب القادمة مباشرة إلى الخزينة، أي عوارض الديوانية[١١٠] والجزية، التي كانت عبارة ع ضرائب إضافية طارئة. كانت عوارض الديوانية تُجمع سابقاً في أوقات الحروب تحديداً، وفيما بعد أصبحت ضريبة نقدية يجري جمعها كل عام، ويزداد مبلغها باستمرار (٤٠ أقجة للشخص الواحد في عام ١٥٨٢، و٢٤٠ أقجة في عام ١٦٠٠، و٥٣٥ أقجة في عام ١٦٦١). في حين أن قيمة الجزية كانت ٤٠ أقجة في عام ١٥٧٤، فقد زيدت إلى ٧٠ أقجة في عام ١٥٩١، و١٥٠ في عام ١٥٩٦، و٢٤٠ في عام ١٦٣٠، و٢٨٠ أقجة في عام ١٦٩١)[١١١]. وينص التعميم السلطاني (عدالات نامة) الصادر عام ١٥٩٦ على أن الجزيةَ البالغة ١٥٠ أقجة قد زادت إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ أقجة بوسائل غير قانونية. ولكن نتيجة خفض العيار في الأقجة (التغشيش) انخفضت قيمة الأقجة، ومن ثمَّ صار من الضروري حسابها على الذهب؛ للعثور على المعدلات الحقيقية لهذه الزيادات في الضرائب والنفقات. وبالفعل، كانت القطعة الذهبية الواحدة تساوي ٥٧ أقجة في عام ١٥٢٧، و٦٠ أقجة في

---

١١٠ – اسمها الرسمي «عوارض ديوانية»، وهي الضريبة المالية والعينية والبدنية المفروضة على المجتمع في الحالات الطارئة، استمر وجودها وتحولت في القرن السادس عشر الميلادي إلى ضريبة مالية معينة عرفت بـ«آقجة العوارض»، فألغيت بذلك الالتزامات العينية والبدنية، ولا سيما في القرن التاسع عشر الميلادي. وقد ألغيت العوارض في مدّة التنظيمات. (المترجم)

١١١ – لمعرفة العجز في الميزانية، راجع أ. طباك أوغلو، المالية العثمانية في أثناء الدخول في مرحلة التراجع، اسطنبول، ١٩٨٥؛ دزيزيا، ٨٢-٩٧؛ إينالجيك، «دزيزيا»، EI2، II، ٥٦٢-٥٦٦.

عام ١٥٨٣، و١٢٠ أقجةفي عام ١٥٨٤. وأظهر الدخل السنوي للخزينة المركزية التطور التالي على حساب الذهب[١١٢].

السنة	مليون ذهبية
١٥٢٧	٥
١٥٦٧	٥.٨
١٥٩٧	٢.٥
١٦١٨	٣
١٦٥٣	٤.٢
١٦٦١	٥

بعد عام ١٥٩٠، بدأت الخزينة تعاني من عجز كبير. في هذه المدّة، وبسبب زيادة العوارض والجزية وإساءة استخدامها في أثناء تحصيل هذه الضرائب، زاد الاستياء بين الرعية، وانتشر الفرار من الوطن وهجرة الناس من أراضيهم وبلدانهم تعبيراً عن الاحتجاج.

الحدث الآخر الذي قلب المالية العثمانية رأساً على عقب كان تغشيش الأقجة، أي خفض كمية الفضة الموجودة فيها. وكان السبب الرئيس لذلك هو تدفق الفضة الرخيصة من أوروبا بدءاً من ثمانينيات القرن السادس عشر وغزو العملات الأوروبية. من أجل الحصول على الفضة من أوروبا، تخلت الدولة العثمانية عن نظامها النقدي الوطني وسمحت بدخول أنواع الأموال جميعها. ولكن عندما غمرت العملات المعدنية ذات المظهر الجذاب السوق، بدأت الفضة في الهروب من السوق نتيجة لقانون كريشام[١١٣]، حيث كانت كمية الفضة أعلى من قيمتها الاعتبارية. وهذا السبب الذي جعل المالية تعزل الذهب حين أدركت ذلك، هذا هو الحل الذي أرادوه من أجل كساد الأقجة. ولكن هذا الحل كان سبباً للتضخّم[١١٤].

١١٢ - راجع طباك أوغلو، الملاحظة ٨٥.

١١٣ - قانون كريشام، وهو قانون علمي اقتصادي مشهور كان له دوره في النظم النقدية عرف باسم قائله السير توماس غريشام مستشار ملكة إنكلترا، ويتلخص هذا القانون في العبارة الشهيرة (النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق)، ذلك أنه حيث يجري تداول نوعين من النقود القانونية أحدهما رديء والآخر جيد فإن الرديء يطرد الجيد من التداول بين الناس. (المترجم)

١١٤ - راجع: خ. إنالجيك، «وضع تركيا الاقتصادي» ٦٥٦-٦٦١، المصدر السابق نفسه،
«The Impact of the Annales,» 95-96; Ö. L. Barkan, «Price Revolution,» IJMES.

وقد فُسِّرَت التقلبات الكبيرة في العملة العثمانية في هذه المدّة بطرائق مختلفة، إذ فُسّرت بخسارة ١٠٠٪ من قيمة الأقجة حيناً، وبتدفق الفضة الأمريكية الرخيصة (إناجيك، ١٩٥١)، وزيادة عدد السكان، وزيادة الطلب حيناً آخر، وبنقص السلع أو اللجوء إلى التغشيش من أجل العثور على المال لميزانية الدولة (باركان)، وبغزو السوق من العملات المزورة الأوروبية، وضرورة ضبط الأقجة (إيناجيك، ١٩٧٨؛ كافادار، ١٩٩١)، أحياناً أخرى. في الواقع كل هذه العوامل مجتمعة كانت مؤثِّرة في أزمة العملة. لم يؤد هذا الوضع إلى زيادة الضرائب بضبط العملة فحسب، بل كان له أيضاً آثار عميقة في نظام التيمار؛ لأن الضرائب التي تشكل التيمار لم تُزاد بعد التضخم، فقد تقلص بالفعل مقدار دخل التيمار للسباهيين، وبناءً على ذلك، حاول السيباهيون التهرّب من المشاركة في الحملات العسكرية، أو حاولوا جمع الأموال من الرعايا تحت أسماء مختلفة عن طريق إدخال بعض التجديدات (البدع) وبذلك حاولوا الإزالة الضرر الذي لحق بهم[١١٥]. إنّ حالات التمرد التي كان يجريها عناصر الايني تشيرية (الإنكشارية) باستمرار في هذه المدّة مرتبطة بعدم استقرار الأقجة وبالصعوبات المعيشية.

ونتيجة لهذه الهزّات الاجتماعية والعسكرية والمالية الشديدة، لم تعد الإمبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر في الوضع الذي كانت عليه في القرن السادس عشر. وبذلك تنتهي المدّة الكلاسيكية الأولى من التاريخ العثماني، وينهار نظام التيمار، الذي وُلِدَ من الظروف الاقتصادية والمالية في العصور الوسطى، ويحل محله جيش مأجور مجهز بالأسلحة النارية، وكذلك الأمر حلَّت مالية وخزينة مركزية تعتمد في معظمها على الضرائب النقدية محل نظام الضرائب العينية. وحلّت عملات أوروبا الغربية محل الأقجة العثمانية، إذ هيمن الريال الإسباني (riyal) والريكسدال الهولندي (esedi guruş) تحديداً. ومع مرور الوقت تحوّل اقتصاد الدولة العثمانية إلى اقتصادٍ خاضع للنظام المركنتيلي الأوروبي.

لقد سُحقت الإمبراطورية العثمانية تحت وطأة الحروب الطويلة والمكلفة والاضطرابات المدمرة في الأناضول، واستنفدت مواردها، ولم تتمكن من إجراء إصلاح حقيقي؛ لأنها كانت تفتقر إلى العناصر المادية والمعنوية اللازمة للتكيف المناسب مع الظروف الجديدة، ولكنها تمكنت من البقاء على قيد الحياة فقط إمبراطورية قرو - أوسطية منهارة. سيؤدي هذا الوضع

---

١١٥ - خليل ساهيللي أوغلو، المصدر السابق نفسه.

إلى ولادة إقطاع حقيقي في القرن الثامن عشر. ومع ذلك، أظهرت الأبحاث الأخيرة أنه بدلاً من الانهيار/ الانحطاط التام، استطاعت الإمبراطورية التكيّف فعلياً مع الظروف الجديدة باتخاذ التدابير اللازمة، وخلق توازن جديد استمر مدة ثلاثة قرون أخرى.

ضعف المركزية، أعيان الولايات

من أبرز السمات المميزة للمدّة الجديدة أنه نتيجة لضعف السلطة المركزية، مُنحت السلطات المحلية السلطة في المسائل الضريبية والأمنية. إنّ قيام الولاة ورجالهم وأعضاء الكابي كولو الذين أُرسلوا لمواجهة الجلاليين في الأناضول، بجمع المستحقات من الرعية بحجج مختلفة، أو ما كان يُسمى مالياً بـ«التكاليف الشاقة» واحدة من الأساليب التي جلبتها أو ساعدت على انتشارها هذه المرحلة الجديدة. وفي مواجهة طغيانهم، شعرت الحكومة بالحاجة إلى الموافقة على حماية السكان المحليين وتسليحهم من أجل مقاومتهم[١١٦]. وفي عام ١٦٠١، عيّن السردار محمد باشا قادة تحت اسم «سردار»[١١٧] من أعيان المحافظة، لوضع حدٍّ لهؤلاء المستبدين، وسمح للناس بتنظيم أنفسهم تحت قيادة الرجال الشجعان (يغيت باشي) في القرى بمساعدة هؤلاء السردارات. وعرّفت هذه الوثيقة الأعيان على النحو الآتي: «هم الأشخاص المستفيدون من الولاية، مالاً وشهرةً، تُسمع كلمتهم بين الناس». يقسّم أوليا جلبي في القرن السابع عشر أعيان المدن في روملي إلى ثلاث فئات: التجار الأغنياء أصحاب النفوذ في المدينة، والعلماء البارزون، وأغاوات محمية الكابي كولو. كانت «تجارة أبرز أعيان الولاية» في إسليمية هي البنادق وتطريز العباءات والسجادات الملونة.

منذ العصور الوسطى كان الأشخاص البارزون والمؤثرون بين الناس في دول الشرق الأدنى وسطاء بين الشعب والحكومة. وعند سلاجقة الأناضول، أدّى الأشخاص الذين يُطلق عليهم اسم «الأعيان» دوراً في كتابة الضرائب وتحديد الالتزامات بين الناس. ومنذ العصور الأولى للعهد العثماني نظرت الحكومة المركزية دائماً إلى الأعيان والتجار في المدن على

١١٦ - للاطلاع على الأعيان، راجع: الدولة العليّة، IV.

١١٧ - السِّرْدارُ هي كلمة فارسية تعني رئيس الجند، أَو قائدهم، وهي رُتبة مكافئة لرُتبة الكولونيل العام في الجيوش الأجنبية. في الدولة العثمانية، كان لقب السِّرْدارُ يطلق على الصدر الأعظم إذا توجه للحرب دون مشاركة السلطان فيها. (المترجم).

أنهم وسطاء بين الناس والإدارة. ولم يكن هذا الأمر محصوراً بالمسلمين وحسب، بل بين المسيحيين أيضاً، كان الأشخاص الأثرياء وذوو النفوذ أو الكهنة يعدّون ممثلين للمجتمع المحلي أمام الحكومة.

اكتسبت هذه المجموعة أهمية متزايدة في الولايات في ظل الظروف الجديدة عندما ضعفت السلطة المركزية والسيطرة بعد القرن السادس عشر. وأدى قلق الدولة في موضوع حماية الرعايا وأنواع مصادر الضرائب جميعها، إلى منحهم صلاحيات واسعة في الحفاظ على النظام والأمن، وجباية الضرائب وحتى السَوق إلى الجندية، وفي نهاية المطاف انتقلت الإدارة المحلية بأكملها في القرن الثامن عشر إلى أيدي هذه المجموعة. في ذلك الوقت، كان وجود أعيان (وجهاء) منتخبين من الشعب ومعتمدين من سلطة الحكم المحلي أمراً ضرورياً في كل منطقة. دعونا نلقي نظرة فاحصة على الظروف التي جعلت الأعيان والأشراف بارزين بين المسلمين، والنياز[١١٨]، والكوجا باش[١١٩] والرهبان الأرثوذكس بين المسيحيين في الولايات.

في البداية، لم يكن أمام الناس خيار سوى طلب الحماية من الأشخاص المحليين ذوي النفوذ الذين حاربوا الطغاة. ومن ناحية أخرى، فإن معظم هؤلاء الأعيان والأشراف كانوا دائماً هم الذين يقرضون المال للناس من أجل الزراعة أو من أجل دفع الضرائب وكانوا من الذين يمارسون الربا. وعندما زاد معدل الضرائب النقدية مثل ضريبة العوارض أو الجزية في العهد الجديد، زاد ارتباط الناس بهؤلاء الأشخاص. وفي الأساس كانت ضريبة العوارض تحدَّد على كل قضاء بمبلغ إجمالي، وكانت مهمة تقسيم دفع هذا المبلغ على الأهالي بحسب حالة كل فرد، وتحصيل الضريبة وتوزيع وتحصيلها، تقع على عاتق أعيان تلك المنطقة وأشرافها برئاسة القاضي المحلي. وهكذا كانت الحكومة تضمن تحصيل الضرائب بشخص الأعيان. لقد تركز نفوذ القضاة وسلطاتهم، الذين أدّوا مدّة طويلة دوراً تنظيمياً في هذه الشؤون نيابة عن الحكومة، على نحو متزايد في أيدي الأعيان المحليين. في الواقع، في العهد الجديد، خُفِّضت مدّة ولاية القضاة كثيراً (أقل من عامين)، وأموال (أقجة) السكبان، التي كانت تؤخذ من أجل

---

١١٨ - نياز أو نييز أو نيز هو اللقب السلافي الذي وجد في معظم اللغة السلافية التي تشير إلى الملكية ومرتبة النبلاء. وعادةً ما تترجم إلى اللغة الإنجليزية إما إلى الأمير أو الدوق أقل شيوعاً. (المترجم)

١١٩ - كوجاباش أو هوجاباش، اسم يطلق على الشخصيات المسيحية المحلية البارزة في بعض مناطق البلقان العثمانية، ووتستخدم في اليونان ولاسيما في شبه جزيرة المورة (البيلوبونيز). (المترجم)

تجنيد جنود السكبان، باتت الآن من بين ضرائب العوارض وتُجمع بوساطة الأعيان. وكذلك كان تحديد المستحقات والنفقات المحلية[١٢٠] التي تُجمع للموظفين الحكوميين القادمين وللجنود المحليين أيضاً من بين مهام مجلس الأعيان والوجهاء المحليين، الذي ينعقد برئاسة القاضي (مصطلح الأشراف هو مصطلح يستخدم في الغالب للأعيان من رجال الدين).

وساعدت أساليب المقطوع والالتزام، التي بدأ تطبيقها على نطاق أوسع في العهد الجديد، على زيادة دور الأعيان والتجار المحليين. أصبح الالتزام[١٢١] الخاص بالضريبة واحدة من الأدوات الرئيسة لنفوذ وثروة الأعيان. كانت الدولة منذ مدّة طويلة تجمع عائدات الضرائب من الأراضي الميري بأسلوب الالتزام. وأما في النظام الجديد، ونتيجة للحروب الطويلة والصعوبات المالية، فقد بدأت الدولة في منح صلاحيات أوسع للملتزمين. بدأت مصادر الدخل التابعة للخزينة، «المقاطعات»، تُعطى للملتزمين طوال حياتهم، بل كانوا يورّثونها إلى أولادهم. بهذه الطريقة، مع أن الملكية المجردة كانت تعدُّ دائماً ملكاً للدولة، إلا أن أراضي الميري سقطت فعلياً في أيدي الأعيان والأشراف المحليين على شكل أراضٍ واسعة[١٢٢]. في القرن التاسع عشر، كانت حركات الفلاحين في البلقان تهدف إلى أخذ أراضي الدولة من أيدي الآغوات. في هذه المدّة، أصبح القادة المحليون بألقابهم المختلفة (النياز والكوجا باش، والشورباجي[١٢٣]) قادة القرويين في عدد من الأماكن وشكلوا حلقة وصل مع أعضاء اللجان الثورية في الخارج.

---

١٢٠ – للاطلاع على مثل هذه الضرائب، راجع: تش. أولوتشاي، قطّاع الطرق والحركات الشعبية في صاروهان.

١٢١ – الالتزام هي إحدى الضرائب التي كانت تؤخذ في الدولة العثمانية؛ لإرسالها إلى السلطان العثماني، وقد تولى الالتزام طبقة من الأثرياء، وكان هؤلاء يتعهدون جمع الضرائب من الفلاحين. وكان يجري غالباً عن طريق المزايدة العلنية، إذ تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة، بحيث يدفعها المتعهد «الملتزم» مقدما للدولة، ثم يحصلها مع أضعاف مضاعفة من المجتمع بالاستناد إلى قوات حكومية. وبموجب ذلك، يتسلم من السلطة العثمانية صكاً يخوله جباية الضرائب في هذه المنطقة، وكانت مدة الالتزام في الأساس سنة واحدة، واشترط على الملتزم عدم تحصيل أكثر من النسبة المعينة. (المترجم)

122- CH. Gandev, L'Apparition des raports capitalistes dans L'economie rurale de la Bulgari edu Nord-Quest Au cours du XVIIIe, Sofia, 1962.

١٢٣ – «الشوربجي» كانت رتبة عسكرية مستخدمة في فيلق اليني تشارية في الإمبراطورية العثمانية، وتطلق على قائد الفوج العسكري، أي، ما يقابل تقريبا رتبة عقيد، وتعني حرفيًا «الشخص المسؤول عن الشوربة». كانت الشوربة أو الحساء مهمة جداً، فتناول اليني تشارية للحساء على الفطور مؤشر مهم على رضاهم عن إدارة الدولة أو عدمه. (المترجم).

لم يقتصر أسلوب الالتزام على جمع دخول الأراضي الخاضعة مباشرة إلى سيطرة الخزينة المركزية، أي المقاطعات، فحسب، بل كان في الوقت نفسه تجمع دخول الباشوات والبيكوات أو أصحاب الديرليك[١٢٤] بأنواعها المختلفة الذين يعيشون في المدن والبلدات. كان كبار الملتزمين يقسّمون الضرائب الملتزمين بها على شكل أقسام ويسلّمونها إلى ملتزمين محليين أصغر وفق أسلوب الالتزام. وكان هؤلاء عموماً من الأعيان المحليين.

وهناك نظام آخر للإدارة توسَّع في العهد الجديد وهي منح الولايات بالالتزام بغية ضمان الإيرادات الضريبية للحكومة. ووفقاً لهذه الطريقة، يضمن الوالي دفع مبلغ محدد من المال (بدل) للخزينة كل عام بوصفها إيرادات ضرائب تلك الولاية، بعد خصم النفقات. وكان الولاة في معظم الأحيان يسلّمون أعمال تحصيل هذه الدخول إلى الأعيان المحليين بطريقة الالتزام. وكان عدد الأعيان يقدّمون خدماتهم بوصفهم وكلاء عن الولاة تحت اسم فويفودا (voyvoda) أو مسلَّم، وفي الواقع كانوا يتولون الإدارة. ونحن نعلم أن القضاة كانوا يبيعون المحاكم المحلية في مناطقهم إلى النواب عن طريق الالتزام أيضاً.

وأما بالنسبة إلى أسلوب «المقطوع» فهي تعني الاتفاق بين ممثلي المجتمع المحلي والمالية على مبلغ معين من إيرادات الضرائب لمنطقة ما. تضمن هذه الطريقة عائدات الضرائب، وفي الوقت نفسه تحمي الرعية من المعاملة السيئة للملتزمين أو جباة (تحصيلدار) الضرائب. وقد وافقت الحكومة، في عدد من الأماكن، على طلبات الأشخاص الراغبين بهذه الطريقة بسبب مثل هذه المخاوف. كانت هذه الطريقة تستخدم في السابق في حالات نادرة فقط، وأما في ظل هذه الظروف فقد انتشرت انتشاراً متزايداً. وطُبِّقَت في منطقة روملي تحديداً في جباية الجزية. وهكذا، اكتسب رجال الدين الأرثوذكس، والنياز والكوجا باش، بوصفهم ممثلين للشعب، سلطة محلية أمام كلٍّ من الحكومة والشعب، وبمرور الوقت، وسيؤدي هذا الأسلوب، فيما بعد، إلى الاستقلال الإداري والاقتصادي للمنطقة. وتعود جذور مجالس الديموجرينتوس demogerentos عند اليونانيين، التي تتشكل من الأشخاص الذين يُطلق عليهم اسم كوجاباش، إلى أسلوب المقطوع هذا. وكما هي حال أسلوب الأعيان، مكّن أسلوب المقطوع من تخفيف حدّة المركزية وحتى أدى إلى الحكم الذاتي المحلي.

---

١٢٤ الديرليك: نظام يقوم على تخصيص أراضي الدولة للأغراض العسكرية والإدارية في الدولة العثمانية. والديرليك هي قطعة الأرض التي تُعطى مدى الحياة ولا تورّث مقابل خدمات يقدمها الشخص للدولة. (المترجم)

وضع العثمانيون منذ البداية حاميات يني تشارية (٥٠٠-٦٠٠ شخص في المدن الكبرى) في المدن المهمة؛ لفرض سلطة السلطان، وحماية المدينة والنظام المحلي. نظراً إلى انتشار فرسان الكابي كولو، كما انتشار الييني تشيرية، في أنحاء البلاد جميعها، كان هناك قائد يُدعى «كتخدا يري» على رأسهم في كل منطقة[١٢٥]. ولم يكن هؤلاء تابعين للحاكم (بيلربيك) أو لبيك السنجق هناك. وكانوا، بصفتهم عبيداً للسلطان، يتمتعون بعدد من الامتيازات المالية والقضائية. بعد انتفاضة الأمراء في عهد سليمان القانوني، أصبحت الييني تشيرية والسباهيون أكثر انتشاراً، ولاسيما في مدن الأناضول. وكانت المجموعات العسكرية المحلية التي تريد تقاسم الامتيازات معهم، تبدأ بالقتال ضدهم حينما لا يسمحون لهم بالدخول بينهم. وكان قادة الكابي كولو هؤلاء وقتئذٍ يتّحدون مع الأعيان والعلماء المحليين، ويستولون على السلطة الحقيقية في العديد من المدن. ولطالما أنشؤوا إدارات مستقلة وحرة حقاً ضد الحاكم (البيلر بيك) ورجاله، ويجعلون هذا الحكم الذاتي شرعياً وقانونياً بالألقاب والامتيازات التي أخذوها من المركز. حتى أن الييني تشيرية أنشأت أنظمة حكم أوليغارشية (أقلية) مستقلة في المحافظات البعيدة مثل ولايات شمالي إفريقيا وبغداد.

وفي المقاطعات الحدودية مثل البوسنة، اتحدوا مع الأعيان وشكلوا حكومات مستقلة، ومن أجل هذا استفادوا من شهادات الحصانة الضريبية القديمة التي منحها السلطان للمدينة[١٢٦]. وفي عدد من مدن الأناضول وروملي، اشترى زعماء الييني تشيرية والسيباهية الالتزامات والمقطوعيات، أو أصبحوا أعياناً أقوياء بممارسة الاستبداد. نحن نعلم أنه في القرن الثامن عشر، أسسوا سلالات حقيقية في هذه المناطق كانت تتمتع بالسيادة المحلية. حتى إن بعضهم نال دعم الشعب وأجبر الباب العالي على منحهم ولايات مع لقب باشا ووزير.

لم يكن الأعيان مسؤولين عن جمع الضرائب، وضمان النظام والأمن المحليين وحسب، بل بدءاً من القرن السابع عشر، حصلوا على سلطة تجنيد الجنود في مناطقهم نيابة عن

---

١٢٥ - عثر أوليا جلبي في القرن السابع عشر، ليس في المدن وحسب، بل في البلدات الصغيرة أيضاً، على قادة كابي كولو مثل سردار إنكشاري، وحفظ نظام (يساكجي) إنكشاري، وكتهودار يري سيباهي: بعض هؤلاء كان ثرياً جداً وصاحب نفوذ، للاطلاع على السلطات المحلية في البوسنة، راجعة:

Sućeska, «Die örtlichen Vervitungsorgane des Osmanischen Reiches bis Ende des 17 Jh.,» Zeitschrift für Balkanologie, I (1963), 153-181.

126- M. Hadzijahić, «Die privilegierten städte. ….,» Südost Forschungen, XX (1961), 130-158.

الدولة وقيادة هؤلاء الجنود. وهكذا نرى أنه كان لديهم في بعض الأحيان قوات أكبر من قوات الكابي (الباب أو الباب العالي -م) التابعة للباشوات، وأنهم شاركوا في حملات السلطان بهذه الجيوش الصغيرة. أضف إلى ذلك، أنَّ مؤسسي هذه السلالات القوية (مثل علي باشا التبة دلاني، وكارا عثمان أوغولّري) فرضوا سيطرتهم على الممثلين المحليين والأعيان(١٢٧). لقد تحوّلوا إلى أمراء إقطاعيين (فيودال) حقيقيين بضمان انتقال بعض سلطات الدولة من الأب إلى الابن عن طريق الوراثة. لم يكن لدى وكلاء الدولة، بل حتى لدى الولاة القدرة على سوق الجنود أو جباية الضرائب من دون موافقة هؤلاء. يرمز ظهور السلالات الحاكمة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى مرحلة التطور الأخيرة في نظام الأعيان، ومن ثمَّ، بهذا الشكل تكون عملية التحوّل إلى النظام الإقطاعي قد وصلت إلى نهايتها تماماً. في عام ١٨٠٧، في أثناء الحكم الدكتاتوري لعلمدار مصطفى أحد أعيان روسجوك بصفته الصدر الأعظم في إسطنبول، سيطر الأعيان والسلالات مباشرة على الإمبراطورية(١٢٨). لقد حاولوا توفير أساس قانوني لسيادتهم على الولايات بوثيقة تسمى سند الاتفاق، التي وقّعوها من السلطان.

انتعاش البيروقراطية المركزية: عهد التنظيمات ورد الفعل

نرى أن محمود الثاني خاض صراعاً قوياً ضد الأعيان بدءاً من عام ١٨١٥. أعاد هذا السلطان تنظيم الجيش، وتعزيزه تحت قيادة الحكومة المركزية. وأنشأ قوة متفوقة بالأسلحة الحديثة التي جلبها من أوروبا ووبذلك أعاد إحياء سلطة السلطان المركزية المطلقة. كان

---

١٢٧ - للاطلاع على السلالات راجع: تش. أولوشاي، قطاع الطرق في صاروهان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، للاطلاع على عائلات الأعيان الكبرى الموجودة في البوسنة، راجع:

H. Kreševljaković, Kapetanije i kapetani u Bosni i Hercegovini, Sarajevo, 1954,

ي. أوزكايا، الأعيان في الإمبراطورية العثمانية. أنقرة، ١٩٧٧.

S. Shaw, Between Old and New: The Ottoman Empire under Selim III, 1789-1807, 1971; H. İnalcık, «Centralization and Decentralization in Ottoman Administration,» Studies in Eighteenth Century Islamic History, Papers on Islamic History; 4, ed. Thomas Naff ve Roger Owen, 1977, 27-52.

١٢٨ - للحصول على معلومات حول علمدار، راجع: أ. ف. ميللر، مصطفة باشا بيرقدارن موسكو – لينينغراد، ١٩٤٧، (باللغة الروسية) إ. هـ. أوزون تشارشيلي، علمدار مصطفى باشا، إسطنبول ١٩٤٢؛ خ. إنالجيك

«Traditional Society in Turkey,» Political Modernization in Japan and Turkey, yay. R. E. Ward ve D. A. Rustow, Princeton, 1964, 42-63;

نفس المصدر، «سند الاتفاق وغولخانة خط الهمايون» بيليتين، XXVIII، ٦٠٣-٦٠٠.

الهدف الرئيس للإصلاح هو إعادة تأسيس سلطة الدولة المركزية. بيّنت انتفاضة اليونانيين وتأسيس الدولة اليونانية المستقلة (١٨٣٠) لحكام الإمبراطورية أنَّ التحوّل إلى النمط الغربي (تغريب الدولة –م) وإدخالها إلى مجتمع الدول الغربية ضرورة مطلقة ولا بدّ منها. كان غولخانة خط الهمايون (فرمان التنظيمات – م) (١٨٣٩) يحاول إدخال مبادئ الدولة الغربية الحديثة إلى القوانين والإدارة[١٢٩]. في هذه المدّة، ازدادت البيروقراطية المركزية قوة وأخضعت الإدارة إلى السيطرة الكاملة. ومع ذلك، ومع هذه الحركات الإصلاحية الجذرية، تمكن الأعيان من الحفاظ على هيمنتهم على الأراضي والإدارة المحلية في الولايات. ولم يتمكن محمود الثاني إلا من القضاء على السلالات والأعيان الكبار الذين كانوا الأكثر خطورة على سلطته السياسية. حاولت البيروقراطية المركزية عبثاً كسر سلطتهم المحلية بإصلاح التنظيمات (١٨٣٩–١٨٧٦). كان الأعيان هم المسيطرون في مجالس السناجق والأقضية التي أُسست مع التنظيمات. وفيما بعد كان الأعيان والأشراف القادمون من الولايات هم المسيطرون في مجلس (المبعوثين) عام ١٨٧٦. هدفت إصلاحات التنظيمات إلى حماية جماهير المواطنين المسلمين وغير المسلمين من هؤلاء الأعيان وكسبهم بمفهوم جديد للعثمانية. وكان يُعتقد أنه بهذه الطريقة يمكن حماية الرعايا من التحريض الخارجي القائم على قاعدة قومية. شجعت التنظيمات الرعايا في روملي ضد الأعيان المحليين، ودعمت مقاومتهم ضدهم. بعد إعلان فرمان التنظيمات في غولخانة مباشرة انتشرت شائعات بين شعب البلقان مفادها أنه ستلغى الضرائب وتوزّع أراضي الدولة على الفلاحين، الأمر الذي أثار قلق الحكومة المركزية بشدة[١٣٠].

---

١٢٩ – حول عهد التنظيمات، تنظيمات ١، إسطنبول ١٩٤٠؛

R. H. Davidson, Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876, Princeton, 1963; R. Devereux, The First Ottoman Constitutional Period, A Study of the Midhat Constitution and Parliament, Baltimore, 1963;

خ. إنالجيك، «تطبيق التنظيمات وردود الفعل الاجتماعية» بيليتين، XXVIII، ٦٢٣–٦٩٠، أهم مصدر في هذا الخصوص: جودت باشا، تذاكر، الناشر: ج. بويسون، أنقرة TTK، ١٩٦٣، م. تشادرجي، «البنى الاجتماعية والاقتصادية لمدن الأناضول في عهد التنظيمات، أنقرة TTK، ١٩٩١؛ ر. كاينار، مصطفى رشيد باشا والتنظيمات، أنقرة TTK، ١٩٥٤؛

M. Maòz, Ottoman Reform in Syria an Paletsine, 1840-1861, Oxford, 1968; Mustafa Reşit Paşa ve Dönemi Semineri, Ankara 1987.

١٣٠ – خ. إنالجيك، التنظيمات ومشكلة البلغار، أنقرة، ١٩٤٣.

سرعان ما أظهر النظام التجاري الليبرالي المفرط(١٣١) الذي فرضته الدول الغربية بالقوة في القرن التاسع عشر آثاره المدمرة في اقتصاد الإمبراطورية عموماً، ولكنه من ناحية أخرى، قدّم بلا شك خدمات لتطوير الطبقة الوسطى التي احتضنت بقوة حركات التحرر الوطني في دول البلقان وتقويتها(١٣٢). كانت المجموعة التي تسمى التجار الأوروبيين في مدن روملي، الذين منحتهم الحكومة حصانة ضريبية، تتشكل من المسيحيين المحليين الذين حصلوا على امتيازات تجارية مع أوروبا(١٣٣). في النهاية فشلت تماماً فكرةُ نظام عهد التنظيمات المتعلقة بخلق وطن عثماني وعثمانية قائمة على المساواة. وإن هيمنة الشريعة والوحدة الإسلامية في عهد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) كانت تعبّر عن رد فعل الشعب التركي - المسلم في مواجهة إخفاق التنظيمات(١٣٤). وفي السياسة الخارجية في هذه المدّة، تخلت الحكومة عن الدول الغربية، واتجهت نحو القيصرية الألمانية. كان على الحكومة الإمبراطورية أن تكافح بشدة ليس فقط ضد نتائج استحالة إصلاح النظام الاجتماعي الذي أنتجه الماضي وحسب، بل عليها أن تكافح ضد الإمبريالية العسكرية للقياصرة الروس وآل هابسبورغ وضد الإمبريالية الاقتصادية للقوى الغربية الكبرى التي ضمنتها الامتيازات(١٣٥).

131- F. E. Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement, Cambridge, Mass. 1942; C. Hamlin, Among the Turks, New York, 1878;

م. كوتوك أوغلو، العلاقات الاقتصادية التركية الإنكليزية، إسطنبول، ١٩٧٦؛ ف. إلدام، الظروف الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية، أنقرة، ١٩٧٠؛

Ch. Issawi, The Economic History of Turkey, 1800-1914, Chicago, 1980.

132- V. Paskaleva, «Les relations commerciales des contrées avec les pays occidentaux et la Russie au cours de la première moitié du XIXe siècle,» Etudes Historiques, Balkan milliyetçiliği üzerinde, D. Djordjevic, Revolutions nationales des peuplesbalkaniques, 1804-1914, Belgrad, 1965; Ch. Jelavich, Tsarist Russia and Balkan Nationalism, 1879-1880, Berkeley, 1958; H. Śabanović, Turski Izvori o srpskoj revoluciji 1804, I, 1789-1804, Belgrad, 1956; T. Stoianovich, The Social Foundations of Balkan Politics, 1750-1941, Berkeley, 1963, St. Fischer-Galati, «The Peasantry as a Revolutionary Force in the Balkans,» Journal of Central European Affairs, XXIII-1 (1963); N. Svoronos, Histoire de la Grèce Modern, Paris, 1953.

١٣٣ - م. تشادرجي، «أوروبا وتجار خيرية في عهد محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)» المؤتمر الدولي الأول لتاريخ تركيا الاجتماعي والاقتصادي، تبليغات، أنقرة، ١٩٨٠.

١٣٤ - ج. لانداو، بان إسلاميزم - النزعة الإسلامية، جودت باشا، تذاكير، أ. مدحت، أس الثورة.

١٣٥ - من أجل هذه المرحلة راجع: دخول الإمبريالية إلى تركيا، أنقرة، ١٩٨٢؛

Pamuk, The Ottoman Empire and European Capitalism, Cambridge, CUP, 1987; B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey.

الجمهورية التركية

لقد حان الوقت لدراسة العهد الجمهوري دراسة مستقلة عن التفسير الرسمي لحزب الشعب. إن إيديولوجية المدّة الجمهورية هي التعبير الراديكالي عن الحركة التي ترمز إلى التغريب والفصل بين الدين والدولة، وهما سياستان أساسيتان نعتقد أنهما تتبعان بعضهما في التاريخ العثماني. لقد حوَّل مؤسسو الجمهورية أهداف وسياسات مدّة التنظيمات وسياستها إلى فلسفة للثورة بكل ما يترتب على ذلك من نتائج منطقية جذرية، مزجوا فكر التنظيمات مع إيديولوجية الثورة الفرنسية الكبرى وجعلوا منها «ثورة» للأتراك. وكما كانت الحال حتى نهاية القرن السادس عشر واعتمدته التنظيمات، قال الجمهوريون: إن شؤونهم يجب أن تُدار وفقاً لأهدافهم الدنيوية، على نحو مستقل عن الشريعة. مُزج هذا التقليد المتجذّر في التاريخ التركي بالفلسفة الغربية للعلمانية ومن ذلك حُصل على أيديولوجية تحديث. وكانت هذه هي نقطة البداية التي حدثت في مدّة الجمهورية جميعها والمبدأ الأساسي لها. تُصادف الثورة والتحديث في كل مكان عملية مستمرة بالنسبة إلى مجتمعات العالم جميعها، بما في ذلك المجتمعات الأوروبية. يمكننا أن نرى اليوم في فرنسا الصراع المستمر بين الذين يمثّلون الفكر التقدمي إلى جانب المحافظين المتعصّبين و«المتخلفين»، ويمكن ملاحظة هذا التناقض في التاريخين العثماني والتركي منذ أقدم العصور.

ناقش مفكرو جيل مصطفى كمال أتاتورك ومثقفوه الشباب، قبل أن تندلع حرب الاستقلال حتى، الفكر التقدمي بوصفه حركة تغريب. ففي ذلك الوقت، طُرِحَت مبادئ التغريب والعلمنة بقوة من مفكرين مثل الدكتور عبد الله جودت وجلال نوري. ولكن عندما تعرض وجود الأمة التركية ووطنها نفسه إلى الخطر بسبب الهجوم اليوناني المدعوم من الدول الأوروبية في عام ١٩١٩، دخلت الأمة التركية، بقروييها ومدنييها في صراع من أجل الوجود. وتولى البيروقراطيون المدنيون والعسكريون قيادة المقاومة الوطنية وأصبحوا رمزاً لها. تبنّى الشبابُ التقدمي فكرة بطل جنق قالا، التي اكتسبت «كاريزما» لا نهاية لها، وتحولوا إلى منقذين للوطن والأمة. وعندما هدأت الأمور بعد النصر، عادت المشكلة الصعبة التي عمرها مئة عام تخرج إلى السطح مجدّداً في عام ١٩٢٤. في ذلك الوقت، انتقل المشايخ الذين يمثلون

الشريعة والبيروقراطيون التقدميون كلّ منهم إلى الدفاع عن قضيته من أجل تولي قيادة الأمة. في ذلك التاريخ، في أثناء انتخابات مجلس الأمة الكبير، سافر الغازي مصطفى كمال، مؤسس حزب الشعب الجمهوري، إلى أنحاء البلاد جميعها ودافع عن برنامجه التقدمي. وأثبت في السياسة كما في ساحات القتال أنه استراتيجي لا يُقهر ولا يتعب ولا يكلّ ولا يمل. وبيّن أنَّ هدفه الأساسي هو التغريب الراديكالي بوصفه النهج الذي سيحقق التحرر الحقيقي للأمة التركية. بوصفه استراتيجياً يؤمن بـ«إنقاذ الوطن»، فقد استخدم كل أوراقه الرابحة؛ للاحتفاظ بالسلطة. وجعل البرامج التقدمية للمثقفين الشباب هي المسيطرة من أجل تحرير الأمة وتأمين مستقبلها وكان في سبيل ذلك يلجأ إلى استخدام القوة والتهديد عند الضرورة، وقد استخدم الغازي مصطفى كمال التكتيك السياسي التالي: تحقَّق النصر في حرب الاستقلال بالإرادة الوطنية التي تتجسّد في مجلس الأمة الكبير.

كان دائماً يضع الإرادة الوطنية بدلاً من السلطنة، ويقيم كل مبادراته السياسية على هذا المبدأ. وكان يؤكد دائماً سيادة الإرادة الوطنية ويقول: لقد انتصرت الأمة في الحرب في ساحة المعركة، ولكن من الضروري مواصلة الحرب «حربَ تحديثٍ» حتى تجد الأمة التركية مكانها المساوي لمكان دول العالم المتقدمة والدول الغربية. وبطبيعة الحال، سيكون هو نفسه قائد هذه الحرب. كان هناك حقيقة عملية في سياسة أتاتورك، تعلمها من الكوارث العثمانية في القرن التاسع عشر. يجب على الأمة التركية أن تتخلص من الإرث العثماني في عهد الغزوات والحروب الصليبية. فالغرب الذي يساوي بين العثمانيين والأتراك، لا يعترف بحق الأتراك في الحياة. إنه يريد تدمير الأمة التركية بتعصبٍ نابعٍ من أعماق التاريخ. ولذلك لا بد أن يبيّن لأوروبا أن الدولة التركية الجديدة لا علاقة لها بالدولة العثمانية وسياستها العقائدية الأساسية. فاليونان التي كانت تريد إحياء بيزنطة، أرادت دائماً الاستفادة من هذه العقلية الصليبية بالحصول على دعم أوروبا لها. ومن وعيه المستمد من التاريخ، أوضح أتاتورك أن التحول إلى دولة وأمة أوروبية بالكامل كان بمنزلة مسألة حياة أو موت لمستقبل الدولة التركية الجديدة. ولهذا السبب سيقوم بالثورات، وسيقضي على من يعارض ذلك بالإرادة الوطنية وقرارات مجلس الأمة الكبير؛ ومن الواضح أن المشكلة برمتها هي الحصول على الأكثرية في مجلس الأمة الكبير للموافقة على الإصلاحات. لقد أثبت أنه استراتيجي سياسي كبير بوضع الإرادة الوطنية في المقام الأول في مناوراته السياسية جميعها. كانت هناك مجموعة معارضة قوية من

المحافظين في المجالس الأولى. أضف إلى ذلك، كان قد انتقل إلى صفوف المعارضة القوية أشخاصٌ من بين البيروقراطيين المتنورين الذين عملوا بأرواحهم ودمائهم مع أتاتورك حتى تلك اللحظة. وكان هؤلاء يدّعون بأنهم كما قبِلوا بضرورة التحرير والتحديث، كذلك الأمر هم يقفون في المعارضة في البرلمان ضد الزعيم الوطني باسم سيادة الإرادة الوطنية. وهكذا سيطرت هذه التيارات الثلاثة على البرلمانات الأولى.

وصلت كل هذه التيارات السياسية المتعارضة إلى نقطة المواجهة الحاسمة في مسألة الخلافة. وفي نهاية حرب الاستقلال وصلت الإرادة الوطنية إلى هدفها المنطقي النهائي أُعلن عن تأسيس الجمهورية. وإلغاء السلطنة. غير أن الخلافة، التي كانت تمثل الضمير الديني للأمة التركية، شكلت جبهة قوية ضد «الثوريين». هنا في هذه النقطة لجأت جماعة مصطفى كمال – إينونو[١٣٦] إلى الأساليب الثورية من أجل مستقبل الأمة التركية.

وفي عام ١٩٢٧، دافع الغازي مصطفى كمال عن الجماعة «الثورية» الراديكالية واحتكارها السياسي أمام حزبه والأمة بخطابه العظيم. واحتفظ حزب الشعب بالهيمنة المطلقة بوصفه الحزب الوحيد في البرلمان. وهكذا، استخدم «الثوريون» الراديكاليون الآن رمز تحرير الأمة عن طريق التغريب والتحرر، واستولوا على كل السلطة باسم هذه السياسة الثورية. وكانت الثورات التي تلت ذلك، إلى حد ما، تعبِّر عن الأهداف والأدوات المنطقية لهذه الأيديولوجية الحاكمة. فلقد استُخدمت «السياسة» و«الثورة» ديالكتيكاً، أحدهما يضفي الشرعية على الآخر. كان هذا مساراً طبيعياً تماماً في الحياة السياسية. ورأى الغازي أن السبيل الوحيد لنهضة الأمة التركية هو فلسفة التغريب التام، والأَوْرَوَبة[١٣٧]، والتحديث الكامل. ومنذ تلك اللحظة، ظهرت ثلاثة تيارات رئيسة في الحياة السياسية للجمهورية: التيار الذي أراد فعلاً أن يجعل الإرادة الوطنية، أي الديمقراطية، هي المهيمنة بدلاً من الحزب الواحد، وداخل هذا الاتجاه ظهرت مجموعة التفّت حول أيديولوجية التحديث التي أرادت أن تكون السياسة المحافظة التقليدية هي المهيمنة عن

١٣٦ – مصطفى عصمت إينونو رجل دولة تركي وضابط برتبة فريق أول ومعاون أتاتورك في حرب التحرير وفي ثوراته، وثاني رئيس لتركيا من ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ حتى ٢٢ أيار ١٩٥٠، حين هُزم حزب الشعب الجمهوري الذي يقوده في الانتخابات الحرة الثانية لتركيا. (المترجم)

١٣٧ – استخدمتُ الأوربة ترجمة للكلمة التركية وتعني تأسيس الجمهورية والحياة الاجتماعية على النمط الأوروبي. (المترجم)

طريق البرلمان والإرادة الوطنية. عند فحص السيرة الذاتية لأولئك الذين كانوا في السلطة في المدّة ١٩٣٠-١٩٤٥ وأولئك الذين شاركوا في الحزب والحكومة، يتبين أنهم كانوا جميعاً موالين لمصطفى كمال وإينونو في جهود إلغاء الخلافة في تركيا سنة ١٩٢٤.

بعد عام ١٩٣٠، بدأ الغازي مصطفى كمال حركة ثورية أكثر شمولاً على المستوى الاجتماعي والثقافي، وكان الهدف هو تحويل الشعب التركي من «جماعة» إلى أمة، ولتحقيق هذا الهدف ركَّز في هذه السنوات كل اهتمامه وطاقته على التاريخ والثورات اللغوية. في ذلك الوقت اعتُمدت «ثورة» التاريخ واللغة وسيلةً رئيسة لتحويل المجتمع التركي إلى أمة، والعمل على التحوّل إلى أمة بالثقافة القومية والأيديولوجية القومية، وكان الغازي مصطفى كمال، بوصفه استراتيجياً عملياً، يعلم أن خلق الوعي القومي سيتم بلغة مشتركة ووعي تاريخي مشترك، ومن هذا الوعي ستُزال الانقسامات الدينية والعرقية جميعها، وستُخلق أمة تركية حقيقية بالمعنى الغربي. فلقد كانت الأيديولوجيا الثورية الحقيقية والأكثر جوهرية التي تبناها أتاتورك، جد الأمة التركية[١٣٨]، التي أراد أن يحققها في حياته السياسية بأكملها، متمحورة حول هذه الرؤية الجديدة للعالم. وكان يؤمن بإمكانية خلق أمة تركية فتية جديدة بغرس هذه الأيديولوجية في الأجيال الشابة بنظام التربية والتعليم. ولهذا الغرض، أصدر قانون «توحيد التدريس» وأصبحت المؤسسات التعليمية جميعها في البلاد أدوات لهذه الأيديولوجية. وهكذا، برزت مؤسسات اللغة والتاريخ، التي تتناولها السياسة دائماً في حياتنا السياسية اليوم، بوصفها مؤسسات أساسية لـ«ثورة» أتاتورك.

حدَثت في تاريخ الجمهورية هزّتان كبيرتان على المستوى العالمي أكسبت قوة للتيارات السياسية المعارضة، للجماعة المناهضة لأتاتورك ومجموعته الثورية. تمثّلت أول هاتين الهزتين في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠، وجاءت بعدها الحرب العالمية الثانية. وهزت هاتان الصدمتان ثقة الذين طرحوا فلسفة «الثورة» والتحديث الجذري أيديولوجية تأسيسٍ ونهضة، وشكلتا نقطتي انعطاف أساسيتين في تاريخ الجمهورية. فبعد الانهيار الذي حدث للفرقة الحرة في عام ١٩٣٠، أدى تنظيم صفوف المعارضة تحت مظلة الحزب الديمقراطي منذ الحرب

١٣٨ - أخذ مصطفى كمال لقب أتاتورك وعُرف به فيما بعد وهو مكون من كلمتين: «ata» وتعني «جد أو سلف» و«Türk» وتعني «أتراك» أي جد الأتراك. (المترجم).

العالمية الثانية وحتى تلك اللحظة، ووصولها إلى السلطة، إلى القضاء على احتكار حزب الشعب للسلطة وإلى دخول تركيا عصر التعددية الحزبية. وضعت إيديولوجية حزب الشعب، التي تجلت فيما بعد على شكل انقلابات عسكرية باسم «الثورة»، حداً للاضطرابات السياسية في تاريخ الجمهورية المستمرة حتى اليوم. وفي عصر التعددية الحزبية، ظهر على الساحة السياسية تيار راديكالي آخر تجاوز راديكالية أتاتورك القومية. وهذا التيار حركة تتبنى قضايا العدالة الاجتماعية، وأما فرعها المتطرف لهذه الحركة فقد اتّخذ من الماركسية الثورية راية له، وهي ترمز، -بلا شك-، إلى الصراعات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن تطور المجتمع التركي ووصوله إلى مجتمع تعددي. واليوم، تحاول تركيا التخلص من هذه الاضطرابات، والدخول في الحياة السياسية الطبيعية لمجتمع متوازن وتعددي. وفي السياسة الخارجية اليوم، تحاول تركيا، بالاندماج مع أوروبا، تحييد سياسة أوروبا الصليبية الإمبريالية في إطار قضية الشرق الأوسط، التي حاولت إبقاء الإمبراطورية العثمانية تحت الوصاية في القرن التاسع عشر. ولا تستطيع أوروبا أن تتخلى عن عادة استخدام الحركات القومية داخل الإمبراطورية العثمانية، لتنفيذ سياسة الوصاية الخاصة بها. ولا شك أن إنشاء الدولة الوطنية الحديثة التي حلم بها أتاتورك كان من الممكن أن يمنع هذا الوضع.

الفصل الثاني

التاريخ العثماني

(ملخصات المحاضرات التي ألقيت
في قسم التاريخ بجامعة شيكاغو
في المدّة ١٩٧٢-١٩٨٦)

عهد مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١) والنهضة

استمر عهد المدّة[١٣٩] (فترة خلو العرش)، وأزمة تفكك الدولة العثمانية والصراع الداخلي، في عهد جلبي[١٤٠] محمد (١٤٠٢–١٤٢١)، واستمرت بعد وفاته، حتى الأيام الأولى من عهد مراد الثاني عام ١٤٢٥. اندلعت حرب أهلية بعد اعتلاء مراد الثاني العرش في بورصة. وبسبب هذه الحرب الأهلية التي وقعت بين عامي ١٤٢١ و١٤٢٣، ضعفت سيادة الدولة على صربيا وفالاشيا وبيزنطة في رومَلي، اضطر مراد الثاني إلى إعادة الأراضي التي استولِي عليها في عهد جلبي محمد. وقع التطوّر نفسه في الأناضول، وحصل أمراء الأناضول على استقلالهم. استولت البندقية على سالونيك (١٤٢٣). زاد المجريون من نفوذهم على صربيا وفالاشيا. في الداخل، جُرَّ السلطان الشاب (١٨ عاماً في ذلك الوقت) وعمه مصطفى، الذي عاد إلى الظهور من بيزنطة، إلى حرب أهلية. هذا الصراع الداخلي مثير للاهتمام من حيث الاعتراف بالقوى السياسية المتعارضة داخل الإمبراطورية العثمانية.

القوة التي دعمت مراد في أثناء اعتلائه العرش في بورصة كانت متمثلة بأحد القادة الدينيين الذين كان لهم تأثير عميق في اليني تشيرية والشعب وهو الأمير سلطان بخاري. الميزة الأخرى التي كان يتمتع بها مراد الثاني هي الدعم الذي تلقاه من أعيان مدينتي أماسيا وتوكات، وعلى رأسهم بايزيد باشا صاحب النفوذ (كانوا يدعمون والده أيضاً). بعد القضاء

١٣٩ – يُشير تعبير عهد الفترة إلى نحو ١١ سنة من الحرب الأهلية والفوضى السياسية التي أعقبت وفاة السلطان بايزيد الأول التي استمرت من عام ١٤٠٢ إلى عام ١٤١٣ وكادت أن تقضي مبكراً على الدولة العثمانية، إذ استقل أربعة من أبنائه الخمسة ببعض أراضي الدولة العثمانية وانفصلوا بها لولا نجاح ابنه السلطان محمد الأول في إعادة توحيد الدولة العثمانية وأراضيها تحت سلطان واحد. (المترجم)

١٤٠ – جلبي هو لقب استُخدِمَ في فترات الإمبراطورية التركية القديمة والإمبراطورية العثمانية جميعها تقريباً. فقد كان يستخدم للأمراء في السنوات الأولى للعثمانيين، واستخدمه كثير من الناس في المدّات اللاحقة ليعني الأشخاص «النبلاء، ذوي الأخلاق الحميدة، المتعلمين، ذوي المعرفة». استخدمه المماليك لتعني الكاتب، وفي اليونانية تعني «حسن الخطاب». تذكر المصادر البيزنطية أن الكلمة تركية وتعني «السيد». (المترجم).

على بايزيد باشا في الحرب ضد مصطفى عام ١٤٢٢، أصبحت عائلة جاندرلي ذات النفوذ تناصر السلطان مراد الثاني.

نجحت أسرة جندرلي في جذب عائلة تيمورتاش أوغولاري، إحدى الأسر المؤثرة التي شكلت مجموعة شبه أرستقراطية داخل الإمبراطورية العثمانية، كي تقف خلف مراد وتدعمه. أضف إلى ذلك أن القوة العسكرية الكبيرة التي ستحدد فيما إذا كانت السلطنة ستبقى مع مراد أو مع عمه مصطفى هي أمراء الأطراف في رومَلي وقوات السيباهية (سلاح الفرسان – م). لم يتمكن مراد من كسب أمراء الأطراف إلى جانبه إلاّ بعد أن قدّم لهم بعض الوعود في أثناء المواجهة التي جرت على نهر أولوبات في شتاء عام ١٤٢٢. أحضر السلطان الشاب ميهال أوغلو إليه، وأعطاه سلطة عليا داخل الدولة. كان كلا الجانبين يقدمان وعوداً وتضحيات كبيرة؛ لجذب أمراء الأطراف والقوى الأخرى الموجودة داخل الدولة إلى جانبهم. عُيّن ميهال أوغلو، إلى جانب مراد، قائد قوات روملي كافة بلقب مهم وهو بيلربيك[١٤١] منطقة روملي. وعندما تعرَّف أمير الأطراف هذا ذو النفوذ إلى مراد، انحازت قوات الأطراف الأخرى إلى السلطان الشاب ووقفت جانبه. وأما بالنسبة إلى مصطفى فقد جاء إلى غاليبولي من بيزنطة حاملاً الوعود التي قطعها للإمبراطور، وقد تعرّف إليه البيكوات والعسكر في تراقيا. في البداية، كان بيليربيك منطقة روملي وقوات السيباهية يقفون إلى جانبه أيضاً. تشكّلت القوات الرئيسية لمصطفى من المشاة التركمان المنافسين العنيدين لليني تشارية (الإنكشارية) والجنود العزاب[١٤٢] الذين جُنّدوا من بين أفراد الشعب التركي. لقد تحول الصراع بين العم وابن الأخ إلى صراع بين القوى العسكرية والسياسية المتنافسة داخل الدولة. وكانت كل مجموعة تحاول الحصول على فوائد وامتيازات كبيرة لنفسها من المتنافسين. شكّلت العائلات الراسخة في المرحلة الأولى من هذا الصراع السياسي؛ إفرينوس أوغوللاري، تيمور تاش أوغوللاري، ميهال أوغوللاري، جاندارلي، نوعاً من الأرستقراطية العثمانية التي تنتقل من الأب إلى الابن أدّت دوراً حاسماً في توجيه التطورات السياسية. وفي المناسبة، لا ينبغي أن ننسى أن الطرائق

١٤١ – بيلَربيك، هو منصب ولقب عثماني، ويعني «بيك البكوات» أو «سيد السادة»، وكانت من أعلى المناصب في الدولة العثمانية. يعدّ صاحب المنصب مرشحاً دائماً لدخول مجلس الدولة كوزير. (المترجم)

١٤٢ – العَزب هو الاسم الذي أُطلق على مشاة عساكر الولايات في الدولة العثمانية، وكانوا نوعاً من الميليشيات الفلاحيّة، تتكون في الأصل من الشباب غير المتزوجين الذين خدموا جنوداً مشاة غير نظاميين في الجيش العثماني المبكر. (المترجم)

الدينية وخياراتها كانت تؤدي دوراً مهماً. وفي وقت لاحق، سيعترف مراد الثاني رسمياً بطائفة حاجي بيرم، التي تربطها علاقات وثيقة بجماعتي أبدال - كلندري، وبهذه الطريقة سيحاول تعزيز سلطته بين شريحة كبيرة من السكان.

مع اندلاع الحرب الأهلية، اتخذت القوى الأجنبية إجراءات لتحقيق مكاسب لنفسها. أدّى الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني دوراً مركزياً. في السابق، كان جلبي محمد يدين له بتفوقه في الحرب على منافسيه، فقد كان الإمبراطور يساعده في المرور عن طريق مضيق البوسفور. عقد جلبي قبل وفاته اتفاقاً مع الإمبراطور: عند وفاته، سيرسل ولديه الصغيرين يوسف ومحمود إلى إسطنبول رهائن، وابنه مراد الثاني سيستلم العرش في أدرنة، وستُعطى بورصة والأناضول لابنه الأصغر مصطفى. من جانبه ضمن الإمبراطور بقاء السلطنة في سلالة جلبي قاطعاً وعداً بألا يُطلق سراح شقيقه مصطفى الذي كان في إسطنبول. وسيدفع مراد الثاني الذي سيعتلي العرش في أدرنة مبلغاً معيناً من المال سنوياً للإمبراطور؛ لتغطية نفقات شقيقيه.

لكن عندما اعتلى مراد العرش في بورصة، لم يسلِّم شقيقيه وأرسلهما إلى توكات تحت الحراسة. عندئذٍ عقد الإمبراطور مانويل الثاني اتفاقاً مع عم مراد، الأمير مصطفى، المنفي في ليمنوس، وأحضره إلى غاليبولي (أيلول ١٤٢١). وفقاً للمعاهدة، سيسلِّم مصطفى ابنه كرهينة للإمبراطور ويسلمه السواحل حتى غاليبولي وأناروس، والمدن الساحلية في البحر الأسود حتى حدود الأفلاق / فالاشيا، وثيساليا[١٤٣]. بالمناسبة، دعونا نذكر على الفور أن ثيساليا كانت في أيدي أسرة إفرينوس أوغولاري القوية. حاول مراد فصل الإمبراطور عن مصطفى باستخدام الدبلوماسية المضادة. لم تكن التدابير جميعها يديرها السلطان الشاب البالغ من العمر ١٨ عاماً، بل من بايزيد باشا، الذي سيطر على الدولة بالكامل. وعد بايزيد باشا الإمبراطور بإعطائه اثني عشر طفلاً من أُسر تركية شهيرة ودفع مبلغاً كبيراً من المال. فلقد كان اكتساب دعم الإمبراطور ذي أهمية قصوى بسبب سيطرته على المضيق. غير أن بيزنطة قررت دعم مصطفى. أُرسِل بايزيد باشا إلى أدرنة بناءً على إصرار منافسيه في المجلس في بورصة؛ جندرلي إبراهيم وحاجي إيفاز باشا أحد كبار الآخيين في مدينة بورصة. تمكن مصطفى، الذي سار إلى

١٤٣ - ثيساليا أو تيساليا (باليونانية: Θεσσαλία) هي منطقة جغرافية تقليدية كما وهي منطقة إدارية يونانية حديثة، تضم أعرق المناطق اليونانية التي تحمل الاسم نفسه. (المترجم)

أدرنة ضد بايزيد باشا، من جذب الجنود الروملِيين الذين يقفون إلى جانب بايزيد باشا إلى جانبه. أعدِمَ بايزيد باشا الذي جاء وقدّم الطاعة. بات الآن مصطفى ابن بيازيد الصاعقة مسيطراً على إدرنة وكامل منطقة روملي، كان جيش غاليبولي يسيطر على الممر الواصل بين روملي والأناضول. كان من شأن مثل هذه الخطوة أن تقلل من نفوذه، وتوص به إلى نقطة الصفر. في ذلك الوقت، بدأت المفاوضات الدبلوماسية بين بيزنطة ومراد بمبادرة من جندرلي إبراهيم. وقال جاندارلي يمكن قبول الطلبات جميعها، باستثناء تسليم الأميرين وغاليبولي. لكن الإمبراطور أصر على غاليبولي والأمراء. لذلك لم يحصل وعاد الإمبراطور إلى جانب مصطفى. عبر مصطفى، الذي أصبح قوياً للغاية، المضيق بحرية مع جيشه المكون من قوات الروملي والمشاة والجنود العزَّاب، وسار نحو بورصة. أمام هذا الوضع المتأزّم للغاية، أمر تشاندرلي بهدم الجسر فوق نهر أولوبات وترك مصطفى على الجانب الآخر. وهنا بدأ المتنافسون من كلا الطرفين الذين استقروا على جانبي النهر محاولات كسب مؤيدين من الطرف الآخر بوعود مختلفة. تمكن ميهال أوغلو، الذي كان مع مراد، من خداع بيكوات الأطراف سراً. كان النجاح الكبير الآخر الذي حققه الوزير الأعظم الماهر هو فصل آيدين أوغلو جنيد بك عن مصطفى. في هذه الأزمة برمتها، أدّى آيدن أوغلو جنيد دوراً بارزاً بشخصيته الجريئة. كان جنيد، الذي عمل وزيراً لمصطفى، يبذل هذه الجهود من أجل الحصول على إمارة إزمير. طرده السلطان جلبي محمد من هنا فلجأ إلى بيزنطة. وكان هناك مع مصطفى في المنفى. أمام أولوبات، أعطاه تشاندرلي إمارة إزمير ومكَّنه من الهروب. وهكذا حُرم مصطفى من قوات الروملي بعد أن انضم أعظم داعميه، وخاصة بيكوات الأطراف، إلى مراد، فوجد النجاة في الهروب إلى روملي. ويبدو أن السياسة الذليلة تجاه الإمبراطور لعبت دوراً رئيسياً في ابتعاد الجنود عن مصطفى. وصل جيش مراد الثاني، الذي يُطارد مصطفى، إلى الدردنيل (جنق قلعة Çanakkale Boğazı–م). وجد جاندارلي حليفاً قيماً لعبور المضيق. كان سكان فوتشا من الجنويين، وبوديستا[١٤٤] جنوا، جيوفاني أدورنو يعيشون تحت ضغوطات آل آيدن أوغوللاري، ولهذا السبب أعطوا أهمية كبيرة لعلاقات الصداقة مع السلطان العثماني. من ناحية أخرى،

١٤٤ - بودستا هو اللقب الذي كان يستخدمه صاحب أعلى منصب عام في حكومات مدن وسط إيطاليا وشمالها في أواخر العصور الوسطى. وفي القرون التالية وحتى عام ١٩١٨، استُخدِم المصطلح للتعريف برئيس الإدارة البلدية، وخاصة في المناطق الناطقة باللغة الإيطالية. أُعيدَ استخدام اللقب بالمعنى نفسه في النظام الفاشي في إيطاليا. (المترجم).

كانت جنوى تفرض الضرائب (الالتزام) على مناجم الشب الغنية هنا. أعفاها جاندارلي من دفع الأموال المستحقة للخزينة العثمانية الناجم عن الالتزام الضريبي. وعندما وصل جيش مراد إلى المضيق وجد سفن أدورنو جاهزة فنقل جيشه إلى الجانب الآخر بهذه السفن[١٤٥]. نجحت سياسة جاندارلي في إيجاد مؤيدين لمراد من بين أمراء الجزية المسيحيين في روملي.

لم يتمكن مصطفى من الصمود في أدرنة؛ لأنه فَقَدَ دعم جنود روملي، ومع محاولته الهروب إلى الأفلاق / فالاشيا، إلا أنه قُبض عليه وأُعدِمَ في إيبسالا (شتاء ١٤٢٢). وبحسب رواية أخرى، تمكن مصطفى من الفرار إلى فالاشيا، ومنها إلى شبه جزيرة القرم. ولا يُعرف على وجه اليقين ما إذا كان المصطفى الذي ثار لاحقاً في روملي هو ابن بايزيد أَم مصطفى دوزمجة الذي استخدم اسمه. هناك مُطالِب آخر بالسلطنة ضد الفاتح وهو أورهان، ابن سليمان جلبي، الابن الأكبر ليلدريم بايزيد (الصاعقة). اعتُرف لمدّة قصيرة بسليمان جلبي[١٤٦] سلطاناً شرعياً في أدرنة. بعد وفاته (١٤١١)، بدأ الأمير موسى جلبي والأمير محمد جلبي القتال على العرش. نظّم أورهان بن سليمان تمرداً في دوبروجة في عهد مراد الثاني، ولكن قمعه شهاب الدين باشا، وعلى أثره لجأ أورهان إلى بيزنطة، وقد استخدمه الإمبراطور قسطنطين؛ لتهديد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١) عندما اعتلى العرش. في أثناء حصار الفاتح لإسطنبول، حاربه أورهان على الأسوار. ويشاع أنه انتحر عند الفتح أو قُبِضَ عليه أُعدم.

أمراء (بيكوات) الأناضول فـي عهد مراد الثاني

أعاد مراد الثاني توحيد الإمبراطورية العثمانية بوصفه السلطان الوحيد في كلٍّ من روملي والأناضول. حمَّل العثمانيون بيزنطة مسؤولية الحرب الداخلية. وبعد القضاء على مصطفى، سار الجيش العثماني نحو بيزنطة (٢٠ حزيران ١٤٢٢). وكان أخطر حصار عثماني قبل حصار إسطنبول عام ١٤٥٣. أنهى مراد الثاني الحصار (٢٤ آب ١٤٢٢) بسبب اندلاع تمرّد مشترك في الإمارات المستقلة في الأناضول؛ لمنع استعادة العثمانيين لقوّتهم السابقة. في أثناء الحرب الأهلية

---

١٤٥ - دوكوس، المتابع والشاهد على هذه التطورات جميعها عن قرب ويمتلك معلومات غزيرة،
Decline and Fall of Byzantium to the Ottaman Turks, çev. H. J. Magoulias, Detroit, 1975, 130-169.

١٤٦ - كلمة جلبي؛ وقد استخدمها المماليك بمعنى «كاتب»، وفي اليونانية تعني «الخطيب» تذكر المصادر البيزنطية أن الكلمة تركية وتعني «السيد أو الأمير». (المترجم)

وخلو العرش (عهد الفترة)، إنحاز جيرميان أوغلو (دوزمجة) إلى مصطفى. استفاد آل كرامان أوغلو من الحرب الداخلية، واستعادوا أراضي حميدالية (إسبرطة، بيشهير، إلخ) من العثمانيين. وتمرد آل منتاشة أوغلو وأعلنوا استقلالهم. أما آيدن أوغلو وصاروخان أوغلو، فلم يكتفيا بالحصول على استقلالهما فحسب، بل استولا على بعض الأراضي من العثمانيين. من ناحية أخرى، عزل إسفنديار، أمير كاستامونو تحت حماية جلبي محمد مناطق تشانكري وقلعةجيك وطوسية عن إمارة كاستامونو وأعاد احتلالها. وهكذا عندما تولى مراد العرش في بورصة، كانت الحدود العثمانية في الأناضول أصغر بكثير مما كانت عليه في عام ١٤٠٢. وفي أثناء قتاله ضد عمه مصطفى، تجنب مراد حرباً مفتوحة بالاستفادة من أمراء الأناضول والتعرف إلى الأماكن التي استولوا عليها. ولكن عندما قضى على منافسه وجمع كل قوى الدولة تحت إمرته، شعر هؤلاء البيكوات بالقلق، واستعدوا للمقاومة بالجملة في الأناضول؛ كان جنيد، الذي استولى على إمارة آيدين في إزمير بعد هروبه من أولوبات، يحاول تشكيل تحالف ضد العثمانيين بين هذه الإمارات. وكانت الدبلوماسية البيزنطية تمارس النشاط نفسه. ولم يتأخروا في إيجاد منافس جديد على العرش العثماني ضد مراد في الأناضول. إذ خدعوا شرابدار إلياس بك، مربي شقيقه الأصغر مصطفى (الذي كان يبلغ من العمر آنذاك ١٣ عاماً)، وساروا إلى بورصة (آب ١٤٢٢). كانت هناك قوات مهمة من كرامان وجيرميان بجانب مصطفى الصغير. عند سماع الأخبار، انتقل مراد إلى الأناضول مع جزء كبير من الجيش بعد الهجوم العام الأخير على إسطنبول. وينبغي أن نضيف أمير كاستامونو إسفنديار بيك وأمير فالاشيا إلى أولئك الذين اتخذوا إجراءات ضد مراد. كانت البندقية والمجر تستعدان لشن هجوم كامل. وهكذا، في شهر آب من عام ١٤٢٢، كانت الدولة تواجه مرة أخرى أزمة خطيرة للغاية. غادر الجيش من أمام اسطنبول، ووشن هجوماً ضد مصطفى الذي كان قد استقر في إزنيق. خُدع اللالا[١٤٧] إلياس بك، مربّي مصطفى الصغير، بمنحه ولاية الأناضول. مرة أخرى، حُققِت النتيجة النهائية على يد ميهال أوغلو، الذي استولى على إزنيق بقواته المهاجمة. أُعدم مصطفى الصغير، الذي سلّمه مربّيه (٢٠ شباط ١٤٢٣). سار الجيش العثماني بقيادة مراد الثاني على الفور؛ لمهاجمة أمراء الأناضول. هُزم إسفنديار، وقبِل الخضوع إلى السلطان العثماني. وأما كرمان بيك فقد مات بقذيفة مدفع في أثناء حصار أنطاليا. نتيجة للحرب الأهلية التي اندلعت في كارامان، صفّ مراد إلى جانب

١٤٧ – مربي، مؤدّب، معلّم. (المترجم)

كرامان أوغلو إبراهيم بيك، وضمه إليه، وأُلحقت منطقة حميدلي بالدولة العثمانية مجدّداً. كانت هذه المنطقة دائماً السبب الرئيس للحروب بين الدولة العثمانية وكرمان. ولكن في غربي الأناضول، هزم جنيد بيك النشيط البيكوات العثمانيين الذين أُرسلوا، لمحاربته، وأقام علاقات مع بيزنطة والبندقية، وتحدى مراد. غير أنَّ بيلربيك الأناضول حمزة بيك، الذي كان أحد أبرز القادة في تلك المدّة، تمكّن من الانتصار على جنيد بيك. كان حمزة بيك، مثل العديد من الشخصيات العثمانية في هذه المدّة، ينحدر من أسرة عثمانية أرستقراطية عريقة. وهي سلالة يعقوب بيك أمير أنقرة، الذي أدّى دوراً مهماً في الأحداث السياسية بوصفه حاكماً لأنقرة في فترتي يلدريم بايزيد وجلبي محمد، وشغل مناصب مهمة كحاكم لولايتي بورصة وإسطنبول.

ينحدر مصطفى باشا، الذي نافس إسحاق باشا على منصب الصدر الأعظم في عهد بايزيد الثاني من هذه الأسرة الأرستقراطية. وإنَّ المؤرخ الشهير تورسون بيك هو ابن حمزة بيك. بالقضاء على جنيد أكسب حمزة بيك أسرته نفوذاً أقوى من ذي قبل إلى جانب السلالة العثمانية. وأدّى حمزة بيك، المعروف أيضاً باسم فاتح إزمير، دوراً رئيساً في فتح سالونيك. قُضي على جنيد عام ١٤٢٥. فقد كان على الإمبراطورية العثمانية بذل جهود خطيرة للغاية على جبهات أخرى لمدة عامين بعد عام ١٤٢٣، عندما تم القضاء على مصطفى الصغير.

تقدُّم البندقية والمجر في البلقان:

في الأزمة الداخلية العثمانية، حققت البندقية والمجر انتصارات مهمة ضد العثمانيين. حوصرت مدينة سالونيك في أثناء محاصرة مراد الثاني لإسطنبول. وافق الإمبراطور، الذي كان في وضع يائس، على وضع سالونيك تحت إدارة البندقية (أشهر صيف عام ١٤٢٣). فيما بعد احتل العثمانيون سالونيك بعد حصار طويل بين عامي ١٣٨٧-١٣٨٩ ووضعوها تحت سيطرتهم الصارمة المباشرة بين عامي ١٣٩٤-١٤٠٢، ولم يعترفوا باحتلال البندقية[١٤٨]. وأعلنوا الحرب عليها. كانت هذه الحرب، في الوقت نفسه، تضع العثمانيين والبندقية ضد بعضهما في ألبانيا وفي شبه جزيرة البيلوبونيز.

---

١٤٨ - راجع: خ. إنالجيك، السلاطين العثمانيون خلال مرحلة التأسيس، ٢٠١٠ لم يفتح يلدرم (الصاعقة) بايزيد مرة أخرى، بل وضع المدينة تحت إدارة الدولة العثمانية. حينما استلم جاندرلي خير الدين المدينة عام ١٣٨٩، ترك الإداريين المحليين في أماكنهم.

وأيضاً فيما يتعلق بالحرب الداخلية العثمانية، نرى من جديد أن الملك المجري سيجيسموند تحرّك ضد العثمانيين عبر نهر الدانوب. كانت فالاشيا وصربيا قد خرجتا من تحت النفوذ العثماني منذ عام ١٤٢١، ووقعتا تحت نفوذ المجر. كان العثمانيون في حالة تراجع عبر نهر الدانوب. وكانت السياسات العدوانية لهاتين القوتين العظميين (البندقية والمجر)، اللتين كانتا رائدتي الحروب الصليبية، تضع الإمبراطورية العثمانية في موقف صعب. بدأت في شهر تشرين الأول مفاوضات بين المجريين والبندقية لتأسيس حلف بغية شن هجوم. بدأ العثمانيون، الذين قاموا بتحسين وضعهم في الأناضول بعد القضاء على جنيد، في اتباع سياسة أكثر قساوة ضد كل من البندقية والمجر. وعادت قوى الأطراف لتلعب دورها المهم مرة أخرى في هذه السياسة العدوانية. مع وفاة الطاغي الصربي ستيفان لازاريفيتش عام ١٤٢٧ واندلاع الصراع على العرش، وصل التنافس المجري العثماني على صربيا إلى ذروته. جاء الملك المجري واستولى على بلغراد وحاصر قلعة جولوباك (غوفرجينليك). بعد الهجوم الناجح الذي شنه أمراء الروملي، اضطر الجيش المجري إلى التراجع. بناءً على هذا النجاح، رضخ الطاغي الصربي جورج برانكوفيتش (هو ذات الطاغي الذي يطلق العثمانيون عليه اسم فيلك أوغلو) للسلطان ووافق على تزويج ابنته مارا للسلطان[١٤٩]. كما قام العثمانيون أيضاً بدحر المجريين في فالاشيا ووضع فويفودا (حاكم – م) مقاطعة فالاشيا تحت حكم السلطان. واضطر الملك إلى التوقيع على هدنة لمدة ثلاث سنوات (١٤٢٨). خلال هذا الصراع على الحدود الغربية، حوَّل العثمانيون البوسنة إلى دولة تابعة تدفع الخراج لهم. وهكذا عاد الحكم العثماني في روملي، كما في الأناضول، قوياً مثلما كان من قبل. ولكن البندقية، التي لم تكن ترغب في التخلي عن سالونيك، كانت تقاوم على جميع الجهات. أخيراً، بقيت البندقية بمفردها، وحاولت الاحتفاظ بسالونيك من خلال دفع خراج سنوي للسلطان. وفي الوقت نفسه، كانت الإمبراطورية العثمانية في خطر كبير قادم من الشرق، يذكرنا بزمن تيمور.

لم يقبل شاهروح ابن تيمور (١٤٠٤-١٤٤٧) إلغاء السلاطين العثمانيين الوضع العام الذي أنشأه تيمور وإقامة سيادة عثمانية في الأناضول. لم يستطع جلبي محمد أن يرفض طلب محمد شاهروح بالتبعية له. فلقد كان محمد جلبي يتظاهر بالتبعية لشاهروح بسبب الظروف

---

١٤٩ – أظهر السلطان احتراماً لـ مارا وكأنها أم، وأعطاها مالكانة مهمة في روملي.

الصعبة التي كان يمر فيها. ويبدو أن مراد الثاني قد قبل الرضوخ، وامتنع عن استفزاز التيموريين حتى وفاة شاهروح عام ١٤٤٧. دخل شاهروح شرقي الأناضول بجيوش كبيرة ضد آل كاراكويونلو لأول مرة عام ١٤٢٠ وللمرة الثانية عام ١٤٢٩. وفي حين أن غزو تيمور أوغلو (ابن تيمور - م) باتجاه الغرب أثار قلق العثمانيين كثيراً، إلا أنه أسعد البندقية والمجر. من جانب آخر استغل آل كرمان أوغلو هذا الضغط الذي تعيشه القوات العثمانية ولاسيما أنها كانت مقيدة في البلقان، وأعادوا احتلال منطقة حميدلي.

في مواجهة التهديد التيموري أقام العثمانيون علاقات ودّية مع القبيلة الذهبية في الشمال ومع المماليك في الجنوب. وحاولوا إنشاء جبهة مشتركة كما كانت الحال في زمن يلدريم بايزيد. منعت هذه الأحداث العثمانيين من اتخاذ إجراءات أكثر نشاطاً ضد البندقية. وكانت البندقية تحاول تحقيق تحالف بين كرامان وقبرص ضد العثمانيين في الشرق. عندما انسحب جيش شاهروح من الأناضول، تنفس العثمانيون الصعداء وجمعوا قواتهم ضد البندقية مرة أخرى عن طريق سالونيك.

في عام ١٤٣٠ جاء مراد الثاني إلى سالونيك مع كل قوات الإمبراطورية. استولىَ على المدينة بهجوم عام في صباح يوم ٢٩ آذار ١٤٣٠. أدّى بيلربيك الأناضول حمزة بيك دوراً مهماً في هذا الفتح. وبعد أن هاجمت البندقية غاليبولي بقيادة موروسيني، وقَّع حمزة بيك الصلح مع سفراء البندقية الذين أتوا إلى لابسيكي (١٤٣٠).

نهاية الأزمة، توطيد السيادة العثمانية في رومَلي[١٥٠]

ينبغي عَدّ فتح سالونيك التي وُصفت في رسالة الفتح (فتح نامة) بأنها تعادل إسطنبول، بداية عهدٍ جديد. أعطى هذا الفتح للعثمانيين خطوة توسعية جديدة خارج الحدود، ولاسيما أنّ العثمانيين وراء نهر الدانوب أسسوا هيمنتهم على صربيا وفالاشيا، في مواجهة المجر. يرتبط إرسال الطاغية الصربي برانكوفيتش ابنته مارا إلى أدرنة زوجةً لمراد الثاني (١٤٣٣) بالوضع الجديد. فلقد بلغ جهاز العرس الذي أحضرته مارا معها مبلغاً غير مسبوق قدره ٤٠٠ ألف قطعة ذهبية من مناجم الفضة والذهب الصربية. ازداد هذا الضغط على صربيا تدريجياً، وفي النهاية انضم الحكم الاستبدادي الصربي بالكامل إلى الإمبراطورية العثمانية في عام ١٤٣٩. انتقل العثمانيون للهجوم ضد البندقية في ألبانيا أيضاً، ووضعوا الأمراء الألبان هناك تحت سيطرتهم الصارمة. وفي الشمال، غزوا دولة يوفان كاستريوتا، والد إسكاندر بيك، مرة أخرى. من بين أنشطة التوسع غرباً في روملي، تجدر الإشارة إلى أن يوانينا وضواحيها التابعة لأسرة توكو في إبيروس، ضُمنت إلى الدولة العثمانية. وافق كارلو توكو على دفع الخراج السنوي للسلطان (١٤٣٠). ووُضع حدّ نهائي للنفوذ المجري في فالاشيا. فضلا على ذلك أرسل الملك المجري سيجيسموند سفيراً إلى السلطان عام ١٤٣١، طالباً منه الاعتراف بسيادته العليا على البوسنة وصربيا وفالاشيا والدانوب وبلغاريا. لكن مراد الثاني رفض طلبه هذا.

باختصار، يفتخر مراد الثاني في رسالة تعود إلى عام ١٤٣٧، بأنه بعد فتح سالونيك أعاد السيادة العثمانية في البلقان بالكامل وكانت في عهد يلدريم بايزيد. فلقد أعاد السيادة العثمانية على فالاشيا وصربيا، وأسس الحكم العثماني في ألبانيا وإيبيروس. أصبح الملك البوسني وطغاة

١٥٠- روملِي اسم أطلقه الأتراك على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا التي تشمل الدول المعاصرة الآتية: اليونان، ومقدونيا، وألبانيا، وكوسوفو، وصربيا، والجبل الأسود، وبلغاريا، والبوسنة. أصل الاسم كلمة روملي مؤلفة من شقين: الشق الأول: «روم» أي الرومان (البيزنطيين). والشق الثاني: «لي» وهي لاحقة في باللغة التركية تستخدم في نهاية الكلمة لجعلها صفة. والكلمة ككل تعني «رومية»، أي البلاد أو الأرض الرومية. (المترجم)

البيلوبونيز/ المورة وأخيراً الإمبراطور البيزنطي دولاً تابعة تدفع الخراج للعثمانيين. كما وافقت البندقية أيضاً على دفع الخراج عن الأماكن التي تسيطر عليها في البلقان.

ويصف الجاسوس البرغندي برتراندون دي لا بروكيير، الذي جاء إلى أدرنة عام ١٤٣٢، قوة مراد على النحو الآتي: «إذا أراد استخدام القوات التي لديه والدخل الكبير الذي يأتي إليه، وإذا أخذنا بالحسبان المقاومة القليلة التي يبديها العالم المسيحي فسيكون من السهل عليه غزو جزء كبير من العالم».

قدَّمت وفاة سيجيسموند في أوائل عام ١٤٣٧ وبدء القتال على العرش المجري للعثمانيين الفرصة لتعزيز هيمنتهم في البلقان. أحضر دراكول أمير فالاشيا أبناءه إلى أدرنة وتركهم رهائن. وفي العام التالي دخل مراد المجر على رأس جيش كبير. لمحاذاة أرديل من جهة فيدين ووصل أمام قلعتي مهدية وشيبيش. ثم تقدّم بمحازاة نهر ماروس وحاصر قلعة سيبيو، عاصمة إرديل (١٤٣٨). أرسل المهاجمين على شكل أرتال في الاتجاهات جميعها. ومن هناك سار نحو براشوف. وأتمّ هذه الحملة العظيمة بعبور نهر الدانوب أمام قلعة جورجيو[١٥١]. لقد جرى القيام بهذا الاستعراض للقوة بغية تعزيز السيادة العثمانية على دول الدانوب. في هذه الحملة، لم يبدِ المجريون مقاومة كبيرة.

وفي العام التالي، غزا مراد الثاني صربيا بجيشه وضم هذه البلاد إلى الإمبراطورية العثمانية (٢٧ آب ١٤٣٩). وافق ملك البوسنة التي غزاها إسحاق بيك على دفع خراج سنوي قدره ٢٥٠٠ قطعة ذهبية. بعد هذه الانتصارات، حاصر الجيش العثماني بلغراد في عام ١٤٤٠، وكان المجريون قد استولوا عليها من الصرب في عام ١٤٢٧. كان هذا الحصار غير حاسم في مواجهة نيران البنادق. غير أنّ العثمانيين استولوا على نوفوبردو (نوفابيردا)، أحد أكثر مناجم الفضة إنتاجاً في البلقان. بعد فتح سالونيك، أصبحت السيادة العثمانية في البلقان أكثر رسوخاً وقوةً من أي وقت مضى نتيجة لهذه المبادرات. وعزز مراد الثاني هيمنته على الأناضول في المدّة نفسها. مع أن ظهور شاهروح مرة أخرى على أبواب الأناضول عام ١٤٣٧ تسبب في أيام مخيفة للعثمانيين، إلا أن مراد شنَّ حملةً ضد كرمان بالتعاون مع إمارة (ذو القادرية) في ربيع عام ١٤٣٧، بعد انسحاب شاهروحاحتُلت قونية وبيشهير وحميدلي من جديد. اعترف كارمان

---

١٥١ - حسب تقرير موجود في متحف توب كابي، راجع خ. إناجيك، «Byzantium and the Origin of the Crisis of 1444 in the Light of Turkish Sources», Actes du XIII'e Kongres International d'Etudes Byzantines, Belgrad, 1964, 159-164.

أوغلو بتفوق السلطان العثماني. في هذه الحملة، ظهرت حالة التنافس لأول مرة بين العثمانيين والمماليك الذين ادَّعوا أنهم حماة إمارتي كرمان وذو القادرية.

باختصار، كان هناك قوتان عظيمتان تعيقان تنفيذ خطط التوسع العثماني في الأناضول، التيموريون في شرق الأناضول والمماليك في وادي الفرات. في عام ١٤٤٠، كانت عودة مراد الثاني من أمام بلغراد بالإخفاق، بمنزلة بداية جديدة من الأزمات والتقهقر في روملي حتى معركة فارنا عام ١٤٤٤. شجّعت انتصارات هونيادي (١٤٤٢-١٤٤٣) على تنفيذ الخطط الصليبية في أنحاء أوروبا جميعها. ذهب الإمبراطور البيزنطي إلى مجمع فلورنسا الذي انعقد عام ١٤٣٩، وأخذ معه كبار الكهنة الأرثوذكس. أعلنت الوحدة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية. وُضِعَ حد للانشقاق الديني الذي كان مستمراً منذ عام ١٣٥٤. وفي المقابل أُعِدَّت خطة حملة صليبية لتدمير الإمبراطورية العثمانية وإنقاذ بيزنطة والنزول إلى القدس. أدت انتصارات هونيادي عام ١٤٤٢-١٤٤٣ إلى زيادة الآمال زيادة كبيرة في تحقيق هذه الخطة. في خريف عام ١٤٤٤، عبر هونيادي نهر الدانوب ودخل رومَلي، واستولى على نيش وصوفيا ووصل إلى الممرات الأخيرة المؤدية إلى أدرنة.

في ٢٤ تشرين الثاني، اضطر مراد الثاني إلى خوض معركة صعبة في الشتاء (٢٥ كانون الأول)، لإنقاذ سيادته وعاصمته في مضيق إزلادي في جبال البلقان العثمانية. ومع انسحاب العدو من إزلادي (زلاتيكا)، إلا أن الوضع كان خطيراً للغاية. وكانت آمال الصليبيين في الغرب عالية جداً[١٥٢]. وفي ظل هذه الظروف، سعى مراد إلى الاتصال بالمجريين من أجل الوصول إلى معاهدة سلام. وفي ١٢ حزيران ١٤٤٤، جرى التوقيع على معاهدة سلام في أدرنة بين السلطان العثماني والمجريين، والطاغية الصربي وهونيادي (معاهدة سيجدين). بهذه المعاهدة، جرى إحياء الاستبداد الصربي منطقةً عازلة بين الدولتين المجرية والعثمانية. وبذلك ضاعت المكاسب التي تحققت بين عامي ١٤٣٧ و١٤٤٠ جميعها.

خلافاً لادعاءات المؤرخين المعاصرين، لم يكن مراد الثاني قائداً حربياً عظيماً، ولم يكن يحب الحرب. وقد ذكرت المصادر المعاصرة له أنه كان مغرماً جداً بالنبيذ والتسلية. وأما النجاحات العظيمة في عصره فهي من منجزات القادة العظماء الذين كانوا تحت إمرته مثل حمزة بيك وشهاب الدين شاهين باشا وكاراجا بيك. ومع ذلك، كان مراد الثاني سلطاناً ودوداً، وله

---

١٥٢ - للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً راجع: خ. إنالجيك، أبحاث ووثائق في عهد الفاتح. أنقرة: TTK، ١٩٥٤، ١-٥٣.

طبيعة الدراويش، وكان واسع الأفق، ويعطي أهمية لاكتساب الثقافة. ويجب الاعتراف أنه في أوقات الأزمات، كحروب إزلادي وفارنا وكوسوفا الثانية تبيَّن أنه زعيم حازم وقوي.

ذهب مراد، الذي نصَّب ابنه محمد البالغ من العمر ١٢ عاماً على العرش في أدرنة، إلى الأناضول في شهر تموز ١٤٤٤ ووقع معاهدة سلام مع سفراء كارمان أوغلو إبراهيم بك في يني شهير (وثيقة مصالحة – Sevgendnâme) وبموجب هذا الاتفاق، تخلى مراد الثاني عن منطقة حميدلي لكرمان أوغلو، الذي أقسم أن يرسل ابنه إلى السلطان مع الجنود كل عام. بعد هذه الاتفاقية، ترك مراد العرش رسمياً لولده محمد الثاني أمام الكابي كولو والبيكوات في ميهاليتش، وانزوى في منطقة قريبة من بورصة. كان من شأن تنازل مراد الثاني عن العرش وتركه لطفلٍ عمره ١٢ عاماً أن يجر الدولة إلى أزمات داخلية وخارجية. الآن بات الشخص الذي وضع في يده كل سلطة الدولة فعلياً هو الصدر الأعظم جاندارلي خليل باشا. إلا أن الوزراء الآخرين شهاب الدين وزغانوس وإبراهيم باشا الذين كانوا موجودين في الديوان، شكّلوا جبهة ضده. في هذه الأثناء، خرق الملك المجري، بجهود البابوية، الاتفاق الذي أبرمه تحت القسم في مدينة زيجيدين[١٥٣]. عبر الجيش الصليبي نهر الدانوب، وداس شمال بلغاريا وتقدم حتى فارنا. وفي هذه الأثناء، أغلق أسطول البندقية الكبيرة مضيق غاليبولي. كانت حالة من الذعر التام مسيطرة في روملي. وكان الأشخاص البارزون قد أخذوا مقتنياتهم الثمينة وبدؤوا يهربون إلى الأناضول. ظهر أورهان، ابن جلبي سليمان، الذي ادعى أحقّيته في العرش ضد محمد، في دبروجة، غير أن أورهان لم يستطع فعل أي شيء نتيجة للملاحقة المكثفة التي بدأها ضده كبير بيكوات (بيلربك) منطقة روملي شهاب الدين باشا، فلجأ إلى إسطنبول مرة أخرى. في هذه الأثناء سادت الفوضى في أدرنة. حيث اندلع حريق ضخم حوّل السوق الكبير مع ٧٠٠٠ منزل إلى رماد. في هذا الحريق جرى إعدام أنصار الحروفية، الذين كانوا يؤمنون بمعتقد غير تقليدي مغرق بالتطرف. في هذه اللحظة العصيبة للغاية، رأى خليل باشا أنه لا يوجد خيار سوى إعادة مراد الثاني إلى قيادة الجيش والدولة، فإذا عاد مراد الثاني فإن منافسيه زاغانوس وأنصاره سيفقدون نفوذهم.

في حين كان الصليبيون يضغطون على قلعة فارنا تمكن مراد الثاني من المرور عن طريق مضيق البوسفور مع قوات الأناضول. وقد تحقق الانتصار في هذه المعركة التاريخية التي جرت أمام فارنا

---

١٥٣ – للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً راجع: خ. إناljيك، أبحاث ووثائق في عهد الفاتح. أنقرة: TTK، ١٩٥٤، ١-٥٣.

(١٠ تشرين الثاني ١٤٤٤)، بجهود قادة مثل كاراجا بيك وشهاب الدين باشا. وقد قُتل لاديسلاس، الملك المجري والبولندي، في ساحة المعركة في حين تمكّن هونيادي من الانسحاب تحت غطاء عربات المدفعية. وبذلك ترسّخت السيادة العثمانية في البلقان نتيجة هذا الانتصار الذي حققه العثمانيون، وشكل نهاية بيزنطة التي كانت تعدّ المحرِّض الرئيس للأزمة.

واصل هونيادي زعزعة استقرار العثمانيين على نهر الدانوب في السنوات التي تلت حرب فارنا. نصِّبَ السلطان الطفل محمد الثاني في أدرنة بعد فارنا، وكان الأمن الداخلي والخارجي للبلاد في خطر بسبب تشتت السلطة. أحضر جاندارلي السلطان مراد من مانيسا إلى أدرنة من دون التسبب في أية أزمة، وسلّمه العرش (١٤٤٦) وأُرسِلَ محمد مع مربييه إلى مانيسا. كان يُنظر إلى محمد الثاني بوصفه ولياً للعهد؛ لأنه جلس على العرش مرّة. بعد معركة فارنا عُزِّزت السيادة العثمانية في الروملي بتنفيذ سلسلة من الحملات تحت قيادة مراد الثاني. كانت الحملة الأولى هي معاقبة قسطنطين، طاغية المورة (شبه جزيرة البيلوبونيز) الذي غادر شبه جزيرة بيلوبونيز وهاجم أثينا، (كان قسطنطين المعروف بنشاطه سيجلس على العرش الإمبراطوري في إسطنبول عام ١٤٤٩). ودُمِّر الجدار الذي بناه في برزخ كورنثوس. تقدم السلطان مراد إلى باتراس، وأجبر الطغاة في المورة على الاعتراف بتبعيتهم للإمبراطورية العثمانية.

كان هونيادي يواصل تهديد العثمانيين بالتدخل في شؤون فالاشيا وألبانيا. في صيف عام ١٤٤٨ دخل مراد ألبانيا؛ لإخضاع أمراء الألبان المتمردين. دارت معركة صعبة مع هونيادي، الذي واجهه عند عودته، في سهل كوسوفو (١٧-١٩ تشرين الأول ١٤٤٨). أدّى الصرب والكرامانيين بواجب التبعية الواقعة على عاتقهم من خلال إرسال قوات مساعدة للعثمانيين. من جانب آخر هاجم أمير فالاشيا القلاع العثمانية على نهر الدانوب في عام ١٤٤٨ بهدف تقديم المساعدة لهونيادي. في العام التالي، استولى حاكم (بيلر بيك) روملي على جورجيو خارج نهر الدانوب وحصّنها، ودعم فلاد الثاني دراكول لصالح إمارة والاشيا. في عام ١٤٥٠، شنّ مراد الثاني حملته الثانية إلى ألبانيا مع ابنه محمد، مع أنه حاصر أقجة حصار (كروية)، مركز إسكندر بيك المتمرد، إلا أنه لم يستطع الاستيلاء عليها. في ذلك الشتاء، أقام حفل زفاف فاخر في أدرنة احتفالاً بزواج ابنه محمد وسيتّي خاتون دولقادرلي. مرض بعد الزفاف وتوفي في ٣ شباط ١٤٥١ عن عمر يناهز ٤٨ عاماً.

عهد الفاتح
المرحلة الحاسمة في تأسيس الإمبراطورية

أهمية فتح إسطنبول

عندما تفككت الإمبراطورية الأولى، إمبراطورية يلدريم بايزيد (بايزيد الصاعقة) (١٣٨٩-١٤٠٢)، في معركة أنقرة (١٤٠٢)، أسست الإمبراطورية العثمانية للمرة الثانية، وهذه المرة بقوة، في عهد السلطان الشاب والحيوي. محمد الثاني، بعد نصف قرن من الصراع الداخلي. كان فتح إسطنبول نقطة انعطاف مهمة (١٤٥٣). في الواقع، كانت نقطة الانعطاف الحقيقية في هذا التطور هي الانتصار الكبير على الجيش الصليبي أمام فارنا (١٠ تشرين الثاني ١٤٤٤). فنتيجة لانتصارات هونيادي المجري حتى هذا التاريخ، واجه العثمانيون خطر خسارة البلقان والتقهقر إلى الأناضول. وعندما تغلب رجال الدولة العثمانية على أزمة الوجود بانتصار فارنا، قرروا أنه من الضرورة القصوى إنهاء وجود الدولة البيزنطية في إسطنبول. ظهرت نهاية بيزنطة بوضوح في حرب فارنا.

كان العثمانيون يعتقدون أن بيزنطة أدّت دوراً رئيسيً في التطورات التي أدت إلى أزمة فارنا، بتحريض أوروبا على حملة صليبية. كما جاء في رسائل غزوات السلطان مراد خان (غزوات نامة)، تعدّ بيزنطة رأس الفتنة. وكما قال محمد الفاتح في خطابه الحربي قبيل حصار إسطنبول، كانت بيزنطة عائقاً يقسم الدولة بين الأناضول والروملي، وكانت البلاد دائماً مفتوحة أمام الجيوش الصليبية. عندما انطلق مراد الثاني من بورصة مع قوات الأناضول إلى ساحة المعركة عام ١٤٤٤، ووصل إلى مضيق البوسفور، تمكن من العبور تحت خطر كبير. في هذه الأثناء، كان يعُرف كيف حصل الإمبراطور البيزنطي، في فترة خلو العرش (عهد الفترة) (١٤٠٢-١٤١٣)، على امتيازات من الأمراء (جلبي) العثمانيين الذين كانوا يتقاتلون فيما بينهم من أجل السلطنة، بسبب سيطرته على المضيق. ولم يكن فتح إسطنبول (٢٩ أيار ١٤٥٣) يهدف إلى وضع حد لهذا الوضع الخطير فحسب، بل كانت بالنسبة إلى محمد الفاتح فتح للسلطنة ولسلطة العرش. في معركة فارنا، كان الذي يجلس على العرش هو محمد الثاني ذي الاثني عشر عاماً. (استلم السلطنة في المرة الأولى بين عامي ١٤٤٤-١٤٤٦). في ذلك الوقت، كانت

السلطة في يد رجل الدولة القوي، الصدر الأعظم جاندارلي خليل. ظهر زاغانوس ونيشانجي إبراهيم، مربيا السلطان الصغير، منافسين لجاندرلي خليل. عندما انتهت أزمة فارنا، أعد تشاندرلي خليل الترتيبات اللازمة؛ لإطاحة محمد الثاني وإعادة والده مراد الثاني إلى العرش من أجل القضاء على منافسيه (١٤٤٦). في عام ١٤٥١، عندما تربّع محمد على العرش مرة أخرى بعد وفاة والده (٣ شباط ١٤٥١)، احتل مربياه مكانيهما بوصفهما وزراء في مواجهة جاندارلي. فلقد عقدا العزم على كسر قوة جاندارلي وفي الوقت نفسه الاستيلاء على مكانه بتحقيق انتصار عظيم مثل فتح إسطنبول للسلطان الشاب (الذي كان يبلغ من العمر ١٩ عاماً آنذاك). كان رجل الدولة والدبلوماسي جاندارلي، من زاوية ما على حق، في معارضته لسياسة الفتح، معتقداً أن حصار إسطنبول سيؤدي إلى حملة صليبية جديدة وستتعرض الدولة إلى خطر كبير، كما حدث في عام ١٤٤٤. قد أيده بعض العلماء في رأيه هذا. علاوة على ذلك، أدرك جاندارلي أنه إذا فتح السلطان الشاب وأتباعه إسطنبول، فإنهم سيضعون حداً لسلطته، لا بل سيضعون حدّاً لحياته أيضاً. أضف إلى أن رجل الدولة المتمرس هذا نفذ سياسة المماطلة بتوقيع اتفاقيات مواتية مع البندقية والمجر الذين يشكلون الخطر الأكبر.

في أثناء الحصار، قال والد زوجة الفاتح، الوزير النشيط زاغانوس باشا، الذي أجرى الاستعدادات للهجوم الأخير في ٢٧ أيار: إنه إذا شُنَّ هجوم عام، فإن الفتح سينتهي بالنصر. ولو لم يتّخذُ قرار الهجوم العام في اليوم الرابع والخمسين من الحصار، كان الجيش المجري يستعد إلى دخول البلقان وكان أسطول البندقية ينتظر ريحاً جنوبية مواتية في أجريبوز للتحرك إلى إسطنبول. كان من الممكن أن يؤدي تأخير الهجوم العام يوماً واحداً إلى تراجع كارثي. وكان حذر جاندرلي بمنزلة «خيانة» كما ادعى معارضوه. مع ادعاءات جاندرلي، فإن نجاح الغزو في ٢٩ أيار سيكون بمنزلة خسارة لسياسته وسلطته. اعتقل السلطان محمد فاتح جاندارلي في اليوم التالي للفتح. فها هو الآن بات يجلس على «عرش الأباطرة الذهبي» (بحسب تعبير سفيره كيرماني) بوصفه أقوى السلاطين العثمانيين، أُرسل جاندارلي إلى أدرنة في انتظار إعدامه، وجلس زاغانوس باشا على كرسي الصدر الأعظم من دون منازع.

فتحُ اسطنبول هو بداية تأسيس الإمبراطورية العثمانية العظمى. وينبغي عَدُّه بداية تغييرات عظيمة في تاريخ الشرق الأدنى وأوروبا، ومِن ثَمَّ، بداية العصر الحديث. ويمكن للمؤرخين الذين يعدّون اكتشاف كولومبوس لأمريكا عام ١٤٩٢ أو وصول فاسكو دي جاما إلى الهند

عام ١٥٠٠ بداية العصر الحديث أن يقدموا أدلة محقّة، ولكن يرتبط كلٌّ من هذين الحدثين الكبيرين ارتباطاً مباشراً بسقوط إسطنبول. القضية الأساسية ليست اختفاء الإمبراطورية البيزنطية، التي كانت مجرد كلمة فارغة في ذلك الوقت، بل القضية هي الصعود السريع للإمبراطورية العثمانية وفرض هيمنتها في بحر إيجه والبحر الأسود والبلقان بعد فتح إسطنبول، وآثارها العميقة في السياسة والاقتصاد الأوروبي. ومع فتح إسطنبول، خسر الجنويون بيرا ومستعمراتهم في البحر الأسود (١٤٥٣-١٤٧٥)، وحوّل الشعب الإيطالي أنظاره الآن إلى شبه الجزيرة الأيبيرية، ولم يقتصر الأمر على الجنوي كريستوفر كولومبوس، بل اتجه أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة إلى القيام باستثمارات ضخمة في المستعمرات الأمريكية الصاعدة. أعطت الملكة الإسبانية إيزابيلا لكولومبوس المال للسفن الاستكشافية، ولتحريض الخان العظيم (الإمبراطور الصيني) في الشرق للتحرّك ضد العثمانيين (١٤٩٢)[١٥٤].

من أهم نتائج فتح إسطنبول على تاريخ العالم هو بلا شك ظهور الإمبراطورية العثمانية قوةً عالمية تهدد أوروبا بأكملها في المستقبل، واحتلالها مكاناً داخل نظام الدول الأوروبية في القرن السادس عشر. وبذلك يكون السلطان محمد الفاتح هو السلطان العثماني الذي ينجز تأسيس إمبراطورية مركزية على الأراضي الواقعة بين نهري الدانوب والفرات، في الأناضول وروملي برّاً، وفي بحر إيجه والبحر الأسود بحراً، وبحسب لقبه يكون سلطان البرّين والبحرين. ولا ينبغي أن ننسى أنه قضى على الجيوش والقوات البحرية الصليبية من أجل تأسيس الإمبراطورية، ومن ناحية أخرى، قضى على التهديد الكبير آق قويونلو القائم في الأناضول وإيران في الشرق. ولا بد من الأخذ بالحسبان قوة الحاكم العثماني وقدراته والبيروقراطية ورجال الدولة العثمانية الذين نظموا هذا العمل الكبير وموّلوه. فيما يأتي لن نحصي الحملات العسكرية ونتحدث عنها، وبدلاً من ذلك سنشرح كيف أُسسَت الإمبراطورية، وكيف بُنيت مؤسساتها وطريقة عملها.

الفاتح يضع الأسس المؤسساتية للإمبراطورية

خلق الفاتح، لِشخصيته، نموذجَ السلطانِ العثماني المطلق. وأظهر أن كل السلطات والقدرات والصلاحيات داخل الدولة كانت مركزة في السلطان نفسه، بتأديب أسرة الوزير جاندارلي، وأمراء الأطراف الأقوياء، والعلماء واليني تشيرية، الذين يحدّون من سلطته

---

١٥٤ - لهذا الهدف أعطت الملكة إيزابيلا المال لكريستوفر كولومبوس لكي يشتري السفن.

المطلقة[١٥٥]. كانت الصراعات على السلطة بين الأخوة منذ العرش (عهد الفترة) التي مزّقت الإمبراطورية ظاهرة لم تقلق السلاطين وحسب، بل أقلقت الشعب أيضاً. أراد السلطان محمد الفاتح القضاء على هذا الخطر بإدراج قاعدة في نظامه القانوني مفادها أنه يجوز للسلطان الذي يعتلي العرش أن يقتل إخوته من أجل حماية نظام العالم. وأضاف أن العلماء عُدُّا هذا جائزاً أيضاً (وليس قانوناً) لمصلحة الناس. المؤرخون الذين يقولون إنه رفع قتل الأخوة إلى مستوى القانون غير منصفين في قولهم هذا. فالفاتح يؤكد أنه يجوز ذلك من أجل النظام العام. في المدّة ١٤٠٢-١٤٥٣، واجهت البلاد خطر التفكك مرات عدّة بسبب عمليات الاحتيال وأعمال أورهان جلبي. أظهر المؤرخ اليوناني تشالكوكونديليس الصراع على العرش بين الإخوة حدثاً أثار قلق الناس أكثر من غيرهم.

بذلك يكون الفاتح قد ألغى نموذج الصدر الأعظم الذي كان يستخدم السلطة المطلقة أمام السلطان، مثل آل جاندارلي، ومن ناحية أخرى، أعطى للشخصيات التي ستستلم منصب الصدر الأعظم السلطة الكاملة على الإداريين الآخرين بوصفه ممثلاً مطلقاً له[١٥٦]. وعزل زاغانوس باشا، والد زوجته، الذي كان له بلا شك الدور الأكبر في فتح إسطنبول، بعد إخفاق حملة بلغراد ونفاه إلى باليك إسير. ومقابل ذلك عيّن الوزير الأعظم محمود باشا وزيراً أعظماً من جهة، وبيلربيك منطقة روملي والقائد الدائم لجيش الفرسان (السيباهية) الكبير. وضحَّى بأمين الصندوق المستقل للشؤون المالية (الدفتردار) سنان بيك، عندما دخل في صراع بشأن الصلاحيات مع الصدر الأعظم. ويبدو أنَّ نموذج الصدر الأعظم الممثل المطلق الذي عرفناه في التاريخ العثماني اكتسب هذه الصفة في أثناء حكم الفاتح.

ومن أجل تثبيت السلطة المطلقة للسلطان، منع الفاتح العلماء[١٥٧] من التدخل في شؤون الدولة. وأُجبر معلمه، شيخ الإسلام الملا جوراني، على أن يقبل أن منصب الوزير مخصص للعبيد المؤهلين في القصر. وعندما اقتربت نهاية فترة حكمه، عيّن البيروقراطي المالي كرماني محمد باشا

---

١٥٥ - قانون محمد الفاتح بشأن تنظيم الإمبراطورية، راجع: TOEM مجلد الملاحق. التزم السلاطين اللاحقون دائماً بهذا القانون.

١٥٦ - قانون نامة، TOEM، الملحقات؛ ١٠؛ «واعلم أنّ الوزير الأعظم رأس الوزراء والأمراء، والممثل المطلق للناس كافة ولكل الأمور» ويحمل خاتم السلطان رمزاً له.

١٥٧ - العلماء في الدولة العثمانية هم علماء الدين. (المترجم).

صدراً أعظم، ويرجع ذلك في الغالب إلى معرفته في الشريعة وقانون الأراضي. وفي عهد الكرماني اتخذ الفاتح إجراءات مالية مهمة جداً مثل إلغاء الأوقاف والأملاك، وضمِّها إلى أراضي الدولة الميري. لكن الشيء الرئيس، كان الوصول إلى حل نهائي لمشكلة الصراع على العرش.

تأسيس الفاتح للإمبراطورية المركزية

في أثناء خلو العرش وحتى في وقت لاحق، في عهد مراد الثاني، أدّى أمراء الأطراف على الحدود دوراً مهيمناً في شؤون السلطنة. خفّض الفاتح مستوى أمراء الأطراف الأقوياء، الذين كانوا يرثون الإمارة عن آبائهم، إلى مستوى أمراء سناجق مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالمركز.

كان جيش الينى تشيري أحد القوى التي كانت تحد من السلطة المطلقة للسلطان. خلق الفاتح انضباطاً تاماً في وجاق[١٥٨] الينى تشيرية بتطبيق أشد العقوبات عندما تمردوا على أوامره. في عام ١٤٥١، في أثناء حملة كرمان، عاقب الينى تشيرية بشدّة لأنهم هددوه من أجل منحة الجلوس على العرش (جلوس بخشيشي -م)، وعزل الأغا وقادة المشاة المذنبين. رفض ما يقارب ٢٠٠ إنكشاري الذهاب في حملة عسكرية شتوية فأمر بإلقائهم في النهر وإغراقهم. لكن بعد وفاته فرض الينى تشيريون بعض مطالبهم على بايزيد الذي اعتلى العرش، وأجبروا السلطان الجديد بايزيد الثاني على القبول ببعض الشروط، مثل عدم تعيين أشخاص ليسوا عبيداً في منصب الوزير، وعدم سك عملة الأقجة الجديدة. أضاف إلى وجاق الينى تشيري سيكبان وسرايا صيد من القصر، وجعل سيكبان باشي (رئيس السكبان) القائد الثاني للوجاق. وهكذا زاد عدد سكان الوجاق من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ وفي وقت ما إلى ١٢٠٠٠ شخص، وجعلها القوة العسكرية الرئيسة في عمليات الفتح. كان تطوير وجاق المدفعية ورفع المدفعية إلى المستوى الأكثر تقدماً في تلك المدّة من بين الإجراءات التي اتخذها لإنشاء قوة عسكرية لا تُقهر في الخطط العسكرية. لا شك أن المدفع الضخم الذي صنعه له المجري

١٥٨ - أوجاق (بالتركية الحديثة: ocak، ومعناها الأصلي: الموقد، ثم عُربت إلى وجاق) هي وحدة عسكرية عثمانية، كانت تتألف من أفراد يطلق عليهم لفظ «الوجاقلية»، والواحد منهم «وجاقلي». معنى الكلمة الأصلي في اللغة التركية هو «الموقد»، ثم توسع في معناها في التركية، فصارت تطلق على كل ما تنفخ فيه نار، فأُطلقت على البيت من وبر أو مدر، ثم على أهله، ثم على الجماعة التي تتلاقى في مكان واحد، ثم أطلقت على الطائفة من طوائف أرباب الحرف، وعلى الصنف من أصناف الجند. (المترجم)

أوربان لتدمير أسوار إسطنبول ومدافع الهاون التي أطلقت النيران فوق غلطة على سفن العدو في الخليج (القرن الذهبي – م) جلبت معها تجديدات مهمة في تاريخ المدفعية. وبكلمة واحدة، كان لمحمد الفاتح شرف إنشاء آلة الحرب العثمانية، التي كانت الأداة الأساسية للفتوحات العثمانية الكبرى التي جاءت بعده. وكذلك الأمر، لا بد من الإشارة إلى الإجراءات الجذرية التي اتخذها لإنشاء أسطول قوي ضد القوة البحرية المتفوقة التي تمتلكها البندقية في البحرين، أي البحر الأسود وبحر إيجة. وأنشأ أسطولاً من ٢٠٠ سفينة على نهر الدانوب؛ لمحاصرة بلغراد من الجهات جميعها (١٤٥٦). وفقاً لبيانات الجواسيس الأجانب في أثناء حملة أجريبوز عام ١٤٧٠، كان عدد القوادس[١٥٩] البحرية ١١٠. علاوة على ذلك، دعونا نضيف على الفور أنه في عهد الفاتح، كان الجزء الأكثر اكتظاظا بالعناصر في الجيش العثماني، وإن لم يكن الجزء الأكثر نشاطاً، يتألف من جنود الولايات، أي في المقام الأول جيش أصحاب التيمارات، وجنود الميليشيات، والمشاة، العزاب والوينوك (Voynuklar)[١٦٠] والجريهور[١٦١]. تبيّن المصادر أن العدد العام للعزاب المسجلين بوصفهم جنوداً مأجورين جُنّدوا من بين الشعب، يقدّر بـ١٠ آلاف. في أثناء توجهه إلى حصار إسطنبول كان معه ١٠ آلاف أعزب من الأناضول و١٠ آلاف أعزب من الروملي، وكان معه ١٠ آلاف من الييني تشارية (إنكشارية)[١٦٢]. وبالفعل جمع ٧ آلاف أعزب في عام ١٤٦٤.

أنشأ الفاتح نواة الدولة الأساسية للإمبراطورية العثمانية، التي تتكون من روملي والأناضول، حول إسطنبول. وستظل هذه الدولة المتحدة دائماً المنطقة المركزية الرئيسة للإمبراطورية ببنيتها ومؤسساتها المركزية الفريدة، باستثناء الفتوحات والمناطق الملحقة الموجودة بين نهري الدانوب والفرات. طهّر الفاتح نواة هذه الدولة من السلالات المحلية وتأسيسها بالمؤسسات العثمانية النموذجية، ولاسيما نظام التيمار، وكان على الفاتح إجراء

١٥٩ – القَـادِس هي نوع من السفن المزودة بمجاديف؛ لدفعها نشأت في إقليم البحر المتوسط واستُخدمت في الحرب، والتجارة والقرصنة منذ الألفية الأولى قبل الميلاد. (المترجم).

١٦٠ – وينوك نوع من الطبقة الاجتماعية العسكرية العثمانية شُكّلَ من النصارى في عام ١٣٧٠ ولا سيما من سلافيين، وهم المواطنون العثمانيون من البلقان، ولا سيما من مناطق جنوبي صربيا ومقدونيا وثيساليا وبلغاريا وألبانيا وقليلا منهم في البوسنة وحول منطقة الدانوب. (المترجم).

١٦١ – الجريهور، اسم يطلق على الجنود الذين يُستخدمون مؤقتاً في خدمة مؤخرة الجيش مقابل أجر محدد. (المترجم).

١٦٢ – تاريخ عروج بيك، نشره ن. أوزتورك، ٢٠٠٨، ٧٨.

بحملات متواصلة؛ لتحقيق هذه النتيجة. إذا كان لدى محمد الفاتح أية خطة لهذا الفتح، فهذه الخطة متمثلة بإحياء الإمبراطورية الرومانية الشرقية داخل حدودها القديمة من نهر الدانوب إلى الفرات، أو وضع حد للسلالات هناك، أو طرد الدول التي جاءت من الخارج، وفرضت سيطرتها على هذه الأماكن مثل المجر والبندقية وجنوة. منذ أن استولى على إسطنبول بالفتح، عَدَّ نفسه الوريث الشرعي لقياصرة الرومان الشرقيين. وفي تقاليد الدولة التركية الكلاسيكية، يعدّ الخان الذي استولى على ولاية العرش هو الحاكم الشرعي والوحيد لبلاد الإمبراطورية بأكملها، وبحسب كمال باشازادة، فإن الفاتح، بصفته مالك القسطنطينية، قرر «عدم ترك تكفوراً[١٦٣] واحداً من الأوروميين[١٦٤]» خطة لسياسة الفتح الخاصة به. وفي موازاة ذلك ووفق سياسة الفتوحات الخاصة به، نظر الفاتح بجدية إلى فتح إيطاليا بوصفها الحاكم الشرعي الوحيد لروما. وذكرت مصادر غربية في ذلك الوقت أنه كان يفكر جدياً في ذلك[١٦٥]. في عام ١٤٨٠، استولِيَ على أوترانتو في بوليا في جنوبي إيطاليا تحت قيادة جيديك أحمد باشا، وفي اليوم التالي، عاد جيديك أحمد باشا إلى روملي لجمع الجيش اللازم للاستيلاء على روما في موسم الحملة. ولكن عندما توفي الفاتح على رأس جيشه في ربيع عام ١٤٨١ (٣ أيار ١٤٨١)، تُركت القوات الموجودة في أوترانتو وحيدة. جُنّدَ ٥٠٠ جندي منهم في خدمة ملك نابولي، وخاضوا معارك ناجحة ضد قوات البابا. وعاد جيديك أحمد باشا الثاني إلى اسطنبول إلى دعم بايزيد في الحكم. ولا شك أن الفاتح، الذي أراد دائماً أن يبني فتوحاته على بعض الأسباب والمفاهيم المُحقة والمسوّغة، اتّخذ من إيديولوجية الغزوات الإسلامية، بوصفها أهم مفهوم وأيديولوجية، أساساً لسياساته. عَدَّ نفسه سيف الإسلام، وفي رسالة الفتح (فتحنامة) التي أرسلها إلى السلطان المملوكي بعد فتح إسطنبول مباشرة، أوكل إليه مهمة «إعداد أهل الحرب والجهاد للحرب» وقد أظهر بقبوله واجب حماية طرق الحج في أواخر عهده، أنه يستعد لتولي مكانة السلطان المملوكي المتميزة في العالم الإسلامي. باختصار، لا بد أن فتح إسطنبول وما

١٦٣ - تكفور هو اللقب الذي كان مستخدماً في أواخر حكم السلاجقة الروم والمدّات العثمانية المبكرة للإشارة إلى الحكام المسيحيين الصغار أو المستقلين أو شبه المستقلين أو الحكام البيزنطيين المحليين في آسيا الصغرى وتراقيا. (المترجم).

١٦٤ - أوروم هو مصطلح تاريخي واسع النطاق استخدمته من قبل بعض الشعوب الناطقة بالتركية؛ لوصف اليونانيين الذين يعيشون في الدول المسلمة، ولاسيما في الدولة العثمانية وشبه جزيرة القرم. في الاثنوغرافيا المعاصرة لا ينطبق المصطلح إلاّ على اليونانيين الناطقين بالتركية. (المترجم).

165 - N. Iorga, Notes et Extraits, IV, Belge 189.

أعقبه من نجاحات كبيرة في الفتح قد أعطى الفاتح فكرة الهيمنة على العالمين الروماني والإسلامي. يقول كمال باشا زادة فيما يخص الفاتح إنه كان «يفكّر بحكم العالم» وقد أدّت فكرة الهيمنة على العالم هذه دوراً مهماً في خطط الفتوحات الكبرى للسلاطين العثمانيين الذي أتوا بعده. اتخذ سليمان القانوني، مثل جده الأكبر الفاتح، التفاحة الحمراء[١٦٦] (قظل إلما – م) هدفاً للاستيلاء على روما، مركز العالم المسيحي، وادعى أنه حامي العالم الإسلامي بأكمله حتى آسيا الوسطى وسومطرة، أي خلافة العالم. باختصار، يمكننا القول: إن السلاطين العثمانيين ورثوا فكرة الهيمنة على العالم من محمد الفاتح.

إعادة إنشاء إسطنبول مدينةً تركيةً إسلامية

كان يتوجّب إعادة إنشاء إسطنبول، مدينةً عالميةً، وهي التي اختارها محمد الفاتح؛ لتكون عاصمة لإمبراطوريته العالمية. ومن أكثر المشاكل التي كانت تشغله، إلى جانب حملات الفتح المتواصلة، هي توطين السكان في مدينة إسطنبول، وتحويلها إلى أحد المراكز الرائدة في العالم، ولهذا الغرض، حاول تطوير إسطنبول، وتوطينها بالسكان بحسب أسلوب النفي وتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية. وعندما لم يأتِ الأثرياء من الأناضول تحديداً ويستقروا فيها، أو عندما كان يغادرونها عائدين إلى بلدانهم، كان ينفي اليهود من المدن الروملية ويسكنهم في منطقة الميناء (فَنَر وبلاط). أحد أهم الإجراءات التي اتخذها لإضفاء الحيوية على إسطنبول هي الإجراءات التي اتخذها لإعادة التوطين في القرى الـ ١٦٠ المحيطة بإسطنبول والواقعة بين بحر مرمرة والبحر الأسود، التي أُفرغت من سكانها في حملة الفتح، وجعلها منتجة من جديد. ومن حملاته في روملي، وَطّن آلاف القرويين مزارعين في هذه القرى بحسب أسلوب الشريك – العبد[١٦٧]، ولم يكن بمقدور هؤلاء «الشركاء الخاصين» مغادرة القرية. وكذلك الأمر، فقد

---

١٦٦ – قظل إلما (باللغة التركية: Kızıl Elma) أي التفاحة الحمراء هو مصطلح تركي ذو معاني مختلفة كان العثمانيون أول من أطلقه. يرمز إلى الغاية المنشودة أو المُثُل أو الأحلام عند الأتراك ولا سيما الأتراك الأوغوز، وتزداد جاذبية هذه الأحلام بقدر تباعدها. ويرمز هذا المصطلح إلى هدف وغاية معينة بالنسبة إلى الدول التركية وللتقدم الدائم في إطار السير التاريخي. (المترجم)

١٦٧ – الأسير الذي يُطلق عليه اسم «العبد – الشريك» هو المزارع الذي يدفع قسم من منتجاته ضريبةً، ويخصص قسم بذاراً، ويتقاسم ما تبقى من المحصول مع صاحب الأرض. (المترجم).

أحضر اليوروك[١٦٨] بوصفهم منفيين ووطّنهم في العديد من القرى. وبذلك استعادت القرى الواقعة على مضيق البوسفور، من كيليوس إلى سيليفري، الحياة مع هؤلاء المنفيين الذين جلبهم تحت اسم خواص. كان إحياء هذه القرى وإنتاجها ضرورياً لبقاء شعب إسطنبول. بعد حكم بايزيد الثاني، أُلغيَ وضع هؤلاء المنفيين بوصفهم خدماً خاصين، ومُنِحوا وضع الرعايا الفلاحين الأحرار. كانت تجربة التوطين واسعة النطاق هذه، نُفِّذت إلى حد كبير عن طريق النفي، مهمة صعبة للغاية بالنسبة إلى الإدارة بسبب صعوبة الحفاظ على وضع الفلاحين العبيد في قرى الخواص. كانت المرأة العبدة تصبح حرّة عندما تتزوج بعد مدّة قصيرة من رجل حر، ولم يتمكن العبيد من العثور على أزواج ولم يتزايد عدد العبيد. كان عدد من الخدم يهربون من وضعهم بوصفهم مزارعين بالانخراط في أنشطة اقتصادية غير الزراعة، ويتخلصون من وضعهم بوصفهم شركاء - عبيداً. كان من المستحيل استمرارية السكان الفلاحين العبيد في مواجهة الرعايا الأحرار في المنطقة. في نهاية المطاف، أخذت الإدارة كل هذه النقاط بالحسبان ومنحت كل هؤلاء الفلاحين الشركاء وضع الرعايا العثمانيين النموذجي.

ومن أجل إنعاش إسطنبول، اتخذ الفاتح إجراءات لضمان تنمية التجارة بين المناطق والدول تحديداً. في عام ١٤٦٣، عندما لم يعد من الممكن الحفاظ على السلام مع البندقية، منح الفاتح امتيازات تجارية واسعة النطاق لفلورنسيين من أجل ضمان استيراد السلع الأوروبية، ولاسيما الأقمشة الصوفية، التي تحتاجها تجارة الإمبراطورية. تجاوز عدد الشركات التجارية الفلورنسية التي استقرت في غَلَطة (بيرا) في القرن السادس عشر خمسين شركة. في أثناء حكمه وحتى عهد سليمان القانوني، شكَّل الفلورنسيون، جنباً إلى جنب مع الجنويين، المستعمرات التجارية الأكثر نشاطاً في غَلَطة وبورصة وأدرنة وغاليبولي (أصبحت مركزاً لإثراء عصر النهضة الفلورنسية التي ازدادت ثراءً).

تعد سجلات جمرك إسطنبول مؤشراً واضحاً على التطور. وفي عام ٨٨١هـ/ ١٤٧٦م، ارتفع دخل إدارات جمارك إسطنبول وغلطة وغاليبولي مدة ثلاث سنوات بنسبة ٢٠٪ في عام

١٦٨ - اليوروك هم مجموعة فرعية من الأتراك من أصل أوغوز وهم من البدو الرحل، ويعيش معظمهم في جبال الأناضول وجزئياً في شبه جزيرة البلقان. ينتشر اليوروك في البلقان على مساحة واسعة، من الأجزاء الشرقية من مقدونيا الشمالية إلى بلغاريا واليونان وتراقيا الجنوبية. (المترجم).

واحد من تسعة ملايين ونصف مليون أقجة (ما يقارب ٢٠٠ ألف قطعة ذهبية)، وسُلِّم للالتزام أحد عشر مليوناً ونصف المليون قطعة نقدية. الزيادة عشرون. يلفت الانتباه وجود الباليولوغوس والروم في اتحاد شركات الملتزمين. وكانوا يتنافسون مع المجموعة الإسلامية[١٦٩]. ونتيجة لعمليات النهب والاستيلاء التي لا مفر منها بعد الفتح، أفرِغت مدينة إسطنبول من سكانها دُمِّرت بالكامل. ولكن بعد ٢٠-٢٥ سنة، وصلت إسطنبول إلى حالة أكثر تطوراً بكثير مما كانت عليه في الأيام الأخيرة من العهد البيزنطي. وفقاً للتعداد السكاني الذي أُجري عام ١٤٧٧، حُدِدَ عدد سكان إسطنبول على النحو الآتي:

إسطنبول	خانة (أسرة)
مسلم	٨٣٥١
روم (يونان)	٣١٥١
يهود	١٦٤٧
كاثوليك	٢٦٧
أرمني	٣٧٢
مسيحي كارامانلي	٣٨٤
المجموع	١٤٧٧٢
غلَطة	**خانة (أسرة)**
مسلم	٥٣٥
روم	٥٩٢
إفرنج	٣٣٢
أرمني	٦٢
المجموع	١٥٢١

169- H. İnalcık, The Customs Register of Caffia, 1487-1490, Cambridge: M.A, 1996, Document II-1, 157.

وإذا عددنا الأسرة مكونة من ٦ أشخاص، فإن عدد سكان إسطنبول عام ١٤٧٧ كان يقارب ٩٠ ألفاً، وغلطة تقارب ٩ آلاف. تجدر الإشارة إلى أن الطاعون سبق أن تسبب في خسائر كبيرة في هذه المدن. وقد أشار المؤرخ نشري بحق إلى أن «السلطان محمد هو الذي بنى إسطنبول».

تدابير لحماية إسطنبول، المنطقة التي شكّلت نواة الإمبراطورية

كانت عاصمة الفاتح الإمبراطورية واقعة تحت تهديد خطير من البحر. ولم يكن الأسطول البحري العثماني في وضع يمكِّنه من منافسة أسطول البندقية التي كانت تتمتع بالسيادة البحرية في ذلك الوقت. كان من الممكن أن يحاول الأسطول البندقي عبور المضيق ومهاجمة إسطنبول في أية لحظة. وهذا ما جعل الفاتح يبني قلعتين متقابلتين على مضيق الدردنيل؛ لكي يؤمن حماية إسطنبول. سمى إحدى القلعتين سلطانية (جناق قلعة) والأخرى كيليدُ البحر التي تعني قفل البحر (لاحقاً صار اسمها إيجة أباد). كان مرور السفن إلى قلعة روملي، كما أطلق على حصار روملي التي تقطع مضيق إسطنبول اسم بوغاز كيسَن (قاطع المضيق)، وصارت السفن تحتاج إلى الإذن من أجل العبور (١٤٥٢). وهكذا أحاط إسطنبول بحزام دفاعي من البحر، وأمّن المواصلات بين روملي والأناضول. وبهذه التدابير، يكون قد وحّد الأناضول وروملي دولة واحدة. كان تأمين الغذاء للسكان في إسطنبول يشكّل مشكلة كبيرة. مكّنت السيطرة على المضائق الفاتح من إخضاع الموانئ المحيطة بالبحر الأسود جميعها للحكم العثماني، ووفّر الإمكانية لنقل المواد الغذائية والمواد الخام من شبه جزيرة القرم ودشت كيبتشاك ومولدافيا وشركسستان؛ القمح واللحوم والأسماك والملح، الجلود، والخيول، والعسل، والزيت، والخشب، وأتاحت أخيراً الفرصة لشحن الأسرى، الذين يشكّلون اليد العاملة التي لا بد منها في ذلك الوقت، إلى إسطنبول عن طريق البحر. وكان من المستحيل تأمين الغذاء لهذه المدينة الكبيرة، وتلبية احتياجاتها من المواد الخام بالنقل البري. وبذلك يكون هذا الحاكم العثماني هو الذي وضع البنية التحتية لإسطنبول لتصبح المدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان في أوروبا في القرن السادس عشر.

مع أن محمد الفاتح اعتمد الحفاظ على الحدود العثمانية على نهر الدانوب في روملي والفرات في الأناضول سياسة أساسية، إلا أنه لم يتمكن من الاستيلاء على بعض قلاع البندقية المحصنة جيداً في بحر إيجة وعلى سواحل اليونان، ولم يتمكن من منع المجر من الاستيطان في شمالي البوسنة في

الشمال. مع أنه دحر أكقويونلو على نهر الفرات، إلا أن المماليك المصريين كانوا مسيطرين في الجنوب، في منطقة تشوكوروفا ومرعش. وسيكون توحيد الدولة العثمانية النواة في هاتين المنطقتين كلاً متكاملاً من نصيب حفيده سليمان القانوني. إن الفتوحات التي جرت خارج هذه المنطقة التي تشكل نواة الإمبراطورية العثمانية لم تتكامل أو تتوحّد في أي وقت من الأوقات مع هذه البنية الأولية للإمبراطورية. بفضل تنظيمه المدفعي القوي، دمر محمد الفاتح تدميراً منهجياً القلاع التي كانت ملجأً للسلالات المحلية جميعها والأسياد الإقطاعيين في المنطقة النواة، ولم يترك سوى بعض القلاع المعينة التي يعتمد عليها لفرض الهيمنة العثمانية. كان الجنود العثمانيون، ولاسيما اليني تشيرية، الذين وُضِعوا في هذه القلاع، والتمار السباهيين العثمانيين في القرى، هم القوات التي حافظت على بقاء الحكم المركزي العثماني. كانت إحدى المؤسسات الأساسية للإدارة العثمانية المركزية هي إحصاء سكان المدن والريف عن طريق التعداد وتسجيل كل دافعي الضرائب في السجلات التي تسمى دفاتر التحرير التفصيلية. في المناطق الريفية، لم يكتفِ الدفتر التفصيلي، الذي سُجِّلت فيه كل أسرة من الرعايا باسمها الفردي، بتحديد التكليف الضريبي فحسب، بل كان يحدد وضعاً معيناً لكل أسرة داخل الدولة والمجتمع. انتشر نظام التحرير الذي رأيناه مطبقاً منذ عهد يلدريم بايزيد، على نطاق واسع في عهد الفاتح.

دفاتر التحرير «التعداد/الاحصاء» الإمبراطوري والتشريعات (قانون نامة)

نحن نعلم أنه بعد فتح إسطنبول، خضعت ولايات الإمبراطورية جميعها لإعادة إحصاء عامة. كان يجري التعداد السكاني في كل منطقة جديدة تُفتح. بعد التحرير، كان يُخصّص جزء كبير من الإيرادات المحددة في الكتاب التفصيلي والمحددة في وحدات معينة للخزينة تحت اسم مخصصات (خاص) السلطان، والباقي يُوَزّع على مخصصات الوزراء والبيكوات وعلى شكل ديرليك (راتب) على أفراد الطبقة العسكرية، تيمارات وزعامات. وقد جرى تحديد هذا التوزيع في الدفاتر التي تسمى الإجمال أو الدفاتر المجملة. وهكذا، وبفضل نظام التحرير الذي كان المؤسسة الأساسية للنظام المركزي العثماني، أخذ كل فرد في المجتمع مكانه في وضع/ فئة معينة، وأصبح تحت سيطرة الدولة مباشرة بفضل هذه الدفاتر الموجودة في المركز. يمثل هذا النظام نموذجاً من نماذج المجتمعات التي يأخذ كلٌّ شخص فيها وضعاً محدداً ويخضع إلى السيطرة الدولة المركزية الصارمة، على عكس المجتمعات المدنية التي تتشكل فيها الطبقات الاجتماعية في

ظل ظروف اقتصادية حرة. وهكذا فإن نظام الدولة العثمانية يمثل نظام «دولة تعتمد على وضع/ ستاتيكو الأشخاص» ينظم الحياة الاجتماعية بشكل وثيق ومباشر. مثلت الإمبراطورية الرومانية الشرقية، في عهدها الكلاسيكي، إمبراطورية الوضع الراهن (Status quo) المركزية.

لقد طورت الدولة العثمانية نظاماً قانونياً موضوعياً من حيث تنظيم البلاد والشعب، وربما لأول مرة في العالم الإسلامي، يكون محمد الفاتح أول حاكم يصدر القوانين العامة (اللوائح القانونية - قانون نامة) التي تنظم الدولة والمجتمع[١٧٠]. يشير هذا إلى استمرار تقاليد العادات والقوانين في الإمبراطوريات الأوراسية. نشر الفاتح لائحتين من القوانين. اللائحة الأولى من القوانين (قانون نامة) ولاسيما بالرعية، وهي قوانين الرعية التي تنظم علاقات الرعية، أي فئات دافعي الضرائب، مع الدولة وأفراد الطبقة العسكرية. وتتضمن مجموعة القوانين هذه قانون العقوبات العام أيضاً. هذه القوانين لم يضعها محمد الفاتح مباشرة، بل تتكون من قواعد جرى وضعها منذ بداية التاريخ العثماني[١٧١]. كانت هذه القوانين بمنزلة القانون الأساسي في حل القضايا غير المتعلقة بالشريعة في محاكم القاضي. كانت المهمة الرئيسة لمجموعة القوانين (قانون نامة) هي حماية الرعايا من الطبقة العسكرية في أمور أخرى مثل عمل السخرة. مع تأكيده في المجموعة السياسية الإيرانية (إيراني سياسات نامة) وفي كوتادغو بيليغ القاراخانية[١٧٢] (١٠٦٩)، فإن مبدأ الإدارة السياسية الأساسي للدولة هو العدالة، أي حماية الرعايا دافعي الضرائب من اضطهاد البيكوات وقسوتهم. أخذت لائحة القوانين هذه شكلها النهائي فيما بعد مع إضافات قرابة عام ١٥٠٠ في عهد بايزيد الثاني، ووافق سليم الأول وسليمان القانوني وحفظت بوصفها القانون الأساسي للإمبراطورية. وفي نهاية عهده، نشر الفاتح لائحة قوانين ثانية تنظم مؤسسات الدولة من حيث الصلاحيات والبروتوكول. ويبدو في هذا القانون السلطاني أنه جمع القواعد القديمة في ظل نظام محدد. ومن المفهوم أن الفاتح حدد المؤسسات الجديدة في عصره. بهذين القانونين، أثبت محمد الفاتح مرة أخرى أنه مؤسس الإمبراطورية الحقيقي الذي وضع أسس الإمبراطورية العثمانية.

---

١٧٠ - راجع: خ. إنالجيك، الدولة والحقوق عند العثمانيين، إسطنبول، إران، ٢٠٠٠.

١٧١ - أول من درس هذه القوانين: F. Kraelitz, Greifenhorst Mitteilungenzur Osmanischen, Geschichte, II.

١٧٢ - كوتادغو بيليغ (المعرفة التي تجلب السعادة أو معرفة أن تصبح دولة)، كتبه يوسف هاس حاجب، أحد الأتراك القراخانيين في القرن الحادي عشر، للحاكم القراخاني الشرقي وأمير كاشغر طابغاتش أولوغ بوغرا كارا خان (أبو علي حسن بن سليمان أرسلان). كُتب العمل باللهجة الحقانية، المعروفة باسم القراخانية أيضاً. (المترجم).

يوجد في الدولة الميراثية (الباتريمونالية / patrimonial)[١٧٣] التقليدية في الشرق، نظام بنيوي يحدد الأحداث الاجتماعية والسياسية. هذا النظام هو الخزينة المركزية التي تدعم سلطة السلطان، وقصرهن وخطط الفتحن والجنود، والأنشطة البنيوية. ولهذا الغرض، يوفر السلطان أموالاً جاهزة من ملتزمي الضرائب عن طريق تسليم مصادر الدخل جميعها إلى الالتزام ضمن نظام المقاطعة[١٧٤]. والطريقة الأخرى هي جمع هذه الإيرادات للخزينة المركزية بوساطة موظفي الخدمة المدنية ذوي الصلاحيات الواسعة الذين يُطلق عليهم اسم «أمين». تسمى هذه الطريقة بطريقة الأمانات في مقابل نظام أو طريقة مقاطعة الالتزام. وفي كتب السياسة جميعها والنصائح (نصيحات نامة) البراغماتية الشرقية، كانت المقاطعة والالتزام تُعدّان أساس سلطة الدولة والسلطان. المصادر الرئيسة للدخل في دول الشرق الأوسط، هي المنتوجات الزراعية للفلاحين، ولاسيما القمح والشعير. هناك طريقة أخرى مقابل السياسة الأساسية للبيروقراطية المركزية وهي: أن يُخَصَّص جزء كبير من الإيرادات، نصفها تقريباً من عائدات الأراضي والزراعة، على شكل ديرليك، خاصة لسلاح الفرسان (السيباهيين) والولاة في الولايات. والسبب الرئيسي لذلك هو أنه يجب جمع المنتجات الزراعية ضرائب، ومعظمها في شكل العشور. السبب الرئيس هو الصعوبة التي لا يمكن التغلب عليها التي يواجهها الفلاح في تحويل المنتج إلى نقود. إنها مهمة صعبة ومكلفة للغاية بالنسبة إلى القروي أن يأخذ منتجه إلى السوق لتقويمه وبيعه. ومن المستحيل تماماً تحويل المنتجات إلى أموال وإرسالها إلى الخزينة المركزية ودفع رواتب الولاة وجنود الولاية من هناك. ونحن نعلم أنه في العصور القديمة في مصر وبلاد ما بين النهرين، كان تُخزَّن المنتجات في مستودعات كبيرة تابعة إلى المعابد وتوزّع من هناك. ولكن في الإمبراطوريات المنتشرة على مساحات واسعة، من المستحيل نقل المنتجات وتجميعها في مركز واحد بسبب تكاليف النقل المرتفعة للغاية. في ظل ظروف كهذه، كان على الدولة في العصور التي كان فيها الاقتصاد النقدي ضعيفا في الشرق والغرب، أن تلجأ إلى نظام إعطاء الدخل العيني (ديرليك) من أجل تقويم هذه الدخول يحددُ

١٧٣ – الميراثية؛ هو شكل من أشكال الحكم تتدفق فيه كل صور السلطة عن طريق الحاكم. هذه الأنظمة في الغالب ما تكون أوتوقراطية أو أوليغاركية. (المترجم)

١٧٤ – المقاطعة تعني مقداراص معيناً من مصادر الدخل، وفي الدفتر المركزي تكشف دفاتر المقاطعة عن مصادر الدخل هذه وتسجيلها في الدفتر الرسمي.

الدخل الزراعي في وحدات معينة ويعطى لكل عسكري حسب المبلغ الذي يستحقه. وحُدِّدَت وحدات الدخل هذه في دفاتر الإجمال أو التيمار. وإن درجة الإشراف المركزي على هذه الوحدات هي التي تحدد الأشكال المختلفة للإقطاع. بفضل نظام الدفتر طورت الإدارة المركزية في الإمبراطورية العثمانية نظام إشراف متكامل ومنعت تطوّر النظام الإقطاعي. وتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي ميري[١٧٥] أي تحويلها إلى أراضٍ مملوكة للدولة، قد منع الأفراد من التصرف في الأراضي كما يحلو لهم. والأراضي الميري هي أراضٍ مملوكة من الدولة ومن ثمَّ هي الحقول التي يُزرع فيها القمح والشعير، اللذان يعدّان مصدر الحياة الرئيس للجيش والشعب. كروم العنب والحدائق هي ملكية خاصة. طُبّق نظام الأراضي الميري في الإمبراطورية الرومانية الشرقية.

وكانت تسمى «برونيا» (رِعاية) عند البيزنطيين، و«إقطاع» في الدول الإسلامية القديمة. وفي الدولة العثمانية استخدِم مصطلح تيمار (الرِعاية)، وهي الترجمة التركية لكلمة برونيا البيزنطية. في هذا النظام، من الضروري إعطاء حق الإشراف الكامل على عائدات الأراضي لرجال الفرسان (السيباهي) والقادة العسكريين في الولايات (الصوباشي[١٧٦]، وبيك السنجق، وبيك البيكوات أو بيلر بيك). وهكذا جرى تأمين الدخل على شكل ممتلكات؛ لتمكينهم من العيش، وأداء واجباتهم العسكرية. وعندما لا يتمكنون من تحصيل هذا الدخل، يصبحون عاجزين وغير قادرين على أداء واجباتهم تجاه الدولة. وبعبارة أخرى، السيطرة على إنتاج الأرض تعني السيطرة على الأرض وعدم تركها شاغرة، والسيطرة على العمل الذي يجعل الأرض منتجة، والسيطرة على عملية الإنتاج برمتها. فإذا مات فلاح ولم تُزرع الأرض، فإن صاحب التيمار يعطيها بطابو لرب الأسرة الذي يمكنه زراعتها. ويكتسب القادة العسكريون والولاة، الذين أخذوا مناطق واسعة على شكل ديرليك، حق السيطرة على الأرض والفلاحين وشكل الإنتاج. ولنترك جانباً تجاوزات أصحاب الأملاك التي تضر بالفلاحين والدولة، يُمنع عليهم إخراج مصادر الدخل هذه من سيطرة النظام عن طريق التمليك أو الأوقاف. إذ لا يمكن أن يجري أمرٌ كهذا مندون وجود إذن سلطاني يسمح بذلك. وكان من الممكن للسيباهي أو للأكابر الحصول على حقوق الملكية الكاملة وفقاً للشريعة

---

١٧٥ – أرض ميري؛ ويقصد بها الأراضي التابعة لخزانة الدولة. يعود تاريخ هذا المفهوم إلى العثمانيين وحتى السلاجقة، ويسمى اليوم «أراضي الدولة». أرض ميري تعني حرفيا: «الأرض التي هي ملك للحكومة والخزانة». (المترجم)

١٧٦ – Subaşı أو sübaşı، كلمة تركية، تم استخدامها بمعنى «القائد» في جميع الدول التركية تقريباً، كلمة «sü» تعني جندي أو جيش في التركية القديمة، وردت «sü begi» في نقوش أورخون أي أمير الجند. (المترجم)

الإسلامية للأراضي التي استصلحوها داخل الغابات والمستنقعات. فقد كانت مثل هذه الأراضي خارجة عن سيطرة الأراضي الميري. كان المبدأ السائد في الإمبراطورية العثمانية وفق الشريعة الإسلامية هو أن الحاكم يسمح بذلك ثم يمنحها بوثيقة تنازل وتمليك تمنح حقوق الملكية على الأرض المستصلحة. مع أن هذا الشرط الأخير يضمن سيطرة البيروقراطية المركزية، إلا أن شيوخ المقاطعات البعيدة يمكنهم تشغيل أراضي التملك هذه كما يحلو إليهم. كانت المشكلة الأصعب بالنسبة لهم فيما يخص الاستفادة من الأرض تكمن في إيجاد اليد العاملة، وجذب الفلاحين إلى الأرض. وهنا في هذه النقطة، تعمل الدولة على منع رعاياها الذين يدفعون الضرائب من الوقوع تحت سيطرة البيكوات؛ لأنه، وفقاً للمبدأ الأساسي المعترف به في الإمبراطورية العثمانية، لا يمكن لأحد أن يفرض سيطرته على الرعايا، ولا يمكن للأشخاص فرض سيطرتهم على الرعايا من أجل مصالحهم الخاصة بتشغيلهم بالسخرة أو بطرائق أخرى. وهكذا، في هذه النقطة كانت تتواجه الدولة مع الشخصيات البارزة (الأكابر) في مسألة السيطرة على موارد إيرادات الأراضي التي استُصلِحت من جديد. ومن شأن حالة الصراع هذه التي تحدث عادة عندما تكون السلطة المركزية قوية، أن تسبب أزمات عندما تضعف السلطة المركزية. ففي ذلك الوقت، سيجد الأكابر طرائق لضم رعايا الدولة وأراضي الميري التي لا تُعرف حدودها بدقّة إلى مزارعهم الخاصة. وكانوا يعدّون الأراضي التي فرّ منها فلاّحوها وهي في الأساس من أملاك الدولة، وأراضٍ بور ويضعونها تحت سيطرتهم بوصفها ممتلكات جديدة لهم. ولهذا السبب، ينتزع الأشخاص الأقوياء في الولايات حقوقاً مثل الامتياز من الدولة المركزية التي تضعف في أثناء الحرب أو الحرب الأهلية، وتتحقق السيطرة الإقطاعية في هذه المرحلة. ومن ثمَّ، إذا جرى تطبيق هذا الأمر في منطقة واسعة، تظهر في هذه المنطقة سلالات محلية (أعيان)، وقد تتطور هذه العملية وتتوسع حتى تصل إلى تفكك الإمبراطورية. هناك طريقة أخرى يمكن للشخصيات البارزة بوساطتها الحفاظ على سيطرتهم على الأراضي والرعايا وهي تحويل أراضي الملكية إلى أوقاف. وهذه هي إحدى الطرائق الأكثر استخداماً في بيزنطة ومدّة الخلافة الإسلامية ولدى العثمانيين. كان على الشخص صاحب النفوذ في الدولة العثمانية الذي أسس وقفاً ما أن يحصل على إذن السلطان ويحصل على موافقة السلطان بتمليك الوقف.

اتّبعت البيروقراطية العثمانية هذا الأسلوب في مرحلة قوتها. فالذي يريد تأسيس وقفاً كان يؤسسه كوقف (أولاديّة)؛ أي إنه وبصفته أعطى لنفسه صلاحيات إدارة الوقف، يخصص عُشر

دخل المؤسسة لأبنائه وبناته. كما يؤمّن هذا المدير حصة لنفسه من المستأجر الجديد في إيجار المسقفات كالمحلات التجارية والنزل والحمامات أو في معاملات الفراغ عموماً. الدخل الذي يحصل نتيجة لهذه الأساليب والانتهاكات هو دخل مشروع. وكثيراً ما نعثر على شخصيات بارزة قد استفادت من دخول هذه الأوقاف، وشكّلت نوعاً من الطبقة الأرستقراطية في المجتمع العثماني وحصلت على لقب جلبي (أمير أو نبيل - م). وكان بحدوث التمليك عن طريق استخدام عمالة الأسرى والرعية في تشغيل الأراضي الفارغة في مرحلة الاعتراف بالملكية. وفي روملي نجد أسماً مثل ميخال أوغلو وإفرونوس أوغوللري الذي وقع كثير من الأسرى في أيديهم في الأطراف، قد استخدموا العبيد في أوقات طويلة في أوقافهم وأملاكهم التي أسسوها، وانتقلت من الآباء إلى الأبناء. كانت البيروقراطية المركزية في حالة صراع مستمر ضد هذه العملية التي تحوّل دخول الأرض والزراعة إلى مصالح شخصية.

تمكّنت المركزية العثمانية في الـ ٣٠٠ سنة الأولى من حياتها، عندما كانت قوية من منع انتقال أراضي الميري والرعية إلى أيدي الكبار بنسبة كبيرة. وأما الأوقاف والأملاك فقد شملت الأراضي التي كانت بوراً واستُصلحت. وهذه المشاكل نفسها هي ذات المشاكل التي كانت تشغل البيروقراطية في العصور الأولى للخلافة الإسلامية وفي بيزنطة أيضاً. هذه الطبقة، التي كان يُشار إليها في الفرامانات أحياناً عند العثمانيين باسم المقتدرين أو ذوي القدرات أو الأكابر، كانت تسمى داينتو[١٧٧] في الإمبراطورية البيزنطية، وكانت البيروقراطية الإمبراطورية تشير إليهم على أنهم أعداء. باختصار، نحن نشهد صراعاً مستمراً لا يتوقف بين البيروقراطية في المركز والمقتدرين في مناطق الأطراف فيما يتعلق بموضوع سيطرة الدولة على الأرض والرعايا.

سنتناول هنا الصراع الذي حدد بشكل أساسي سياسة الدولة حول هذه القضية في الفترة الأولى من الإمبراطورية العثمانية. فلقد أدت هذه المشكلة إلى صراعات سياسية واجتماعية عميقة في عهد السلطانين الكبيرين اللذين أسسا الإمبراطورية العثمانية المركزية، يلدريم بايزيد والسلطان محمد الفاتح. يمكننا الاطلاع على الوضع في عهد يلدريم بايزيد (١٣٨٩-١٤٠٢) فقط من دفاتر التحرير ومن سجلات القيود الموجودة في الأوقاف. الشيء الذي

١٧٧ - الداينتو كان مصطلحاً قانونياً في الإمبراطورية البيزنطية، استُخدِمَ في القرن العاشر، وهو يشير إلى المستويات العليا من البيروقراطية المدنية والعسكرية والكنسية، الذين عادةً ما كانوا، ولكن ليس دائماً، يملكون ثروات كبيرة وممتلكات وأراضي. (المترجم).

نعرفه على وجه اليقين هو أن يلدريم بايزيد قضى على العائلات القديمة التي كانت تمتلك الأملاك والأوقاف وأعطى هذه الأراضي لعبيده الخاصين على شكل رواتب (ديرليك) تيمارات. ومن ثمَّ محاولته تأسيس إمبراطورية بيروقراطية مركزية. ومن ناحية أخرى فإن تفاصيل المشكلة التي نشأت في عهد محمد الفاتح معروفة جميعها بالكامل.

إلغاء الفاتح الأوقاف وأراضي الملك وتحويلها إلى أراضي دولة/ميري

يسجل المؤرخ تورسون بيك، الذي كان يعرف الوضع عن كثب فقد كان كاتباً، أن الفاتح أزال الوضع الوقفي لعشرين ألف قرية ومزرعة ووزّع هذه الأراضي، التي جرى استملاكها لصالح الدولة، على العسكر تيماراً وزعامات. يمكننا متابعة مدى اتساع حركة الإصلاح الزراعي العظيمة هذه على نطاق الإمبراطورية بأكملها في دفاتر التحرير.

وعندما كان الفاتح يجري هذا الإصلاح، لم يتصرف تصرفاً كيفياً وعشوائياً كما يدَّعي بعض الكتاب، بل بناءً على مجموعة من المبادئ القانونية. فبحسب ما علمنا من الفرمان الموضوع على رأس دفتر كرماني قديم، أكَّد أن أي وقف لا يحقق هدفة الأساسي في ذاك التاريخ، وأي جامع أو تكية تحولت إلى خرابة ولم تعد تقدّم خدمات، تنتفي الغاية الأساسية من هذا الوقف.

وكذلك الأمر، أكّد ألا يُتلقى أي إذن أو ميثاق من السلطان للممتلكات أو الوقف الموجود. وقد ألغيت هذه الممتلكات والأوقاف جميعها، ولم تكن الدولة تقبل ذلك على أنه مصادرة، بل يُلغى الوقف الذي تنتهي وظيفته وتزول الغاية من وجوده، أُكِّدت إزالة وضعه الحالي. في الواقع، كان هذا الإصلاح يعني إعادة الأوقاف والممتلكات الميري، التي انتقلت إلى أيدي الشيوخ عن طريق تحولها إلى أوقاف في الزوايا والتكايا الموجودة في الولايات، التي زاد عددها في مدّة خلو العرش (عهد الفترة) وفترات الأزمات اللاحقة، وتحويلها إلى أراضي ميري. ومن أجل ذلك، كان لا بد من وجود سلطان يتمتع بسلطة مطلقة، مثل فاتح إسطنبول. وكان الفاتح الذي احتاج إلى عدد كبير من الجنود لحملاته الرامية إلى تأسيس الإمبراطورية، يحاول جمع إيرادات كبيرة في الخزينة المركزية يمكنها تلبية احتياجات الدولة. لا يمكن تحقيق ذلك إلا بأخذ الأراضي التي على شكل أوقاف وممتلكات ونقلها من ملكية الأفراد

أو المؤسسات الخاصة إلى ملكية الدولة[١٧٨]. ويمكننا، من دون أية مبالغة، مقارنة هذا الإصلاح الزراعي، بتأميم عقارات الكنيسة في الغرب؛ في إسبانيا وفرنسا وإنجلترا في المدّة نفسها.

وكانت الطبقة المتضررة من الإصلاح، التي فقدت مصادر دخلها، تتكون من البيكوات والباشوات والعلماء (علماء الدين – م) والدراويش أصحاب الزوايا، والأسر الأرستقراطية في عهد ما قبل العثمانيين. ويمكن أن نضم إلى هؤلاء الشريحة الأكثر عدداً بينهم زوايا الدراويش التي تشغّل الأوقاف الصغيرة، والمشايخ والدراويش. ومن المتأثرين بالإصلاح المشايخ والدراويش الأعضاء في الطرائق الدينية الذين كانت لهم وظيفة حيوية في أثناء تأسيس الدولة العثمانية، لكنهم فقدوا جزءاً من هذه الوظيفة فيما بعد. وهؤلاء هم الذين سيشنون المعركة الأكثر فعالية ضد الفاتح. فلقد بدأ أولئك الذين يعارضون الإصلاح، الذي يهم جزءاً كبيراً من الطبقة المهيمنة، بأنشطة دعائية واسعة النطاق؛ إذ زعموا أن الإلغاء (النسخ) مخالف للمبادئ الدينية وللشريعة، وأنَّ ضحايا هذه الإصلاحات كانوا أولئك الذين خدموا الدين. وبدأ دراويش الخلوتية، إحدى الطرائق الدينية، بأنشطة دعائية مكثفة في وسط الأناضول وحاولوا تنصيب الأمير بايزيد الثاني قائداً للحركة المضادة في أماسيا. لم تكن هذه الانتقادات والهجمات موجهة مباشرة إلى السلطان نفسه، بل كانت موجهة إلى رجال الدولة المسؤولين عن الإصلاح، ولاسيما الصدر الأعظم كراماني محمد باشا. وقد تفاقمت هذه المشكلة الكبيرة بسبب التنافس بين بايزيد، المتهم بالإدمان على الأفيون، وتسبب ذلك في رد فعل الفاتح في أماسيا، وشقيقه جيم، والي قونية، الذي كان الفاتح يراه مرشّحاً للعرش. ولا شك أن هذا الوضع أصبح يشكِّل أكبر مشكلة أثارتها القوى السياسية داخل الدولة العثمانية في السنوات الأخيرة من حكم محمد الفاتح. يبدو أن حركة الإلغاء (النسخ) قد جرى تنفيذها في خريف عام ١٤٧٨ عندما كان النيشانجي[١٧٩] محمد باشا الكراماني صدراً أعظم. ويبدو أن محمد باشا قد تعامل مع هذه القضية في أثناء عمله كقاضياً مسؤولاً عن شؤون الأراضي، وساعد السلطان في حركة الإصلاح هذه. وكان محمد باشا يمثّل ردة الفعل ضد الباشوات

١٧٨ – طلب الفاتح من القائمين على الأوقاف والممتلكات التي لم تخضع للنشر إرسال جنود إضافيين إلى الجيش. لقد أخطا أوكتاي أوزيل، الذي أساء فهم خصائص هذا الإصلاح، في مقالته النقدية المكتوبة بأسلوب فوقي ومتعالٍ.

١٧٩ – النيشانجي، منصب قضائي في الدولة العثمانية. (المترجم).

ذوي الأصول الدوشرمة[180] (العبيد) الذين احتكروا سلطة الدولة في عهد محمد الفاتح. في أثناء توليه منصب الصدر الأعظم، عيّن علماء مثله في مناصب الوزراء في الديوان. وهكذا تحول الإصلاح الزراعي إلى صراع على السلطة داخل الدولة. وكان قائد مجموعة العبيد العسكرية جيديك أحمد باشا، رجلُ الحربِ العظيم الذي كان الينى تشيريون (الإنكشاريون) يعبدونه. وفي السنوات الأخيرة من حكم الفاتح، عندما اشتد مرضه كثيراً، دفعت هذه التوترات الدولة إلى حافة أزمة كبيرة.

ومن بين الإصلاحات الأخرى التي أجراها محمد الفاتحَ لتعزيز الخزينة المركزية، تأجيره المنازل المتبقية من العهد البيزنطي التي أصبحت ملكاً للدولة في إسطنبول، وكذلك الإصلاحات التي أجراها على العملات الفضية الأقجة، وقد زادت هذه الإصلاحات من حالة الاستياء العام. دعونا نذكركم بإيجاز بالممارسات المتعلقة بالمال.

مع أن سيطرة الدولة الاحتكارية على عدد من السلع والخدمات التجارية (مثل تجارة الشموع والملح) والسلع الضرورية الأساسية قد ساعدت على زيادة إيرادات الخزينة، فإنها تسببت في بعض المتاعب للناس وللتجار واتسعت حالة السخط والاستياء. فلقد كان السلطان محمد الفاتح منذ بداية حكمه يصدر عملة جديدة كل خمس سنوات، تقبل عملة الأقجة الموجودة في السوق بسعر فضتها ويدفع مقابلها عن طريق السعر المرتفع للأقجة الموجودة في السوق. وكان تجار حظر الفضة يلاحقون المهربين في النزل وأماكن العمل ويصادرونهم. وقد أدت هذه الممارسة إلى انتشار السخط بين شرائح واسعة من الشعب ضد حكمه. ولكن لم يكن من الممكن المعارضة الصريحة ضد فاتح إسطنبول؛ غير أنّ سياسته، التي ضغطت على الشعب وأقلقت الطبقات العسكرية، أدت إلى ردود فعل واسعة النطاق ضده وضد الإدارة التي انتهجها في السنوات الأخيرة.

---

١٨٠ - الدوشرمة: هو نظام لجمع الأطفال المسيحيين وغير المسيحيين (شريطة ألا يكونوا مسلمين أو أتراك) والموهوبين من الأراضي التي غزتها الإمبراطورية العثمانية - ولاسيما البلقان - وتدريبهم؛ لتشكيل جنود أو بيروقراطيين رفيعي المستوى، وهم ما أُطلق عليهم فيما بعد «طبقة الكابي كولو» أي عبد الباب العالي. كان النظام يسمى «ضريبة الدم» في البلقان، استخدِم مصطلح «العبودية العثمانية» في كتب التاريخ في دول البلقان. (المترجم).

وفاة الفاتح، والتمرد، ووصول بايزيد الثاني والإدارة الدينية المتعصبة

نحن نعلم أن محمد الفاتح توفي نتيجة إعطائه علاجاً (شراباً) ثقيلاً عندما كان على رأس الجيش في مالتَبة في شهر أيار ١٤٨١. إذا ما نظرنا إلى هذه الظروف بمجملها سنجد أن الشائعات التي تقول إنه تسمم منطقية وذات معنى. عند انتشار نبأ وفاة الفاتح، ثارت الييني تشيرية وعادت إلى إسطنبول، وكان أول ما فعلوه هو قتل الصدر الأعظم محمد باشا الكارامانلي وسحل جثته في الشوارع. اتخذ جيديك أحمد، الذي تولى الإدارة، ووالد زوجته إسحاق باشا، كل الاحتياطات اللازمة لجلب بايزيد من أماسيا ووضعه على العرش ومنع جيم من القدوم من قونية. وكانت المدّة، ابتداءً من هذا التاريخ وحتى وفاته (تشرين الثاني ١٤٨٢) دكتاتورية جيديك أحمد باشا الذي كان معتمداً على الييني تشيرية. فكل قرارات الدولة تُتّخذ كما يريد هو، وقد اعتمد عليه السلطان بيازيد في مواجهة محاولات السلطان جيم **للاستيلاء على العرش (حرب ييني شيهير، ٢٠ حزيران ١٤٨٢)**.

هناك بعض الوثائق عن المدّة التي نقلت الإمبراطورية العثمانية أساسياً إلى اتجاه جديد. ولنسمع الأحداث من جان ماريا أنجيوليلو الذي كان في قصر الفاتح حينها وهرب إلى إيطاليا بعد وفاته: ظهرت عناصر الييني تشيرية على باب القصر أمام بايزيد الذي جاء إلى إسطنبول من أماسيا، وطلبت بخشيشاً كانت قد وُعدت به ومقدارها ألف أقجة. الشرط الثاني للإنكشارية هو عدم تعيين أي شخص ليس من أصل مسيحي، أي ليس عبداً، في منصب الوزير. ثالثاً، عدم إصدار أقجات جديدة. وأُجبِر بايزيد على أداء اليمين الذي يلزمه بتنفيذ هذه الشروط.

أول ما فعله السلطان الجديد هو زيارة يدي كولة إذ تُحفظ خزينة الدولة، وقبل بيعة أعيان الدولة وجلس على العرش. نرى في عهد بايزيد تخلّياً عن السياسات التي كانت موجودة في عهد الفاتح في المجالات جميعها تقريباً وأعيدت الأمور إلى سابق عهدها. كان هذا التغيير بمنزلة ثورة لم تبق في الشوارع. والآن استعيد كل شيء باسم الشريعة، ورُحبّ بالسلطان بوصفه المنقذ الذي أحيا الشريعة. وبالطبع، كان من أول الأمور التي جرت إعادة العقارات

والأوقاف التي نسخها (ألغاها) الفاتح ووضعها ضمن ملكية الدولة، إلى أصحابها السابقين. كانت هذه ثورة مضادة. ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق للوثائق التاريخية يظهر أن بعض العقارات والأوقاف لم تعد، وأن عدداً من الإجراءات التي عززت الدولة المركزية في عهد الفاتح تم الإبقاء عليها. انتهجت إدارة الصدر الأعظم إسحق وجيديك أحمد باشا، اللذين كانا يتمتعان بالسلطة المطلقة، سياسة الفتح التي دعمت الجيش في السياسة الخارجية، كما كانت من قبل. كانت القوة التي نشرها جيديك أحمد في أوترانتو تنتظر الجيش الذي سيحضره من روملي. كان جيديك أحمد يفكر في التحرك من هناك لاحتلال روما.

لكن قبل كل شيء، كان على السلطان الجديد أن يقضي على أخيه جيم، الذي وصل إلى بورصة. لم يتمكن جيم، في المحاولتين اللتين أجراهما، من هزيمة القوات بقيادة جيديك أحمد باشا. ومن جديد نرى اليني تشيرية في هذا الصراع تقف إلى جانب السلطان العثماني الذي كان يضع يديه على الخزينة، ونرى جيم اعتمد في الغالب على المشاة والجنود العزاب، الذين كانوا ينحدرون من الشعب التركي. بعد هزيمة جيم على يد بايزيد وفراره إلى سورية، أمر بايزيد بإلقاء القبض على الدكتاتور أحمد باشا وسجنه بناءً على نصيحة المقرّبين منه الذين جاؤوا معه من أماسيا. ثار اليني تشيريون، وأجبروه على إطلاق سراح الباشا بدعوى أن السلطان تخلى عن وعوده. الشخص الذي دفع بايزيد إلى اتخاذ هذا القرار ضد جيديك أحمد باشا هو كارا مصطفى باشا، من أسرة حمزة بيك الشهيرة، الذي كان مرشحاً لمنصب الصدر الأعظم. فقد كان بايزيد يرغب أن يسلّم منصب الصدر الأعظم لمصطفى، المنحدر من أسر أرستقراطية تركية قديمة وكان معه في أماسيا، وأن يضع حدّاً لدكتاتورية جيديك أحمد. كان اليوناني مسيح باشا، أحد أفراد سلالة الباليوجيين، يدعم جديك أحمد باشا ضد مصطفى باشا. بعد أن لجأ جيم إلى رودس (٢٦ تموز)، ضَمِن السلطان بايزيد بقاء جيم في السجن بوعده بدفع ٤٠ ألف قطعة ذهبية سنوياً إلى أستاذ الفرسان الأكبر. أرسل جيم إلى فرنسا معتقلاً، علماً أنّ جيم كان قد لجأ إلى رودس بعد أن أخذ وعداً بالمساعدة ضد بايزيد. بعد أن انتهى بيازيد من مخاوفه من جيم شعر أنّه استقّر على العرش بقوة فأمر بشنق جيديك أحمد في أدرنة.

مع إبعاد جيم ووقوعه أسيراً بين يدي المسيحيين، بقي تأثيره مستمراً في سياسات بيازيد الداخلية والخارجية كاملة حتى وفاته في إيطاليا عام ١٤٩٥. كان أنصار جيم كُثُراً في الدولة

العثمانية. كانت المجر وفرنسا وإمبراطورية هابسبورغ في الغرب تخطط لكسب جيم إلى جانبهم وإجراء حملة صليبية والاستيلاء على البلقان. ولهذا السبب، كان بايزيد يُساير البندقية والدول المسيحية الأخرى، واضطر إلى اتباع سياسة هادئة تجاه العالم المسيحي الغربي. بمنح امتيازات تجارية خاصة لبعض الدول المسيحية مثل فلورنسا، كان دائماً يستعلم أخبار عن جيم وخطط الدول الأوروبية، ويحافظ على يقظته دائماً، وعلى علاقته الوثيقة مع سيد رودس الأكبر؛ لضمان عدم إخلاء سبيل جيم[١٨١]. اتُّخِذَ في ظل الخوف من الإجراء الاحترازي الأساسي المتمثل بوضع شؤون الحكومة وأعمالها تحت إشراف القصر مباشرة من الديوان. ونرى أن بايزيد بدأ في هذه المدّة يعطي منصب الصدر الأعظم لأولئك الذين كان على يقين من ولائهم له، وهم الخصيان، آغوات الباب (الباب العالي – م) وأشهر هؤلاء هو المخصي علي باشا (صدر أعظم: ١٥٠١-١٥٠٣، ١٥٠٦-١٥١١).

بعد أن تخلّص بيازيد من ديكتاتورية غيديك أحمد وإسحق، كان مضطراً إلى تحقيق نصرٍ يؤسس نفوذه ويرسّخ سلطته وينفّذ رغبة الييني تشيرية الذي يطالبون بشن الحروب. ولهذا السبب، انتقل إلى البغدان للاستيلاء على قلاع كيليا وأكرمان، التي كانت مراكز العبور الترانزيت الرئيسة للتجارة بين الجنوب والشمال (١٤٨٤). هُزم الفاتح السلطان محمد هنا في حملاته التي أجراها للغرض نفسه. انتهت حملة البغدان بنجاحٍ تام عام ١٤٨٤. وبسبب خوفه من جيم، كان بايزيد يتجنّب انتهاج سياسات عدوانية في الشرق كما في الغرب، ولكن ثمة ثلاث حروب كبرى من عهد بايزيد الطويل يمكن وصفها بأنها حروب حتمية لا بدّ منها؛ وقعت الحرب الأولى في منطقة تشوكوروفا ضد المماليك المصريين (١٤٨٤-١٤٩١)؛ فقد اندلعت الحرب مع المماليك عام ١٤٨٤ لأن المماليك دعموا السلطان جيم علناً، بل حرّضوا على الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية في روما، (١٤٨٤-١٤٩١)، كانت مرهقة وطويلة الأمد، دون أية نتائج حاسمة.

---

١٨١ - راجع:

Bkz. H. İnalcık, «A Case Study in Renaissance Diplomacy: The Agreement between Innocent VIII and Bayezid on Djem Sultan,» Journal of Turkish Studies, III (1979-1980), 209-230;

حول السلطان جيم، ن. فاتين، السلطان دجيم، أنقرة TTK، ١٩٩٤، ن. فاتين، فرسان ردودس والعثمانيون، ترجمة ت. ألكن أوفا، وقف التاريخ، ١٩٩٤.

سياسات بيازيد السلمية، التطور الاقتصادي

في هذه المدّة أصبحت بورصة مركزاً تجارياً رئيسياً في الشرق الأوسط للتجارة بين الشرق والغرب. تعد رسائل جيوفاني دي فرانشيسكو مارينجي، مدير منزل تجارة فلورنسي في بيرا، التي تغطي الأعوام من ١٥٠١ إلى ١٥٠٢، مصدراً مفصلاً ومثيراً للاهتمام للغاية من حيث إظهار أوضاع التجارة الإيطالية العثمانية والحياة التجارية في بورصة عموماً. كان مارينجي تاجراً فلورنسياً عمل في بيرا بين عامي ١٤٩٧ و١٥٠٧، وكان يمثل شركات فنتوري وميديشي وجاليلي وميكلوزي في بيرا، ويتاجر بالأقمشة الصوفية الثمينة التي ترسلها، ويشحن البضائع الشرقية من بورصة، ولاسيما بالات الحرير القادمة مع القوافل من إيران، إلى فلورنسا. ويحصل على ثلاثة أخماس الأرباح بموجب العقد ويتاجر أيضاً باسمه الخاص. فعلى سبيل المثال، كانت شركة فنتوري ترسل له ما لا يقل عن ٧٠٠٠ قطعة ذهبية سنوياً فضلاً على الأقمشة الصوفية التي تنسجها من أجل بيعها. كان لدى مارينجي وكلاء في بورصة وغاليبولي وصوفيا وأكرمان. يدفع رسوماً معينة لهم ويعطيهم حصة من الأرباح. ومنهم من تعلم اللغة التركية. كان مارينجي يستخدم وكلاءه في جلب البضائع ونقلها بين فلورنسا وبورصة. كانت تكلفة سفر الوكيل بين فلورنسا وبورصة ٧٠٠ قطعة فضية (١٤ قطعة ذهبية) لكل شحنة من الحرير. وكان مارينجي يورّد البضائع لتجار الأقمشة بالجملة في غلطة. كان يجب أن يبيع ما لا يقل عن ٢٠٠ حمولة من القماش سنوياً؛ لتغطية النفقات السنوية. وقيمة هذه الحمولة ١٨٠ ألف –٢٠٠ ألف دوقة ذهبية. وكان معظم التجار الذين يشترون منه هذه الأقمشة من يهود إسطنبول أو من جنويي البيرا، وكان هؤلاء بدورهم يبيعون هذه الأقمشة للتجار القادمين من أماكن أخرى أو ينقلونها إلى مدن أخرى في الإمبراطورية. لقد أعطى الفاتح وبيازيد الثاني امتيازات تجارية للفلورنسيين.

ولكي ينفّذ مارينجي هذه التجارة كان يجلب الذهب معه مع لفائف القماش من فلورنسا وكذلك كان يسحب الأموال من المصرفيين في غلطة بفائدة ١٥٪. كان سوق بورصة سوقاً كبيراً تُباع فيه الأقمشة الصوفية الفلورنسية بكميات كبيرة. في كثير من الأحيان، كان يُستبدل هذا النسيج الصوفي الثمين بالحرير الخام. ويؤكد مارينجي أن هذه الصفقة هي الصفقة الأكثر ربحية بين أشكال التجارة الأخرى. فبهذه الطريقة، كان مارينجي، فضلاً على الربح الذي كان

يجنيه من القماش، يحقق أرباحاً كبيرة من الحرير، إذ كان الحرير يُباع بأسعار مرتفعة في فلورنسا. كان يضغط على الشركات الكبرى في فلورنسا لإرسال أقمشة أكثر تنوعاً ويخبر الشركات أن هناك طلباً كبيراً على أقمشة فلورنسا في هذا السوق. وعندما لم يكن نسيج الصوف كافياً، يُشتَرى الحرير الخام مقابل الذهب. يذكر مارينجي أنه يحقّق ربحاً صافياً قدره ٧٠-٨٠ دوقة ذهبية في فلورنسا لكل شحنة من الحرير. ولكنه بوصفه تاجراً نموذجياً من تجار عصر النهضة فقد كان يرى أنه من الحكمة استثمار رأس ماله في سلع تجارية أخرى. كان صوف أنقرة يحتل مكانة خاصة بين البضائع التي يرسلها من بورصة إلى فلورنسا. كانت هذه التجارة المربحة بين الإمبراطورية العثمانية وفلورنسا مصدر ثروة لفلورنسا، التي كانت مركز عصر النهضة.

كان مارينجي مهتماً بتجارة الجلود في أكرمان مدّة من الوقت. وكان يأمل في شراء أربعة آلاف إلى خمسة آلاف قطعة من الجلد باستثمار ٢٠٠-٣٠٠ دوقة في شراكاته. لأن التجارة في الشرق لم تكن منفصلة عن الأجواء السياسية، فإننا نرى أن مارينجي كان على علاقات وثيقة مع الحكومة العثمانية عن طريق ممثله الفلورنسي في إسطنبول. عندما توفي مارينجي في بيرا في ٢٤ شباط ١٥٠٦، ترك ميراثاً قدره ٩٧٠٠٠ دوقة ذهبية ومخزوناً من السلع يقدّر ثمنها بـ ١٢٧٠٠٠ دوقة. تسلط حياة مارينجي المهنية وأنشطته الضوء على الحياة التجارية للإيطاليين الآخرين الذين يمارسون الأعمال التجارية في المراكز التجارية العثمانية. فعلى سبيل المثال، كان فرانشيسكو وجيوفاني ورافائيلو من أسرة ميديشي الشهيرة يمارسون أعمالاً تجارية في بيرا وبورصة وأدرنة. وشارك آل ميديشي آخرون في الأنشطة المختلفة الاقتصادية في الدولة العثمانية، من الأعمال المصرفية إلى إنتاج الصابون وصباغة الأقمشة. تحتوي سجلات قاضي بورصة على معلومات شاملة عن أنشطة الفلورنسيين في بورصة. وفيما يتعلق بالأمن التجاري، كان هؤلاء التجار يجدون أنه من المفيد تسجيل معاملاتهم في سجلات القاضي. هذه الوثائق مثيرة للاهتمام من حيث إظهار كيفية عمل السوق بين الدول في بورصة. في عام ١٤٧٨، بادر وكيل تجاري فرنسي يدعى بييرو قماشاً بقيمة ٢٠٧.٩٢٠ أقجة مع أربعة مسلمين مقابل حرير خام ونسيج حريري.

أشكال استخدامات الأراضي الميري

أراضي الطابو، وأراضي الاقتطاع

تنقسم أراضي الدولة الميري أساسياً إلى فئتين كبيرتين: أولاً، الأراضي الطابو وهي الأراضي الموضوعة تحت تصرّف الفلاحين بموجب قوانين السجل العقاري الطابو؛ ثانياً: الأراضي المقتطعة (المقاطعة) التي تؤجر للأفراد بعقد إيجار بسيط؛ أي المقاطعة.

تمنح قوانين الطابو الأرض وضعاً خاصاً في إطار نظام الخانة المزرعة[١٨٢]، الذي يمكن تفسيره أنه عقد إيجار بموجب قوانين تسجيل الأراضي. يبرم القروي، عقداً يسمى طابو التيمار أو الزعامت مع صاحب الديرليك (إعاشة أو معاش)، ويدفع رسوم سند الملكية، وهكذا يحصل على حقوق التصرّف بالأرض. المَزارع ذات الطابو هي وحدات تشغيل أسرية موضوعة تحت تصرّف القرويين المتزوجين. وتتراوح مساحة المزارع الأسرية في المناطق المختلفة حسب خصوبة الأرض بين ٥٠ إلى ١٥٠ دونماً. ومن ناحية أخرى، المزارع المقاطعة هي المزارع التي تُمنح لأي شخص لديه عقد إيجار بشرط دفع إيجار سنوي ثابت معين. وفي هذه الفئة الثانية، لا يدفع المستأجرون الضرائب التي يدفعها القرويون في نظام سند الملكية الطابو، بل يدفعون فقط الأجرة المقطوعة المحدّدة في العقد. الأرض الطابو هي وحدات تشغيل تُوضَع تحت تصرف أسر الفلاحين عن طريق الملكية بموجب نظام معين يُطلق عليه تسمية نظام المزرعة الخانة أو المزرعة الأسرية (الجفت خانة). وفي حين أن عقود الإيجار البسيطة، أي المقاطعة، هي عقد حر يبرم بين الدولة والفرد، فإن سند الملكية/ الطابو يعبر عن وضع معين ناشئ عن ولاء القروي، بوصفه رعية، للدولة. في نظام الطابو، يلتزم الفلاح بدفع العشر (ثمن المنتج) إلى الدولة أو لممثلها، صاحب التيمار، وأداء بعض الخدمات الشخصية. وفي مقابل الخدمات المقدمة على شكل عبودية، يدفع الزوجان ضريبة تسمى ضريبة رسمية أو

---

١٨٢ - كان نظام الأسرة المزرعة (الجفت - خانة)، أحد الخصائص الأساسية للمدّة الكلاسيكية العثمانية، يعتمد على إدارة الأسرة لأرض كبيرة بما يكفي لكسب لقمة العيش. وكانت رقبة الأرض ملكاً للدولة وتسمى «جيفت – زوج. وكانت الأسرة ملزمة بزراعة هذه الأرض باستمرار إلا في حالات الضرورة. (المترجم).

نفقة[١٨٣]. باختصار، المقاطعة عقد حر، والطابو تخضع لوضعٍ معين. الشخص الذي يجري المقاطعة هو حر تماماً، في حين توجد بعض الشروط التي تحد من حرية التنقل للرعية الذي يستلم مزرعة بسند طابو. فعلى سبيل المثال، إذا ترك صاحبُ الطابو المزرعة المسجلة وغادر، يدفع غرامة تسمى غرامة «فاسخ العقد» فالرعية بحسب تفسير الفقهاء هم الناس الذين سلّمتهم الدولة الإسلامية الأرض، إنهم عبيد الدولة.

قُسِّمت الأراضي الطابو التي تُزرع فيها الحبوب زرعاً مثالياً إلى وحدات تسمى المزارع. ومزرعة الرعية هي مزرعة ذات حجم معين يمكن لزوجين (جفت)، أي لثورين، حراثتها، تشمل فئة الأراضي الطابو الحقول المخصصة لزراعة الحبوب، والمراعي اللازمة لاستمرارية عمل الفلاحين، والأراضي التي أعاد الفلاحون استصلاحها للزراعة. وتُركت كروم العنب والحدائق خارج فئة الأراضي الطابو. لأن هذا النوع من الأراضي يتصرّف الأفراد ملكية ولا توجد عليها رقبة دولة. وأما بالنسبة لحقول الخضروات والبساتين فتعدّ أراضي طابو إذا سُجّلت في دفاتر التحرير وحُدِدت ضريبتها. يُطلق على أرض الطابو أيضاً اسم «أرض الرعية». ووفقاً للقوانين العثمانية «كل أرض تحرث بالمحراث هي أرض ميري. وإذا حُرث كرم أو بستان بالمحراث من أجل زراعة الحبوب، فإنه يصبح تلقائياً أرضاً ميرية، ومن ثم يُدفع عنه العشر ورسوم الرعية.

إذا زرع أحد القرويين جزءاً من أرض التيمار غير الزراعية، فإن هذه الأرض تكتسب تلقائياً وضع الأرض الطابو ويحصل مالك التيمار على جميع الضرائب والرسوم (الأعشار ورسوم الرعية) التي يمكن تحصيلها من هذه الأرض. وإذا كانت الأرض التي يزرعها الفلاح ليست داخل حدود التيمار ولم تُسجل في دفتر التحرير، فستُجمع هذه الضرائب من موظفين يطلق عليهم اسم «موقوفجو» نيابة عن الخزينة. وفي عام ١٦١٠، قرر المشرِّع أخيراً ترك هذا الأمر للسيباهي. كان من المهم دعم السيباهيين وتشجيعهم في خدمات الحملات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، أُكِّد على ترسيم حدود التيمار على نحو أكثر وضوحاً كإجراء إداري. أما السبب الآخر المهم وراء ترك الضرائب على الأراضي التي سيُعاد استصلاحها للسيباهي فهو: في أثناء التعداد القادم، سيجري إضافة هذه الأراضي الجديدة أراضي خاضعة للطابو وبذلك تكون قد اتّسعت

---

١٨٣ - هذه الخدمات عبارة عن خدمات إقطاعية راسخة قبل الدولة العثمانية. راجع: خ. إناجيك، «رسوم الرعية عند العثمانيين». بيللاتين (TTK – XXIII (Belleten، ٥٧٦-٦١٠.

موارد الدولة. وفعلاً كان السيباهيون يجمعون القطع الصغيرة من الأرض على شكل مزرعة رعية ويشجعون القرويين على إحياء الأرض الفارغة الموجودة داخل التيمار.

لم تُمنح فرصة الحصول على أراضي طابو إلا لأولئك الذين يستطيعون تشغيل هذه الأرض ودفع الضرائب؛ أي للرعايا الفلاحين. فمن حيث المبدأ، حُرم أبناء المدن والطبقة العسكرية من فرصة الحصول على أراض طابو. ولم يكن بإمكان هؤلاء سوى الحصول على أراضي بنظام المقاطعة بموجب عقد، وكانوا يحاولون إدارة هذه الأرض إما عن طريق تربية الحيوانات إما عن طريق جذب الفلاحين المتجولين للعمل فيها. وإذا استولوا على الأراضي الطابو ووضعوها تحت سيطرتهم بأي شكل من الأشكال، فسيكونون تحت التزامات القرويين نفسها وسيتعين عليهم دفع الضرائب المتعلقة بالرعية. وأما بالنسبة إلى البدو الرحل فيمكنهم أن يستقروا في الأراضي الفارغة التي لم تُمنح للرعايا عن طريق الملكية الطابو في أرض التيمار ويمارسون الزراعة مؤقتاً. وفي هذه الحالة، ستكون الضرائب التي سيدفعونها ذات طبيعة خاصة (ستدفع رسوم التبغ) عندما تصبح مزرعة الرعية شاغرة، فإن الذين لهم الأولوية في الحصول عليها هم أقاربهم المقربين أولاً، يليهم أبناء القرية ذاتها، إذا لم يرغب هؤلاء أن يكونوا أصحاب أرض، عندئذٍ يمكن لأولئك الذين من خارج القرية الحصول على هذه المزرعة في المزاد.

كانت عملية الحصول على أرض طابو تجري بوساطة التطويب أو التقديم للطابو. عقود سند الملكية/ الطابو التي وجدناها في سجلات القاضي مكتوبة مثل عقد البيع. إذ يقول صاحب التيمار أو وكيل آخر يمثل الخزينة في العقد: «لقد بعتُ هذه الأرض، لقد منحتُ حقوق التصرّف جميعها وحصلتُ في المقابل على رسوم الطابو». وبعد ذلك يقرّ الفريق الذي اشترى أنه قَبِل هذه الشروط والأحكام جميعها. ويضيف القاضي إلى الوثيقة أن المعاملة بأكملها جرت وفقاً لمبادئ الشريعة ويضع العقد كما هو في دفتر يسمى سجل المحفوظات.

مع أن هذه المعاملة التي تجري أمام القاضي لها طبيعة عقد البيع (الإقراض) والمصطلحات المستخدمة تأتي بالكامل من مصادر شرعية، فإن تفاصيل عقد سند الملكية وخصائصه لا علاقة له بالشريعة؛ وقد جرى تحديده وفقاً للعادات والأساليب التي كانت جزءاً من النظام الخانة/ المزرعة الذي يعود إلى عصور ما قبل العثمانيين. في الواقع، يُشار إلى سندات الملكية الطابو تحت اسم رسوم، على نحو منفصل عن الضرائب الدينية الرسمية. «رسوم» هو الاسم الذي يُطلق عموماً على الضرائب العرفية (تستند إلى الأعراف – م) التي ليس لها مصدر

إسلامي. ولا توجد في العقد المبرم في المحكمة سجلات مفصلة عن شروط التصرف، وحقوق الانتقال وطريقة استخدام الأرض والضرائب وخدمات العبودية. هذه النقاط الخاصة جميعها تشكل موضوع القوانين السلطانية.

عقد الطابو (سند الملكية) هو وثيقة قانونية، عندما تنتهك حقوق الطرفين أو تتغير شروط التصرف، فإن هذا العقد يتيح للطرفين فرصة التوجه إلى محكمة القاضي وطلب حقوقهم وفقاً للعقد ومواد القانون العام. وعلى وجه الخصوص، تنص مواد القانون على حق الفلاح أمام السيباهي في التصرف بالعبارات الواضحة الآتية: «عندما يضع أحد الرعية أرضه تحت تصرف أحد القرويين، وفقاً لقانون الطابو، لا يمكن لأحد أن يأخذ هذه الأرض منه والاستيلاء عليها، والأرض الممنوحة بسند الملكية الطابو لا يمكن أن تكون موضوعاً لعقد طابو آخر». ولكن سنرى لاحقاً أن السيباهي في القرية يحاول سرقة سند ملكية الأرض من ورثته الشرعيين باستخدام العديد من الحيل ويصبح الوضع موضوع دعوى قضائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يُبرم عقد الطابو أو عندما تحدث انتهاكات، فإن الطرفين، القروي والسيباهي، يصلان إلى اتفاق فيما بينهما، ومن ثمَّ يتجنبان الاضطرار إلى الذهاب إلى المدينة، ودفع رسوم المحكمة في محكمة القاضي. لأن سندات الملكية كانت تُنَظَّم في الغالب بهذه الطريقة، فقد تضمن قانون السلطان المادة الآتية: إذا كان الفلاح قد استلم أرضاً بالفعل منذ مدّة طويلة، فلا يمكن لأحد أن يعارض تصرفه في الأرض والمطالبة بحقوقه فيها. في محاكم القاضي، تكون عقود الطابو قليلة نسبياً. وتضمن القانون المادة الآتية: في حال احتفظ أحد القرويين بأرضٍ بسند ملكية مدة معينة، فيحظر على أصحاب التيمار الذين يأتون من بعده أن يطالبوا برسوم سند ملكية جديد لأنفسهم. غير أن هذه المادة تبيّن أن كل سيباهي جديد يطلب سند ملكية، كما لو أن الأرض تُعاد ملكيتها لنفسه.

طبيعة حقوق التصرف في نظام الطابو

فُسِّر حق الفلاح في التصرف بمصطلح «تفويض – Tefviz» والتصرّف عموماً يعني الاحتفاظ بشيء ما بشكلٍ فعلي. أما التفويض، بوصفه مصطلحاً شرعياً، فيعني «إعطاء صلاحية كاملة» وبهذا يؤكد الحرية الكاملة للقروي في زراعة الأرض وتنظيم الإنتاج. تشير القوانين العثمانية بوضوح إلى الفرد الرعية بوصفه فلاحاً حراً، وهذا يوضح أنه ليس من

«العبيد المشاركين» الذين لهم وضع العبيد، وليس ملتزماً بلوائح خاصة تنظّم الإنتاج كما هي الحال في زراعة الأرز. وفعلاً نرى بوضوح في مواد القانون أو في سجلات القاضي أن السيباهي لا يمكنه التدخل في أنشطة إنتاج القرويين بأي شكلٍ من الأشكال، ولكن إذا حاول القروي استخدام الأرض بطرائق لها وضع قانوني مختلف، مثل كروم العنب والحدائق، فيمكن لصاحب التيمار أن يمنعه من ذلك. معنى عقد التفويض في الشريعة الإسلامية واسع جداً. في أثناء عملية التطويب لا يستطيع القروي مناقشة شروط الإيجار مع الطرف الآخر بحرية. فلقد حُدِّدَت هذه الشروط في مواد القانون مسبقاً.

وفي وقت لاحق، سيؤدي تفسير الأراضي الميري وفقاً لمبادئ الإيجار الإسلامية إلى بروز مجموعة من التناقضات؛ لأن الشروط الخاصة لملكية الدولة للأراضي حدّدتها القواعد التجريبية الخاصة بنظام زراعي وتصرّف معين كنظام الخانة - مزرعة، تلك القواعد التي نشأت بتطور تاريخي. ففي حق التصرف عن طريق عقد الطابو لا توجد حقوق تشكل ملكية حقيقية. ولا يجوز لمن يمتلك حق التصرف في أرض ميري أن يبيع هذه الأرض، أو يتبرع بها، أو يعملها وقفاً، أو يرهنها، أو يتركها تحت تصرف مَنْ بعده بالوصية، ولا يجوز له تغيير مواصفات استخدام الأرض عن استخدامها الحالي، أي لا يجوز تحويلها إلى كرم أو حديقة أو يبني عليها أبنية. نشأت كل هذه القيود في الواقع من الحرص على إبقاء أراضي الميري ضمن نظام الخانة/ المزرعة. أضف إلى ذلك أن حق التصرّف بعقد الطابو يتضمن بعض الامتيازات التي تميزه من الإيجار البسيط. وأهم هذه الامتيازات هي: القدرة على نقل الأرض إلى أبنائه من دون دفع أي شيء في المقابل، وأن تكون لزوجته وابنته وأخيه حقوق الأولوية في حالة انتقال الأرض، وأن الفلاح يستطيع أن يفرغ هذه الأرض لشخص آخر مقابل أجر حين يكون بصحته.

ومن الضروري شرح أسباب هذه الميزات التي يتمتع بها حق التصرف ومعانيها من عقد الطابو. حُظر بيع الأراضي الميري؛ لأن الأرض إذا بيعت تُصبِح من الملكية الخاصة وتنتهي الفوائد التي تنتظرها الدولة من الانتفاع بهذه الأرض. بمعنى آخر، لا يمكن استخدامها تيماراً من الدولة. وكذلك في هذا السياق، لا يمكن استخدام أرض الميري لسداد ديون المتوفى، غير أن صدور قانون جديد يحظر ذلك في عام ١٦٠١ يوضح أن استخدام أراضي الميري لسداد الديون أصبح شائعاً جداً. يمكن أن يؤدي هذا الاستخدام لأراضي الميري إلى تفكك وحدات مزرعة الفلاحين بين الورثة وفي نهاية المطاف إلى انهيار نظام الضرائب ونظام التيمار الحكومي.

تحدد القوانين على وجه التحديد تفكك وحدات المزارع. ومن أهم مواد القانون عدم تقسيم المزرعة إلى حصص بين أبناء القروي المتوفى. وبخلاف ذلك، لا يمكن تطبيق النظام الضريبي الذي وُضِع على أساس المزرعة. ولكن أصبحت عائدات التيمار والأراضي الميري متداولة على نطاق واسع بين الناس حسبما جاء في فتاوى شيخ الإسلام أبو السعود الشهيرة وقوانينه.

يبدو أن شيخ الإسلام أصدر هذه الفتاوي لكي يوقف هذا الاستخدام السيء. وفي الحقيقة، وفق ما عرفناه من سجلات القاضي، بيع الأرض الميري أمرٌ في غاية الصعوبة، لأن السيباهي وغيره لديهم مصلحة مباشرة في الحفاظ على وضعية الأرض الميري، أضف إلى أن رجال الدولة كانوا يشعرون بالقلق من انتشار بيع الأرض وضيق مساحات الأراضي الميري.

نحن نعلم من سجلات القاضي أن الفلاحين الفقراء الذين يقترضون المال افتراضاً متكرراً ويرهنون أو يبيعون بعض الأراضي التي يملكونها، مع النصوص الواضحة للقانون. وبهذه الطريقة، إلا أن الأراضي المباعة في محكمة القاضي وفق أحكام الشريعة هي أرض مفقودة بالنسبة إلى الأراضي الميري. فعند بيع أرض ميري، تصبح موضوع بيع وشراء بين الأفراد؛ لأنه في النظام القانوني العثماني، تُعدُّ الشريعة فوق كل القوانين. ولا يجوز فسخ البيع المبرم وفق أحكام الشريعة، فهذا يعني ارتكاب إثم. وهنا نشهد الصراع بين قوانين الدولة العرفية وقواعد الشريعة. ولهذا السبب، عندما يُذكَر عقار أو مؤسسة في دفاتر التحرير وسجلات القاضي، فإنه يُذكر على وجه التحديد أن الأرض حُصل عليها نتيجة للبيع وفق أحكام الشريعة. يتحقق محرّر الولاية المعين لتعداد (إحصاء) الأراضي بعناية في السجلات ذات الصلة وتسجيلها. لكن في كثير من الأحيان نرى أن الأراضي الميري تباع بـ«التواطؤ»، عن طريق التلاعب بالقواعد الشرعية. نحن نعلم أن أراضي خراج الفيء القديمة هذه أدت إلى ظهور ملكيات خاصة لأراضي واسعة في أثناء الخلافة. لهذا السبب، ذكر بعض الفقهاء الإسلاميين أن بيع أراضي الخراج مخالف للشريعة الإسلامية وأن المعاملات الجارية لا أساس صحيح لها.

وتجدر الإشارة إلى فتوى أبو السعود الآتية: «إن إصدار القضاة لحجج البيع بهذه الطريقة مخالف تماماً للقانون». إذ تظهر هذه الفتوى أن مثل هذه الانتهاكات كانت تُمارَس في المحاكم القضائية نفسها وأن هناك رائحة رشوة وراء هذه العملية. وذكر أبو السعود أنه يجب معاقبة القضاة الذين أعطوا حججاً بهذه الطريقة. وفي كثير من الحالات، ينشأ بيع أراضي الميري من هنا. ومن المستحيل عملياً أن يفحص القاضي الوضع القانوني الحقيقي لحيازة الأرض

والتحقيق فيه وتحديده. ولاسيما عندما تكون هذه الأراضي عرضة للبيع الاحتيالي، فمن المستحيل الوقوف على وضعها الحقيقي. الارتباك الحاصل في بيع أراضي الميري يعود بالأساس إلى إجراءات الفراغ. لأنه من المبادئ المقبولة في القوانين السلطانية أن ينقل القروي الأرض الميري التي تحت تصرفه إلى شخص آخر عن طريق الفراغ. في أثناء إجراء الفراغ، يطلب القروي على الأقل رسوم سند الطابو التي دفعها مقابل هذه الأرض، أو في معظم الأحيان يحاول الحصول على سعر أعلى من هذا. ومن الضروري أن يمنح السيباهيُّ الإذن بإجراء الفراغ. في أثناء منح هذا الإذن، يقبل السيباهي، نوعاً من أنواع العادة، بقبول مبلغ من المال. في هذه الحالة، يكون لكل من القروي والسيباهي مصلحة في الفراغ، وفي سجلات القاضي، تجري عموماً معاملة بيع من أجل الفراغ، وتُستخدم عبارات البيع والشراء. وهذا الخلط في التعبير يؤدي إلى عدّه بيعاً كاملاً وليس نقلاً/ فراغاً لحق التصرف في الأرض. يشار إلى أنه ورد في دفاتر التحرير أن الأعيان المتنفذين حصلوا على العديد من أملاكهم وأوقافهم عن طريق بيع الأراضي الميري.

ومن هنا نفهم أسباب تركيز شيخ الإسلام أبو السعود على نسبة الشريعة وعشور الأراضي الميري في هذه المدّة بالذات. ومن الواضح أن شيخ الإسلام كان يحاول توضيح قانون الأراضي في هذه المدّة من الاضطرابات، استناداً إلى أحكام الأراضي للأئمة الكبار الذين عاصروا مدّة الخلافة، ولاسيما أبو يوسف. وبحسبه فإن الأرض الميري تعني رقبة الدولة، أي الأراضي الخاضعة إلى ملكية الدولة العليا. ومع أن العشور تُجمع من هذه الأراضي عملياً، إلا أن هذه الأراضي يجب أن تعدُّ أراضي خراجية من مصدرها وفقا للشريعة الإسلامية. وفقاً للأئمة الكبار، كان على الفلاحين غير المسلمين الذين تُركوا في أراضيهم بعد الفتح الإسلامي ومنحوا حق التصرف فيها أن يدفعوا ضريبة تسمى «الخراج»، تتراوح حسب الوضع بين الخمس إلى الثلثين. ومقابل ذلك فإن الممتلكات المقسَّمة بين الفاتحين المسلمين في البلاد المفتوحة هي العشر، أي إنهم لا يدفعون سوى العشر من الضريبة. يصر أبو السعود على أن الأراضي جميعها في الدولة العثمانية حُصل عليها عن طريق الفتح، ومن ثمَّ هي أراضي خراج. وبناء عليه، يُجبر القروي على دفع الخمس بدلاً من العشر أو الثمن. وهذا التفسير الذي تم وفق الشريعة، أي دفع خمس العشور بدلاً من الثمن، كان سيشكل ثورة للفلاحين في الدولة العثمانية وكان من الممكن أن يؤدي إلى نتائج صعبة للغاية. فحتى ذلك الحين، كان يؤخَذ

الثمن فقط من القرويين المسلمين والمسيحيين عشراً. وفقاً لدفاتر التحرير وكتب التشريعات، كان يؤخذ عشوراً بنسبة (الثمن) ١/ ٨ في كل مكان منذ القرن الرابع عشر. وبحسب أبو السعود، كان الفلاح في ذلك الوقت ينظر إلى اسم الضريبة ويُطالب بدفع العشر فقط. ولو بقي الدفع عند العشر فقط لكان هناك انخفاض كبير في إيرادات الدولة. ويبدو أن فتوى أبو السعود قد صدرت لمنع هذا الادعاء. ويقول إنه لأن الأرض التي تملكها هي أرض خراج، فيجب عليكم في الواقع دفع خمس الإنتاج على الأقل، لكن القوانين العثمانية تطبق عليك معدل الثمن، أي أقل بكثير من هذا.

ولا بد أن يكون طلب السلطان من شيخ الإسلام إصدار فتاوي مبنية على الشريعة فيما يتعلق بمعدلات الضرائب مرتبطاً بحقيقة أن الاحتياجات المالية زادت زيادة كبير في هذه الفترة. فحسبما أوضح الصدر الأعظم لطفي باشا، لجأت الدولة كثيراً، في هذه المدّة، إلى فرض ضرائب عوارض كثيرة من أجل إيجاد مصادر دخل غير عادية. إنها تحتاج إلى مصادر دخل كبيرة لتمويل القوات البحرية الكبيرة والحملات الإمبراطورية.

الأراضي الميري ونظام التيمار

تُرسم حدود الأرض المعطاة للتيمار بوساطة حدود القرية أو حدود المزرعة أو القرية الصغيرة (الجفتلك). لا يجوز لأصحاب التيمار استغلال الأرض لمصلحتهم الخاصة، لكنَّ القانون يسمح لهم باستخدام الأراضي المزروعة وغير المزروعة والمراعي والأشجار المثمرة البرية والمزروعة والغابات والمياه وغيرها الموجودة داخل حدود التيمار من أجل الإشراف على الأراضي الزراعية. وقد عُرّف حقوقهم في تشغيل الأرض وتبيان حدودها بدقة في قيود دفاتر التحرير. يُدير أصحاب التيمار استخدام الأراضي المسجلة في الطابو، أو تأجير الأراضي الشاغرة أو التصرف فيها، وتحديد الأشخاص الذين ليسوا من رعاياهم ولكنهم يأتون من الخارج ويستخدمون الأراضي داخل التيمار للزراعة أو المراعي، ويأخذون الرسوم. وكل هذا يدل على السلطة الواسعة لصاحب التيمار على التيمار. مع أنه ليس مالكاً لأراضي التيمار هذه، فإنه في الواقع هو مالك الأرض كما هو مدوّن في القانون. وإذا أخذنا هذا الكلام بالحسبان فنستطيع التحدّث عن حقوق السيطرة المطلقة للسيباهي على أرض التيمار بوصفه ممثلاً للدولة.

يمتلك أصحاب التيمار والزعامت والخاص، أي السيباهيين أصحاب التيمار، والأمراء أصحاب الزعامت والخاص، الحق في إلقاء القبض على من يرتكبون جرائم في الأراضي الخاضعة لسلطتهم وضمن إطار صلاحياتهم، واحتجازهم. وهذا يدل على الطبيعة الإدارية لصلاحياتهم في أراضيهم. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أنه يتعين عليهم تقاسم هذه السلطات مع السلطات المحلية الأخرى. ولكن في الإدارة العثمانية، كما هي الحال في مناطق أخرى، ليسوا أصحاب تيمارات. ولهذا الغرض، وضع المشرِّع العديد من القيود. بادئ ذي بدء، من أجل معاقبة المجرمين، أو حتى الحصول على أصغر غرامة منهم، يجب على السيباهي أولاً أن يأخذ حكم القاضي. وفقاً لقانون العقوبات، لا يمكن لصاحب تيمار فرض عقوبة، ولكن بعد الحكم الذي أصدره القاضي، ينفذ الصوباشي[١٨٤] أو بيك السنجق، الذين هم في مرتبة بيكوات، العقوبة البدنية التي تقتضيها الجرائم الخطيرة. يمكن للسيباهيين الذين أقل مرتبة من الزعامت الحصول على غرامات مالية معينة فقط. حتى في هذه الغرامات، يتقاسمون هذه الغرامة بنسب معينة مع البيكوات أصحاب السياسة كالصوباشي وبيكوات السناجق. تضمن سيطرتهم. من حق البيكوات أن يأتوا من وقت إلى آخر؛ لمطاردة المجرمين والقبض عليهم. فقط ممتلكات الزعامت والخاص التي يمتلكها البيكوات معفاة من ذلك. ولإثبات هذه الحصانة، أُكّد أن هذا التيمار حراً. ومن الإجراءات التي تقيد صلاحيات مالك التيمار هو أن القرية لا تُمنح بالكامل لشخص واحد تيماراً، بل يتم تقسيمها إلى أسهم توزّع على أصحاب تيمارات عدّة. وهكذا، يضطر مالك التيمار إلى تحصيل إيرادات التيمار من قرى عدّة، ويُمنع من السيطرة بمفرده على قرية واحدة كاملاً. يُطبّق المبدأ نفسه على أراضي الخاص التي يمتلكها البيكوات. وكان قد جرى توزيع إيرادات الخاص التي يمتلكها بيك ما على شكل حصص في القرى في مناطق السنجق المختلفة. ومِن ثَمَّ، يتعين على الزعامت أو بيك السنجق أن يهتم اهتماماً وثيقاً بالمناطق المختلفة في منطقته الإدارية. وقد اتخذت كل هذه الآلية الرقابية؛ لتحقيق مبدأ العدالة وحماية الرعايا.

جرى تسجيل أراضي التيمار التي وُضِعت تحت سيطرة أصحاب التيمارات في سجلّ يسمى «دفتر الإجمال». دائرة صلاحية كل وحدة تسمى «السيف-كليج» وعدد الوحدات واضح

---

١٨٤ - الصوباشي: لفظ فارسي مكون من كلمتين هما «صو» بمعنى: الجند وباشي بمعنى: «رئيس»، وكانت هذه الرتبة موجودة في مواضع كثيرة منها رئيس فرقة من السباهية، وهي فرقة من الفرسان العسكرية العثمانية، أو رئيس البلدة، أو رئيس القلعة، ويُطلق على القائم بأعمال البلدية في الأقضية والنواحي، وله معان أخرى متعددة. (المترجم).

ومحدَّد. هذه الوحدات موجّهة في مقام التيمار ويؤخذ في الحسبان بدقة أن الوحدات التي تسمى السيوف لا تتجزّأ. لأنه في حال جرى تقسيم السيف إلى أجزاء وأضيفت إلى تيمارات أخرى، فإن عدد السيباهيين سيقل. وكما يحدد الدفتر التفصيلي مزارع الرعية، فإن الدفتر الإجمالي يحدد وحدات التيمار ويحميها. عندما يصبح التيمار الكبير شاغراً بسبب عزل صاحبه أو وفاته، يُعطى هذا التيمار إلى السباهي الذي يستحق هذا القدر من التيمار. فإن اكتسب أحد الأبناء الحق بالتيمار؛ أي إذا استحق تيماراً بالحجم نفسه، فإنه يُعطى تيماراً في مكان آخر. ومِن ثَمَّ، لا تصبح التيمارات أرضاً موروثة من الأب إلى الابن. هذه الميزة تميز نظام التيمار العثماني من النظام الإقطاعي القائم على المالكانات التي تنتقل بالوراثة في الغرب. وبالنظر إلى كل هذه القيود، فإنه يظهر مدى الخطأ في مقارنة صاحب التيمار بالإقطاعيين (فيوداليتة – م) الموجودين في الغرب.

في المدّات الأولى من التاريخ العثماني؛ كان دخل التيمار ينتقل من الأب إلى ولده بعد وفاته من دون أي تقسيم. كان هذا يحضّر لبنية اجتماعية من العائلات صاحبة الامتيازات. وفي وقت لاحق، ألغيت قاعدة إعطاء التيمارات الكبيرة التي جمعها الأب المتوفى إلى ولده. وحلّت محلها قاعدةٌ مفادها أنه يجب إعطاء الابن قدر الضرورة وتوزيع الباقي على الآخرين تيماراً. وهكذا أتيحت الفرصة لزيادة عدد السيباهيين أصحاب التيمارات الإدارية.. خلق هذا الإصلاح استياءً بين العائلات القديمة. ولقد تضمّن تاريخ عاشق باشا زاده (الفصل ١٥) أصداء الاضطرابات التي وقعت نتيجة ذلك. فقد نصّ أحد القوانين الرئيسة، الذي يُفترض أنه يُنسب إلى الغازي عثمان، على نقل التيمار بالكامل من الأب إلى الابن.

مُنع السباهيون من استخدام الأراضي المطوّبة المخصصة للرعايا وزراعتها. ولكن مُنحت أسرة كل سباهي أرضاً زراعية، تسمى مزرعة خاصة، أو كرماً أو مرجاً، بحجم مزرعة الرعية؛ لدعمها في تأمين معيشتها ومن أجل عبيدها وخيولها، ويوضّح هذا الأمر بنص مكتوب في الدفتر. ففي أقدم كتاب إجمال وصل إلينا، وهو دفتر أرفانيد المؤرخ عام ١٤٣٢، تُركت الأراضي العائدة للأرستقراطية الألبانية المحلية القديمة كما هي عليه تيماراً. حدث الإجراء؛ لضمان استمرار طاعة السلالات المحلية. ونعلم أن الطريقة نفسها جرى تطبيقها في منطقتي أماسيا وتوكات، وهما منطقتان لهما حساسية خاصة في الأناضول. يجب أن تكون قد أُلغيت طريقة نقل التيمار من الأب إلى الابن عندما بدأ يترسّخ النظام الإداري البيروقراطي المركزي، بعد عهد يلدريم بايزيد (١٣٨٩-١٤٠٢) خاصة، وبدأ إعطاء التيمار والخاص

لعبيد السلطان أو البيكوات، وقد أُعطيَت التيمارات للأسر بعيداً عن مناطقهم، وبذلك نجا نظام التيمار العثماني من خصائص النظام الإقطاعي. وبعبارة أخرى، فإن إلغاء مبدأ الوراثة في نظام التيمار هو تطور موازٍ لتطور المركزية العثمانية. أكد المراقبون الأوروبيون في القرن السادس عشر عدم وجود أرستقراطية وراثية للأراضي في الإمبراطورية العثمانية.

يمكن الحديث في أوائل العهد العثماني، عن الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية وأسر الأمراء الذين امتلكوا أراضٍ واسعة وسلطة. وورّثت هذه الأسر أهم مناصب الدولة من الآباء إلى الأبناء. وزادوا من سيطرتهم في الصراعات على السلطة التي جرت بين الإخوة. وقد حافظت أسر ميهال أوغوللري، وأفرونوس أوغوللري، ومالكوتش أوغوللري، على وجودهم في المناصب الموروثة بوصفهم أمراء أطراف في السناجق الموجودة في المناطق الحدودية للإمبراطورية وكان لهم دور حاسم في السياسة الداخلية. قلّل الفاتحُ والسلاطين الذين جاؤوا من بعده على نحو كبير من سيطرة هذه العائلات.

الأرض والفلاح

مصدر رقبة الدولة وطبيعتها وحق التصرف في الأراضي

ليس العثمانيين من أوجد أسلوبَ ملكية الدولة على أراضي زراعة الحبوب. ففي الشريعة الإسلامية، يرتبط حق ملكية الأرض في الواقع بمفهوم الفتح، وقد أخذت الأمة، التي هي مجموع أفراد الجماعة الإسلامية، هذا الحق أمانةً من الله. اكتسب المفهوم القائل إن الأراضي المفتوحة هي ملكية مشتركة لا غنى عنها للمسلمين أو الدولة الإسلامية التي تمثلهم، طابعه المؤسساتي النهائي في القرن الأول من التاريخ الإسلامي. تُعرف هذه الفئة من الأراضي أيضاً باسم الأراضي الخراجية، التي تُركت لاستخدام (تصرف) غير المسلمين الذين خضعوا طواعية للدولة الإسلامية مقابل دفع الخراج. وفقاً للرواية، قال الخليفة عمر (٦٣٤-٦٤٤) إذا وُزِّعت الأراضي التي فُتِحَت، والمياه والقرويين أو أولئك الذين يعملون في هذه الأراضي عبيداً، ممتلكاتٍ شخصية بين العرب الفاتحين، فستُحرِم الأجيال الإسلامية القادمة من هذا المصدر المهم للثروة، وستبقى خزينة الدولة فارغة. في الواقع، كانت أراضي الدولة التي يسكنها فلاحون يتمتّعون بالوضع نفسه موجودة في سورية ومصر في ظل الحكم البيزنطي وفي العراق تحت الحكم الساساني. ويبدو أن الخلافة الإسلامية واصلت هذا التقليد. وكان الخلفاء يستندون في قراراتهم المتعلقة بهذه المسألة إلى الآيات التي وردت في القرآن، وتناولت موضوع الأرض الفيء.

يمكننا فهم الحقيقة التي تشير إلى أن حق الفتح على الأرض يشكل أساس رقبة الدولة، وحق الملكية من العبارات الآتية الواردة في العهد العثماني: يتحدث السلاطين العثمانيون، كلما سنحت الفرصة، عن الأراضي المكتسبة «بحق السيف» في فرماناتهم. والمقصود هنا أن الدولة المنتصرة تكتسب حقاً مطلقاً على ممتلكات الدولة المهزومة جميعها، بما في ذلك الأرض. عُدَّ الجهاد والفتح في التاريخ الإسلامي والشريعة الإسلامية، منذ زمن النبي، من المبادئ التي تحدد سيطرة الدولة الإسلامية المطلقة على الأرض وعلى عمل الناس الذين يزرعونها. وإذا أراد الإمام، رئيس الدولة، يمكنه القضاء على المقاومين والمهزومين، أو يأخذهم عبيداً، أو تركهم يعملون في الأرض مقابل دفع الجزية أو الخراج. المصدر الرئيس للقوانين العثمانية المتعلقة بالأرض والرعية هي هذه المفاهيم الأساسية في الشريعة الإسلامية، والرقبة، هي ملكية الدولة

العليا للأرض. فالفلاح هو مستأجر يمتلك حق التصرّف بالأرض. وفي الأساس، فإن بيت مال المسلمين، أي خزينة الدولة الإسلامية، اعتمدت مثل هذه الأراضي، تاركة لطبقات الفلاحين قبل الفتح فقط حق التصرف في الأراضي المستأجرة. وصار للقروي الحق في التصرف عن طريق دفع رسوم الطابو. قال الخليفة الثاني عمر: رقاب الأرض (رقبة الأرض) لنا دائماً. في الواقع، كان هناك عدد من الأسباب الضرورية التي تتطلب ملكية الدولة المطلقة للأرض.

وفقاً للإمام أبي يوسف، لا بد أن الخليفة عمر أراد ضمان الدفاع عن الإسلام ونشره تعدّ الأراضي المفتوحة ملكاً للأمة الإسلامية أو ملكاً للدولة. ومن الواضح أن المنطق الذي استندت إليه ملكية الدولة للرقبة على الأرض يبدو أنه نتيجة لضرورة إنشاء خزينة إمبراطورية مركزية.

تُفسَّر رقبة الدولة على الأراضي التي تم فتفُتحت على أنها حق بسيط في السيطرة، إذ يُعتقد أن الدولة تسيطر فقط على استخدام الأرض. واستمراراً للتقاليد الإسلامية، أخذ العثمانيون في الحسبان المبدأ الذي يحدِّد حق ملكية الأرض: إحياء الأراضي الموات؛ أي فتحها للزراعة، استصلاحها. وهذا سوف يسهم في الخزينة. وقد أعطى الفتح حق الرقبة على الأراضي جميعها للمسلمين كافة، أي للدولة الإسلامية التي تمثلهم. وبعبارة أخرى، فإن السلطة الوحيدة المخولة بإقامة حقوق الملكية على الأراضي هي الدولة. فقط السلطان، بصفته ممثل الدولة الإسلامية، يمكنه إضفاء الشرعية على حقوق الملكية لمن يفتح أرضاً في السهوب أو الغابات. ويمكن لمن يفتح الأرض أن يتملكها بموافقة الدولة. وإجراءات فتح الأرض في الأراضي الموات يكون بإذن الإمام، أي السلطان، من أجل إشغال تلك القطعة من الأرض. تمنع هذه الصلاحية الآخرين من المطالبة بحق لهم على الأرض نفسها، ويشكّل هذا الإذن الأساس القانوني لها. ويشمل المُلك المحض، أي الملكية الكاملة والمطلقة، حقوق التصرف المطلق جميعها. بمعنى آخر، يحق لمن يملك الأرض أن يستخدمها من دون أيّ شرط. يمكن للدولة العثمانية إلغاء الملكية المطلقة وحقوق التصرف في هذه الملكية المطلقة، حتى على الأراضي الموقوفة، في ظل ظروف معينة. والأساس في ذلك هو المبدأ القائل إن الرقبة العليا للدولة لا يمكن أن تضيع أبداً في الأراضي التي فُتِحت؛ مهما كان شكل التصرف في الأرض.

وسنرى في المستقبل أن السلاطين العثمانيين، ولاسيما محمد الفاتح، نقلوا الأملاك وأراضي الوقف إلى ملكية الدولة بناءً على هذا المبدأ. لقد دار نقاش وجدل بين الفقهاء المسلمين حول ما

إذا كانت موافقة الدولة القانونية إلزامية؛ لإثبات ملكية الأراضي في حال تحويلها من أراضي موات إلى أراضي زراعية. ويتفق معظم الأئمة الكبار في مجال الفقه الإسلامي على وجوب إذن الخليفة وموافقته. ومن الأدلة التي قدّموها لدعم رأيهم هذا، أن تلك الأراضي المفتوحة ملك لله والخليفة وكيل الله. ولذلك فإن من حق الخليفة وواجبه أن يدير هذه الأراضي بما يخدم المصالح العليا للأمة الإسلامية جمعاء. علاوة على ذلك، فإن الشافعي وغيره من الأئمة يعطون الأولوية للأمة وخيرها، ولا يقبلون بضرورة السلالة المحلية. أضف إلى ذلك، أن المبدأ المقبول في الدول الإسلامية جميعها تقريباً، بما في ذلك الدولة العثمانية، هو أن الدولة لها حق الرقبة على أنواع الأراضي جميعها، وأنه لا يمكن اكتساب ملكية الأرض أو حقوق الملكية إلا بتشريعها من قبل الدولة. اتخذت البيروقراطية العثمانية موقفاً حازماً من هذا التفسير الأخير. في أثناء تحرير الأرض، تُراجع أنواع حقوق الملكية على الأراضي المملوكة وأراضي الوقف جميعها بعناية فائقة من «محرِّر الولاية». يجري التحقق، فيما إذا كان السلطان الأخير قد أصدر براءة (أمراً سلطانياً – م) يؤكد هذه الحقوق. وخلاصة القول، فإن مبدأ الإشغال الأول على الأرض، أي إن من يشغل أرضاً فارغة أولاً، فإنه يملك الأرض، لا ينطبق هنا. وهكذا يكون قد جرى الاعتراف بهذه الحقوق شرعاً وقانوناً بموافقة الدولة. وفي أدبيات النصيحة نامة[١٨٥] في البلدان الإسلامية، التي تعود أصولها إلى إيران القديمة يُعبّر عن المبدأ الأساسي الذي يضمن البنية السياسية والاجتماعية بأكملها على النحو الآتي: «الأرض والرعية ملك السلطان» وقد جرى إدراج هذا المبدأ، الذي صاغه نظام الملك في كتابه سياسات نامة، في القوانين العثمانية كمبدأً دستورياً. وكان هذا المبدأ، الذي حدَّد طبيعة حق التصرّف بالأراضي وضرائب الأراضي في الدولة العثمانية، خاضعاً لقوانين الدولة من البيروقراطية، على نحو مستقل عن السلطات الدينية.

وهكذا ترسّخ نظام رقبة الدولة على الأراضي الزراعية، سواء عبَّر عنها كبار الفقهاء الإسلاميين أم وردت في كتب سياسية عملية ذات أصل إيراني. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأراضي هي أراضٍ حقلية تزرع فيها الحبوب فقط وتغطي ما يقارب ٩٠٪ من الأراضي المزروعة. وُضِعت إرادة هذه الأراضي بالكامل تحت مسؤولية النيشانجي (عضو المجلس القضائي – م). يدير النيشانجى هذه الأراضي بالكامل وفقاً للقوانين التي سنتها إرادة السلطان.

---

١٨٥ – نوع من الرسائل الإرشادية للسلاطين العثمانيين، وهي الاسم العام للأعمال المكتوبة لتعليم الأفراد والمجتمع وضمان السلام والنظام في الدولة. (المترجم).

أما بالنسبة إلى القوانين، فإن القوانين العثمانية، وهي مزيج من الشريعة الإسلامية والعادات المحلية المتعلقة بالتراث الروماني البيزنطي، هي المصادر الرئيسة التي تنظم حق التصرّف بالأراضي والضرائب المحصلة على الأراضي(١٨٦). أخذ العثمانيون عدداً من قوانين الدول التي ورثتها في بيزنطة والبلقان وأنظمتها؛ لأنه لم يكن هناك سبب يدفع الدولة العثمانية إلى تغيير هذه الأنظمة والمناهج التي جُرِّبت منذ قرون تجريباً كاملاً، سيّما أنها تسهّل حياة الناس، وتضمن إيرادات الدولة. ففي النظام الذي أخذته الدولة العثمانية، كانت جماهير الفلاحين في بيزنطة مُلزَمة بنظام إنتاج معين للطبقة الحاكمة أو للدولة. ومن ناحية أخرى، تطوّر نظام حق التصرف بالأراضي العثماني خاصةً تبعاً للظروف التاريخية المتغيرة. وقد اختار المشرع الخيار الأنسب من بين الإمكانيات المتاحة أمامه بحسب مقتضيات الوضع وسنّ القوانين اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن الفقه الإسلامي لا يحتوي مباشرة على فصول خاصة بحق التصرّف في الأراضي. ولأن نظام الأراضي والضرائب مرتبط بديوان الخراج، فقد كتب الفقهاء رسائل منفصلة عن شؤون الدولة هذه. في الواقع، لقد اتّبعت الإضافات اللاحقة القواعد الموجودة منذ زمن بعيد في مجال التصرّف بالأراضي والضرائب، أو كانوا يشرِّعون الأوضاع الناشئة حديثاً وفقاً للمصادر الشرعية. وعندما سمع الفقهاء العثمانيون في القرن السادس عشر عن حقيقة تشريع القواعد العرفية في التشريعات، لجؤوا إلى هؤلاء العلماء المسلمين، ولاسيما أبي يوسف.

الأوقاف

البحث العميق لأصل ملكية الدولة للأرض ومصدره في الإسلام يبيّن أنّ مصادر المفاهيم الرئيسة لهذه الملكية موجودة في القانون الروماني. وفقاً للقانون الروماني، يمكن اختزال ملكية الأرض في ثلاث حالات. ١- الرقبة (abasus أو dominium eminens). ٢- والتصرّف (Usus). ٣- والاستغلال (Frugtos). ومع أن الشريعة الإسلامية تبنت هذه المفاهيم، فقد تعاملت معها تعملاً مستقلاً عن بعضها. وفي الشريعة الإسلامية، يعود حق السيطرة المطلقة على الرقبة إلى الدولة، وتترك الدولة حقوق التصرف والاستغلال لمن يزرعون الأرض. فَصَلَ أبو حنيفة الرقبة تماماً عن الاستغلال أو المنفعة (Usufruct – حق الانتفاع) وجعلهما حقوقاً

---

١٨٦ – راجع: أو. ل. باركان، الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الإمبراطورية العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إسطنبول، ١٩٤٣.

مستقلة تماماً. وبناء على ذلك، في تأسيس الوقف، لا يعطي مالك الأرض، أي الدولة، سوى الانتفاع / المنفعة ويحتفظ دائما بالرقبة ملكاً له. وهكذا، يمكن للمالك إزالة صفة الوقف لهذه الأرض (ولهذا السبب، عند إعداد سندات الوقف، يذكر القضاة دائماً أبا حنيفة وبعد ذلك يذكرون أبا يوسف، الذي وضع ملك الرقبة في الوقف). ففي أثناء تأميم محمد الفاتح الأراضي المملوكة والأوقاف، تصرف بناءً على مبدأ أن رقبة الأرض تظل دائماً في أيدي الدولة. جعل الفقهاء العثمانيون الاستغلال أو المنفعة موضوعاً للمعاملات القانونية مثل البيع أو الرهن أو النقل بالوصية أو الميراث. وهكذا فإن التمييز بين حقوق الاستغلال وحقوق الملكية قد خلق نوعاً من حالة الملكية. وعندما توسعت حقوق التصرّف وفق نظام الإجارة في القرن الثامن عشر، ظهر وضع قريب من الملكية.

ومن الإجراءات الأخرى التي تسبب الخلط والبلبلة، هي إجراءات الانتقال في عموم عقود الطابو، مع التعبير عن الإجراء بكلمة بيع، لم يكُن واضحاً ما إذا كان المباع أرضاً أم حق تصرف أم استغلال، وفي معظم الأحيان، كان الشخص الذي «يشتري» حق التصرف يطالب برقبة الأرض؛ أي يدّعي حقه بملكية الأرض؛ لأنه في حالات البيع لما هو ليس أرض ميري وفق الشريعة تتحقق ملكية الأرض بعناصرها جميعها في البيع.

ذكر العلماء العثمانيون النقطة الآتية أيضاً: «إن ملكية الأراضي الميري المملوكة للدولة تعود إلى السلطان، أي بعبارة أخرى، إلى بيت المال، وتعطى حقوق التصرف والانتفاع الفعلية بكامل الصلاحية (تفويض) للفلاح أو للشخص الذي في وضعه». مصطلح «تفويض» يأتي بمعنى التصرف بصلاحية تامة. وينبغي أن نتذكر دائماً أن ملكية الدولة تشمل فقط الأراضي الحقلية التي تُزرع فيها الحبوب. هذا النوع من الأراضي؛ يكتسب أهمية حياتية لمعيشة جماهير الفلاحين وللدخل الأساسي للدولة، ولهذا السبب أرادت الدولة الاحتفاظ برقبة هذه الأراضي، والسيطرة المطلقة عليها من أجل الحفاظ على نظام اجتماعي واقتصادي معين يُعبّر عن هذا المبدأ في مواضع مختلفة في مجموعة القوانين (قانون نامة) على الشكل الآتي: المكان الذي يدخله المحراث، أو المكان الذي يُزرع، أو المكان الذي يُعطى فيه العشور هو أرض ميري، فهو ملك رقبة الدولة، ولكن الكروم والحدائق والبساتين استُبْعِدت من هذه الفئة من الأراضي[١٨٧].

١٨٧- س. ألبيراق، قوانين بودين ومسألة الأرض عند العثمانيين، ترجمان ١٠٠١، العمل الأساسي، إسطنبول، ١٩٧٣.

يعتقد أو. ل. باركان أن الحفاظ الدقيق للدولة على حقها في الرقبة هو في الواقع نظام مراقبة ضروري مصمم للحفاظ على النظام العسكري والسياسي وحمايته. فضلاً عن هذا الجانب العسكري والسياسي، اعتمدت الدولة نظام الأراضي الميري من أجل الحفاظ على مكانة إنتاجية وفلاحية معينة، وهو ما نسميه نظام الجفت خانة (المزرعة العائلة)، الذي يشكّل أساس النظام الضريبي. قدم التفسير الماركسي رؤية أوسع لنظام الأرض الميري وأهميته ومعناه، في أثناء تحديد علاقات الإنتاج في الإمبراطوريات الآسيوية، ومن ثَمَّ، في أثناء تحديد الطابع القانوني للنظام الاجتماعي والاقتصادي بأكمله. وفي شرحها لرقبة الدولة، تؤكد وجهة النظر الماركسية أن الضرائب الأساسية التي يدفعها الفلاحون الذين ينتجون مباشرة هي ريع الأرض أو إيجارها. وبناءً على ذلك، فإن الدولة هي أعلى مالك (آغا) للأرض، والعشور التي يدفعها الفلاحون هي الريع الذي تجمعه الطبقة الحاكمة. وفقاً لأحد الادعاءات، تنشأ ملكية الدولة للأرض في الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الهندية التركية (المغولية)، من حق الفتح، يغتصب ممثلو الطبقة المهيمنة ويُصادرون فائض الإنتاج الذي تنتجه طبقات المنتجين؛ أي تستولي عليه من أيديهم.

في التفسير الماركسي، لا يوجد فرق بين الدولة الإقطاعية المحلية أو الدولة المركزية التي تسلب الفلاحين فائض إنتاجهم. يعرّف المؤرخون الماركسيون الإشراف الصارم على حق التصرّف بالأراضي من الدولة على أنها تعصّب بدائي للزراعة لدى العثمانيين، ويذكرون استحالة تحوّل استخدام الأراضي في مثل هذا النظام إلى أشكال ديناميكية ومتقدمة. ومِن ثَمَّ، فإن هذا يفسر ركود الاقتصاد والمجتمع العثماني وتخلّفه.

باختصار، أنشأت البيروقراطية المركزية العثمانية نظاماً رقابياً دقيقاً لحماية النظام الميري والحيلولة دون حدوث تطورات جديدة. ويرى المؤرخ القانوني الماركسي ف. ميلكوفا في نظام الرقبة الإسلامي – العثماني «dominium eminens» شيئاً أكثر من الملكية المجرّدة للدولة «nuda proprietas». وكما قال ماركس وإنجلز، فإن الدخل الذي تجمعه الدولة من الأرض هو بمنزلة ريع بسيط؛ لأن الدولة تحتكر الملكية الكاملة بممارسة حقها السيادي، وهذه السيطرة لا تختلف عن حق الملكية الشخصية في القانون المدني. والشيء المهم الذي أضافه ميلكوفا إلى هذا التفسير الماركسي هو: لأن السلطان يمارس السيطرة الكاملة على طريقة استخدام الأرض، فإنه يمارس السيطرة المباشرة التي يمنحها حق الملكية في كل حالة على

حدة. فضلاً على ذلك، تحتفظ الدولة بحق الاستغلال والسيطرة المباشرة على المناجم والغابات وأنواع المنتجات الزراعية جميعها. وبحسب المفسّرين الماركسيين، فإن الدولة عموماً إلى جانب حقها بالملكية المجرَّدة وحق ملكية الرقبة لا تؤدي أية رقابة أو تحسين يؤثر تأثيراً مباشراً في الإنتاج، كما فعل الإقطاعيون في الغرب. يستفيد الإقطاعيون شخصياً من التحسينات، وأما في الدولة العثمانية فإن الوضع ليس كذلك. دعونا نضيف هذا إلى دعم وجهة نظر ميلكوفا. على سبيل المثال، في زراعة الأرز، تنظم الدولة مباشرة نمط الإنتاج. ولا ينبغي أن ننسى أن أراضي الأرز المؤممة في عهد السلطان محمد الفاتح كان لها وضع خاص.

ومن الجدير ذكره أن تفسير ماركس للدخل المتحصل من الأرض على أنه ريع يتوافق وتفسير الفقهاء الإسلاميين.

الفكر والتطبيقات الإسلامية والعثمانية في التجارة والاقتصاد

يُعدّ الاقتصاد في تقاليد الدولة العثمانية - الإيرانية، أداة لتعزيز سلطة الحاكم وسلطته، وتعزيز مالية الدولة التي هي السبيل إلى تحقيق ذلك. وكان النظام العثماني، عند تنظيم التجارة، دائماً يعدّ توفير الأموال النقدية للخزينة هدفاً أساسياً. ويحدد فان كلافيرين هذه السياسة، التي يسميها المالية «Fiscalism»[١٨٨]، على النحو الآتي: إن المالية العامة هي دائماً محاولة لرفع مستوى الإيرادات العامة إلى أقصى حد بدلاً من الأهداف الاقتصادية الأخرى. ومن ناحية أخرى، تشكل القوة العسكرية، إلى جانب النزعة المالية، أساس سلطة الدولة في إمبرياليةٍ شرقيةٍ ما قبل رأسمالية كالإمبراطورية العثمانية. يفسّر هذا النهج ديناميكيات الفتوحات، ومرحلة تأسيس الإمبراطورية العثمانية. يقدم كاتب السياسة والأخلاق العثماني الشهير كينالي زاده (توفي ١٥٦١) النصيحة الآتية لرجال الدولة العثمانيين: يحصر بعض الكتاب البارزين اكتساب الثروة في ثلاثة أشياء: الزراعة والتجارة والصنعة؛ لكن بعض الفقهاء يضيفون إلى ذلك القوة العسكرية والسياسية، أي الإمارة والقيادة. ثمة خلاف في وجهات النظر على أي هذه الأنشطة أفضل من الناحية الدينية والأخلاقية. وفق الإمام الشافعي؛ التجارة أطيبها؛ لأنّ

١٨٨- المالية Fiscalism هي مصطلح يستخدم للإشارة إلى النظرية الاقتصادية التي مفادها أن الحكومة يجب أن تعتمد على السياسة المالية بوصفها الأداة الرئيسة لسياسة الاقتصاد الكلي. يتناقض النقد المالي بهذا المعنى مع النظرية النقدية، التي ترتبط بالاعتماد على السياسة النقدية. (المترجم).

التجارة كانت المهنة الأساسية للنبي محمد. لكن الماوردي يضع الزراعة فوق كل المهن الأخرى. ويقول بعض الفقهاء: لأن عدداً من العادات المخالفة للشرع دخلت في الشؤون التجارية، فقد أصبح هناك شك بشأن مصدر الثروة المكتسبة في التجارة. ولهذا السبب، فقد وجدوا أن الزراعة نشاط أكثر خيراً من التجارة. فعند الحصول على الثروة، يجب على المرء أولاً تجنب الظلم وعدم الإنصاف والأنشطة المخزية، وثالثاً، تجنب الأفعال القذرة التي تقلل من سمعة الإنسان وقيمته.

تُقسم الصنعة إلى ثلاث فئات: النبيلة والمحايدة والدنيا. إن مهن العلماء والبيروقراطيين والجنود هي مهن نبيلة؛ لأنها تقوم على الفضائل الروحية مثل الذكاء والأدب والشجاعة على التوالي. يرمز الربا والأنشطة التي تهدف إلى الترفيه وتسلية الناس إلى المهن الدنيا. ومع ذلك، كل هذه المهن ضرورية؛ لكي يسير هذا العالم في أفضل نظام. يجب على كل شخص البقاء في مجال نشاطه الخاص. تتكون المهن المحايدة من المهن الضرورية لبقائنا، مثل الزراعة وغيرها من المهن التي تمارسها الطبقة الوسطى. ومع أن مهنة الصائغ تندرج في هذه الفئة، إلا أنها ليست حياتية مثل الزراعة. وبحسب كنالي زادة، الدقة المفرطة في أنشطة الإنتاج، ولاسيما في إنتاج السلع الفاخرة، هي مضيعة للوقت.

إن المقاربة الأخلاقية للأنشطة الاقتصادية مهمة للغاية لأنها تؤثر في سلوك الناس في المجتمع العثماني، وتساعدنا على فهم النظام الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية. إن إعطاء الأولوية للزراعة بوصفها أهم مجال للنشاط الاقتصادي يجذب انتباهنا على نحو خاص. وفي إحدى الروايات عدَّ سليمان القانوني الفلاح أفضل الناس. لأنّ الفلاح، كما قال، أحد أفراد الطبقة التي تُطعِم كل الناس. تصبح هذه الأهمية المعطاة للزراعة واضحة ومفهومة إذا ما أخذنا بالحسبان أن أكثر من ٩٠٪ من السكان في الإمبراطورية العثمانية كانوا من الفلاحين وأن معظم دخل الدولة يأتي من الزراعة. ومن ناحية أخرى فإن الفهم الاقتصادي الغربي، مفهوم الدولة التجارية (المركنتيلية)، يختلف عن الدولة العثمانية في النقطة الآتية: أعطت الدولة الغربية الأهمية الأساسية في الدرجة الأولى للصناعة، وإنتاج السلع والتجارة في معادلة قوة الثروة – الدولة (كولبير). ولذلك، فإن المذهب التجاري (المركنتيلي) والبرجوازي هو المهيمن في المجتمع الغربي. بمعنى آخر، في حين كان الغرب يتجه دائماً إلى الاقتصاد الوطني بوساطة الصناعة والأسواق الجديدة في ظل نظام رأسمالي يتّسع باضطراد، سار العثمانيون على

طريق الحصول على الأراضي الزراعية، وأراضي التيمارات عن طريق الفتوحات. لقد بقوا ملتزمين عموماً بتقاليد الاحتكار المحدود في تصنيع السلع للأسواق البعيدة.

في العالم الإسلامي، تعطي الدولة الأولوية لسلطتها السياسية فوق كل شيء آخر. ومع ذلك، فإن رفاهية المجتمع كانت عموماً هي الاهتمام الرئيس في الدولة الإسلامية. تلتزم الدولة الإسلامية بمبدأ الوفرة في سياستها الاقتصادية. وقد نوقشت المبادئ الاقتصادية للإسلام في مؤتمرٍ اقتصادي عُقد في الآونة الأخيرة في المملكة العربية السعودية. وقد حاول العلماء المسلمون المشاركون استخلاص المبادئ الاقتصادية من مصادر الفقه الإسلامي. وفي الأنشطة الاقتصادية، تُرفض الأنشطة التي تتعارض مع المبادئ الدينية والأخلاقية مثل المضاربة والفائدة والربح غير المشروع. إذ ينتقدون مفهوم «الإنسان الاقتصادي» (homo-economicus) الغربي، ويعترفون بالرؤية الإسلامية للعالم بوصفها المبدأ الأساسي للأنشطة الاقتصادية جميعها. وهذا المبدأ هو أن هذا العالم والعالم الآخر هما استمرار لبعضهما وأن الغرض الوحيد من الأنشطة البشرية هو نيل رضا الله. الإنتاج والربح ليسا هدفا، بل وسيلة. علماً أن القوة الدافعة للاقتصاد الحديث هي فكرة الربح. وأما الهدف في الإسلام فهو رفاهية الإنسان وسعادته. ويرى علماء الإسلام أنه كان هناك تطور في الاتجاه نفسه في الفلسفة الاقتصادية الغربية في القرن العشرين. ولكن يجب التأكيد مباشرة أن هناك تناقضاً كبيراً بين هذه الفكرة الإسلامية والواقع، ولا يمكن أبداً الادعاء أن هذه الفكرة قد تحققت في المجتمع الإسلامي. فقط نتذكر أن النظام الضريبي في الدول الإسلامية يفرض كثيراً من الضرائب غير الإسلامية على الناس تُنفق بطرائق غير عادلة. تقول وجهة نظر علماء المسلمين الشرعية إن النظام المالي الإسلامي يقوم على مبادئ الزكاة والصدقة الإسلامية. ويكون الوقوف على أهمية الزكاة تحديداً، ويُدّعى أن الدخل الناتج عن المجتمع يجري تقاسمه بين الأغنياء والفقراء. والسؤال المطروح هو إلى أي مدى طُبِّقَ هذا المثل الأعلى في المجتمعات الإسلامية سواء كان بالأمس أم اليوم؟.

ومن الضروري أن نضيف هنا نظرية رائعة أكدها فقهاء الإسلام الكلاسيكيين؛ إذ يميز علماء الدين بين المواد الضرورية والمواد غير الضرورية. ويرون أنه من الضروري أن تتدخل الدولة في مراقبة الأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بسعر وجودة المواد الضرورية. ولهذا السبب يوجد في المجتمعات الإسلامية مسؤول يفحص المواد الغذائية والملابس الموجودة في الأسواق. وتحدد الدولة بوساطة القاضي الحد الأعلى لأسعار السلع على شكل قوائم أسعار،

تُفحص الأسعار والقياسات باستمرار. تُعدّ من أهم واجبات الدولة على الصدر الأعظم والحاكم أن يزور بنفسه السوق من وقت لآخر والاحتساب.

وفي المدن الإسلامية، كانت تشكل الانتفاضات من أجل الخبز أكبر مصدر قلق للمسؤولين الحكوميين. خلاصة الأمر أن المبادئ التي حاولنا شرحها أعلاه ليست مجرد كلمات حبر على ورق في كتب الفقه، بل طُبِّقَت في الحياة الواقعية وفي قرارات الحكومة في التاريخ العثماني.

الأصل في الفكر الإسلامي في الدولة العثمانية هو الصَدَقَة، أي الركض إلى مساعدة الفقراء من أجل نيل رضا الله. يوزع السلطان بنفسه الصدقات على الناس في مناسبات مختلفة، وفي أيام العطلات كانت تُذبح آلاف الأغنام، وتُوزَّع على الفقراء، وأحياناً كان السلطان يوزّعها بيديه. إن أساس نظام الإمارة (التكايا)[١٨٩]، الذي يحتل مكانة مهمة في الثقافة العثماني وفي المجتمع العثماني، يقوم على المبدأ نفسه. فعندما كان يُبنى مسجد كبير، كان، واجباً دينياً إسلامياً، يُشاد بجانبه مطبخ يوزع الطعام على الفقراء. وفي هذه الأثناء، دعونا نذكر هنا مرسوماً سلطانياً مهماً، يتعلق هذا المرسوم بمنع المتسولين الذين يأتون إلى إسطنبول من مصر؛ لجمع الصدقات في شهر رمضان. لقد وصل عدد الدّعائيين (الذين لا شغل لهم إلاّ قراءة الأدعية) إلى الآلاف وأصبحوا يشكّلون عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة. وكانوا يحصلون على رواتب منتظمة فيها. وكانت مؤسسة الأوقاف، المهمة جداً، تقوم على فكرة الخير والإحسان. وكان كل هذه المؤسسات تؤدي دوراً مهماً في توزيع الثروة في المجتمع. وهكذا، تجد أعدادٌ كبيرة من العاطلين عن العمل والفقراء فرصة العيش من الصدقات والتكايا (مطابخ الحساء) والأوقاف. وبهذه الطريقة، كانت تُنقَل الثروة الكبيرة المتراكمة في أيدي الطبقة العليا إلى طبقات المجتمع الأخرى. ولهذا السبب لا ينبغي الاستهانة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات وأهميتها في المجتمع العثماني خاصة، والإسلامي عامة.

باختصار، في المجتمع العثماني، كما هي الحال في المجتمعات التقليدية الأخرى، اكتسبت المؤسسات الضرورية في اقتصادات السوق مثل الربح والفائدة وأجور العمال

---

١٨٩ - الإمارة أو دار المساعدة أو التكايا، هي مؤسسات خيرية أنشئت؛ لمساعدة الفقراء في عهد الإمبراطورية العثمانية. في البداية كانت تُقدّم المساعدات الغذائية والصحية والملابس للقادمين من خارج المدينة والمسافرين والفقراء والمحتاجين. وفي وقت لاحق، تحولت إلى أماكن يُقَدَّم فيها الطعام فقط. (المترجم).

ورواتبهم طابعاً ومعنىً دينياً تماماً. وكان توزيع الثروة المتركز في أيدي القصر وطبقة النخبة يشكِّل الجانب الأساسي للاقتصاد. وكانت الصدقات والأوقاف تؤدي دوراً مهماً في وظيفة التكامل الاجتماعي والاقتصادي في هذا المجتمع. من ناحية أخرى، كان تبادل الهدايا، والإحسان والإنعام في عيد النيروز والأعياد الدينية، عادات تقليدية لها وظيفة اقتصادية. ومن أجل إنتاج هذه الهدايا وتحضيرها، كان على السلطان مواصلة فعاليات الإنتاج في القصر فيما يسمى «الحرف الخاصة» التي تضم عدداً كبيراً من العمال والمعلّمين من كل الحرف التي تعمل على إنتاج الهدايا المطلوبة. لقد أدّى هؤلاء دوراً اقتصادياً مهماً بتطوير التقنيات الأكثر إبداعاً وكمالاً في الصناعات اليدوية العثمانية. وأدى توزيع الأقمشة الصوفية في أوقات منتظمة على اليني تشيرية وأهل القصر إلى ظهور صناعة صوفية كبيرة في سالونيك وإسطنبول. ويمكننا أن نعطي عدداً من الأمثلة الأخرى على الترابط بين تبادل الهدايا والوظائف الاقتصادية للمجتمع. الهدايا أو عملات (أقجة) الخدمة هي نوع من الطقوس والعادات ذات المعنى الاجتماعي لمستخدمي الدولة من الطبقة الدنيا. إن عدم الالتزام بهذه العادات، على سبيل المثال تراخي السلطان في منح بخشيش الجلوس على العرش لليني تشارية (الإنكشارية)، يؤدي إلى هذا التمرد العسكري. في الواقع، كانت عادة البخشيش تشكّل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة ومن ثمَّ على دافعي الضرائب. فضلاً على هذه العادات الخاصة بالدول التراثية Patrimonial التقليدية، نرى بعض المؤسسات الاقتصادية والعادات الخاصة بالمجتمعات الغربية قد دخلت إلى المجتمع العثماني. ومن بين هذه العادات، كانت تمارس على نطاق واسع شراكات تجارة المسافات الطويلة من أجل الربح المحض؛ إذ يستثمر الناس من فئات المجتمع كافة الأموال، بقصد الكسب، في هذا النوع من الشراكة، التي أُدرِجت في الشريعة الإسلامية تحت مصطلح المضاربة والمعروفة بمصطلح «الثناء – commenda» في مجتمعات البحر الأبيض المتوسط منذ القدم. عادة ما يتقاسم التاجر المستثمر السفَّار (الرحَّالة) الذي يمارس التجارة عن طريق القوافل أو التجارة البحرية رأسَ المال الذي يجمعه من مصادر مختلفة والربح الذي يكسبه من التجارة مع شركائه النصف بالنصف. وكذلك الأمر، من الشائع جداً تشغيل الأموال ووضعها في المعاملات ذات الفوائد المخفية ضمن طرائق البيع الشرعية (وفق أحكام الشريعة – م) الشبيهة بهذه.

وفي الوقت نفسه، كان هناك شكل من أشكال العمل المصرفي، وإن كان بدائياً، يُمارس تحت اسم الدولاب (الخزينة -م). إلا أن كل هذه الأساليب والوسائل التجارية لم تتمكن من التطور نحو تكوين نظام رأسمالي بالمعنى الحقيقي. ولم تشهد البنية الاجتماعية والاقتصادية العثمانية ونظرتها للعالم تغييراً جوهرياً مناسباً لمثل هذا التطور، كما حدث في إيطاليا أو أوروبا الغربية. ومن الواضح أنه بسبب السيطرة الصارمة للدولة وسيادة الطبيعة التراثية «patrimonial» المطلقة للعلاقات الاجتماعية في المجتمع العثماني، جرى تراكم الثروة، وإعادة توزيعها في بيئة عمل بعيدة عن إطار النظام الرأسمالي. عند مناقشة بنية الاقتصاد والنظام المالي العثمانيين، يجب أن تؤخذ في الحسبان دائماً القضايا التي أبقتها الدولة تحت سيطرتها مثل ملكية الأراضي الزراعية الواسعة (extensive) (قانون الأراضي الميري) والإنتاج الزراعي، الذي كان المصدر الرئيسي للثروة.

اقتصاد الوفرة / الرخاء العثماني مقابل المركنتيلية الأوروبية

ستتخذ العلاقات الاقتصادية للعثمانيين مع أوروبا اتجاهاً جديداً نتيجة توسع أنشطة الدول الغربية في الشرق الأدنى ونظام الامتيازات. إذا نظرنا إلى المركنتيلية (النظام التجاري) الغربية، التي تنظر إلى الاقتصاد الوطني على أنه شركة/ مؤسسة، في أشكالها الأولى التي كانت موجودة في إيطاليا سنجد أنها شكل متقدم من أشكال الرأسمالية. يتعارض هذا النظام مع المفاهيم العثمانية الرئيسة بشأن العلاقات الاقتصادية. وعلى النقيض من العثمانيين، طوَّرت الاقتصادات الغربية سياساتها المركنتيلية (التجارية) الخاصة. وهكذا حققوا أهدافهم الرأسمالية.

في الواقع، نشأت النظريات التجارية من بعض المعتقدات الشعبية الشائعة في الغرب وفي الشرق أيضاً، ولها تاريخ يعود إلى العصور الوسطى على كلا الجانبين. تتناسب السلطة السياسية عند الشرقيين، على سبيل المثال، كما هي الحال في المذهب التجاري، مع تراكم الحاكم للذهب والفضة في الخزينة المركزية. وكلما جمع الحاكم كمية أكثر من هذه المعادن الثمينة، أصبح أكثر قوة. ونتيجة لذلك، يعدُّ رخاء وثروة لدافعي الضرائب، ومن ثمَّ حمايتهم الفعالة، الشرط الأول لثروة الخزينة. أضاف المذهب المركنتيلي بعداً جديداً إلى هذا المفهوم العائد إلى العصور الوسطى. يتلخّص هذا البعد في أنَّ تراكم الذهب والفضة في البلاد هو ثراء للخزينة. ويعتمد جمع هذه المعادن في البلاد على الفائض المناسب الذي يقدّمه الميزان التجاري. ويعتمد الميزان التجاري المناسب على توسع الصناعة المحلية والأسواق. هذه الفكرة التي سيطرت على الغرب في النصف الأول من القرن السادس عشر، هي الفلسفة الاقتصادية الأساسية التي ميّزت الغرب من الاقتصادات الشرقية، وقادت أوروبا الغربية إلى الثورة الصناعية واقتصاد السوق الحر في القرن الثامن عشر.

وفي الوقت نفسه، يحاول كل من الشرقيين والمركنتيليين منع المعادن الثمينة من مغادرة البلاد، وعلى العكس من ذلك، فإنهم يشجعون على دخول المعادن الثمينة إلى البلاد قدر الإمكان. وأما في الشرق فإن ثروة البلاد وازدهارها ناجم عن وفرة الذهب والفضة في الأسواق. من ناحية أخرى، فإن قلّة تداول الذهب والفضة أو إبقائها مخبأة في الخزينة عُدّت

دائماً أمراً سيئاً؛ لأنها تخلق صعوبات في التجارة ودفع الضرائب. ولهذا السبب أُدينَ الحكام الذين جمعوا الذهب والفضة في خزائنهم وأحدثوا اضطراباً في الأسواق.

من ناحية أخرى، منع السلطان في الدولة العثمانية، انطلاقاً من تفكيره بالسوق والأسعار عموماً، تصدير المواد اللازمة للصناعة المحلية، مثل القمح والقطن والصوف والجلود. وقد أيّدَ أنصار المذهب المركنتيلي في الغرب السياسة نفسها. لكن هناك اختلافاً من حيث الهدف. ففي حين كانت الحكومة العثمانية تهدف إلى منع النقص في المواد الضرورية من أجل حماية الشعب. نجد في المقابل أنَّ الهدف الرئيس للاقتصاد المركنتيلي هو إبقاء أجور العمال منخفضة من خلال بتسعير المواد الغذائية والمواد الخام بسعر رخيص، والحفاظ على مكانة سلعها الصناعية في الأسواق العالمية في مواجهة المنافسين بتقديم أفضل الأسعار.

مع أوجه التشابه بين النظامين، فإن الاختلاف الرئيس هو أنه في الغرب يعدّ الاقتصاد بمنزلة اقتصاد وطني يشمل الأمة بأكملها، وتتحقق المحصّلة العامة النهائية لصالح الدولة، كما هي الحال في الشركة، ويُقاس هذا الفائض من حيث المعادن الثمينة أو السلع المعمِّرة. في الواقع، ولد هذا النظام في مجتمعات المدن والكومونات في إيطاليا حيث تطورت التجارة، ومِن ثَمَّ وجد مجالاً واسعاً للتطبيق في الدول الوطنية التي نشأت في الغرب. كان العثمانيون غرباء عن مثل هذا الفكر الاقتصادي؛ ولهذا السبب التزموا بسياسة تقديم الامتيازات، وملؤوا أسواقهم بالبضائع وحوّلوها إلى سوقٍ مفتوحة. وفي الجانب الآخر كانت ثروة الدولة المدينة أو الدولة الوطنية، في النظام المركنتيلي، تعتمد على قوة تلك الدولة في حماية طرق التجارة. فعلى سبيل المثال، كان تفوّق البندقية في تجارة بلاد الشام يرجع أساسياً إلى هيمنتها على البحار. وفيما بعد كانت هذه الحقيقة صالحة بالنسبة إلى الممالك الغربية اللاحقة أيضاً. ومن ناحية أخرى، وبعد تاريخ معين، أصبح العثمانيون يعتمدون اعتماداً كاملاً على الشحن الغربي في النقل البحري. لم تُدرَك وقتها العلاقة بين المصالح التجارية للإمبراطورية والسيادة البحرية. بالطبع، أولت الإمبراطورية العثمانية أهمية للأمن على طرق التجارة ودعمت باستمرار الحرب ضد القراصنة. وفي الواقع، نحن نعلم أن الدولة العثمانية في عهد الفاتح كانت تستخدم سفن ميري مملوكة للدولة في النقل البحري بين مصر وأنطاليا. وفي الحقيقة لم يكن العثمانيون يتخذون مثل هذه السياسة لدعم اقتصاد البلاد ككل، بل لمنع ندرة المواد في السوق، والحيلولة دون انخفاض الرسوم الجمركية. مع أن النزعة المالية (Fiscalism) ووفرة

السلع في السوق هي الأفكار الأساسية في المذهب المركنتيلي الغربي، فإن الهدف الرئيس هو الاهتمام بالاستحواذ على الأسواق، والحفاظ على الأسواق من أجل الاقتصاد الوطني. مع أن بعض الأفكار التي تدعو إلى حماية الصناعة المحلية ضد البضائع الأجنبية نادراً ما كانت تُصادف عند العثمانيين، فقد كان الاعتقاد الأساسي هو ضمان وفرة البضائع في السوق، بغض النظر عن مصدرها. ولم يكن الضرر الذي سيلحق بالصناعة المحلية أو انهيارها يشكل مصدر قلق لهذه الدولة. ولكن عندما دمر التجار الغربيون اقتصاد الإمبراطورية، ولاسيما السلع الاستهلاكية الكبيرة (الدقيق، القهوة)، في القرن الثامن عشر، نظرت الدولة بجدية في فكرة حماية الصناعة المحلية. وخلاصة القول: تتمثّل مبادئ الفكر الاقتصادي العثماني في كثرة السلع ووفرتها في السوق ورخصها كيلا تسبب مشاكل للناس. وقد رأت طبقة النخبة العثمانية الضرر في تصدير الأقمشة الحريرية، ولاسيما تلك المخصصة لاستهلاكها الخاص. من ناحية أخرى، شجعت البندقية وفلورنسا وجنوة استيراد الأقمشة الحريرية الفرنسية الفاخرة باهظة الثمن في القرن الثامن عشر. وأمام هذا الموقف العثماني، قلد الغربيون الحرير والأقمشة الناعمة العثمانية وبدؤوا بإدخالها إلى الدولة العثمانية وبذلك منعوا تطور هذه الفروع الصناعية في الدولة العثمانية. عموماً، أُخِذت مصالح طبقة المستهلكين بالحسبان قبل كل شيء عند استيراد السلع الكمالية مثل القماش. مما لا شك فيه أن العثمانيين لم يقيّموا الاقتصاد العام للبلاد ككل، كما هي الحال في الاقتصاد المركنتيلي. ولم يكونوا ملتزمين بفكرة ميزان المدفوعات ومن ثمَّ حماية الحرف المحلية والعمالة. إن ضمانات الامتيازات للتجار الأجانب والرسوم الجمركية المنخفضة التي تصل إلى ٣٪ تفسر ذلك. لم يعبّر هذا القلق عن نفسه حتى مجيء القرن التاسع عشر. لم يكن لديهم شيء اسمه تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تتطلّب عمالة كثيفة باستثناء المنتجات الزراعية.

ومن ناحية أخرى، اتّخذت الدولة العثمانية تدابير اقتصادية ضرورية ومهمة كتحديد أسعار سلع التجار الذين ينتجون الغذاء والملابس للشعب، والتحقق المستمر من جودة البضائع في السوق ومقاييسها، وإقامة احتكارات في إنتاج بعض المواد الضرورية وبيعها مثل الشموع. تختلف هذه التطورات في تنظيم السوق تماماً من حيث الهدف عن لوائح الاقتصاد المركنتيلي. فالغرض الرئيس للدولة العثمانية هو حماية المصالح المالية للدولة وحماية المستهلك في السوق. في حين أنه الاقتصادات المركنتيلية تُوضَع اللوائح مع الأخذ في الحسبان المنافسة في السوق بين

الدول. يصل الفرق بين النظامين، في التحليل النهائي، إلى هذه النقطة: في الشرق، حاول تنظيم البنية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق قيادة الدولة. في حين أنه الغرب يسيطر نظام ناشئ من اللعب الحر لظروف السوق. لقد تطور الغرب من حياة اجتماعية تعتمد على الاقتصاد الطبيعي إلى حياة اجتماعية يهيمن عليها اقتصاد المال، وفي مقابل ذلك بقي اقتصاد المال متخلفا في المجتمع العثماني. في مواجهة ظهور الاقتصاد الرأسمالي، سيطر نظام تراثي «patrimonial» في الإمبراطورية العثمانية أبقى مصادر الثروة جميعها تحت سيطرته. هذه النقطة هي حقيقة تاريخية: أغنى الناس في المجتمع العثماني هم رجال الحاشية في القصر، وعبيد السلطان، والباشوات، والبكوات، وسرايا فتيان الفرسان السيباهيين الست[١٩٠]. دعونا نحاول تقدير الطبقات الغنية والمتوسطة والفقيرة في المجتمع على أساس تركات أولئك الذين ماتوا في مدينة غنية مثل بورصة، حيث التجارة والصناعة متطورة للغاية.

قوائم تقدير القيمة للميراث الذي تركه المتوفّون في سجلات قاضي بورصة للأعوام ٨٩٢-٨٩٣/ ١٤٨٧-١٤٨٨.[١٩١]

مجموعات الثروة	عدد الأشخاص	النسبة المئوية للأشخاص
تحت ١٠٠٠٠	٣٥٩	٨٨.٨
١٠٠٠٠-٣٠٠٠٠	٢٧	٧
٣٠٠٠٠-٥٠٠٠٠	٥	١٢
فوق ٥٠٠٠٠	١١	٣
المجموع	٤٠٢	١٠٠

ومن زاد على العشرة آلاف هم ٤٣ شخصاً من أصل ٤٠٢. وبذلك تكون نسبة الأثرياء (أكثر من عشرة آلاف) ١١.٢٪.

١٩٠ - يُقسم سرايا فرسان الكابي كولو (عبيد الباب) الست إلى: السباهيين (الفرسان)، السلاحدار، ألوفيي اليمين، ألوفيي اليسار، غرباء اليمين، غرباء اليسار. (المترجم).

١٩١ - سجل شرعية بورصة، بتاريخ ٨٩٢-٨٩٣، مكتبة متحف آثار بورصة، في تلك الأيام كانت القدرة الشرائية لعشرة آلاف أقجة هي ٤٠٠ خروف أو ٧٠ طن من القمح.

لقد ربط الفكر العثماني دائماً الثروة بالسلطة والقوة. كان يُنظر إلى خلق الثروة على أنه مصادر جديدة للضرائب التي تُجمع من الأراضي الجديدة المكتسبة عن طريق الفتوحات، لكن فكرة تعظيم الأرباح الزراعية والتجارية باستخدام التقنيات الجديدة، كما هي الحال في أوروبا الحديثة، ظلت غريبة عن العثمانيين. وقد أشار آدم سميث إلى التناقض بين هذين النظامين في القرن الثامن عشر.

لم تعرف الإمبراطورية العثمانية فكرة تنفيذ مشاريع تنمية الموارد الطبيعية حتى مجيء عهد التنظيمات. أو على الأقل لم يُنظر إلى تطوير الموارد الطبيعية على أنه وسيلة ضرورية للتنمية الاقتصادية العامة، بل لزيادة الموارد الضريبية. فلقد أظهر مورفلي أن أنشطة فتح الأقنية المائية والسيطرة على الفيضانات واسعة النطاق في العراق استمرت في العهد العثماني. كما نعلم أن الدولة العثمانية اتَّخذت إجراءات مشجعة لاستصلاح أراضي المستنقعات والغابات لجعلها أراضي زراعية. الاستثناء هو أرض الغابات والمناطق القاحلة التي منحتها الدولة لكبار الشخصيات بهدف استصلاحها للزراعة. لكن كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى إيجاد موارد جديدة لخزينة الدولة.

وخلاصة القول، كما يقول فان كلافيرين: لم يخطر على بال العثمانيين أن يحققوا تطوراً من الاقتصاد الزراعي نحو اقتصاد يعتمد على الصناعة والتجارة وعلى أسس بحرية من أجل توفير ربح أكبر لمواطنيهم من مكاسب التجارة الدولية. بمعنى آخر، حاولت الإمبراطورية العثمانية إدارة الاقتصاد ليس بخطة مبنية على فكر عقلاني جديد، بل بتقاليد وإجراءات جربتها سنوات عدة. ويظهر التناقض بين هاتين العقليتين بوضوح في السياسات الجمركية. ففي أوروبا المركنتيلية، حاول كل اقتصاد وطني يخطط لتطوير الاقتصاد الحصول على امتيازات من السلطان من أجل دخول السوق العثمانية الكبيرة وأنشأ شركة المشرق الخاصة به؛ لتنظيم هذه التجارة اقتصادياً وعقلانياً. تشكّل الشركات المشرقية جزءاً لا يتجزأ من المذهب المركنتيلي. وبالمقارنة، كان العثمانيون أقل شأناً بكثير. فلقد منحوا امتيازات للدول المركنتيلية الأوروبية؛ لإبقاء أسواقها وفيرة بالسلع الأوروبية برسوم جمركية تعادل ٣٪..

إحدى النقاط التي يتفق عليها المؤرخون هي أن الميزان التجاري بين أوروبا وبلاد الشام والهند كان دائماً يعاني من عجز أمام أوروبا منذ العصور الوسطى. ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري تصدير الفضة باستمرار من الغرب إلى الشرق. وقد حدثت تطورات مهمة أثرت

في هذا الوضع البنيوي في المدة ١٤٥٠-١٥٥٠. أولاً، كانت مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط والبلقان والبحر الأسود، التي نطلق عليها اسم المشرق، متَّحدة كتلة واحدة تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية المركزية. وقد استولت الدولة العثمانية على طرق التجارة الموجودة بين الشرق والغرب. ومن التطورات الأخرى على المستوى العالمي في المدّة نفسها هو توسع أوروبا على سطح العالم مع اكتشاف أمريكا من جهة والطريق الأطلسي الهندي من جهة أخرى، ونهاية الدور العالمي للبحر الأبيض المتوسط، الذي كان يشكّل مركز العالم القديم. التطور الرئيس الثالث هو أن القارة الأوروبية نفسها حققت تطورات غير عادية في الزراعة والتجارة بالتوازي مع الزيادة السكانية الهائلة، وأصبح الإنتاج والتجارة متركزين للغاية، وتزايدت الحاجة إلى مخزونات الذهب والفضة المتداولة في السوق. ولا ينبغي لنا أن ننسى تطوراً مهماً آخر، وهو ظهور ممالك بيروقراطية قومية مركزية مع القضاء على الإقطاع في أوروبا. تشكل تلك التطورات التي جرت في أوروبا جميعها خلفية لوقوع الأوروبيين في حمى التوسع العدواني حول العالم، والسباق للوصول إلى إل دورادو[١٩٢]، والبحث عن طرق تجارية جديدة، ولاسيما عندما بدأت أوروبا تبذل جهوداً كبيرة للمشاركة في تجارة التوابل، التي تعدّ بمنزلة مصدرٍ كبيرٍ للثروة. فَقَدَ المشرق الذي كان تحت سيطرة الدولة العثمانية أهميته السابقة في مواجهة توسع أوروبا في القرن السادس عشر. غير أنه استمر في كونه جزءاً مهماً من التجارة العالمية، خاصة بسبب الأهمية المتزايدة للحرير الإيراني للصناعات الغربية. من ناحية أخرى، في المدّة ١٥٠٠-١٥١١، تنافست الإمبراطورية العثمانية بنجاح مع طريق التوابل الجديد الذي يصل إلى لشبونة وأوروبا الغربية[١٩٣]. وحافظت البندقية وأوروبا الشرقية على حيوية تدفق التوابل القادمة من طريق الشرق الأدنى. وقد أصبح هذا التطور حقيقة تاريخية معترفاً بها، ويقبله المؤرخون بوصفه إعادة إحياء لطريق التوابل بين الشرق الأوسط والهند. ومن ناحية أخرى، احتفظ الشرق بأهميته الاقتصادية السابقة بوصفه مُصَدِّراً للمواد الغذائية والمواد الخام الحيوية لأوروبا ولاسيما إيطاليا.

---

١٩٢ - إل دورادو: بالإسبانية تعني «المطلي بالذهب»، هو اسم زعيم قبيلة مويسكا، طلى نفسه بتراب الذهب، لطقوسٍ مبدئية، ثم ألقى بنفسه في بحيرة غواتاڤيتا. فيما بعد، أصبح إل دواردو اسم «مدينة الذهب المفقودة» الأسطورية، التي افتتن بها المستشكفون من أيام الكونكيستدور الإسبان. لا يوجد دليل على العثور عليها. (المترجم).

١٩٣ - راجع:

H. İnalcık, An Economic and Social History of the Ottoman Empire, I, Cambridge: CUP, 1994, 315-362.

ونتيجة لذلك، واصلت الإمبراطورية العثمانية دورها بوصفها إحدى الطرق المهمة للتجارة العالمية في القرن السادس عشر. وأخذ الشرق الأوسط العثماني على عاتقه وظيفة القناة الرئيسة لتدفق الذهب والفضة من أوروبا إلى الهند. وقد حققت هذه الوساطة الكبيرة مكاسب العامة للاقتصاد العثماني، بالإضافة إلى أنها جلبت إيرادات كبيرة على شكل ضرائب جمركية، إلى خزينة الدولة العثمانية. وبُذلت جهودٌ كبيرةٌ؛ لإبقاء هذا الطريق مفتوحاً. من ناحية أخرى، مع استمرار المبارزات السياسية التقليدية والصراع الإسلامي الصليبي الموروث من العصور الوسطى، أخذ العثمانيون دائماً هذه المزايا التجارية بالحسبان، وقدموا امتيازات تجارية بسخاء، ما وفّر ضمانات لتحقيق حرية تجارية واسعة للبندقية، وللدول الغربية في النصف الثاني من القرن السادس عشر. ومن ثمَّ فإن الادعاءات التي أطلقها مرجع كبير مثل فيلهلم هايت بأن العثمانيين كانوا مهتمين بالفتوحات فقط، وليس بطرق التجارة، لا تغدو اليوم أكثر من كونها مجرد نظريات تحتاج إلى التغيير. فقد كان العثمانيون بعد كل حرب مع البندقية، يجدّدون على الفور الامتيازات التجارية القديمة لهذه الجمهورية، ومنح الفاتح امتيازات تجارية شجعت الدول المنافسة للبندقية مثل فلورنسا ودوبروفنيك على مواصلة التجارة في الحرب[١٩٤]. لم تكن التجارة مع الغرب، بالنسبة للعثمانيين، تهدف إلى نقل البضائع الهندية وحسب، بل كانت تهدف أيضاً إلى استيراد المواد الاستراتيجية التي لا غنى عنها مثل الفولاذ والبارود والقصدير[١٩٥]، وكانت ضرورية من أجل شراء الأقمشة الفاخرة لطبقة النخبة العثمانية أيضاً. إحدى أهم أدوات الضغط التي استخدمتها الدول الأوروبية للحصول على امتيازات تجارية جديدة كانت التهديد بالتخلي عن الموانئ العثمانية. لم تبرز ظاهرة فقدان الشرق الأدنى في ظل الحكم العثماني ميزته في الميزان التجاري مع أوروبا إلاَّ بعد نهاية القرن السادس عشر. النقطة التي يتفق عليها المؤرخون الاقتصاديون عموماً هي أن الإمبراطورية العثمانية ظلت طوال هذا القرن نشطة أمام الغرب وسلبية أمام الشرق.

١٩٤ – قاتل السلطان محمد الفاتح بعناد ضد البندقية في أثناء حصار إسطنبول عام ١٤٥٣ وجدد امتيازاته التجارية (١٤٥٤).

١٩٥ – كان الفولاذ والبارود والقصدير البريطاني يمتاز بأهمية حياتية، أُعطي امتياز لانكلترا عام ١٥٨٠.

السوق والاقتصاد

السوق في الذهنية التي حاولنا شرحها أعلاه، كان يعني بالنسبة إلى العثمانيين عموماً أنه سوق محدود وغير قابل للتغيير ويتطلب قدراً معيناً من الإنتاج. في حين كان الغرب يسعى إلى إنشاء سوق دائمة التوسع. كانت الفكرة السائدة في الدولة العثمانية هي حماية المنتج من جهة والمستهلك من جهة أخرى، والحفاظ على الأسعار عند مستوى عادل لكلا المجموعتين. وبسبب فلسفة السوق هذه، وضعت الدولة قوانين وأنظمة؛ لحماية النقابات الحرفية والبائعين، وأبقت هذا النظام تحت سيطرتها المستمرة بوساطة القاضي والمحتسب. كان هذا السوق المشروط متناقض تناقضاً صارخاً مع شروط السوق الحرة التي تطورت في الغرب في العصر الحديث. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في النظام العثماني، ظل إنتاج السلع الكمالية الخاصة بطبقة النخبة الحاكمة الصغيرة العدد (ولاسيما استيراد الأقمشة الصوفية الناعمة والأقمشة الحريرية الكمخا) خالياً من مراقبة الأسعار، وجرى تأكيد الجودة بوساطة لوائح المحتسب التي كانت تسيطر على السوق.

في ظاهر الأمر، يبدو وجود تناقض بين هذه الضوابط التقييدية واقتصاد الوفرة. ولكن في الواقع، هذا التناقض تناقض بين الاقتصاد الحمائي والموجّه، وفلسفة المجتمع البرجوازي «دعه يعمل دعه يمر». لقد فهمت المجتمعات التقليدية، كالمجتمع العثماني، هذه الحقيقة نتيجة للتقاليد والتجربة: يؤدي الإنتاج القليل إلى نظام أسعار مرتفع بالنسبة إلى المستهلك. ومن ناحية أخرى، فإن الإنتاج الزائد أكثر من اللازم يؤدي إلى انخفاض الأسعار انخفاضاً كبيراً، وهذا يخلق وضعاً غير مناسب وغير عادل بالنسبة إلى الحرفي المنتج. ولذلك فإن تنظيم الإنتاج والسوق ومراقبته أمر ضروري لعامة الشعب، للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. هذه الفلسفة الاجتماعية هي التي تبرر نظام الجمعيات الحرفية وطريقة التنظيم في ظل ظروف معينة. وفي مقابل ذلك تُعدّ فلسفة السوق الحرة نظاماً مسوغاً وضرورياً في ظل الاقتصاد النامي، الذي حدث أول مرة في عصر النهضة في إيطاليا، وتبنت هذه الاقتصادات دائماً أسلوب السوق النامية. في حين استمر الاقتصاد العثماني، كغيره من الاقتصادات الآسيوية التقليدية، في كونه نظاماً اقتصادياً تحدده ظروف السوق المحدودة. إلى جانب ذلك في الاقتصاد العثماني لم تتأخر السوق الديناميكية المتوسعة باضطراد في الظهور في المدن الكبرى، بما يرتبط بالتغيرات في الظروف الاقتصادية العامة. أظهرت القوى الاقتصادية التي تحدت الأنظمة والقيود المفروضة على نظام النقابات تأثيرها في المدن ذات الكثافة السكانية المتزايدة مثل

بورصة، وإسطنبول، وأدرنة. يُعدُّ قانون الاحتساب في بورصة الذي يعود إلى أوائل القرن السادس عشر وثيقة قيمة توضِّح لنا هذا الوضع بالتفصيل: بدأت الأقمشة الحريرية تفقد جودتها، فأرسل القصر والطبقة الإدارية مفتشاً إلى بورصة لفهم أسباب ذلك، وحل المشكلة. أوضح نساجو الأقمشة الحريرية الذين أجابوا عن أسئلة المفتش الحقائق الآتية: يوجد لدى الناس في بورصة؛ طلب كبير على الأقمشة الحريرية، لكنهم لا يملكون القدرة على دفع ثمن المخمل الجيد والكماخ. وفي مواجهة هذا الطلب والضغط، صنعنا أقمشة أرخص للناس بتقليل كمية الحرير في الأقمشة القيمة المختلفة واستخدام الأصباغ الرخيصة. قبِل محتسب السوق الرشاوى التي دفعناها له، وغض النظر عن خفض الجودة وتعطيل النظام القديم. وضع المفتش الوافد لائحة جديدة بشأن الاحتفاظ بكمية الحرير المستخدمة في أنواع الأقمشة الحريرية جميعها بالمستوى السابق، وصبغه بالصبغ الجيد الباهظ الثمن (indigo) المستورد من الهند، وبعد أن حدّد أوامر السلطان وقانونه غادر بورصة. ما نراه هنا هو الآتي: لم تسمح الدولة بتغيّر السوق لصالح طبقة النخبة. وبعبارة أخرى، فهي تفضل الاقتصاد الموجّه بدلاً من اقتصاد السوق. لا يستطيع المنتجون، كما هي الحال لدى البرجوازيين في الغرب، العمل على توسيع السوق من أجل زيادة أرباحهم بوساطة زيادة الإنتاج؛ لأنهم مضطرين للالتزام بنظام أسعار معين في سوقٍ تنظمه الدولة. حُدِّدَت الظروف الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية بوساطة البنية الاجتماعية ونظام القيادة الموروثة.

وهكذا، واصل العثمانيون اقتصاداً تقليدياً نموذجياً من اقتصادات العصور الوسطى تحت سيطرة مشددة من دولة مركزية قوية. وهذا بلا شك أحد أهم الأسباب، من بين عوامل أخرى، للطبيعة غير الديناميكية منذ قرون للاقتصاد العثماني – التركي. في مواجهة الأساليب الحرفية للعثمانيين، كنظامهم المحدود في تحديد عدد خيوط الحرير التي ستستخدم في نسيج معين على سبيل المثال، تحوَّل اقتصاد السوق الأوروبي، تحت ضغط التوسع والمنافسة، نحو اقتصاد ديناميكي في طريق إيجاد تقنيات جديدة وإنتاج سلع أكثر رخصاً، وأعلى جودة. وهكذا ستفقد صناعة الصوف والحرير والتعدين المتطورة جداً لدى الدولة العثمانية قدرتها التنافسية، تحديداً منذ نهاية القرن السادس عشر، أمام السلع الأوروبية الأرخص والأفضل جودة. إلا أن الاقتصاد العثماني تمكن من الصمود مدّة طويلة في بعض فروع الصناعة بسبب رخص العمالة في صناعة القطن وفي القطاعات التي تصنع سلعاً رخيصة مثل صناعة القطن

الخشن التي كان هامش ربحها ضئيلاً. وكي يغزو الغربُ السوقَ العثمانية في هذه الفروع الصناعية، كان عليه أن ينتظر الثورة الصناعية، واستخدام الآلات التي جعلت العمالة رخيصة للغاية. أحد أبرز الأمثلة على توسع السوق التي ستلقي الضوء على السوق العثمانية هو صناعة الأقمشة الصوفية البريطانية وتصديرها. ففي حين كانت النخبة العثمانية تظهر رغبة في الأقمشة الصوفية الفاخرة باهظة الثمن المصنّعة في فلورنسا والبندقية، أمّنت صناعة الصوف الإنجليزية سوقاً واسعة لنفسها في الشرق منذ القرن الخامس عشر بوساطة الأقمشة الصوفية الخشنة الرخيصة التي تسمى كيرسي (kersey) (باللغة العثمانية karzıya). كانت تذهب هذه الأقمشة الإنجليزية الرخيصة إلى إيران وآسيا الوسطى عن طريق خيوس وبورصة. كما نرى، ترتبط صادرات مادة كيرسي، وهي المادة الأساسية للصناعة والتجارة البريطانية، ومن ثمَّ سبب الصعود الأولي للصناعة البريطانية، ارتباطاً وثيقاً بسوق الشرق الأوسط. فقط في أواخر القرن السادس عشر، تحوَّل الإنجليز إلى صناعة الأقمشة الباهظة الثمن الخاصة بفلورنسا والبندقية وبرزوا منافسين لإيطاليا في هذا المجال، وفي القرن السابع عشر استولوا بالكامل على سوق الصوف الإيطالي.

الإيرادات والنفقات الحكومية

١. مصادر دخل الدولة.
٢. التعدين، وإنتاج الملح.
٣. المقاطعات وطرائق تحصيل الضرائب.
٤. الجزية.
٥. الضرائب المفروضة على الفلاحين.
٦. التيمار.
٧. سوء استغلال المنصب والرشوة

تأتي إيرادات الدولة النقدية الأساسية في الولايات جميعها في الدولة العثمانية، من الجزية والمقاطعة. وتشكل مصادر الدخل هذه ٩٠٪ من الخزينة المركزية. المقاطعة: هي تحديد مصدر دخل معين على شكل وحدات، كتحديد دخل جمارك إسطنبول أو دخل القرى المخصصة للسلطان على سبيل المثال، وحدةً على أساس مبلغ معين في الدفاتر المحفوظة في الخزينة المركزية. تُباع وحدات الإيرادات هذه للأفراد الخاصين على شكل التزام منذ الأيام الأولى للدولة. ولأن المقاطعات تشمل مجموعة واسعة من مصادر الدخل، فمن الضروري هنا دراسة نوع الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي عليها. يقدِّم مصدراً إيطالياً موثوقاً يعود تاريخه إلى سبعينيات القرن الخامس عشر (١٤٧٠) (الأصل على الأرجح وثيقة عثمانية)[١٩٦] لنا معلومات مفصلة عن هذه المقاطعة.

تُعدُّ منطقة روملي أهم مصدر للدخل للخزينة الإمبراطورية؛ إذ توفّر منطقة روملي ٦٧٪ من ميزانية الدولة العثمانية؛ أي ١.٧٦٩.٠٠٠ دوقة ذهبية، باستثناء أراضي التيمار والخاص. وإذا أضفنا الإيرادات الموزعة على شكل أراضي تيمارات ولاسيما في روملي والأناضول، فقد حُسبت إيرادات الدولة بالجملة في هذا التاريخ بمبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠ دوقة ذهبية. وهذا المبلغ هو المبلغ التخميني المسجَّل في دفاتر الخزينة المركزية. المزايدات التي تحصل عند بيع المقاطعة

196- F. Babinger, Die Aufzeihnungen desGenuesen Iacopo de Promotorio-de Campis über den Osmanen stadt um 1475, Münih, 1957.

قد تكون أقل أو أكثر. في هذه الأوقات التي كانت فيها الموارد الاقتصادية للإمبراطورية تتزايد باستمرار، غالباً ما نرى تكاليف عالية تُقدّم في المزادات (على سبيل المثال، مقاطعة جمارك إسطنبول). تقترب إيرادات الدولة البالغة ٣.٠٠٠.٠٠٠ قطعة ذهبية من الرقم الذي قدمه أ. ساجودينو لإيرادات عام ١٤٩٥.

وأهم إيرادات الدولة هي إيرادات الجزية التي تشكل ٤٨٪ من الموازنة الكلّية. تليها إيرادات التعدين وسك العملة، ثم إيرادات احتكار الملح وتشكّل هذه نسبة ٢٨٪ من الموازنة العامة. وقُدِّرت مناجم النحاس في كاستامونو بوصفها مصدراً مهماً جداً للدخل في هذه المدّة. إذ كان يؤمِّن ٤٥٪ من الدخل العام لولايات الأناضول جميعها من هنا. العملة الرئيسية المستخدمة في معاملات السوق الرخيصة هي العملات النحاسية، ويشكل هذا المعدن جزءاً مهماً من مخزون النقود. ويعد النحاس من بين السلع الرئيسة المصدرة إلى الدول المجاورة. وعموماً تتركز مصادر الدخل الكبيرة للخزينة المركزية في المناطق الآتية: غربي الأناضول، وهي منطقة التجارة الرئيسة مع أوروبا عن طريق جزيرة خيوس، وتنتج كميات كبيرة من الحبوب كما تنتج كميات كبيرة من القطن والنسيج القطني بوصفها سلعاً تصديرية. ومن هذه المناطق المهمة الموانئ التجارية المزدحمة مثل طرابزون وأمسرا وسامسون ومنطقة البحر الأسود وأخيراً يُعدُّ سوق بورصة واحداً من المناطق المهمة، إذ يجري فيه تبادل الحرير الخام الإيراني والأقمشة الصوفية الغربية.

الموازنات السنوية التقديرية للدول الأوروبية، ١٤٩٢ (ألف دوقة ذهبية)

إسبانيا	٩.٠٠٠
فرنسا	٥.٠٠٠
البندقية	٣.٩٠٠
نابولي	١.٦٠٠
ميلانو	٦٠٠
فلورنسا	٣٠٠
البابوية	٢٠٠

وبالمقارنة بهذا الجدول فإن الميزانية العثمانية تمثل ثلث الميزانية الإسبانية و٦٠٪ من الميزانية الفرنسية.

أكبر مركز تجاري في البلاد بعد اسطنبول هو حلب. تأتي مصادر الدخل الرئيسة من دار سك العملة وسوق الأغنام وسوق الأسرى وتجارة الحرير الخام. فلقد تجاوز دخل الحرير مصادر الدخل الأخرى جميعها في عهد السلطان سليم الثاني. في الواقع، كانت حلب، في القرن السادس عشر، إلى جانب بورصة، أكبر سوق تصل إليه قوافل الحرير القادمة من إيران، وكانت تشكّل أهم مركز لسلع التصدير العابرة (الترانزيت) التي كانت تُباع للأوروبيين. ومن السلع غير المتوقعة في سوق حلب تلك الأقمشة المستوردة من مصر ومدن جنوب شرقي الأناضول وغزة. وفقاً لدفاتر الجمارك العثمانية، كانت الأقمشة المرقطة والقطنية والكتان المصرية من بين السلع الأكثر طلباً في المدن الإمبراطورية جميعها، بما في ذلك مراكز العبور مثل إسطنبول وأكرمان وكفة. ويبدو أن حلب كانت مركز توزيع رئيسي لتصدير هذه الأقمشة إلى الأناضول والبلقان كما هي حال التوابل. ويُعدُّ الدخل الكبير الذي كان يُحصل عليه من المصابغ في حلب مؤشراً آخر لأهمية صناعة النسيج وتجارته في هذه المدينة. يُشار إلى أنه في قائمة الإيرادات هذه تظهر الرسوم الجمركية المحصلة من الأوروبيين بمبلغ منخفض نسبياً. أحد أسباب ذلك هو محدودية كمية البضائع التي يوَرِّدها الأوروبيون إلى حلب، باستثناء الأقمشة الصوفية والمعادن. والسبب الآخر الذي يبدو أكثر أهمية هو أن الأوروبيين أدخلوا كميات كبيرة من الفضة؛ لشراء الحرير الفارسي. لم تكن الحكومة العثمانية تفرض رسوماً جمركية على استيراد المعادن الثمينة. إلا أننا نرى أن الواردات الأوروبية تضاعفت في حلب في النصف الثاني من القرن السادس عشر. كانت حلب مركز عبور تصل إليه البضائع الهندية والأقمشة والأصباغ الهندية ولاسيما عن طريق القوافل القادمة من البصرة وبغداد.

حدثت زيادة كبيرة في تجارة هذه البضائع القادمة عن طريق خليج البصرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر. كان يأتي الخزف والمسك من الصين إلى سوق حلب عن طريق إيران وخليج البصرة. الشيء المثير للاهتمام الذي يلفت الانتباه في حلب هو أنه، كما هي الحال في المراكز التجارية الرئيسية الأخرى للإمبراطورية، تشكل التجارة المحلية والسلع الاستهلاكية العمود الفقري للحياة الاقتصادية. دعونا نشير على سبيل المثال إلى أنّ الضرائب على سوق الأغنام، وتجارة الأسرى تضاعفت في نصف قرن. إن الدخل الذي تجلبه دار سك الذهب والفضة والنحاس هو مؤشر على أن حلب هي مركز عبور مهم بين الأناضول وإيران وأوروبا

والجزيرة العربية والهند. والنقطة الجديرة بالملاحظة هي أن التاجر الأوروبي كان عليه تقديم إكرامية (بيشكيش)، أي يتوجّب عليه تسليم ٤٠٠ كيلة من الفضة، إلى دار سك العملة في حلب كل عام تبرعاً. ولعل هذه العادة قد نشأت في العصر المملوكي. العملة الفضية الرئيسة المتداولة في حلب هي العملة الفضية المسماة بارا، وهي عملة فضية تساوي قطعتين من الأقجة. وهي العملة الرئيسة المتداولة في الدول العربية ومصر وسورية. مصدر آخر مهم للدخل في حلب هو صناعة الصابون وتجارته. حيث كان يأتي دخل كبير قدره ٣٠٠٠٠٠ قطعة نقدية سنوياً للخزينة من إنتاج الصابون الذي يُنتج برأس مال الدولة. لقد كانت صناعة الصابون السوري صناعة مهمة في كل الأوقات بسبب زيت الزيتون ووفرة البوتاسيوم. أصل صابون البندقية الشهير هو سورية.

المجر

إلى جانب مصادر الدخل الأخرى، كانت تبلغ قيمة المقاطعات في المجر ما يقارب ٤.٥٠٠.٠٠٠ قطعة نقدية فضية وعلى حساب الذهب ٧٥.٠٠٠ قطعة نقدية ذهبية. يزيد هذا المبلغ بمقدار ١.٠٠٠.٠٠٠ قطعة نقدية مقارنة بالعام السابق. قُدّمت مساعدات إضافية كبيرة من الخزينة المركزية في إسطنبول للدفاع عن المجر ضد آل هابسبورغ فضلاً على رواتب جنود الحراسة في القلاع. وفي السنة المالية ١٥٧١-١٥٧٢، أُرسِلتْ ١٥.٠٠٠.٠٠٠ قطعة نقدية إلى المجر في هذا السياق.

الخزينة المركزية

كان على الإدارة الإمبراطورية أن تجمع مبالغ نقدية كبيرة للقصر والجيش والإدارة المركزية تحت تصرف الخزينة المركزية. وكان الهم الرئيس للجهاز البيروقراطي العثماني، قبل كل شيء، هو تأمين ذلك. من هنا، نفهم أهمية السياسة المالية Fiscalism، على حد تعبير فان كلافين؛ النقود الذهبية والفضية بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية ليست الوسيلة الوحيدة للخزينة المركزية وحسب، بل تشكل الشرط الأساسي للنظام الإمبراطوري المركزي. ولذلك فإن الإيرادات الجمركية التي يُحصل عليها من مناجم الذهب والفضة وتجارة الترانزيت هي الهدف الرئيس الذي يوفر الأموال النقدية، ومن ثمَّ هي الهدف الذي تعطيه السياسة المالية

للإمبراطورية الأهمية الكبرى. ولهذا السبب شهدنا أنه منذ مراد الأول بذلت الدولة العثمانية جهوداً كبيرة للاستيلاء على مناجم الفضة والذهب الغنية في صربيا والبوسنة. كان إنتاج مناجم الذهب والفضة، قبل مجيء العثمانيين، يُرسل إلى المجر وإيطاليا، وكان يشكل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الأوروبي. كان أحد الأسباب الرئيسة للصراع الطويل بين المجر والإمبراطورية العثمانية حول صربيا والبوسنة هو امتلاكها لهذه الرواسب المعدنية. من المؤكد أن العثمانيين لم يحققوا السيطرة الكاملة على هذه المناجم إلاّ في عهد محمد الفاتح وسيعملون بعد هذا العهد على مواصلة الإنتاج من الملتزمين الصرب أو الدوبروفنيكيين أو اليونانيين. نحن نعلم أنه في عهد محمد الفاتح، جرى تشغيل رواسب جديدة للذهب والفضة. كان عمال المناجم من أصل ألماني من ترانسيلفانيا يعملون منذ مدّة طويلة في هذه المناجم، وكانت التكنولوجيا واللوائح وأنظمة التعدين في ساكسونيا سارية هنا. وقد جُمِعَت لوائح التعدين وأنظمته هذه المترجمة إلى اللغة التركية في قوانين التعدين العثمانية.

احتكار الملح

تُعدُّ اللوائح والقوانين المتعلقة بإنتاج الملح وتوزيعه موضوعاً لتنظيم واسع النطاق في الدولة العثمانية، بسبب أهميته الكبيرة في مجال الاقتصاد والمالية. فالملح مادة لا غنى عنها للشعب، لهذا السبب وُضِعت موارد إنتاجه وتوزيعه تحت سيطرة الدولة من أجل توفير الدخل للخزينة. ومن أجل زيادة الإنتاج، شجعت الدولة المؤسسات الخاصة، ومُنِح الأفراد حقوق الملكية على موارد الملح المفتوحة بهذه الطريقة. كان الأشخاص العاملون في هذا المجال مجبرين على تسليم خمس إنتاجهم للدولة. ومُنِح إنتاج الملح للأفراد الذين يمتلكون خصوصية الإلتزام بموجب عقد على شكل مقاطعة. وقد أصدر السلطان أمراً سلطانياً يضمن للملتزم إنتاج الملح، وتوزيعه، والحصول على الدخل المحدد مسبقاً، وأرسل الأوامر إلى السلطات المحلية والبيكوات والقضاة؛ لدعم الملتزمين، الذين حصلوا على حق تشغيل مصدر الدخل هذا احتكاراً. وكانت توجد طريقة أخرى لتشغيل موارد الملح وهي طريقة الأمانة، إذ تترك الحكومة صلاحيات المشروع جميعها في أيدي الأمين، الذي كان يعدّ موظفاً حكومياً، ويمتلك كلّ صلاحيات الملتزم ومسؤولياته. وبذلك كان هذا المشغل يعمل مستقلاً تماماً على شكل التزام أو أمانة. وكانت تُدفع المصاريف الإدارية كلها ورواتب العاملين وأجورهم من رأس المال المشغل وأرباحه، ويُحوَّل صافي الربح إلى الخزينة المركزية. يُعَدُّ أسلوب الإدارة المستقلة

هذا أسلوبَ إدارةٍ عام يُطبّق في أنواع فروع الإنتاج والأعمال في الإمبراطورية العثمانية جميعها. وهكذا كانت الدولة تنقذ نفسها من نفقات المراسلات والنقل الباهظة والتأخير في الإنتاج.

كما هي الحال في شركات التعدين الأخرى، في شركات الملح أيضاً، كان الأشخاص المقيمون قريباً من المشغل يعملون فيه عمالاً. فعلى سبيل المثال، كان منجم ملح أهيولو (أنخيالوس) الواقع على ساحل البحر الأسود يجتذب العمال ليس من القرويين المحيطين به وحسب، بل من كيرك كيليسة، وروسي كاسري، وزاغرا، وكيزانليك، وفيليبة/ بلوفديف. وكان لهؤلاء العمال مكانة اجتماعية خاصة يُطلق على العامل في هذا المجال اسم «صانع الملح - توزجو». وبسبب هذه الخدمة الإجبارية، أُعفوا من ضريبة العوارض، وكانوا يدفعون بعض ضرائب الدولة بمستوى أدنى. كان عدد العمال في أهيولو ١٠٤٧ عاملاً. وأما عدد العاملين في أحواض الملح في سالونيك فقد بلغ ١٥٤٥ شخصاً. وفي بعض أحواض الملح الأخرى، كان العمال يحصلون على حصة من الإنتاج تتراوح بين ١٠٪ إلى ثلث الإنتاج. وكانت هذه الطريقة مثيرة للاهتمام جرى اللجوء إليها؛ لاستمرارية العمل، وزيادة الإنتاج. وإذا ما هرب العمال من هذا العمل الشاق كانوا يعيدونهم إلى أحواض الملح بالقوة. كانت مكانة عامل الملح الاجتماعية تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن. ونحن نعلم أن هذا الوضع، قاعدة عامة، ينطبق على مجموعات أخرى من العمال العاملين في خدمة الدولة، مثل عمال المناجم، ومزارعي الأرز.

كان العاملون في إنتاج الملح يتمتّعون بهذه المكانة الاجتماعية، كما هي الحال مزارعي الأرز وعمال المناجم. وقد وُضِعَ العمال تحت إشراف مشرفين يطلق عليهم اسم الرئيس (ريّس). إذ يتولّى الرؤساء إنتاج الملح وبيع المستخرج منه للتجار في المنطقة. كان هؤلاء متعهّدين من المستوى الثاني يعملون تحت الإشراف العام للملتزم والأمين. نرى أن الرؤساء جاؤوا من الطبقة العليا المحلية، من المسلمين أو المسيحيين الأثرياء الذين استلموا هذه الوظيفة من أجل الربح. وكان بيع الملح وتسليم الربح إلى الخزينة من مسؤولية الملتزم أو الأمين. فعلى سبيل المثال، بين عامي ١٤٩٢ و١٤٩٥، بيعت كل ٤٥ أوقّا[١٩٧] من الملح في أهيولو بمبلغ ٣٠ أقجة، تُدفع أقجتان منها للرؤساء. بسبب الأهمية الحياتية لاستمرار إنتاج الملح من دون

---

١٩٧ - أوقة مقياس عثماني للوزن يساوي ٤٠٠ درهم. تباينت قيمتها، ولكن وُجِدَت في أواخر الإمبراطورية على أنها ١.٢٨٢٩ كيلوغرام. في تركيا، تسمى الوحدة التقليدية الآن «إسكي أوقّا» «الأوقّة القديمة» أو «كارا أوقّا» بمعنى «الأوقّة السوداء»؛ كما أن قيمة «يني أوقّا» «الأوقة الجديدة» هي واحد كيلوغرام. (المترجم).

انقطاع، وللحيلولة دون الإضرار بإيرادات خزينة الدولة، حُصِر بيع الملح بمنطقة معينة. وكان أهل المنطقة، بما فيه سكان البلدات والمدن، يضطرون إلى شراء كمية معينة من الملح كل ثلاث سنوات مرّة، سواء احتاجوا إليها أم لا. أُسيء استخدام هذه الطريقة كثيراً وهذا أثار الناس، وازدادت شكاويهم منه.

كان بائعو الملح الخاصون يوفّرون مصدراً محدداً للملح، يشترونه وينقلونه ويوزّعونه في منطقة محددة. وفي بعض الأحيان كانت الدولة تتولى أعمال النقل والتوزيع. وفي هذه الحالة الأخيرة، يُخزّن الملح في مستودعات مملوكة للدولة ويُباع إلى الأهالي من متعهّدين. ومن أجل ضمان استمرار بيع الملح، وهو مادة ثقيلة، نظمت الدولة وسائل نقل رخيصة الثمن. على سبيل المثال، اتبعت الدولة عمل الجمّالين (بوغورجو) العرب بمؤسسة معينة في وضع محدد من أجل نقل الملح إلى المنطقة من كيزيلجا توزلا، التي يُستخرج الملح منها منذ العصور القديمة وتنتج كثيراً من الملح المطلوب. كان يلزم ١٢ ألف جمل لنقل ٣٠٠٠ طن من الملح سنوياً. تولّى الجمّالون العرب (بوغورجو) أعمال النقل هذه مقابل إعفائهم من ضريبة العوارض. نجد الجمالين العرب يعملون في مجال نقل الملح في سناجق صاروخان وآيدين ومنتَشة أيضاً. وفي سنجق آيدين، ينقلون القمح والفواكه المجففة والقطن إلى الموانئ، للتصدير. في هذا النوع الأخير من النقل، يدفع أصحاب الأعمال الخاصة أجوراً أعلى من الدولة؛ لذلك واجه نقل الملح صعوبات خطيرة في القرن السادس عشر. وأخيراً، أجبر هذا الوضع الحكومة على إلغاء نظام النقل الإلزامي وفرض ضريبة معينة مقابل الخدمات (١٥٢٨).

ولأن الملح مادة حصرية (احتكار) للدولة ومن أجل إدارة الأعمال في ظل ظروف اقتصادية صحية، فقد حظرت الدولة جلب الملح من مصادر أخرى وبيعه في منطقة معينة. وقد خلقت هذه الطريقة مواقف مزعجة للناس، مثل تفتيش منازلَ عبدِ السلطان المختص بالممنوعات (يساك كولو - العبد المتخصص بالممنوعات)، للعثور على الملح المهرب.

بلغ صافي الدخل السنوي لخزينة الدولة من الملاحات جميعها، بما في ذلك الملاحات الصغيرة، مبلغاً كبيراً قدره ٨.٣٠٠.٠٠٠ أقجة (١٤٠.٠٠٠ قطعة نقدية من الذهب).

دعونا نضيف هذا فيما يتعلق بموضوع الملح: جزء كبير من حاجة اسطنبول للملح كان يأتي من أحواض الملح التابعة لخانية القرم. وصلت كمية الملح المرسلة من خانية القرم إلى

إسطنبول عام ١٥٨٧ إلى ٤١٢٧٤ كيلة، أو ١٠٠٠ طن. وكان يُنقَل هذا الملح من البحر الأسود إلى إسطنبول تحت إدارة قباطنة سفن الشحن اليونانيين أو تحت إشراف موظف عثماني وهو يوناني أيضاً.

يعد ملح فالاشيا الصخري مصدراً مهماً لإمدادات الملح، المادة الحيوية، لدول البلقان. وهذا الملح القادم من فالاشيا بكميات كبيرة يغذي مدن البلقان واسطنبول. والملح الصخري مهمٌ جدّاً في تربية الحيوانات. يُستخرج الملح الصخري من أحواض الملح بالقرب من تيرغوفيس في فالاشيا، ويُنقل إلى موانئ نهر الدانوب بواسطة عربات ويُباع تحت السيطرة العثمانية على الضفة الأخرى من نهر الدانوب. تُظهر الوثائق أنه جُلِبَت ٥٠٠٠ عربة من الملح من فالاشيا في منتصف القرن السادس عشر. نُقل هذا الملح من ييركوغو (جورجيو) إلى نيغبولو في ٢١٥٠ عربة كبيرة. ونعلم أنه في عام ١٦٣٠، نُقلت ٤٠٠٠ عربة من الملح إلى نيغبولو وروسجوك وسيليسترا. حولت حكومة والاشيا من جهة والعثمانيون من جهة أخرى مبيعات الملح إلى مصدر مهم للدخل.

كانت الحكومتان العثمانية والفلاشية تأخذان رسوماً جمركية بنسبة ٤٪ في نيغبولو و٥٪ في روسجوك، وكانت تُجمع ضرائب صغيرة نقداً وملحاً. فضلاً على ذلك، كانت الدولة العثمانية، التي كانت تحتكر بيع الملح، تشتري ١٠٠ قطعة ملح مقابل ٤٧ أقجة، في ميناء سيليستير على سبيل المثال، وتبيعها للمحلات الخاصة مقابل ٨٠ عملة فضية. وكان فويفودا (حاكم) فالاشيا يجمع إيرادات ضخمة من العملية نفسها. نرى أن الفويفودا يؤمِّن رأس المال الكبير المطلوب لشراء هذا الملح قروضاً من موظفي الجمارك العثمانيين والملتزمين وحتى من الشخصيات البارزة في إسطنبول. يُنظر إلى فقدان الأقجا قيمتها بعد عام ١٥٨٤ والمعاملات الائتمانية للكبار في إسطنبول على أنها السبب الرئيس لتمرد حاكم فالاشيا الفويفودا ميهال (١٥٩٤-١٦٠١). ومن أجل منع أي سوء استخدام للأحداث، عقد اتفاقية مع فويفودا فالاشيا في عام ١٦٠٣. وبناء على ذلك حُسبت عائدات الضرائب في ميناء الدانوب بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ قطعة فضية، وأضيف هذا المبلغ إلى الجزية السنوية للفويفودا وتُركت له الضرائب جميعها. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطريقة كانت تستخدم من الفويفودا بوصفه ملتزمَ ضرائب وأن المبلغ الكبير المرتبط لا علاقة له بخراج فالاشيا.

أساليب تحصيل الضرائب في المقاطعات:

عندما كانت تُنظّم حملة عسكرية كبرى، كان أمين الصندوق (الدفتردار) في إسطنبول يرسل الأوامر إلى كل مكان، ويمنح صلاحيات واسعة للأمناء والملتزمين والقضاة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب، ويعزل أيَّ شخص يتبين أنه مقصر في واجباته. أُنشِئ تنظيم مستقل ذو صلاحيات واسعة من أجل تحصيل الضرائب المستحقة غير المدفوعة. كان يتحرّك ستون شخصاً تحت إشراف مسؤول يُدعى باش باكي كولو (عبد رئيس جباة الضريبة المستحقة)، من أجل اتخاذ الإجراءات لتحصيل الضرائب غير المدفوعة. وكانت لدى هؤلاء الأشخاص الصلاحيات اللازمة لإلقاء القبض على أولئك الذين يرفضون الدفع ووضعهم في السجن. نحن نعلم أنه في عهد الفاتح، سُجن عدد من الملتزمين أو حتى أُعدموا؛ لأنهم لم يتمكنوا من دفع الأموال التي أخذوها على عاتقهم بموجب عقد. كان يتوجّب على الملتزم (العامل) العثور على كفلاء أثرياء من أجل المقاطعة التي حصل عليها بالمزاد. وفقاً للعقد، يدفع الملتزم مبلغاً مقدماً إلى الخزينة بمجرد حصوله على المقاطعة. وهو ما كان يسمى «المعجّل»، ويدفع الجزء المتبقي على أوقات مثل كل يوم (القسط اليومي)، أو كل ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر، وما إلى ذلك، حسب الاتفاق، طريقة المقاطعة الالتزام هي الطريقة الأساسية لتحصيل الضرائب المطبقة في الدولة العثمانية منذ العصور الأولى لتأسيسها. مع أن هذه الطريقة أخذت فيما بعد اسم طريقة الالتزام وتوسعت مع المزيد والمزيد من الظروف المواتية لصالح الملتزمين، فإنه لم يكن هناك تغيير كبير في النظام. ولم يحدث تغيير كبير إلا في القرن الثامن عشر، عندما أُعطِيَت المقاطعة بطريقة المالِكانة. فقد كانت في الماضي تُمنح المقاطعات مدة ثلاث أو أربع سنوات، ولكن في القرن الثامن عشر، بدأ منحها مدى الحياة، بل كانت تورّث إلى الأبناء.

حصلنا على معلومات عن كيفية تشكُّل المقاطعة، وكيفية تسجيلها في الدفاتر المالية، من التقرير التفصيلي لقلعة كيلي التي فُتِحَت حديثاً. كان القاضي أو الملتزم أو الأمين مُجبراً على مراقبة أي نشاط اقتصادي قد يخضع إلى الضريبة في المنطقة وإبلاغ المركز بذلك. وبحسب هذا التقرير، يحدد القاضي مصادر الدخل التي يجب تحصيل الضرائب منها، بما في ذلك مصادر الدخل؛ قبل الفتح، ويبلغها للمركز. ويعطي القاضي بعضاً من هذه الدخول للالتزام على سبيل التجربة ويبلغ المركز عن مقدار الدخل الذي حُصِل في مدّة زمنية معينة. إذا قرر الدفتردار (أمين الصندوق) أن هذا الدخل مهم بما فيه الكفاية ليكون مقاطعةً، فإنه يسجِّله بوصفهوحدة مقاطعة في دفاتر المقاطعات الموجود في

المركز، ويُرسَل أمر إلى القاضي المحلي لإعطاء المقاطعة للالتزام. هذا الأسلوب هو الأسلوب الأكثر استخداماً لإنشاء موارد جديدة ومقاطعات جديدة للخزينة.

تساعد مرونة نظام المقاطعة على تخفيف المشكلات التي قد تنشأ نتيجة التغيير. ويُعدّ نظام الحوالات والوجاقلية(١٩٨)، الذي يسمح باستخدام الدخل عند المصدر، من أهم هذه التدابير. نظام تحويل الأموال يزيل عناء حمل النقود إلى المركز؛ أي إسطنبول وإرسالها مرة أخرى إلى أماكن إنفاقها. تحويل الأموال هو إجراء الدفع بأمر من مصدر الدخل إلى المكان المخصص له. يدفع الملتزم أو الأمين الذي يتلقى أمر السلطان على الفور. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الدفع على شكل دفع رواتب حراس قلعة مجاورة أو شراء شيء للسلطان من ذلك المكان. الشخص الذي يجري الحوالة يدفع ويطلب مستنداً من الشخص الذي يتلقى الأموال مقابل تعويض مستقبلي. يُسَجَّل الدفع في دفتر سجلاّت القاضي الموجود في تلك المنطقة. وبهذه الطريقة، تُسَدَّد المدفوعات من دون تأخير، وتعود الأموال إلى السوق في وقت قصير. في أوقات الحرب، لم يكن من الممكن في بعض الأحيان دفع أوامر التحويلات بسبب المدفوعات الزائدة أو انخفاض الدخل، وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، انتشر نظام الوجاقلية بدلاً من التحويلات المالية على نطاق واسع. والوجاقلية تعني خلق حالة ارتباط دائمة بين مقاطعة معينة ومكان نفقات معينة. فمثالاً على ذلك يُحدّد مصدر دخل قريب، أي مقاطعة، من الحراس في قلعة تقع على الحدود، يُزوّدون بأمر من السلطان باستلام رواتبهم من هناك بحسب المبلغ المحدد. يُرسِل جندي القلعة واحداً منهم إلى ذلك المكان، ويأخذ المال، ويسلّم وثيقة كما هو مذكور أعلاه. لا تُدفع أيّة مبالغ من أي مصدر آخر غير المصدر المخصص للوجاقلية. يُطبق نظام الوجاقلية خاصة في مثل هذه الحالات نظراً إلى أهمية حصول جنود القلاع الموجودة على الحدود البعيدة على رواتبهم في الوقت المحدد. بمعنى آخر، الوجاقلية تعني فصل مصدر الدخل عن سيطرة الخزينة المركزية. ومع ذلك يجوز للخزينة إنهاء وضع الوجاقلية هذه بأمر من السلطان في أي وقت تراه ضرورياً. إنه لمن المبالغة وصف هذا الإجراء المالي بأنه استقلال ذاتي أو امتياز دائم. في الواقع، تمثل الوجاقلية استقلالاً إدارياً تحت السيطرة المباشرة للمركز. على

١٩٨ - (أوجاق – ocak) بالتركية الحديثة، ومعناها الأصلي: الموقد، ثم عُربت إلى وجاق، وهي مصطلح يُطلق على طائفة من طوائف أرباب الحرف، أو النوادي السياسية أو الجمعيات، كان يُطلق على الوحدة العسكرية العثمانية، وهي التي تتألف من أفراد يطلق عليهم لفظ «الوجاقلية»، والواحد منهم «وجاقلي». (المترجم).

سبيل المثال، قُدّمت بعض السناجق في شرقي الأناضول وجاقلية. وهذا يعني أن أمير (بيك) العشيرة يجمع إيرادات ذلك المكان لنفسه، ولا يذهب الملتزمون أو موظفو الدولة إلى هناك لتحصيل الضرائب. طُبِّقت هذه الطريقة، التي تناسب البنية الاجتماعية لمنطقة شرقي الأناضول حيث تزدحم القبائل، في مناطق أخرى حيث تُركت السلالات المحلية في أراضيها بعد الفتح وهي تتمتّع بامتيازاتها السابقة. وحتى في مثل هذه المناطق الوجاقلية، قد تُوضع بعض الضرائب، مثل الجزية، مباشرة تحت سيطرة الخزينة المركزية. واستخدمت الإدارة العثمانية مصطلح الوجاقلية في الحالات التي منحت فيها بعض الاستقلال المالي.

وخلاصة القول، من الواضح أن نظام الوجاقلية يعني نوعاً من الاستقلالية بدرجات ومعانٍ مختلفة بحسب المكان والزمان. ومن الممكن تفسير الحوالة على أنها رسالة مصرفية محدودة. ومن الواضح أن نظام المقاطعة - الالتزام كان من المؤسسات الأساسية التي بلورت النظام المالي والاقتصادي العثماني. بادئ ذي بدء، كانت المقاطعة أو الالتزام تشير إلى تراكم رأس مال كبير ومعاملات نقدية، وقد أدّت إلى ظهور مجموعة رأسمالية (مالدار، أو متموّل في اللغة العثمانية) في المجتمع العثماني، تضمّ الصرافين أيضاً. ولم تكن الدولة العثمانية تهتم فيما إذا كان أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين يمكنهم أخذ المقاطعة على عاتقهم مسيحيين أم يهود أم مسلمين أم أجانب. المطلوب هو توفّر أصحاب الائتمان الذين يمكنهم دفع إيرادات الدولة مقدَّماً أو بالتقسيط في الوقت المحدد. على سبيل المثال، نحن نعلم أن مقاطعات التعدين الصربية أو البوسنية مُنحت للرأسماليين من راغوز، ومُنحت مقاطعة الشب في غربي الأناضول للأجانب من جنوة أو البندقية. ونرى أن المقاطعة السنوية لمنطقة جمارك إسطنبول، وهي أحد أكبر مصادر دخل الدولة، ارتفعت من قرابة ١٠.٠٠٠.٠٠٠ إلى ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ في المزادات التي أثارت النزاع بين الملتزمين عام ١٤٧٦ في عهد الفاتح. نرى أن الرأسماليين اليونانيين أو اليهود أو المسلمين أو الدونما شكلوا اتحادات فيما بينهم؛ للحصول على هذه المقاطعة.

ثمة جانب آخر يشير إلى المرونة التي كان يتمتّع بها نظام المقاطعة-الالتزام العثماني التي خلقت نتائج مهمة. إذ يمكن للملتزم الذي يحصل على مقاطعات كبيرة أن يقسّم هذه المقاطعة إلى قطع ويسلّمها مباشرة لملتزمين آخرين عبر المناطق. في الواقع، هذه الطريقة أمر لا مفر منه بالنسبة إلى المناطق الكبيرة. فالمنطقة الجمركية في إسطنبول تغطي فقط على الجانب الأناضولي منطقة شاسعة تمتد حتى ساحل آيدن. وفي هذه الحال يمكن للملتزم الذي سيتولى

هذه المقاطعة في إسطنبول أن يقسمها إلى وحدات محلية أصغر، مثل جمارك مودانيا وجمارك إزمير وغيرها، ومِن ثَمَّ يسلمها بعقدٍ إلى ملتزمين آخرين. ومن ثمَّ يكون الملتزمون المحليون هؤلاء أكثر نشاطاً وفاعلية من غيرهم في تحصيل الإيرادات لأنهم يعرفون الظروف في تلك المنطقة عن كثب. ولا يكون هؤلاء الملتزمون مسؤولين أمام الدولة، بل مباشرة أمام الملتزمين الأساسيين الذين أخذوا على عاتقهم تسديد إيرادات المنطقة الكلية، فيسلمون الإيرادات لهم وليس للدولة. ويمكن للملتزمين الإقليميين تسليم التزاماتهم لملتزمين أكثر محلّية. غالباً ما ينزل هذا التسلسل الهرمي للملتزمين حتى يصل إلى مستوى ملتزمي القرى. يأخذ الملتزم الرأسمالي الكبير في المركز قروضاً من كبار الصرافين في إسطنبول من أجل تسديد الدفعات في الوقت المناسب للخزينة، ويؤدي هؤلاء الصرافون في الواقع دور البنوك.

أدى هذا التسلسل الهرمي للملتزمين دوراً أساسياً في ظهور تسلسل هرمي للأعيان في القرن الثامن عشر، الذي منَحَ المقاطعات مدى الحياة أو بالوراثة.

نظام المقاطعة أو الالتزام هو المؤسسة الأساسية للنظام المالي العثماني من حيث توفيرها الأموال الجاهزة لنفقات خزينة الدولة، وقد استُخدِمَ منذ بداية تأسيس الدولة العثمانية، وكان يستخدم على نطاق واسع في الدول الإسلامية ما قبل الدولة العثمانية. وقد انتشر هذا النظام على نطاق واسع مع مرور الوقت، وحدثت تغيرات في الأوضاع الاجتماعية للمجموعات التي تمارس الالتزام. فعلى سبيل المثال، من التطورات المعروفة أنه في القرن السابع عشر، تحوّلت بعض الشخصيات العسكرية وحتى بعض الولاة إلى ملتزمين، وتولّى الأعيان (الوجهاء) المحليين هذا العمل عموماً. ومن ناحية أخرى، فإننا نعلم أنه ليست الدولة وحسب من استفاد من نظام الالتزام، بل استفاد منه البيكوات والوزراء الذين استلموا أراضي الخاص والسيباهيين أصحاب أراضي الزعامت أو التيمارات، وذلك نتيجة للمرونة التي تحدّثنا عنها أعلاه. وفقاً لما تعلمناه من سجلات الأرشيف، فإن العديد من السباهيين سلّموا مهمة تقويم الدخول وجمعها في العديد من القرى إلى وكلاء أو لملتزمين. وهكذا نرى أن الديرليك[١٩٩] أو المعاشية تحوّلت إلى ائتمان. وفقاً لهذه الأصول التي انتشرت على نطاق واسع في القرن السابع

١٩٩ – ديرلك dirlik وتعني المعاشية، وهو ما كانت تقدّمه الدولة العثمانية بوجه عام لأصحاب الوظائف فيها من موارد دخل للتعيش منها، سواء كان في شكل معاش أم في شكل ريع لأحد العقارات. وقد أطلق اسم (ديرلك) أي معاشية على المعاشات اليومية والشهرية والسنوية. (المترجم)

عشر، يتولّى الكابي كولو ذو الأجور المرتفعة (راتب الألوفة) أو بوجه عام السيباهي صاحب الراتب المرتفع، أعمال الالتزام بالتخلي عن ألوفه (راتبه) أو دفع بدل ذلك. وتعدّ الدولة ذلك ضماناً، وتفضلهم على غيرهم في تسليمهم الالتزامات. يمكن للبيك أو الباشا الحصول على التزام في السناجق أو الولايات البعيد التي تعاني من صعوبات في تحصيل الإيرادات. ويتولى الوالي المعين على هذا السنجق أو الولاية دور الالتزام في جباية ضرائب وإيرادات ذلك المكان بقوله: «إذا مُنِحَ الالتزام لي فسوف أتعهد بدفع مبلغاً وقدره كذا إلى الخزينة سنوياً». وبطبيعة الحال، نتيجة لمثل هذه الصفقة، إذا كان هذا الشخص ينحدر من سلالة محلية، فإن تلك المنطقة تصبح في الواقع مستقلة ذاتياً. طُبِّقَت هذه الطريقة في السناجق والولايات العربية وأدت إلى ظهور سلالات محلية. فأبناء معن الذين استلموا تحصيل ضريبة «جبل» لبنان وراثياً حولوا تلك المنطقة إلى منطقة حكم ذاتي. وأما في مصر، التي تتمتع بالاستقلال المالي، فقد أدى انتقال المقاطعات الكبيرة إلى الأمراء (البيكوات) منذ العصر المملوكي القديم مقاطعات، إلى اتخاذ مصر صفة الحكم الذاتي، ولاسيما منذ نهاية القرن السادس عشر. باختصار، من الضروري دراسة تاريخ نظام المقاطعة بعناية من أجل فهم بعض التطورات الاجتماعية والإدارية وحتى السياسية الأساسية وتفسيرها في الإمبراطورية العثمانية.

الجزية وغير المسلمين

تُعدُّ إيرادات الجزية واحدة من أهم الموارد النقدية في الميزانية العثمانية. ففي عام ٨٩٤هـ/ ١٤٨٨م بلغت إيرادات الجزية في أنحاء الدولة العثمانية جميعها ٣٠.٧١٠.٠٠٠ أقجة. يتضمّن ذلك ضريبة الإسبنجة، وهي ضريبة الرأس المتبقية من الإدارة الصربية. أحصت هذه القائمة ٦٤٥.٥٥٠ خانة (أسرة) غير مسلمة تدفع الجزية في ذلك الوقت. ارتفع الدخل القادم من الجزية إلى إجمالي ٤٥.٠٥٠.٠٠٠ أقجة في عموم الدولة في ميزانية عام ١٥٢٨. والسبب في هذه الزيادة هي المناطق التي انضمّت إلى الدولة العثمانية في هذين التاريخين.

يشكل هذا المبلغ ٨٪ من إجمالي إيرادات الإمبراطورية. وينبغي أن يضاف إلى هذا المبلغ الخراج القادم من المسيحيين ومن ولايات (فويفودا) فالاشيا والبغدان. وفي هذا الدخل يُعدُّ ما يدفعه غير المسلمين بمنزلة جزية، أو خراج، ومن ثمَّ تستفيد هذه البلدان من الحماية الكاملة للدولة باعتبارها مناطق أرض خراج. ولكن عندما تندلع انتفاضة هناك، تعود هذه البلدان إلى

وضعها السابق بوصفها دار حربٍ، وتصبح مفتوحة أمام الهجمات، حيث يمكن أن يتعرض شعبها للأسر، وتُنهب أمواله وممتلكاته. ولكن حتى في حالة التمرد، يَمنع السلطانُ الجيشَ من النهب وأخذ الأسرى؛ لأنه كان يُنظر دائماً إلى تلك المناطق بوصفها مصدراً للضرائب، ومِن ثمَّ تدميرها سيضرّ بالخزينة العثمانية.

الجزية: هي ضريبة شرعية أَمَرَ بها الدين الإسلامي. وتأتي على رأس فئة الضرائب التي يُعدُّ تحصيلها مشروعاً من النواحي جميعها. ومن النادر جداً أن يكون أحدٌ معفيّاً من هذه الضريبة، ونادراً ما تكون ملحقة بأشخاص خارج الخزينة. ولكن يمكن تقديمها تبرّعاً غير عادي من السلطان. لا يُعفى المسيحيون من الجزية إلاّ في ظروف استثنائية (إذا كانوا في الخدمة العسكرية)، وتُحصّل الجزية دائماً نقداً. كان السلطان منذ العصور المبكرة في العهد العثماني وحتى نهاية القرن السادس عشر، يستخدم في جمع الجزية في الغالب الكابي كولو الخاص به، ولاسيما أفراد السيباهية. يحق للسيباهي الذي يذهب إلى التحصيل أن يحصل على رسوم الخدمة، وتُسمى «أقجة الخدمة» أو «الغلامية» لنفسه من دافعي الضرائب. ولهذا السبب، عارض أفراد السباهية بشدة إعطاء جمع الجزية للالتزام على شكل مقاطعة. في نهاية القرن السادس عشر، قُتلت اليهودية إستر كيرا، محبوبة أهل القصر، في تمرد لرجال السيباهية اندلع؛ لأنها قدمت ضريبة الجزية مقاطعةً لأبناء جلدتها من اليهود، نُقلت ممتلكاتها إلى الخزينة. حُدِّدت الجزية في الشريعة الإسلامية الكلاسيكية بدينار أو اثنين أو أربعة دنانير ذهبية، بحسب الوضع المالي للشخص. وتعادل هذه المعدلات من الفضة الخالصة ١٢ أو ٢٤ أو ٤٨ درهماً من الفضة الخالصة. ولم يتبع العثمانيون هذه النسب الدينية في كل مكان وزمان، بل طبقوا نسباً أخرى، آخذين في الحسبان العادات التي كانت موجودة قبل الدولة العثمانية وثراء المنطقة وأحوالها الأخرى. أضف إلى أن الجزية كانت تُجمع دائماً ضريبةً تابعة للخزينة المركزية. في حالات نادرة، عُدّ رسم الجفت (المزرعة) أو ضريبة الإسبنجة بديلاً للجزية. كانت تؤخذ ذهبية أو ما يقابلها، ٢٢ أقجة فضية من الفلاحين ضريبة نُظمت تحت اسم ضريبة جفت خانة (مزرعة - خانة) (المزرعة خانة أو الجفت خانة هي الأسرة التي تتصرّف بأرض تُقدّر مساحتها بما يستطيع زوج (جفت) من الثيران حراثتها). ويمكن إرجاع هذا الأسلوب إلى العصر الروماني[٢٠٠]. وهذه ليست الجزية. إنها ضريبة رأس مختلفة.

---

٢٠٠ - راجع: خ. إنالجيك، «نظام الجفت - خانة» التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية. ١٨٧-١٩٩.

وفي بعض الحالات الخاصة، مثل الظروف الاقتصادية أو القرب من دولة معادية، كانت تُطبَّق النسب في الجزية. على سبيل المثال، في عام ١٤٨٩، جُمِعَت الجزية بما يصل إلى مبلغ ضئيل هو ٢٥ أقجة في ألبانيا و٣٠ أقجة في جزيرة ثاسوس، في حين أنه في المدّة نفسها، جُمِعَت ٥٥ أقجة في ولاية بدليس و٨٠ أقجة في سورية وفلسطين. في المجر، قرابة عام ١٥٥٠، كانت الجزية ٥٠ أقجة، وكان يُفرض على الفقراء مبلغاً أقل بكثير يبلغ ٢٥ أقجة. ولكن في عام ١٥٦٦، عندما اعتلى سليم الثاني العرش، أضيفت فجأة ١٠ أقجات إلى الجزية. تكررت هذه الإضافات في عمليات الجلوس على العرش اللاحقة، ووصلت الجزية إلى ١٤٠ أقجة في عام ١٥٩٥ (زيادة في الجزية). ومما لا شك فيه أن انخفاض قيمة الأقجة باستمرار مقابل الذهب أدى دوراً في هذه الزيادات. فقدت الأقجة قيمتها ٣-٥ مرات في المدّة ١٥٩٥-١٦٠٣. احتسبت كل ثماني قطع من الأقجة المزيفة (زيوف)، الموزعة على الينى تشيريين مقابل أقجة سليمة (صاغ). عموماً، كانت قيمة الجزية عند العثمانيين أقل من الحد الشرعي.

العام	الجزية
١٤٨٩	٤٠-٧٠
١٥٠٠	٢٥-٢٨ (الأناضول)
١٥٤١	٥٠ (المجر)
١٥٧٤	٦٦ (المجر)
١٥٩٥-١٦٠٣	١٤٠ (عموماً)

ونظراً إلى وجود العديد من العملات الفضية المتداولة، أعلنت الدولة أنها لن تقبل إلاَّ العملات الذهبية في مدفوعات الجزية في هذه المدّة. وفي الأساس كان القرويون يواجهون بالفعل صعوبة كبيرة في العثور على النقود لدفع الجزية، فأوقعهم هذا الأمر الجديد في وضعٍ أكثر سوءاً وفي حيرةٍ أكثر تعقيداً.

كانت الأموال التي يأخذها السيباهيون من أجل خدماتهم الكتابية، ونفقاتهم الخاصة تصل تقريباً إلى ١/ ٢٥ من مبلغ الجزية. أضف إلى ذلك أنَّ جباة الضرائب اعتادوا تحميل القرويين العديد من الرسوم الإضافية. ولا شك أن أحد أهم أسباب اعتناق الإسلام هو

الصعوبات التي كانوا يعانون منها في دفع الجزية. وكانت الدولة تميّز الذين تحوّلوا إلى الإسلام قسراً باسم «أهريان – Ahriyan».

وفي بعض الحالات، طبقت الإدارة العثمانية أسلوب تحصيل الجزية بمبلغ محدد، فتجمع كل جماعة الجزية فيما بينهم وتُسلّم لي الدولة، وهذا ما يسمى بأسلوب «المقطوع». في بعض المدن والجزر، وفي بعض الحالات التي يصعب فيها تحصيل الجزية، كانت الحكومة تعقد اتفاقاً مع ممثل بارز في المجتمع، مثل الكاهن أو الكوجا باش، أو الشوربجي(٢٠١)، أو الكتخدا(٢٠٢) من أجل جمع الجزية بحسب مبلغ محدّد. إن فوائد هذه الطريقة واضحة لكل من تلك الجماعة والحكومة. ومن ثمَّ تضمن الحكومة دفع دخل معين. وأما الجماعة فتتخلص من سوء معاملة جباة الضرائب. وفي هذه الطريقة تُسجل من الخزينة جزية الذين انضموا إلى الجماعة عن طريق الولادة أو بقدومه من الخارج. هناك العديد من الأشخاص الذين ينضمون من الخارج بهذه الطريقة؛ لأن المجتمعات التي تتبع أسلوب المقطوع تمنحهم الفرصة للهروب من الجزية. كان الوضع خطيراً ولاسيما بالنسبة إلى الفلاحين المسيحيين في البلقان عندما كانت تُحمّلُ قرية أو مجتمع مسؤولية جماعية عن الجزية. وإن انخفض عدد من يدفعون الجزية بسبب الموت أو الهروب، فيجب على القرويين دفع مبلغ الجزية المحدَّد والمسجَّل في السجلات. يؤدي هذا غالباً إلى زيادة في الجزية على الشخص أيضاً. وفي عهد الفاتح طُبِّقَت طريقة دفع نصف جزية الهاربين من أصحاب التيمار والنصف الآخر من أهل القرية. ولكن فيما بعد، وُضِعَت هذه المسؤولية على

---

٢٠١ – «شوربجي» رتبة عسكرية كانت مستخدمة في فيلق اليني تشيرية في الإمبراطورية العثمانية، وتطلق على قائد الفوج العسكري، أي، ما يقابل تقريبا رتبة عقيد، وتعني حرفيًا «الشخص المسؤول عن الشوربة (الحساء)». في العديد من المناطق ذات الأكثرية المسيحية في الإمبراطورية العثمانية، مثل مقدونيا الحالية وصربيا وبلغاريا، فضلاً على أجزاء كثيرة من شرقي الأناضول، كان مصطلح «شوربجي» يستخدم أيضاً لقباً لأعضاء (مسيحيين) من النخبة الريفية ورؤساء القرى والمجتمعات الريفية الأخرى والفلاحين الأغنياء، الذين وظفهم العثمانيون في مناصب إدارية مختلفة مثل منصب جابي الضرائب وفي المحاكم. توقف استخدام هذا المصطلح إلى حد كبير في بلغاريا بعد استقلالها عن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر. في أثناء الحكم العثماني، استخدم هذا اللقب الوظيفي بمعنى «العمدة» في المجتمعات المسيحية اليونانية في كامل منطقة تراقيا وفي غرب آسيا الصغرى. (المترجم).

٢٠٢ – كتخدا لفظ تركي – فارسي أصله كدخدا ومعناه «رب الدار»، وأصبح فيما بعد لقباً بمعنى: حاكم أو عمدة. ورد ذكره في بعض المصادر: كتختا، وأحيانا كيخيا أو كيخا. أطلق على أمراء الأقاليم في الدويلات الإسلامية الشرقية وفي العهد العثماني اعتمد هذا اللقب رسميا فأصبح يطلق بصفة أساسية على كل معاون أو مساعد للموظف الكبير في الدولة. (المترجم)

عاتق المجتمع فقط. كان هذا الظلم يؤدي إلى هجرة القرويين من أراضيهم وهروبهم، وهذا يؤدي إلى خراب القرية. وحلاً لهذا الوضع وجدت الإدارة الطريقة الآتية: يُحدَّد الأشخاص الذين يتوجّب عليهم دفع الجزية كل ثلاث سنوات وتُكتب أسماؤهم في سجل. وقتئذٍ تُحذف أسماء المتوفين والهاربين من السجل. إذا كان هناك عدد زائد من السكان (nev-yafte) يسجّلون في السجل. وأُنشِئت منظمة منفصلة؛ لتحصيل الجزية من أولئك الذين غادروا أراضيهم: سُلمن شؤون الهاربين، الذين يُطلق عليهم يافا (yava)، إلى أحد الملتزمين من أجل تعقب الهاربين، وجمع الجزية الخاصة بهم. وقوات الدولة ستقدم المساعدة للملتزمين.

أدت الزيادة في كمية الجزية، وسوء استخدامها والتجاوزات إلى تحول قطاعات كبيرة من السكان المسيحيين، ولاسيما في المناطق الجبلية (مانيا في البيلوبونيز)، ضد النظام العثماني، ولاسيما منذ أواخر القرن السادس عشر فصاعداً. وتحوّل اعتناق الإسلام هرباً من الجزية في البلقان من الحالات الفردية إلى اعتناق الإسلام جماعياً، عُدّ هذا الاستخدام للجزية هو السبب الرئيس في ذلك.

فيما يتعلق بضريبة الرأس، من الضروري الحديث عن ضريبة الإسبنجة، التي حُدِّدت على أنها مشتقة من كلمة «Jupanitsa» الصربية (وتعني المستحقات المدفوعة للسيد الإقطاعي Jipan)، وهي ضريبة فُرِضَت مبكراً بوصفها ضريبة رأس ثانية، وكان على كل مسيحي يدفع الجزية يتوجّب عليه أن يدفعها. على الرغم من أن «الجزية» ضريبة إسلامية، فإن «الإسبنجة» كانت ضريبة رأس شائعة في البلقان قبل العثمانيين. تركت الإمبراطورية العثمانية هذه الضريبة العرفية سارية وأدرجتها في تيمار السيباهي. تُدفع الإسبنجة دائماً نقداً بمعدل ٢٥ أقجة. على الأرجح، في الوقت الذي اعتمد فيه العثمانيون هذه الضريبة، كانت الضريبة الذهبية على الرأس التي كانت موجودة منذ المدّة الرومانية البيزنطية القديمة تعادل ٢٥ أقجة. وكانت ضريبة الإسبنجة تُجمع للخزينة في أراضي الخاص التابعة للخزينة. وفي الأوقاف ضُمِّنت الإسبنجة في إيرادات الأوقاف. دخلت الإسبنجة إلى النظام الضريبي العثماني في المجر تحت اسم «رسوم الكابو» (مكشطة البيدر). وطبقت الدولة الإسبنجة رسوماً عثمانية في شرق الأناضول في أربعينيات القرن السادس عشر. في الواقع، كل من الجزية والإسبنجة تعني ضريبة الرأس المزدوجة. إلا أن العثمانيين قبلوا مبدأ دفع الضريبة نفسها مرتين. ولم يُطبَّق هذا المبدأ في حالة الإسبنجة. وربما يمكن تفسير ذلك بكون السكان المحليين اعتادوا على دفع

الإسبنجة منذ مدّة طويلة وأن الخزينة العثمانية لم تكن تريد أن تفقد هذا المصدر الكبير للدخل. يجب علينا ألاّ ننسى أنَّه في ظل الضرورة المالية، كان العثمانيون يفرضون ضريبة العوارض إضافة إلى الضرائب العامة(٢٠٣).

الضرائب المحصلة من الفلاحين عموماً

كما كان للضرائب في إمبراطوريات الشرق الأوسط تأثير حاسم في الاقتصاد العام، كذلك الأمر، حدّدت الضرائب أسس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الريفي. صُنِّفَت الضرائب المحصلة من القرويين في ثلاث فئات أساسية في القوانين وسجلات الضرائب. بادئ ذي بدء، يحدِّد النظام الرسمي المزدوج الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأسرة القروي ولشكل تصرّفه فيما يخص تشغيل الأرض. يشير الرسم المزدوج، بالإضافة إلى رسوم الجبا – caba، والكارا – kara، والمجرّد – mücerred، والبينّاك – bennak، إلى النسب الضريبية التي حُدِّدت حسب إمكانيات المكلّفين (دافعي الضرائب). وحول الطريقة الضريبية القائمة على نظام الخانة – المزرعة (جفت – خانة)، ينبغي أن نضيف أن رسوم المزرعة (جفت رسمي) وما يرتبط بها من ضرائب ليست إسلامية، بل هي ضرائب عرفية بالكامل. وهي استمرار للنظام الضريبي البيزنطي الروماني(٢٠٤). كانت هذه الرسوم، التي تسمى «رسوم عرفية» وفق المصطلحات العثمانية، في الأساس مقابل بعض الخدمات الإقطاعية. تُركت رسوم المزرعة – الجفت عموماً لأراضي التيمار الممنوحة للسباهي، وكانت تشكِّل الدخل النقدي الرئيس للسيباهي. ضريبة العشور تأتي في المرتبة الثانية في ترتيب الضرائب. ضريبة العشر هي ضريبة شرعية إسلامية بالكامل ويشار إليها تحت اسم «القانون – الشريعة» وواصل العثمانيون بعض التغييرات على الضريبة العشرية التي ترسخت مع مرور الوقت، فضلاً على القواعد الإسلامية.

---

٢٠٣ – للاطلاع على ضريبة العوارض راجع الموسوعة الإسلامية، وزارة التعليم الوطني. (أو. ل. باركان).

٢٠٤ – راجع: خ. إناجيك،

«The Problem of the Relationship between. Byzantine and Ottoman Taxation,» Aklen XI. Internationalen Byzantinisten Kongresses, Münich.

خ. إناجيك، «القرية، القروي، الإمبراطورية»، المؤتمر الدولي الخامس للوضع الاجتماعي والإقتصادي التركي، أنقرة، مجمع التاريخ التركي، ١٩٩٠.

كان العثمانيون يطبقون عموماً ضريبة العشور بمعدل الثمن بدلاً من العشر المأخوذ من الحبوب على النحو الذي تحدده الشريعة. والسبب هو أن البيكوات في الدول الإسلامية قبل العثمانيين كانوا يأخذون نسبة ذكاة تقدر بواحد من أربعين من الحبوب من أجل الحيوانات. يُعدُّ عموماً مخصصاً للسادة في الحملة. نصادف ضريبة القيمة المضافة هذه في الدول الإسلامية ما قبل الدولة العثمانية تحت اسم «سالارية».

يبدو أن نسبة العشور الإسلامية كانت قضية نقاش رئيسة أثارت قلق الحكومة في النصف الأول من القرن السادس عشر. وكما ورد في الفتاوى الشهيرة لشيخ الإسلام أبو السعود أفندي بشأن الأراضي والضرائب، أراد الفلاحون دفع ضريبة العشور ليس ثمناً بل عشراً، وذلك وفقاً للشريعة. وفي هذه الحالة، سيواجه الحكومة خطر انخفاض إيرادات السيباهية والدولة بمقدار الخمس. وفي مواجهة ذلك وجد شيخ الإسلام أساساً دينياً للتقليد القائم بقوله: إن ضريبة المنتجات المدفوعة هي في الواقع ضريبة الخراج المطبقة في البلدان التي فُتِحت بالقوة، وأنه يمكن تحصيل الجزية برفعها من الخمس إلى النصف. وادعى أن الولايات العثمانية، ولاسيما في غربي الأناضول والبلقان، دفعت العشور بمعدل أقل من اللازم. في الواقع، في البلدان التي فُتحت في النصف الثاني من القرن السادس عشر، كانت ضريبة العشور تُحسب عموماً على أنها الخمس، وفقاً للشرح الذي قدّمه أبو السعود. غير أنه جرى الحفاظ على نسبة الثمن السابقة في الأراضي التي فُتحت سابقاً.

ووفقاً للمبدأ الإسلامي، كانت الأعشار تؤخذ من منتجات الأرض كمنتج (وحسب المصطلح: ضريبة عينية). وكان يتوجب على الفلاح حمل حصة السيباهي إلى مستودعه أو يوصلها إلى أقرب سوق للحبوب لبيعها من هناك. كان هذا قانوناً؛ لأنه كان على السيباهي صاحب التيمار تحويل المنتج إلى نقود، وكان عليه أن يدفع النفقات جميعها في الحملة.

لأنه من مصلحة السباهي نقل المنتج إلى سوق بعيد أو إلى مدينة بعيدة من أجل بيعه بأقصى قدر من الربح، فإن السباهي سيضغط على القرويين. وفي مواجهة ذلك ذكر المشرّع، على وجه التحديد، شروط السوق الأقرب. إن إحدى المشكلات التي تضع القرويين في موقف صعب من حيث إجمالي العشور هي أن السباهي يستلم العشور في الوقت المحدد عند البيدر. وعندما لا يأتي السيباهي لا يستطيع القروي حمل المنتج إلى المستودع، وقد يتضرر المنتج المتبقي في البيدر نتيجة الكوارث السماوية مثل الأمطار وغيرها، لذلك أجاز المشرّع للقروي أن يفصل العشور عن الكومة بحضور

شهود عندما لا يأتي السباهي. يفصل القروي المنتج إلى ثمانية قطع (أكوام) في البيدر، والسيباهي يختار الكومة التي يريدها حصةً له. وفي كثير من الأحيان، لم يكن السيباهي يذهب إلى البيدر ويأخذ العشور بنفسه، بل كان يرسل وكيلاً عنه أو يرسل الشخص الذي باعه السيباهي المنتج. استُخدِم أسلوب الالتزام من أجل التيمارات الكبيرة والزعامت، وكان تدخّل الملتزم يخلق بعض الصعوبات الجديدة للقرويين، فضلاً عن ذلك، جُمِعَت إيرادات الأراضي الممنوحة للسلاطين أو الوزراء أو البيكوات على شكل «خاص»، أو تحصيل إيرادات الأراضي الممنوحة لأفراد القصر والمسماة باشماكلك[٢٠٥]، وحقول الشعير (أرباليك) الممنوحة للمتقاعدين: كانت تُجمع من الوكيل أو الأمين أو الكتخدا أو الملتزم، تحوّل إلى نقد يرسلن إلى صاحب المال.

وفي جمع العشور، كان القروي عادة يجد نفسه أمام وسيط، ولم يكن الوسطاء يترددون في اللجوء إلى العديد من الممارسات السيئة، ويحاولون الحصول على حصة لأنفسهم. إحدى الشكاوى الرئيسة هي أن الفويفودا أو الصوباشي أو الكتخدا، الذين يتنقّلون من قرية إلى أخرى؛ لجمع عشور أسيادهم، يطلبون الطعام والشراب من القرويين لهم ولحاشيتهم كثيرة العدد. الأرشيف العثماني مملوء بكثير من الشكاوى بخصوص هذا الأمر.

هناك سوء استخدام آخر للمنصب يتمثّل في طلب السيباهي النقود من القرويين بدلاً من المنتجات مقابل العشور. كان السيباهيون يلجؤون إلى هذا الأسلوب، ولاسيما في الحالات التي يصعب فيها تحويل المنتج إلى أموال نقدية، أو عندما ينخفض سعر المنتج في السوق. في هذه الحالة، كان القروي يتكبد نوعين من الخسائر. الأول هو الالتزام بتحمل عبء تحويل المنتج إلى عملة نقدية، والثاني هو الالتزام بالدفع بسعر مرتفع للسيباهي في حالة انخفاض السعر. طريقة أخرى هي «الاقتطاع». وكانت طريقة الاقتطاع تجري من منتجات الكروم والبساتين التي كان من الصعب الحصول عليها عشراً. الاقتطاع: هو دفع مبلغ معيّن كل عام مقابل المنتج. أراد السيباهيون تطبيق الطريقة نفسها على الحبوب، لكن المشرّع منع ذلك. كان السيباهيون يطلبون النقد مقابل المنتج في الأوقات التي تنخفض فيها أسعار الحبوب في السوق، وعندما ترتفع الأسعار، فإنهم يقاومون شراء المنتجات. ومن أجل حماية الفلاحين، منع المشرِّعُ السيباهيَّ من طلب العشور في سنوات الجفاف عندما لا يمكن الحصول إلا على البذور من المحصول. وبالمثل،

---

٢٠٥ - باشماكليك، والمعروفة أيضًا باسم أرباليك، هي أراضي ميري تُمنح لبنات الأسرة الحاكمة اللاتي تزوجن في الإمبراطورية العثمانية أو لزوجات السلطان.

لم يكن يُسمح بأخذ العشور من كروم العنب والحدائق والخضروات التي يزرعها الفلاح من أجل طعامه. تُجمع العشور من العشب والأعلاف المزروعة التي بذل الفلاح جهداً فيها، ولكن لا تؤخذ أعشار من العشب الذي ينمو تلقائياً في الحقول المتروكة للناس.

وضعت الإدارة العثمانية قاعدة العشر لحماية الفلاحين في المنتجات التي تتطلب عمالة كبيرة، مثل القطن والعدس والسمسم. وتنخفض هذه النسبة إلى واحد في الخمس عشر بالنسبة إلى بعض المنتجات.

يخضع العسل والأسماك إلى العشور لأنهما يُعَدَّان من منتجات الأرض في الشريعة الإسلامية. ولكن من أجل راحة كلا الطرفين، كانت تُستخدَم طريقة دفع الرسوم النقدية على أساس مبلغ معين على نطاق واسع.

أما الفئة الثالثة من ضرائب الفلاحين فتتكون من الضرائب العرفية، ومعظمها غير إسلامية، ويشار إليها تحت اسم «الرسوم». التيمارات واحدة من إيرادات الدولة العامة في محصلة الإيرادات – النفقات في القرن السادس عشر، فهي ضرائب مخصصة مباشرة في الولايات على شكل «تيمارات» و«زعامت» و«خاص»؛ لكنها تختلف في طريقة الجمع. خُصِّصت التيمارات والزعامت والخاص رواتب للمسؤولين، وتُحصّل مباشرة من المسؤول. في الميزانيات والموازنات العمومية للدخل والنفقات العامة العثمانية، فإن إجمالي الدخل المخصص للسباهيين مثل التيمار والزعامت، والدخول المخصصة للوزراء والأمراء يعادل نصف إجمالي الدخل. من ناحية أخرى، تُجمع مصادر الإيرادات المحددة على أنها «خواص الهومايون[٢٠٦]» مباشرة لصالح الخزينة المركزية للدولة.

خزينة الدولة (الميزانية)

وفقاً لفقهاءٍ مثل أبو يوسف ويحيى بن آدم، كان ثلث دخل الفلاح هو أعلى ضريبة يمكن تحصيلها في المدّة الإسلامية الكلاسيكية، والثلث الآخر يعود إلى النفقات اللازمة للزراعة، أما الثلث الأخير فيخصص لإعالة القروي وأسرته. وسنعود إلى هذه النقطة عند دراسة حسابات الدخل والإنفاق للفلاحين العثمانيين أدناه.

٢٠٦ – خواص القصر، الشخصيات رفيعة المستوى في القصر والمقرّبة من السلطان. (المترجم).

أقدم الموازنات العثمانية التي وصلت إلينا موجودة في مصدر جنوي[٢٠٧] مؤرخ عام ١٤٧٥. إذا نظرنا إلى أرقام الميزانية التي نقلتها تشالكوكونديل قبل ذلك، سنرى أنها ميزانية مفصلة مأخوذة بوضوح من مصدر عثماني مؤرخ في عام ١٥٧٥. إن القوائم التي نطلق عليها الموازنات في الدولة العثمانية هي في الواقع ميزانيات تتصور موازنة الدخل والنفقات وتهدف إلى إمكانية وضعها في الخزينة الداخلية[٢٠٨].

وفي الواقع، كانت توجد في دول الشرق الأدنى قبل العثمانيين خزينتان: الأولى خزينة داخلية والأخرى خزينة خارجية. الخزينة التي تعدّ الخزينة الرئيسة وتخضع إلى سيطرة الحاكم مباشرة هي الخزينة الداخلية. الخزينة الخارجية هي خزينة الدولة الجارية (التي يُنظر فيها يومياً) الخاضعة لسيطرة الصدر الأعظم وأمين الصندوق. باستثناء الخزينة والغنائم والمصادرات القادمة من مصر كل عام، تُجمع إيرادات الدولة جميعها في الخزينة الخارجية، وتُغَطَّى النفقات الجارية من هذه الإيرادات. ويودع الفائض الذي يتبقى في نهاية السنة المالية في الخزينة المحلية.

ونظراً إلى طبيعة الخزينة الداخلية، يُحفظ فيها المعادن الثمينة بالإضافة إلى المجوهرات والأقمشة الثمينة وأواني الذهب والفضة. تُسدُّ الديون من الخزينة الداخلية، المعروفة باسم خزينة حَرِم الهمايون[٢٠٩]، عندما يوجد عجز في الخزينة الخارجية. يُقدِّم الصدر الأعظم وثيقة خطّية إلى السلطان بالمبلغ المستلم. ويجب أن يُدفع المبلغ المعطى لاحقاً من الخزينة الخارجية. ومِن ثَمَّ فإن الخزينة المحلية هي بمنزلة البنك المركزي لخزينة الدولة الجارية. ويؤدي الوضع الجيد لمالية الدولة إلى زيادة في الخزينة الخارجية.

ويمكن عدّ حساب الدخل والنفقات الذي ذكرناه مؤشراً موثوقاً يعكس حالة الموارد الضريبية والوضع الاقتصادي في الإمبراطورية. قدَّر مراقبو البندقية إجمالي إيرادات الإمبراطورية العثمانية بين عامي ١٤٣٣-١٥٢٢ بـ ٣.٠٠٠.٠٠٠ دوقة ذهبية. لا بد أن الخمسة ملايين دوقة ذهبية التي قدّر أندريا جريتي وجودها لعام ١٥٠٣ كانت تشمل الإيرادات الموزعة تيماراً في

207- F. Babinger, Die Aufzeichnungen des Genuesen Iacopo de Promontoriode Campis über den Osmanenstaat um 1475, Munich, 1957.

٢٠٨ - أو. ل. باركان، «ملاحظات حول ميزانية الإمبراطورية العثمانية»، IMF,XV, 239-329.

٢٠٩ - قسم الحريم (في العثمانية: حرم همايون؛ Harem-i Hümâyun هي جناح في القصر أُعطي الطابع المؤسسي له في عهد محمد الثاني، حيث كانت تعيش فيه والدة السلطان العثماني وأخته ومحظياته وخدمهن. ويذكر أنه كان هناك في المتوسط ٤٠٠ امرأة في الحريم العثماني، وقد يصل هذا العدد إلى ١٦٠٠. (المترجم).

الولايات، باستثناء الخزينة المركزية. بعد ضم شرقي الأناضول والأراضي العربية إلى الإمبراطورية في عهد سليم الأول، ارتفع إجمالي دخل الخزينة المركزية إلى ٤.٥ مليون دوقة ذهبية وإلى ٧-٨ ملايين دوقة في المدّة ١٥٢٧-١٦٠٣. مع أن تقديرات البندقية تأتي من مصادر عثمانية (هناك معلومات تفيد بأن البندقية حصلت على نسخ من وثائق الديوان العثماني عن طريق رشوة الكتبة)، هناك اختلافات كبيرة في الأرقام. وكما يتبين من القائمة، فإن الميزانيات التي تتضمّن ١٢ أو حتى ١٥ مليون دوقة من الذهب، التي تعود إلى عهد سليمان القانوني هي أرقام دقيقة، وهي تتضمّن وبلا شك إيرادات التيمارات. بعض المراقبين البندقيين، كـ زينو (١٥٢٤-١٣٣٠)، باربارِيجو (١٥٢٨) ودونيني (١٥٦١) على سبيل المثال، قدموا أرقامَ الإنفاق الكاملة. وبناءً على ذلك، في المدّة ١٥٢٤-١٥٦١، كانت الميزانيات العثمانية تُغلق دائماً بفائض.

ومن الموازنات الرسمية العثمانية التي وصلت إلينا، تعدّ ميزانية السنة المالية ١٥٢٧-١٥٢٨ من أكثرها شمولاً. تبدأ هذه السنة المالية من ٢١ آذار ١٥٢٧ إلى ٢٠ آذار ١٥٢٨.[٢١٠]

روملي	٤٢.٢٩٠.٠٠٠ (تتضمن ضريبة الإسبنجة)
الأناضول والقرم	٣.٧٦٠.٠٠٠
المجموع	٤٦.٠٥٠.٠٠٠

إجمالي الدخل من المناطق الخمس التي نراها في الجدول هو ١٦٠.٧٠٤.٠٠٠ أقجة. الميزانية المصرية موجودة في بنية أخرى. لأن الدخل من مصر يبلغ ١١٦.٥٣٨.٩٩٤ أقجة، فإن الدخل السنوي المتراكم في الخزينة المركزية وخزينة القصر يصل إلى ما يقرب من ٥ مليون دوقة ذهبية. هذا الرقم لا يشمل إيرادات التيمار. يرتفع إجمالي الدخل إلى ٤٧٧ مليون أقجة. حُسِبَ دخل الأوقاف والممتلكات التي تديرها جهات خاصة بـ٦٠ مليون أقجة[٢١١]؛ لتلخيص ذلك، ارتفع إجمالي إيرادات الدولة إلى ٥٣٧ مليون أقجة، أو ٩.٦٠٠.٠٠٠ دوقة ذهبية. هذه الأرقام عموماً تؤكد الأرقام الأساسية التي قدمها سفراء البندقية (باليوز البندقية) الذين أتوا إلى إسطنبول.

٢١٠ - راجع: أو. ل. باركان، «الميزانيات العثمانية»، مجلة كلية الاقتصاد جامعة إسطنبول، XVII، ١٩٦-٣٤٧. خ. إناجيك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية، ١، إسطنبول: إرن، ٢٠٠٠، ١١٧-١٣١.

٢١١ - أو. ل. باركان، مجلة كلية الاقتصاد، ٢٧٧.

وفقاً لـ ليبير، الذي أكّد وجود ٨ ملايين ذهبية في الخزينة الجارية في عام ١٥٦٦، فإن هذا المبلغ يعادل ما يقرب من ٧٠ مليون دولار أمريكي وفقاً للمعدلات الرائجة في عام ١٦١٣. مع أنه من المقدر أن القوة الشرائية للذهب زادت في ذلك الوقت، وفقاً لـ ليبير، فإن مثل هذه الميزانية لا تعدُّ كبيرة بالنسبة إلى إمبراطورية بهذا الحجم الكبير. ومما لا شك فيه أنه وإن أضيفت إيرادات التيمارات والأوقاف فيجب الاعتراف بأن دخل الدولة العثمانية ونفقاتها كانت محدودة للغاية[٢١٢].

إذا فُحِصَت مصادر هذه الإيرادات بحسب المناطق، فإن منطقة روملي في ذلك الوقت تأتي في المرتبة الأولى بمبلغ ١٩٨ مليون أقجة. فقد كانت مقاطعة رومَلي، في هذا التاريخ، تضم شبه جزيرة البلقان بأكملها الموجودة جنوب نهري الدانوب والسافا والسواحل الجنوبية لشبه جزيرة القرم، باستثناء كرواتيا وشمالي البوسنة ودالماسيا. وتأتي مصر وسورية في المرتبة الثانية بإيرادات قدرها ١٨٧ مليون أقجة. وأما الأناضول فتأتي في المرتبة الثالثة بـ ١٥٢ مليون أقجة.

وفي السنة المالية ١٠٠٨هـ، التي وقعت في المدّة ما بين ٢٤ تموز / يوليو ١٥٩٩م و١٢ حزيران / يونيو ١٦٠٠م، بلغ إجمالي إيرادات ولاية اليمن ما يقرب من ٤٠٠ ألف ذهبية، وبلغت نفقاتها ما يقرب من ٥٦١ ألف ذهبية، وبلغ العجز ١٦١ ألف سكّة ذهبية. مصادر الدخل الرئيسة للولاية هي عائدات الأراضي (٤٩٪ من إجمالي الدخل) والمقاطعات الناجمة عن الحيوانات ورسوم السوق، وإيرادات الجمارك في الموانئ التي تبلغ ما يقارب ٣٤٪. وفي هذا البند الأخير تبلغ مبيعات السوق ٥٪ والرسوم المحصّلة في الموانئ ٢٩٪. ومن بين المداخيل المختلفة، فإن مبلغ الربح الذي يُحصل عليه من تبادل العملات الذهبية والفضية المغشوشة مرتفع.

البيشكيش والرشوة وإساءة استعمال الوظيفة

ذكر سفير البندقية ماليبيرو، في تقريره المؤرخ عام ١٥٩٦، أنه لا يمكن الحصول على المناصب العليا في الدولة إلاَّ بدفع مبالغ كبيرة من المال. ويشرح ماليبيرو ما يعنيه الكتَّاب العثمانيون مثل كوتشي بيك عندما يشكون من الرشوة. وفقاً لماليبيرو، منصب الصدر الأعظم يحتاج لي دفع ٨٠ ألف ذهبية، و٤٠ أو ٥٠ ألف ذهبية لمنصب الدفتردار (أمين الصندوق).

---

٢١٢ – للاطلاع على ميزانيات الدول الأوروبية راجع: في الفترة نفسها: خ. إنالجيك،
An Economic and Social History, I, 82.

الشخص الذي يصبح موظفاً حكومياً يقبل رشاوى كبيرة حين يوافق على مأموريات ضخمة. وهكذا وقع المسؤولون الكبار كافة في دوامة الرشوة هذه. انتشرت الرشوة لدى الموظفين حين ينجزون مهاماً في وظيفتهم إلى درجة أن أوليا جلبي يقدِّم دائماً رقمين لدخل القاضي، أحدهما برشوة والآخر بدون رشوة.

يعمل الموظفون الذين على تماس مباشر مع الناس على جمع أموال إضافية من دافعي الضرائب، باستخدام الوسائل كلها؛ لكي يعوّضون الرشوة التي دفّعوها لقاء مناصبهم. غالباً ما تُؤخذ هذه الرشاوى تحت أسماء مختلفة مثل: «معيشة» أو «أقجة الخدمة» أو «هدية». أساساً الدولة وافقت على أن يأخذ الموظف الحكومي الذي يقدم خدمات للشعب رسم خدمة بسيط لنفسه وقد حُدِّد المبلغ بموجب القانون. نحن نعلم أن القضاة جمعوا العديد من الرسوم من الناس كـ«أقجة خدمة» وهي مكافأة على خدماتهم. وقد جرت إساءة استخدام أموال الخدمة هذه، التي فُرِضَت رسمياً بموجب القانون، على نحو غير مسؤول من قبل القاضي والموظفين الذين يعاونونه. وقد أثار هذا الوضع شكاوى عامة من الجمهور، وجد صدى له في أقدم كتاب تحت عنوان «تواريخ آل عثمان المجهولة» (مكتوب في تسعينيات القرن الخامس عشر). وثمة قصة مروية هناك مثيرة للاهتمام في هذا الصدد وتعكس بلا شك موقفاً تاريخياً. إذ أمر يلدريم بايزيد باعتقال القضاة كافة ووضعهم جميعاً في منزل، وإحراقهم بسبب سوء استخدامهم لمناصبهم. هذه القصة من مصدر عام تحكي مدى ردة فعل الجمهور بمرارة على اسم الرشوة. وبحسب القصة، في ذلك الوقت، وبمشورة جاندارلي علي باشا، وُضِع قانون بشأن الرسوم التي ستحصل. وبناء على ذلك، عند تقاسم الميراث في المحكمة، تقرر أخذ عشرين بالألف، وتقاضي أقجتين على كل نسخة رسمية (حجّة). ونحن نعلم أن القانون الخاص بهذه المسألة قد صدر مرة أخرى في عهد محمد الفاتح.

تُعدُّ الوثيقة التي صدرت فيما بعد، المتعلقة بتفتيش القضاة مثيرة للاهتمام؛ لأنها تظهر حساسية الشعب والدولة تجاه هذه القضية. فمع من أن هناك حالات يعترف بها المشرِّع أقجة الخدمة والإكرامية (البخشيش) والبرطيل (البيشكيش) والدست بوسي (بوسة اليد)، فإن محاولة أخذ أكثر من المبلغ المحدد أمر غير مقبول ويُعاقَب عليه. غير أنّ الإكرامية (البخشيش) وأقجة الخدمة من العادات الطبيعية في المجتمع العثماني والمجتمعات التقليدية المماثلة له. وفي مفهوم هذه المجتمعات، تعدُّ سلطة الدولة أو خدمة الدولة مورداً ينتج الثروة. ومن ناحية

أخرى، نعلم أن أقجات الخدمة الشخصية التي كان يتلقاها موظفو الدولة رشوةً في الدولة العثمانية تحوّلت مع مرور الوقت إلى رسوم تابعة إلى خزينة الدولة. وهناك مواقف مماثلة لهذه الأساليب، عدّت طبيعية تماماً في الملكيات الوراثية في أوروبا. والسلطان نفسه كان يقبل هدايا على شكل رشوة تحت اسم بيشكيش(٢١٣). وهذا في الواقع نتيجة طبيعية للمفهوم الذي ذكرناه أعلاه. البيشكيش هدية تُقدم للحاكم مقابل امتياز ممنوح. فمنذ إمبراطورية بلاد ما بين النهرين والإمبراطورية الإيرانية القديمة، اعتُبرت هدية الأتباع والرعايا رمزاً لرابطة التبعية. الشخص الذي يقدم الهدية يعبِّر عن احترامه وولائه للحاكم. إلى درجة أن القانون في الإمبراطورية العثمانية، حدّد المبلغ المالي الذي سيُمنح لكل حالة ولكل وظيفة.

ميزانيات الولايات

بالإضافة إلى المنطقة الأولى التي شكلت نواة الإمبراطورية في الأناضول وروملي، أنشأ العثمانيون عموماً إدارة مالية مستقلة في المقاطعات التي فُتِحَت لاحقاً. وهذه الولايات، بالإضافة إلى الولايات العربية، هي مناطق قبرص والمجر التي جرى فتحها في القرن السادس عشر. في الولايات التي تتمتع بالاستقلال المالي، كانت تُجمع إيرادات الدولة جميعها في خزينة، وتُغطى نفقات الدولة كلّها من هذه الخزينة، ويرسل الفائض الناتج إلى الخزينة المركزية في إسطنبول تحت اسم «إرسالية». تكون إدارة ميزانية الولاية بيد دفتردار (أمين صندوق)، ويتولى البيلربيك (بيك البيكوات) مسؤولية الإشراف العام على الإدارة. فضلاً على ذلك، فإن الباش دفتردار (كبير أمناء الصندوق) في المركز يراقب عن كثب الشؤون المالية للولاية ذاتية الحكم من أمناء الصندوق الإقليميين ويطلب كشف حساب مفصَّل في نهاية كل سنة مالية. وبعبارة أخرى، فإن الاستقلال المالي لا يضمن الاستقلال الحقيقي. أضف إلى أنه في الولايات الحدودية البعيدة مثل مصر واليمن وبغداد وبودين، يوفر الاستقلال المالي قدراً أكبر من حرية العمل للبيلربيك، قياساً بوضع البيلر بيكوات الآخرين. وفي حالات الطوارئ في هذه المناطق الحدودية النائية، فإنها توفر للبيلربيك الفرصة لاتخاذ القرارات من دون الحاجة إلى استشارة الحكومة المركزية. وبعبارة أخرى، فإن هذا الحكم الذاتي هو وضع فرضته الظروف الجغرافية والإدارية. يُعدُّ البيلربيكوات في الولايات،

---

٢١٣ – للاطلاع على الأموال المثبتة باسم بيشكيش التي كانت تُدفع لتعيين الرهبان الأرثوذوكس، راجع:
H. İnalcık, «The Status of the Greek Orthodox Patriarch under the Ottomans», Essays in Ottoman History, İstanbul: Eren, 1998, 195-223.

عامة، هم البيلربيكوات الأعلى رتبة وهم بمرتبة وزير، وفي أوقات الأزمات يمكنهم ممارسة سلطتهم على البيلر بيكوات المجاورين. نعلم أن الوالي المصري، على سبيل المثال، كان مسؤولاً عن التطورات في اليمن والحبشة والبحر الهندي التي فُتِحَت فيما بعد، وأنه اتخذ قرارات مستقلة تماماً. كما كان بيلربيك بغداد مشرفاً على شؤون محافظتي البصرة واللحسا ووضعهما تحت سيطرته. ومن بين البيلر بيكوات ذوي السلطة الواسعة، من الضروري أن نذكر كابودان دريا، الذي يحمل لقب سفيد بيلربيك الجزائر. الذي كانت تخضع ولايات تونس والجزائر وطرابلس في شمال إفريقيا إلى سيطرته، إلى جانب جزر بحر إيجه.

والفائض المتبقي وهو ٧٠ مليون أقجة هو مليون ومئتا ألف دوقة ذهبية. كان يُجمع الجزء الأكبر من ضرائب الأراضي المذكورة في القائمة أعلاه من مصر السفلى. حيث كانت تُسلّم بعض الضرائب المحصلة على محاصيل الأراضي مثل القطن والأرز وقصب السكر مباشرة إلى مستودعات الدولة على شكل منتجات. وفي عام ١٦٧٠، جُمِعَت ٤٢١.٥١٤ عربة من القمح بهذه الطريقة (العربة الواحدة تعادل ٩٠ لتراً تقريباً).

المراكز الجمركية الرئيسة في مصر تقع في السويس، وهي مركز العبور التجاري مع اليمن والجزيرة العربية والشرق الأقصى. وتمر البضائع التجارية بين هذه المناطق والقاهرة عبر السويس. وبلغ إجمالي الإيرادات الجمركية السنوية لمصر ١٦.٣٢٠ ألف بارا. في السنة المالية ١٥٩٥-١٥٩٦، زادت الإيرادات المتكررة من مصادر مختلفة إلى ١.٢٠٠.٠٠٠ بارا في عام ١٥٩٥. وصل هذا المبلغ إلى ١٧.٠٠٠.٠٠٠ في السنة المالية ١٦٧١-١٦٧٢. ومن المداخيل غير المتكررة، بلغ الدخل من إيجار السفن المملوكة للدولة على نهر النيل ٧٦٠ ألف بارا في السنة المالية ١٥٩٥-١٥٩٦.

وخلاصة القول الدخل الذي طلبته الخزينة المركزية من مصر كان ٦٩.٠٠٠.٠٠٠ بارا في السنة المالية ١٥٩٥-١٥٩٦ و٩٥.٠٠٠.٠٠٠ بارا في السنة المالية ١٦٧١-١٦٧٢. وإذا ما أردنا معرفة هذه المبالغ بالأقجة، الرقم الأول ٨٢.٨٠٠.٠٠٠ أقجة، والرقم الثاني هو ١١٤.٠٠٠.٠٠٠ أقجة.

وأما بالنسبة إلى النفقات الرئيسة في مصر، لا بد أن نذكر الألوفة التي تُعطى لقادة الجند، وللذين على رأس الحكم، والعلماء، وجنود الألوفة والمتقاعدين. ويبلغ إجمالي هذه النفقات ٣١.٦٠٠.٠٠٠ بارا في السنة المالية ١٥٩٥-١٥٩٦ و٥٦.٤٠٠.٠٠٠ بارا في السنة المالية

١٦٧١-١٦٧٢. فضلاً على ذلك، من الضروري إضافة خدمة توصيل المنتجات من المستودع الحكومي الموجود في القاهرة القديمة. قدّم أمراء المماليك، بعد الفتح، ولاءهم للسلطان العثماني فعيّنهم في مناصب مهمة في الإدارة وحصلوا على حصة كبيرة من الدخل رواتبَ. أما النفقات الأخرى فهي الرسوم المدفوعة لجباة الضرائب والأموال التي تنفق على الأشغال العامة، ولاسيما قنوات نهر النيل ومرافق المياه، أو إصلاح المباني العامة. وبالمقارنة بالرواتب فإن هذا القسم يعدُّ مبلغاً صغيراً.

ومن النفقات الرئيسة التي يتعين على الخزينة المصرية تغطيتها هي المساعدات المرسلة إلى مكة والمدينة ونفقات الحج السنوية. وإجمالاً، بلغت هذه النفقات ٤.٣٠٠.٠٠٠ بارا في السنة المالية ١٥٩٥-١٥٩٦ و٩.٥٠٠.٠٠٠ بارا في السنة المالية ١٦٧١-١٦٧٢. قدمت الأوقاف التي أُنشئت لمكة والمدينة في مصر مبلغاً إضافياً قدره ٣.٣٠٠.٠٠٠ نقداً و١٢.٥٨٣ عربة من القمح لهاتين المدينتين. وفقاً لأحد الحسابات، بلغ إجمالي المساعدات السنوية للحجاز من ٣٠٠٠٠٠ إلى ٣٨٥٠٠٠ سكّة ذهبية في نهاية القرن السادس عشر. وفقاً لسفير البندقية تيبولو، فإن القمح والشعير والفاصوليا التي سُلِّمت إلى مستودعات الدولة في مصر تعادل ١.٢٠٠.٠٠٠ دوقة ذهبية سنوياً. وكانت تُوَزّع هذه المؤن على الجنود العثمانيين في مصر أو تُرسل إلى مصر وإسطنبول. لم تكن نفقات الأسطول من أجل الدفاع عن مصر وسورية متضمِّنة في الحسابات المذكورة أعلاه. خُصِّص جزء كبير من الإيرادات المخصصة للخزانة المركزية للسلطان لأفراد البحرية، وبناء سفن للأساطيل المتمركزة في الإسكندرية ودمياط والسويس، فضلاً على الجنود العاملين في هذه الأساطيل، فرواتب ربابنة السفن وحدهم بلغت ١٨٠٠.٠٠ بارا.

تغطي موارد مصر الغنية والإيرادات الفائضة جزءاً كبيراً من الأموال التي تُنفق للدفاع عن الإمبراطورية. ويقدم البيلربيك المصري، المسؤول عن أنشطة الإمبراطورية في المحيط الهندي، المساعدة لولاية اليمن من الميزانية المصرية. وفي عام ١٥٧٣، أخذ والي اليمن، الذي لم يتمكن من دفع رواتب الجنود بسبب التمردات، ٥٠ ألف ذهبية من الخزينة المصرية بأمر من السلطان.

وتحوّلت عملية إرسال ٥٠٠ ألف دوقة ذهبية كل عام إلى الخزينة المركزية في إسطنبول إلى عادة، بعد تغطية الرواتب والمصروفات الأخرى في ولاية مصر.

أسباب التفوق العسكري العثماني

يرجع تأسيس الإمارة العثمانية وتطورها إلى إمبراطورية، أساساً، إلى امتلاك السلاطين العثمانيين قوة عسكرية متفوقة ضد الدول المنافسة، واستمرارهم في تطوير هذه القوة. باختصار، وجد العثمانيون، في مواجهة بيزنطة والدول البلقانية، قوة عسكرية كثيرة العدد لدى المحاربين التركمان، الذين كانوا يقاتلون بلا أجور، ويكتفون بتقاسم الغنائم، ويشاركون في الحروب طوعاً. كان على الدول المسيحية أن تعتمد على نوعين من القوى العسكرية في هذه المدّة: البرونيا؛ أي الطبقة العسكرية التي حصلت على تيمار، استقرت في هذا العصر في الولايات أسياداً (بيكوات) أرض إقطاعيين. وفقدت صفاتها المحاربة الحقيقية مشكِّلةً طبقة إقطاعية. وأما القوة الثانية التي كانت إلى جانبها فهي الـ ستراتيوت stratiyot، والجنود القرويين وينوك voynuk السلاف. وكان هؤلاء على شكل ميليشات عسكرية، يمارسون الزراعة في الأراضي الزراعية وعندما يُستَدعَون إلى الجيش وقت الحرب يرسلون أشخاصاً من بينهم. في العصور الوسطى، كان المحاربون التركمان القدامى، المعروفون بأقواسهم «الصلبة» بعيدة المدى، محاربين أقوياء يخاطرون بحياتهم من أجل الغنائم والأرض. وقد ميّز هؤلاء التركمان، الذين كانوا يغيرون من أجل الغنائم، أنفسهم عن الرعايا بالقبعة الحمراء التي كانوا يضعونها على رؤوسهم. وفيما بعد سيُعرف هؤلاء التركمان العلويون باسم القظلباش (ذوي الرؤوس الحمر). لم يكن بإمكان بيزنطة والدول المسيحية الأخرى الاعتماد إلا على الشركات العسكرية المحترفة المدفوعة الأجر مثل الكاتالونيين والآلانيين؛ لمواجهة هؤلاء المحاربين التركمان التابعين لعثمان. في القرن الرابع عشر، كان الجنود الحقيقيون والجيوش الحقيقية التي تستخدمها الدول، ليس فقط في البلقان ولكن في بقية أوروبا، تتكون من هذه الشركات المدفوعة الأجر التي اتّخذت من الحرب فناً. استأجرت بيزنطة شركة روجر الإسبانية الكاتالونية في ١٣٠٣-١٣٠٤، وهي إحدى هذه الشركات العسكرية التي كانت تُنظم الشباب الفقراء، وترسلهم لخدمة حكام تلك المرحلة مقابل أجر، ولكن عندما لم يجدوا المال الذي طلبوه بدأ مقاتلو الشركة بنهب أراضي بيزنطة بدلاً من القتال ضد التركمان، ومن ثمَّ تعاونوا مع الجماعات التركمانية بين عامي ١٣٠٥-١٣١١. وبدأت بيزنطة والدول المسيحية

الأخرى وفرسان رودوس في توظيف الجنود المرتزقة التركمان، الذين عرفوا بوصفهم أفضل المحاربين في ذلك الوقت. استقر بعض هؤلاء الأتراك في تلك الأراضي وأصبحوا مسيحيين، وشكّلوا القوات العسكرية الرئيسة لهذه الدول تحت اسم توركو بولوي. كانت المشكلة الأكثر أهمية بالنسبة إلفى الدول هي إيجاد الأموال للشركات المرتزقة الاحترافية. من ناحية أخرى، تمكَّن العثمانيون من قيادة أكبر عدد يريدونه من الجنود التركمان من دون دفع أية أموال، بل عدُوهم بالغنائم. هذه الميزة العسكرية هي أحد أهم العوامل التي تفسر انتصار الفتوحات التي حققها الأمراء العثمانيون ونجاحها ضد الدول المسيحية (يذكر كانتاكوزينوس هذه الحقيقة على نحو خاص في مذكراته).

المشاة

يقدم كتاب دستورنامة[٢١٤] للمؤرخ أنوري، مصدرنا الموثوق به عن تاريخ الإمارات؛ معلومات واضحة عن تنظيم المحاربين التركمان في الإمارات. فقد كان الغازي أومور في إزمير حين يريد شن حملة عسكرية ما، يرسل الأخبار إلى التركمان، وكان هؤلاء المحاربون التركمان ذوو القبعات الحمراء (قظل بورْك – Kızıl – Börk) الذين كرّسوا أنفسهم لمهنة الحرب الاحترافية يدخلون سفنه مقاتلين. كان هؤلاء المحاربون يكسبون عيشهم من الإغارة، وشن الغزوات على جزر بحر إيجه والبلقان من أجل الغنائم[٢١٥]. ليس هناك شك في أن الجنود العثمانيين الأوائل في عهد الغازي عثمان والغازي أورهان كانوا أيضاً من هذا النوع من المحاربين التركمان القدامى الذين يضعون القبعات الحمراء. يتحدث كتاب «بافيوس (كويون حصار) عام ١٣٠٢» عن جنود الغازي عثمان، المشاة والفرسان ضد الجيش البيزنطي. وَرَدَ ذكر جنود المشاة والخيّالة ضد الجيش البيزنطي (في زمن أورهان غازي، كان دائماً عند بوابة البيك يوجد تحت أمرته جنود مشاة). وهؤلاء مختلفون عن المحاربين التركمان ذوي البورك الأبيض (القبعة البيضاء) والبورك الأحمر (القبعة الحمراء).

٢١٤ – إنوري، مؤرخ عثماني مشهور عاش في القرن الخامس عشر، يتألف كتابه دستور نامة (Düstûrnâme) من ٣٧٣٠ بيتاً، ويتكون من ثلاثة أجزاء: الأول تاريخ عالمي للإسلام، والثاني عن أسرة آيدن أوغوللاري، والثالث (٨٤٢ بيتاً) عن العثمانيين. لا يُعرف كثير عن حياته الشخصية. (المترجم).

٢١٥– المصدر المعاصر المهم والموثوق عن غارات الغاوي أومور: إنوري، دستور نامة. الناشر م. خليل، إسطنبوب، ١٩٢٨.

وزّعَ البيكوات العثمانيون الأوائل الأراضي الزراعية التي هجرها أصحابها بعد فتح البلاد تحت مسمى «مزارع مشاة» على المحاربين المشاة التركمان الذين شاركوا في الحملة العسكرية، ومنحوهم صفةً عسكريةً في الدولة إلى جانب الحصانة من دفع الضريبة. وفي أقدم كتب المشاة التي وصلت إلينا، التي تعود إلى النصف الأول من القرن الخامس عشر، نرى أن المشاة كانوا يتكونون من أسرة واحدة أو أكثر في القرى، تمييز من غيرهم تحت اسم المشاة. كان جيش المشاة، وهو أول جيش نظامي للدولة، وهو تنظيم عسكري له أهمية كبيرة إلى جانب الجيش اليني تشيري في حملات السلاطين حتى بداية القرن الخامس عشر. ونشأت منافسة شرسة بين المشاة الذين كانوا يمثلون أول جيش نظامي بقيادة السلطان، والجيش اليني تشيري الذي أنشئ فيما بعد. وكان المشاة دائماً على الجانب الآخر في الحروب بين الأمراء من أجل السلطنة. لقد فقدت هذه الشريحة العسكرية التي تنحدر من أصول تركمانية أهميتها تدريجياً في الجيش، ونشب عداء وتنافس بينها الجيش اليني تشيري الذي يتكون من الأسرى والأولاد المسيحيين، ويقف خلف هذا التنافس والصراع، بلا شك، أسباب عرقية اجتماعية. وقد أخطأ من حاول تفسير هذه التناقض والصراع بربطه بمشاعر النزعة التركية. لا شك أن هاتين الفئتين الاجتماعيتين أدتا دوراً مهماً في الصراعات الداخلية داخل الدولة. لقد اعتاد المشاة على الهروب من الحملات هروباً متكرراً؛ لأن البدل الذي كانوا يحصلون عليه لم يكن كافياً للحملات العسكرية التي تجري على مسافات طويلة أو لأن الوجاق الذي ينتمون إليه قد تشتت، لأنهم لم يكونوا جنوداً محترفين مثل اليني تشيرية، فقد فقدوا صفاتهم القتالية مع مرور الوقت. وفي القرن الخامس عشر، بدأوا بتكليفهم بخدمات المؤخرة في الجيش كالنقل، وشحن المعدات، وفي نهاية المطاف أُلغيَ التنظيم بالكامل وتُرِكت لهم مزارع/ الرعايا التي كانت في أيديهم مزارع فلاحية أو جرى تسليمها إلى أشخاصٍ آخرين. تشهد وقفية سليمان باشا[٢١٦] المؤرخة في ٧٦١-١٣٦٠ على أن جنود المشاة كانوا أول جنود نظاميين من أصل تركماني. استقر هؤلاء المشاة تحت قيادة «قادة المشاة - يايا باشي» في المزارع الموجودة حول غاليبولو - بولاير.

٢١٦ - نص وقفية سليمان باشا، منشور من قبل إ. هـ. تشاشيلي، بليتين Belletin، ٢٧/ ١٠٧ (١٩٦٣)، ٣٧-٤٤٣.

المهاجمون/المغيرون (أكنجي)[٢١٧]

أما بالنسبة لى شريحة المهاجمين (أكنجي)، فقد واصل المحاربون التركمان تحت قيادة بيكوات الأطراف حروبهم، وأنشطة النهب والغنائم داخل تنظيم كارين أوفاسي المهاجم، بدايةً في بولاير وغاليبولي، ومن ثمَّ في القرن الرابع عشر في فتوحات منطقة روملي. في المدّة الأولى، كان معظم هؤلاء المغيرين في مناطق دوبروجا وديلي أورمان وأوسكوب وتورالا الحدودي، مكوّنة من اليوروك[٢١٨]. سُجِّل أفراد اليوروك[٢١٩]، الذين تولوا دور المغيرين، في الدفاتر وعندما كانوا يُستَدعون؛ للاشتراك في حملة كانوا يلبّون النداء تحت قيادة أمير / بيك إمارة حدودية ويقاتلون تحت رايته. لا يأخذ المغيرون أرضاً ولا أموالاً من خزينة الدولة. يتكون دخلهم الرئيس من الغنائم التي يأخذونها في أثناء الغارات. كان يوجد ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ مجموعة من المغيرين تحت قيادة الأمراء الحدوديين أمثال ميهال أوغلوللري، ومالكوتش أوغلوللري، وباشا يغيت، وطارهان بي أوغوللري، وإفرونوس أوغوللري. نظراً إلى أن الإمارة كانت وراثية، فقد أخذ المغيرون اسماء أسيادهم؛ ميهاللو أو طورهانلو أو أفرنوسلو، وصاروا يُعرفون بها. في وقت لاحق، أمَّن هؤلاء البيكوات الذي يواصلون البيكوية بالوراثة، التيمارات للمغيرين الموالين لهم أو مباشرة للجنود الموجودين في حاشيتهم، ومِن ثَمَّ أصبحوا سلالات وراثية شبه مستقلة في الحدود[٢٢٠]. في المدّة المبكرة من التاريخ العثماني، كان دعمهم لجانبٍ أو آخرَ في أثناء صراعات السلطنة في المنطقة الداخلية يحدد النتيجة ويحسمها في كثير من الأحيان. نرى أوضح مثال على ذلك في عهد المدّة (مدّة خلو العرش). لم يتمكن جلبي محمد من الاستيلاء على السلطنة بلا منافس إلا بعد أن حصل على دعمٍ من أمراء الأطراف.

٢١٧- أكينجي (Akıncı) وحدات من سلاح الفرسان الخفيف في التنظيم العسكري للدولة العثمانية، مكلفة بتنفيذ عمليات الاستنزاف لتنظيم الغارات والهجمات على الدول المعادية في المناطق الحدودية. (المترجم).

٢١٨ - ت. غوك بيلغن، اليوروك في روملي، التتر وأولاد الفاتحان (الفاتحين – م) إسطنبول، ١٩٥٧.

٢١٩ - اليوروك هم مجموعة فرعية من الأتراك الأوغوز أو الغز وهم من البدو الرحل، ويعيش معظمهم في جبال الأناضول وجزئياً في شبه جزيرة البلقان. ينتشر اليوروك في البلقان على مساحة واسعة، من الأجزاء الشرقية من مقدونيا الشمالية إلى بلغاريا واليونان وتراقيا الجنوبية. اسمهم مشتق من الفعل «يمشي yürümek». (المترجم).

٢٢٠ - نال أمراء / بيكوات الإمارات الحدودية استقلالهم في عهد الفترة من خلال تقديمهم لهذا الأمير أو ذاك من أبناء السلطان بيازيد. لعبوا دوراً هاماً. للاطلاع على تفاصيل الموضوع، راجع:

D. Kastritsis, The Sons of Bayezid: Empire Building and Representation in the Ottoman Civil War of 1402-13, Leiden, 2007.

الجيش

رأينا أن الحصة الأكبر من الميزانيات المركزية أو ميزانيات الولايات تذهب إلى ألوفات الوحدات العسكرية. ووفقاً لموازنة السنة المالية ١٥٢٧-١٥٢٨، يمكن تحديد مجالات الإنفاق الرئيسية لإيرادات الدولة على النحو الآتي:

ميزانية ١٥٢٨

دعونا أولاً نتفحص القائمة الموجودة في كتاب هيشت بهيش؛[٢٢١] لنوضح عدد أفراد الجيش العثماني وما الوحدات التي يتشكّل منها. فيما يأتي قائمة توضح القوات في الجيش الكبير الذي جمعه محمد الفاتح في حملته ضد أوزون حسن عام ١٤٧٣:

الينى تشيرية	١٢٠٠٠
فرسان الكابي كولو	٧٥٠٠
السيباهيون أصحاب التيمارات في روملي	٤٠٠٠٠
السيباهيون أصحاب التيمارات في الأناضول	٢٤٠٠٠
العزّاب	٢٠٠٠٠
المجموع	١٠٣٥٠٠

تبيّن وثيقة مؤرخة عام ١٥٢٨، أنَّ عدد أفراد الجيش الدائم المدفوع الأجر للدولة يبلغ ٨٧٠٠٠ شخص. ومن بين هؤلاء، ٣٧٠٠٠ شخصاً السيباهيين أصحاب التيمارات، و٥٠٠٠٠ من جنود الأولوفيين الموجودين في إسطنبول. يجلب السيباهيون أصحاب التيمارات معهم جبليّين وهم من يتحمّل نفقاتهم. يشير أو. ل. باركان أن عدد هؤلاء الجبليّين الذين يجمعهم السيباهي من بين أفراد الشعب، وصل عام ١٥٢٨ إلى ٥٠٠٠٠ شخص. ولكن هذه الوثيقة لم تتضمّن سرايا العزّاب.

وذكر مصدر إيطالي يرجع تاريخه إلى عام ١٤٧٠، كما ذكر أحسن التواريخ أن القوات النظامية بلغت ٧٠ ألفاً فقط. ٧٠ ألفا أو ١٠٠ ألف، وهذا الرقم ليس ضئيلاً مقارنة بالجيوش

---

٢٢١ - Heşt Bihişt وهو كتاب ألّفه إدريس البيتليسي بناء على طلب بيازيد الثاني، وهو يتضمن تاريخ الإمبراطورية العثمانية وثمانية سلاطين عثمانيين بما فيهم السلطان بيازيد الثاني. (المترجم).

اليوم. ولكن ينبغي عَدَّ جيش مكون من ١٠٠٠٠٠ رجل جيشاً كبيراً جداً، نظراً إلى المشاكل اللوجستية في ذلك الوقت، كان نقل ١٠٠ ألف شخص إلى المجر أو إيران أو العراق وتأمين الطعام والعلف لهذا الحشد من البشر والحيوانات بمنزلة نجاح غير عادي في تلك المدّة[٢٢٢]. كان العثمانيون يستخدمون مصطلحاً عسكرياً لجيشٍ كهذا، مفاده: «لا تحملهم أرض». أسَّس الفاتح إمبراطوريته بهذا الجيش. ويتحدث المراقبون الأوروبيون عن الانضباط في جيش الفاتح بكلّ إعجاب.

الجيش وفق موازنة ١٥٢٨

وصل الدخل الذي وُزِّع على الجنود في الولايات عام ١٥٢٨، كتيمار وخاص إلى ٢٠٠ مليون أقجة، أي ٣٧٪ من كامل الميزانية العثمانية. في هذا التاريخ، قُسِّم سيباهيو الولايات الذين حصلوا على تيمارات إلى سريتين، وكان عددهم ٢٨.٠٨٨. فضلاً على ذلك، كانت توجد سرية جنود القلاع الذين حصلوا على تيمارات وبقيوا يعملون حرّاساً في القلاع وعدد أفرادها ٩٦٥٣ شخصاً.

يحصِّل أصحاب التيمار والخاص الضرائب والرسوم المخصصة مباشرة من الرعايا في منطقة التيمار المحدودة. وفي المتوسط، يحصلون ما يقرب من نصف هذه الضرائب نقداً والنصف الآخر في شكل منتجات. ونتيجة لذلك، بلغت الأموال التي دفعها القرويون نقداً إلى أصحاب التيمارات في عام ١٥٢٨ ما يقارب ١٠٠ مليون أقجة.

المخصصات المشتركة للسيباهيين أصحاب التيمارات وللجنود الألوفيين (الجنود الذين يقبضون أجورهم مياومة) الذين في المركز هي ٢٦٥ مليون أقجة؛ أي نصف الميزانية بأكملها. ولا ينبغي أن ننسى أن الجنود الألوفيين في المركز يتلقون قماشاً للملابس كل عام، وإكرامية (بخشيش) عندما يجلس السلطان على العرش، ومبلغاً إضافياً وتعييناً في أثناء الحملات العسكرية والأعياد. مقابل ذلك يتوجب على السيباهي صاحب التيمار تغطية نفقاته الخاصة، ونفقات خادمة وحصانه في أثناء الحملة.

٢٢٢ - شارك أنجيوليلو في خدمات الدفتردار في حملة البغدان عام ١٤٧٤، ووصف الخدمات اللوجستية العثمانية بإعجاب (هيستوريا تورتشيسكا، أورسو، بوخارست، ١٩١٠).

وُزِّع دخل يصل مجموعه إلى ١٢٩ مليون على ٢٨.٠٠٠ جندي في مقاطعتي روملي والأناضول. وأما إجمالي الأموال الموزعة على أصحاب التيمارات الذين وصل عددهم إلى ١٠٠٠٠ شخص في المقاطعات التي أُعيدَ فتحها في القرن السادس عشر فقد كانت تقارب ٦٠-٧٠ مليون فقط. ويرجع ذلك إلى أنه في القرن السادس عشر، أعطت الدولة أهمية أكبر للجنود اليني تشيريين المجهزين بالأسلحة النارية الذين استجابوا استجابة أفضل لتكنولوجيا الحرب الحديثة، بدلاً من السيباهيين أصحاب التيمارات. ومن ناحية أخرى، طُبِّق نظام التيمار في معظم الدول العربية التي فُتِحتْ في القرن السادس عشر.

جنود الأولوفيين الموجودين في المركز: يتكون هذا الصنف من اليني تشيرية وست سرايا سيباهي، وسائقي المدفعية وعربات الأسلحة ووجاق الجبه جي[٢٢٣]. وفي عام ١٥٢٨ وصل عددهم إلى ٢٤١٤٦. وتغطي الألوفية المدفوعة لهم ٦٥.٨٨٠.٠٠٠ أقجة سنويا، أو ١٢٪ من إجمال ميزانية الدولة. لا ينبغي لنا أن ننسى الوحدات مثل اليني تشيرية، ورجال المدفعية والجبه جية الذين يُرسلون من المركز من بين الكابي كولو إلى المراكز والقلاع المهمة الموجودة في الولايات. ويبلغ العدد الإجمالي لأفراد الأسطول ٢٣.٠١٧ شخصاً والنفقات ٤٠.١٣٠.٠٠٠ أقجة؛ أي ٧.٠٤٪ من الميزانية بأكملها.

المجموعات العسكرية التي لا تتلقى أولوفاً أو تيمارات

تتشكّل المجموعات العسكرية التي لم تتلقَ ألوفاً أو تيماراً من الدولة العثمانية من اليايا (المشاة)، والمسلَّم[٢٢٤]، واليوروك، والتتار، والجانباظان[٢٢٥]، والبازدار[٢٢٦]، والفوينوك، والفالاشيان (من الأفلاق)، والمارتولوس[٢٢٧]، والأكنجي. وقد أُعفي هؤلاء من ضرائب

---

٢٢٣ - الجبه جي: cebeci هو المكلّف بتأمين الأسلحة والحفاظ عليها ونقلها إلى الجبهة وقت الحرب. (المترجم).

٢٢٤ - المسلِّم: الجندي المكلّف بالعديد من الواجبات والخدمات مثل فتح الطرق للجيش في زمن الحرب وتنظيفها، وإصلاح الجسور. (المترجم).

٢٢٥ - الجانباظان: جندي مدفوع الأجر كان يُستخدم مؤقتاً في صفوف جيوش السلاجقة وفيما بعد في الجيش العثماني، إذ ينفذ الخدمات في مؤخرة الجيش. (المترجم).

٢٢٦ - البازدار، الشخص الذي يربي طيور الصيد في القصر. (المترجم).

٢٢٧ - المارتولوس، فئة خاصة من الجنود المسيحيين في الجيش العثماني، وهم قوة أمنية داخلية للإمبراطورية العثمانية في البلقان، كانت نشطة في الغالب بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. تشكلت في البداية من السكان المحليين، ومعظمهم من المسيحيين، لكن مع مرور الوقت تحول أفرادها إلى الإسلام. (المترجم).

العوارض (الضرائب الطارئة). يؤمّن المشاة معيشتهم من زراعة المزارع التي كانت تمنحها الدولة لهم. نُظِّمت كل مجموعة من هذه المجموعات تحت وحدة خاصة تسمى نظام الوجاق أو الأوجاق. في البداية كان يوجد في كل مزرعة أربع أو خمس أسر، ولكن عددهم زاد في الآونة اللاحقة. يذهب أحد أفراد الوحدة إلى الخدمة العسكرية النشطة تحت اسم إشكينجي(٢٢٨). يتلقى الإشكنجي الذي تأتيه نوبة المشاركة في الحملة مبلغاً من المال يتراوح بين ٢٠ إلى ٦٠ أقجة من الأعضاء غير العسكريين، أي من اليماق(٢٢٩)،الموجودين في الأوجاق، لتغطية نفقاته. تعدّ هذه الأموال بمنزلة ضريبة العوارض المفروضة على الرعية. أعضاء الأوجاق لا يدفعون العوارض. عادةً ما توجد رابطة قرابة بين الأشخاص الموجودين في وحدة المشاة. يصبح الأبناء إشكينجي بدلاً من آبائهم. وفقاً لسجلات المشاة القديمة، منحت مزرعة رعية تتراوح مساحتها بين (٥٠-١٥٠ دونماً) للمشاة/ اليايا ولليماق الموجودين في أوجاق المشاة. بهذه الخصائص نرى التشابه بين نظام الأوجاق، ونظام الجنود الفلاحين المسمى ستراتيوت الذي كان موجوداً في الإمبراطورية البيزنطية. ومن هنا يمكننا القول إن العثمانيين أنشؤوا تنظيم أوجاق المشاة على غرار النموذج البيزنطي.

جنود المشاة الأتراك وأفراد المسلّم

تُعدُّ عناصر المشاة والمسلَّمين، من دون أي شك، من أهم المجموعات العسكرية المساعدة. لأن المسلَّمين فرسان، فإنهم يتمتعون بحصانة ضريبية أكبر. يصف ج. م. أنجيوليلو في مذكراته المشاة أنهم جنود مشاة فلاحون. كان المشاة بلا شك أول الجنود المنظمين في الإمبراطورية العثمانية، وكانوا موجودين بكثافة في غربي الأناضول. في البداية كان يصل عددهم إلى ٧٠٠٠ أسرة فلاحية، ويمكن مصادفة خانة واحدة أو خانات عدّة أصحاب امتيازات في القرية الواحدة. ونحن نعلم أنَّ تنظيم المشاة ظهر مع إعادة تنظيم المغيرين (أكنجي) التركمان ذوي القبعات الحمراء، الذين كانوا جنود الغازي

٢٢٨ - إشكنجي أو إشكونجو وتعني ساعي البريد الخيال أو المسافر، وكانت تُطلق على السيباهيين أو العاملين في خدمات مؤخرة الجيش المشاركين في الحملات العسكرية. وتُطلق على الذين يوصِلون الفرامانات. (المترجم).

٢٢٩ - اليماق، اسم يُطلق على معلّمي المهن المحليين الذين كانت لهم علاقات مع الييني تشيرية التي تعيّنهم الإمبراطورية العثمانية في الحاميات الموجودة في القلاع الحدودية، ويقدّمون المساعدة لهم. (المترجم).

عثمان[٢٣٠]. تُظهر الوقفية[٢٣١] المدونة لأجل سليمان باشا بن أورهان، المتوفّى عام ١٣٥٧، المؤرخة عام ٧٦٠ هـ-١٣٥٩ م.، أنَّ المشاة حول غاليبولي كانوا الجنود الرئيسيين الذين خدموا إلى جانب سليمان باشا في فتوحات منطقة روملي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى تمركز مجموعات المشاة والمسلَّمين في غرب الأناضول، التي أصبحت موطن التركمان، ففي منتصف القرن الخامس عشر، جرى تسجيل ٣٦١ رأساً للمسلَّمين و١٧٢ مسلَّماً في سنجق تِكة. وكان عدد أفراد اليماق الذين معهم يصل إلى ٣٧٦٣. وتجدر الإشارة إلى أنه في القرن الخامس عشر، كان هؤلاء الرماة والمسلَّمون جنوداً شاركوا مشاركة فعّالة في الحرب بأسلحتهم (رماة سهام)، مثل المجموعات العسكرية المساعدة الأخرى. في القرن السادس عشر، قُلِّصت التدابير المتخذة ضد الجيش الأوروبي وسُلِّمت لهؤلاء خدمات المؤخرة.

لاحقاً، عندما تم أنشئ الوجاق اليني تشيري (١٣٦٣؟)، كانت هناك منافسة وصراع دام قروناً بين عبيد السلاطين هؤلاء الذي باتوا أصحاب امتيازات المشاة والمسلَّمين، الذين كانوا يشكلون الجيش الأساس للدولة، وكان هذا سبباً لأحداث مهمة في الأزمات التي عرفناها في التاريخ العثماني. فمع أن الييني تشيرية والعبيد وقفوا إلى جانب السلطان في العاصمة في الصراعات على السلطة التي اضطر لخوضها مراد الثاني وبيازيد الثاني على سبيل المثال، اعتمد خصومُهم على جنود المشاة وجنود العزّاب الذين ينحدرون من أصل تركي. وفقاً لسجلات مجهولة المصدر، في معركة كوسوفو عام ١٣٨٩، كان معظم الجيش تألف من ٦٠ ألفاً من المشاة.

في القرن الرابع عشر، كان الانضمام إلى الجيش مشاة ومِن ثَمَّ الالتحاق بجيش السلطان بمنزلة امتياز يجلب فوائد جمّة. على ما يبدو، في وقت لاحق، نظراً إلى أن أداء حملة كان مكلفاً للغاية بالنسبة لى المشاة، فقد واجهنا في كثير من الأحيان حالات هروب من الجيش، وكان حجم أوجاقات (مجموعات) المشاة يتقلص باستمرار بسبب فرار أفرادها وتفرقهم لأسباب أخرى. في تفتيش أُجري عام ١٤٦٦، تبيّن أن ٢٦٠ من المشاة قد هربوا من الخدمة، وأن ٢٦٠ من أصل ٥٣٦ من المشاة المسجلين في مقاطعة هودافينديغار قد هربوا. ونتيجة للتطورات في

٢٣٠ - راجع: عاشق باشا زادة، التواريخ، منشورات أتسز، الباب ٣١: (أَمَرَ الغازي عثمان قائلاً: قبعات أمراء أطراف الجبل حمراء، ليكن لون قبعاتكم بيضاء. حاك الذين في بلاجيك قبعات بيضاء، لبس الغازي أورهان، وكل أتباعه».

٢٣١ - راجع: خ. إناجيك، السلاطين العثمانيون في مرحلة التأسيس، إسطنبول، منشورات الأوقاف الدينية، ٢٠١٠، «عهد أورهان»، ٤٣-٧٧.

تكنولوجيا الحرب في القرن السادس عشر، فَقَدَ هؤلاء الجنود الرماة المشاة كفاءتهم القتالية تماماً، وبدأت الدولة في استخدامهم في الخدمات في مؤخرة الجيش، مثل حمل معدات الجيش وذخيرته، أو تنظيف الطرق، وحفر الخنادق. في عام ١٥٨٢، أُلغيَ تنظيم المشاة بالكامل خفضت صفته إلى وضع رعايا.

فئة العزّاب في القوات المساعدة التركية

المجموعة الثانية، التي كان لها مكانة مهمة في الجيش العثماني في القرون الأولى، هم العزّاب. ويمكن عَدَّ الجندي الأعزب نوعاً من جنود الميليشيات الذين جُنِّدوا من بين السكان المسلمين الأتراك. وكان يجري تجنيد الشباب من وحدات تضم عدداً معيناً من الأسر المسلمة في المدن جنوداً في جيش السلطان، وتغطي هذه الوحدات العامة نفقاتهم. وينبغي عموماً عدّ هذه المساعدة العسكرية بمنزلة نوع من خدمة العوارض. كان السكان المستقرّون يقدّمون جنوداً عزّاب لسلاح المشاة، في حين كان يُطلب من البدو الرحّل تأمين عزّاب خيّالة. كان يُجمع العزّاب خاصة في أثناء الحملات الكبرى عندما كانت الدولة بحاجة إلى عدد كبير من الجنود. يشاع أن ٤٠.٠٠٠ من العزّاب قاتلوا في حرب كوسوفو عام ١٣٨٩. بمعنى آخر، كان الشعب التركي يشارك في الحرب بأعداد كبيرة. سُجّل وجود ١٨٠٠٠ جندي أعزب في الجيش في المعركة التي جرت ضد أوزون حسن، وفي عام ١٤٩٢، ذكرت سجلات مجهولة أنّه جُمع ٩٠٠٠ من المحاربين العزّاب المسلحين جيداً في منطقة روملي. ذكر القس فيلفوس لودوفيكو في تقريره عام ١٤٦٤، وجود سبعة آلاف جندي أعزب. حتى في عهد سليمان القانوني (١٥٢٠/ ١٥٦٦)، عندما كان الجيش العثماني متطوراً تقنياً للغاية، كان العزّاب يشكلون جزءاً كبيراً من الجيش. ذُكر تجميع ١٠٠٠٠ أعزب من منطقة روملي وحدها في أثناء حكمه.

وعندما كان يُعلن عن تنسيب العزّاب في الجيش، كانت يجري تسجيلهم على الشكل التالي[٢٣٢]: كان يجري تنسيب العزّاب إلى الجيش بحضور قاضي المدينة والصوباشي (الوالي). إذ يختار إمام الحي وكتخدا الحي في مجلس القاضي «الأشخاص المؤهلين لأن يكونوا جنوداً

٢٣٢ - راجع TEOM، الملحق، ٥٩-٦١، للاطلاع على مجموعة القوانين التي صُيغت في عهد بيازيد الثاني وطُبِّقت في عهد القانوني.

عزاب وقادرين على القتال والمحاسبة» من بين أهل الحي. لا تسجّل أسماء الأولاد صغيري السن ولا كبار السن أو المرضى. يؤخذ أعزب واحد من كل عشرين خانة (أسرة)، وتعطيه العائلات الـ ١٩ المتبقية مصروف الجيب، وإذا لم يكن هناك أحد مناسب لأن يكون جندياً أعزب من بين الأسر العشرين، يؤخذ أعزب من خارجهم. تُرسل الأموال التي جُمعت لصالح الجندي العازب إلى الجميع، يأخذ آغا العزّاب (قائد العزّاب -م) منه وثيقة بالمال. إذا لم يكن هناك أحد في الحي يصلح للعزّاب، يمكن أخذ أحد من الخارج. لهذا السبب يُمنع كتابة أقجة العزّاب. وفي كل مجلس قاضي يوجد آغا العزّاب، وتسجّل أسماء العزّاب المقبولين. يُعيّن على رأسهم أمين صندوق (خزينة دار) وشاويش. ويُحرَّم على الأمناء والكتبة الذين يدوِّنون دفتر العزّاب ارتكاب الأفعال السيئة. تُكتب أسماء العزّاب الذين سُجّلوا في مجلس القاضي في دفترين، يبقى أحدهما لدى القاضي، ويُرسل الآخر إلى إدارة خزينة السلطان.

يُجرى تفقد وفق هذا الدفتر. تقع حالات هروب من خدمة العزّاب، ولكن لا أحد يستطيع الهروب من هذه الخدمة، حتى الذين غير قادرين على المشاركة بالحملة، سيضطر كفيله على دفع غرامته. يُعيَّن رئيس على العزّاب الذين جُمعوا، ويوجد زي خاص لهذا الرئيس. استُخدِم جنود العزّاب في تأمين محاربين للأسطول، وقد أُطلِق على هؤلاء اسم «عازب البحرية». صحيح أنّ هؤلاء جنود عزّاب مؤقتون، ولكن يمكن أن يصبحوا فيها بعد جنوداً دائمين بأجر. فلقد استفاد العثمانيون من جنود العزّاب في تأمين حرّاس للقلاع الكثيرة العدد التي أنشؤوها من أجل حماية إمبراطوريتهم. وقد شكَّل هؤلاء في وقت مبكر من عمر الإمبراطورية جنود الحاميات النظامية الرئيسيين الذين يتقاضون رواتباً لقاء خدمتهم في القلاع العثمانية. ومن المعروف أنهم من بين مجموعات الحامية المختلفة كانوا أهم الجنود بعد الييني تشيرية. كان الجنود يجنّدون لتنظيم عزّاب القلاع وفق الترتيب الآتي: عندما كان يحدث نقص في طاقم الـ«غيديك»، الذين كانت أعدادهم محدودة، يُلجَأ إلى الجنود الذين لا راتب لهم، ويُطلق عليهم اسم «المتطوعين» الذين يخدمون في القلعة. وبعبارة أخرى فإن أصل عزّاب القلاع جنود متطوعون يأتون من عامة الشعب. ومن المعروف أنه في أول ٣٠٠ عام من عمر الجيش العثماني، كان للمجموعات العسكرية التي تشكّلت من عامة الناس مكانة مهمة. ومن المعروف أن الجنود الفلاحين كان لهم مكانة مهمة في الجيوش الأوروبية إلى جانب المجموعات العسكرية النظامية.

كما هي الحال في الممالك التراثية، كان العثمانيون يطلبون من الشعب خدمة عسكرية إلى جانب تقديم المساعدات مثل الأموال والأرزاق التي كانت تدرج تحت اسم ضريبة العوارض. واستخدمت الدولة الرعايا المسيحيين في الاستدعاء إلى الخدمة العسكرية. فقد كان يُجمع نوع من الجنود يسمى السوهراهور أو الجرّاهور من بين أفراد الشعب المسيحي، وهم أشبه بجنود العزّاب. عندما تتعرّض الإمبراطورية إلى تهديد معادي خطير يُعلن النفير العام، وفي هذه الحال يكون مطلوباً من كل جندي مسلم قادر على حمل السلاح الانضمام إلى الجيش.

الأسطول وجنود الأسطول(٢٣٣)

نفقات الأسطول قطّاعٌ عسكري يتطلب نفقات كبيرة تضغط على الميزانية العامة للإمبراطورية، وتجر الدولة في النهاية إلى أزمات مالية، كما حدث في الممالك المعاصرة في أوروبا. ولدت الإمبراطورية العثمانية منذ بدايتها دولةً بحريةً. وليس من المبالغة عدّ الإمارة العثمانية إمارة بحرية، مثل إمارتي آيدن وصاروخان البحريتين. كانت أحواض بناء السفن الأولى للعثمانيين هي الموانئ الواقعة على ساحل مرمرة الجنوبي، مثل جميليك (جمليك) وكيمر، إذ كانت توجد أحواض بناء السفن البيزنطية قبل العثمانيين. إنها حقيقة تاريخية، حيث يسجل شاهد العيان كانتاكوزينوس في مذكراته أن أورهان كان يمتلك أسطولاً عام ١٣٣٤ وأن الأسطول شارك في حصار إزميت وواجه القوات الإمبراطورية البيزنطية. عندما شرع سليمان باشا، ابن السلطان أورهان، في فتح روملي عام ١٣٥٢، نَقَلَ جيشاً قوامه ٣٠٠٠ شخص من ميناء كيمر في جنوبي مرمرة إلى الجانب الآخر بواسطة السفن (ربما سفن جنوية). عندما تطورت الإمبراطورية العثمانية بوصفها إمبراطورية بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، كانت هناك أحواض بناء السفن في الموانئ الرئيسة الآتية: غاليبولي التي كانت القاعدة البحرية الرئيسة، وإزميت، وغالاطا، وسينوب، وأفلونيا، وأغريبوز، والإسكندرية. أضف إلى ذلك أنهم، وأنشؤوا أحواضاً صغيرةً لبناء السفن على التلال الحرجية، وفي العديد من الأماكن المناسبة لإنشاء أحواض بناء السفن القريبة مثل بارطن. كما يبدو حتى مجيء عهد سليم الأول، كانت غاليبولي هي القاعدة البحرية الرئيسية وحوض بناء السفن في الدولة. وهذا أمر طبيعي أيضاً: قبل فتح إسطنبول، كان

---

٢٣٣ - توجد معلومات واسعة عن هذا الموضوع، الكتاب الأساسيون: إ. حقّي أوزون تشارسيلي، حيدر ألباغوط، دانيال بانزاك، إدريس بستان، بالميرا بروميت.

من الضروري وجود قوة بحرية في غاليبولي لنقل الجيوش عن طريق لابسيكي وجنق قلعة. بعد الاستيلاء على إسطنبول، شكلت غاليبولي قاعدة دفاعية متقدمة لحماية العاصمة من الأساطيل القادمة من بحر إيجه. احتفظت الدولة العثمانية بأساطيل وبَنَت سفناً في كافالا وليسبوس ورودس والإسكندرية لحماية خطوطها الساحلية الطويلة، ثم في السويس؛ لحماية البحر الأحمر ضد البرتغاليين، وفي البصرة لحماية مصالحها في الخليج العربي والبحر الهندي. وفي اليمن، تمركزت عدة سفن في المخا للدفاع ضد البرتغاليين.

كان إنشاء الأسطول وصيانته مهمة تتطلب نفقات كبيرة. لم تكن تكاليف صيانة أسطول من القوادس تقلّ عن ٥٠٠ ألف دوقة ذهبية سنوياً. في عام ١٣٧١، أكمل مراد الأول حصار شبه جزيرة بيجاي (كارا بيجا) في جنوب مرمرة بسفن قادمة من القواعد البحرية في غاليبولو وآيدينجيك (إدينجيك). عندما ضم يلدريم بايزيد إمارات الأناضول الغربية إلى بلاده (١٣٩٠)، انضمّ أسطول هذه الإمارات إلى الأسطول العثماني، وبدأ صراعاً مستمراً مع البندقية في بحر إيجه. أضف إلى أنّ العثمانيين في قتالهم ضد القوة البحرية للبندقية، كانوا يلجؤون إلى تكتيكات الكر والفر، وكان الأسطول يحتمي في الميناء المحصن في غاليبولو، وفي النهاية هاجم أميرال البندقية بيترو لوريدانو منطقة غاليبولو وأحرق الأسطول العثماني (أيار ١٤١٦). حسّن محمد الثاني الأسطول إلى درجة كبيرة قبل حصار إسطنبول. في أثناء حصار إسطنبول عام ١٤٥٣، لم تتمكن القوادس العثمانية من فعل أي شيء ضد القوادس (كاليون) الأربعة عالية الجوانب التي كانت تنقل المساعدات. فلقد نجحت الكاليونات في دخول القرن الذهبي (٢٠ نيسان). في ٢٢ نيسان، سيّر الفاتح سفنه الـ ٧٢ برّاً، وأنزلها إلى القرن الذهبي، حيث هُزمت السفن المسيحية التي جاءت؛ لحرق هذا الأسطول. لم تحقق القوات البحرية التي أرسلها محمد الفاتح لبسط سيادته على جزر بحر إيجه كثيراً من النجاح (١٤٥٤-١٤٥٥)، لكنه ضمَّ جزر إمبروس وثاسوس وساموثريس في شمالي بحر إيجه إلى الإمبراطورية. أرسل محمد الفاتح أسطولاً قوياً؛ لمحاصرة أجريبوز، أكبر جزيرة في البندقية في بحر إيجه. كان الأسطول يتكون من ١١٠ قوادس كبيرة فيها ٣ صفوف من المجاديف، و٣ قوادس كبيرة، وسفن صغيرة تسمى فوستي وبارانداري. كان الأسطول مكوّناً من ٣٠٠ سفينة. لم يجرؤ أسطول البندقية على مهاجمة هذا الأسطول. في أثناء حصار بلغراد عام ١٤٥٦، نقلَ أسطول صغير مكون من ٢٠٠ سفينة الجنود والإمدادات إلى الجبهة.

لا شك أن الرحلات البحرية تتطلب نفقات كبيرة؛ فلقد كلَّفت الحملة البحرية التي نُظمت لاستعادة نوفا (الهرسك–نوفي) من البنادقة عام ١٥٣٩ الميزانية العثمانية ١٢.٠٠٠.٠٠٠ أقجة (٢٠.٠٠٠ دوقة ذهبية). استغرقت هذه الحملة ثلاثة أشهر فقط، وكان الأسطول يضم ٨٢ قادساً حربياً عادياً، و٥٨ قادساً ثقيلاً، و١١ قادساً خفيفاً وأربع سفن نقل. بلغ إجمالي عدد العناصر ٢٧.٢٠٤ شخصاً، منهم ٢٢.٥٣٨ مجدفين. وبلغت رواتب الجنود والطواقم ٨.٤٨١.٨٨٠ أقجة، وبلغت تكلفة البقسماط وبراميل الماء ٢.٢٩٤.٥٨٠ أقجة. وبلغت النفقات الأخرى والإكراميات التي وُزِّعت على الييني تشيرية ٢٠١٤١١ أقجة. وفي مواجهة النفقات الضخمة التي يتطلبها الأسطول، كان على الدولة أن تبحث عن موارد غير عادية. كان الاستخدام المتكرر للعوارض الديوانية، وهي ضريبة طارئة، في القرن السادس عشر يرجع أساساً إلى النفقات البحرية. كان تأمين المجدفين، الذين كانوا القوة التنفيذية الرئيسة للقوادس، يمثل مشكلة كبيرة للدولة. فقد كان الأسطول المكون من ٢٠٠ قادس يحتاج إلى ٢٢٠٠٠ مجدف. وحين لم تتمكن الدولة من تأمين هذا العدد من الأسرى الموجودين في غالَطة، حمّلت الشعب مهمة تأمينهم. فقد كان القضاة المحليون يطلبون من وحدات خانات العوارض (١٠–١٥ عائلة) تأمين مجدف للأسطول، ودفع نفقاته. وفي القرن السادس عشر، صدر أمر بمنح بدل معيشة شهري قدره ١٠٦ أقجة لكل مجدف مسلم و٨٠ أقجة لكل مجدّف مسيحي. في بعض المناطق، كانت الحكومة تطلب مبلغاً معيناً من المال مقابل المجدف. في عام ١٥٥١، حُدِّدَت ضريبة العوارض لهذا المجدف بـ ١٥٠٠ أقجة لكل وحدة.

ينبغي عَدُّ تدمير الأسطول العثماني في ليبانتو على يد الأسطول الصليبي البندقي – الإسباني المشترك (١٥٧١) نهاية التفوق البحري العثماني في البحر الأبيض المتوسط. غير أنَّ المؤرخ أندرو هيس لا يرى هذا الحكم صحيحاً، آخذاً بالحسبان بعض انتصارات العثمانيين في غربي البحر الأبيض المتوسط، لكن بعد هذا التاريخ ستتخلى الدولة العثمانية تماماً عن اتباع سياسة عالمية بل ستستخدم السفن البريطانية والهولندية القوية المسيطرة على البحر الأبيض المتوسط في نقل الحجاج ونقل البضائع بين مصر وإسطنبول في أواخر القرن السادس عشر.

مع اتباع العثمانيين سياسة عالمية بالحفاظ على وجود أساطيل بحرية كبيرة لها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الهندي، واجهت المالية العثمانية مشاكل، وازدادت الضرائب الطارئة التي كانت تُفرض على نحو متكرر على عامة الناس، ولاسيما العوارض، ما

أدى إلى إحباط الناس وشعورهم باليأس، وبدأ الفلاحون بترك أراضيهم والهروب؛ لتجنب الضرائب، ودخلت الدولة حقاً في الاضطرابات.

ومن الظواهر الأخرى غير المعروفة جيداً في البحرية العثمانية، استخدام السفن التابعة للدولة والباشوات في النقل التجاري. فمنذ عهد محمد الفاتح، كانت السفن الميري تُستخدم لتصدير الحطب والأخشاب من أنطاليا وفينيقيا إلى مصر وسوريا. ونعلم استخدام سفن الميري لتزويد إسطنبول بالإمدادات أيضاً. وفي عام ١٥٥٣، كانت ٢٦ سفينة مملوكة للدولة تعمل بين الموانئ السورية وموانئ إسطنبول. كانت السفن التابعة للباشوات تعمل بقصد الربح بين ولاية كفا وموانئ البحر الأسود وإسطنبول، أو بين إسطنبول وسورية ومصر. واستُخدِمت سفن الشحن هذه للنقل في أثناء الحرب.

الحملات الإمبراطورية

(سفر الهمايون[٢٣٤]) العثمانية والدعم اللوجستي

يرى ويليام ماكنيل أنه استخدمت طريقتان رئيسيتان في التاريخ لإطعام الجيش في أثناء تحركه. إحدى الطرائق هي الاستيلاء على مستودعات قمح السكان المحليين وعلى حيواناتهم في المنطقة التي وصل الجيش إليها، والطريقة الأخرى هي تنظيم الدعم اللوجستي والإمدادات قبل بدء الحملة العسكرية. في هذه الطريقة الثانية، يجري جمع المواد الغذائية من القرويين ضرائب غير عادية؛ أي ضريبة عوارض وتخزينها في مواقع معينة على طول مسار الطريق، ويُمدّد الجيش المتنقل من هذه المستودعات.

الطريقة الأولى تطبقها الجيوش التي تؤدي بغزوات مؤقتة؛ لأن المنطقة المتضررة لا يمكنها العودة إلى مستوى الإنتاج السابق قبل بضع سنوات على الأقل. فالقرويون هربوا وضاعت البذور. تعد الغزوات المغولية والتيمورية أمثلة كلاسيكية على الطريقة الأولى للنهب، ويرمز التقليد الإمبراطوري في الشرق الأدنى إلى النظام اللوجستي. إنها لحقيقة أن الإمبراطورية العثمانية طبقت الشكل الأكثر تقدماً للنظام اللوجستي في مواجهة الادعاءات التي تزعم بأنّ الدولة العثمانية خرجت من مجتمع بدوي وظلّت كذلك. لقد نال النظام اللوجستي العثماني إعجاب المراقبين الأوروبيين المعاصرين[٢٣٥].

ومن الجدير بالذكر أن المؤرخين العثمانيين، ولاسيما عاشق باشا زاده، قارنوا بين هاتين الطريقتين في الفصل الخاص بالغازي عثمان، وناقشوها من وجهة نظر الغازي عثمان[٢٣٦].

تجدر الإشارة بخاصة إلى المثال الآتي لمعرفة كيف حمى العثمانيون أراضيهم الخاصة ورعاياهم بوصفهم مصدراً للضرائب. أبدت الجيوش العثمانية وجيوش شبه جزيرة

٢٣٤- الاسم الذي يطلق على الحملات التي كان يشارك فيها السلطان شخصيا في الدولة العثمانية. من الصعب تحديد الحملة الأولى، لكن معركة كويون حصار (بافيون) عام ١٣٠٢، التي شارك فيها الغازي عثمان، يمكن عدّها الحملة الإمبراطورية الأولى.

235- J. M. Angiolello, Historia Turchesca, yay. Ursu, Bükreş, 1910.

٢٣٦ – أتسز، منشور، الباب التاسع.

القرم التي غزت فويفودية البغدان (حكومة مولدافيا – م) المتمردة موقفين مختلفين. ففي حين أراد تتار القرم أخذ الناس أسرى والاستيلاء على حيواناتهم، عادين شعب البغدان وممتلكاته بمنزلة حق حلال للمحاربين، لم يسمح السلطان العثماني بذلك. ولكن من جهة أخرى نجد أنّ العثمانيين سمحوا للمحاربين بالقيام بحملات لا هوادة فيها؛ لكسر المقاومة في أراضي العدو القريبة من المنطقة الحدودية، وأسر السكان، وتخريب البلاد. وتقاليد الغزوات في الإسلام توافق على هذا الأمر. تناول المؤرخون الغربيون في أبحاثهم سياسة التخريب في المرحلة الحدودية، واتهموا كل الفتوحات العثمانية بالتخريب. وفي الحقيقة، كما قال عاشق باشا زاده، اتُّبِعت سياسة الاستمالة في مرحلتي الضم والاستيطان في الفتوحات العثمانية. فالمنطقة التي تقبل سيادة السلطان العثماني ستصبح «إيليك»، أو بالتعبير الإسلامي، «دار الإسلام». ومن هذه اللحظة فصاعداً، سيحصل غير المسلمين الذين يعيشون في هذه المنطقة على وضع الرعايا الذين يتوجّب على الدولة حماية حياتهم وممتلكاتهم، تماماً كما هي حال الشعب المسلم. وبحسب التعبير الإسلامي، سيحصل هؤلاء الأشخاص على صفة أهل الذمة. وإذا حاول جندي نهب ممتلكات الرعايا غير المسلمين في أثناء الحملة، فسيعاقب بأقسى الطرائق. نعلم من المصادر المعاصرة أن سليمان القانوني أمر بإعدام الجنود الذين دخلوا حدائق الرعايا في حين كانت الحملة العسكرية في طريقها إلى موهاج، ليكونوا عبرة. كل هذه الظواهر تشير إلى البنية الإمبراطورية المركزية الراسخة للإمبراطورية العثمانية. مع هذه السياسة الأساسية للدولة، لم يكن من الممكن منع الدمار في مناطق العبور التي يمر فيها الجنود العثمانيون. ونعلم أن الفلاحين في هذه المناطق فرّوا، وتعرضت مصادر دخلهم إلى خسائر كبيرة.

فرض العثمانيون ضرائب وخدمات طارئة تسمى «العوارض»، على الرعايا في أوقات الطوارئ؛ كما هي الحال في بيزنطة والدول الإسلامية التي سبقتهم. إن مطالب الدولة غير المتوقعة، العينية منها والنقدية، سيكون لها آثارٌ مدمرة في اقتصاد المعيشة، الهش بالأساس، للفلاحين، ولاسيما في أوقات الحرب. انتقد الصدر الأعظم لطفي باشا هذه العادة بشدة. حُوِّلت مطالب الدولة هذه، التي طُبِّقت في أثناء الحملات الطويلة، إلى ضريبة نقدية،

ولاسيما في المدّة ١٥٨٧-١٦١٢. أدى هذا العبء المالي، الذي تزامن مع اضطرابات الجلالي[٢٣٧]، إلى دمار الفلاحين في الأناضول والانهيار الكبير للاقتصاد الزراعي[٢٣٨].

يعتمد انتهاء الحملة بالانتصار إلى حد كبير على توفير التغذية الكافية للجيش وجنود القلاع. من أجل هذا الأمر كان يجري في المجلس الإمبراطوري (ديوان الهُمايون) نقاش في اتخاذ قرار بشأن القيام بحملة ما، ويُنظر فيها إذا كان ذلك العام سيكون عام وفرة أم عام قلّة. فلقد أنشأ العثمانيون نظاماً لوجستياً متطوراً للغاية؛ لتلبية احتياجات الجيوش أثناء التنقل من حيث العلف والغذاء[٢٣٩]. وفي مجال الدعم اللوجستي، كانت يتستخدم ثلاث طرائق رئيسة لتوفير القمح والدقيق للناس والشعير للحيوانات. الطريقة الأولى هي الطريقة التي تُسمّى «نزول»، إذ تُجدّد وحدات ضريبية تسمى خانات العوارض وتضم كل وحدة من ثلاث إلى ثلاثين أسرة، ويُطلب منهم دفع مبلغ معين من الطعام كضريبة دون مقابل. الطريقة الثانية هي إلزامية إحضار بعض المواد الغذائية وبيعها للجيش في المضافات المخصصة لذلك بأسعار تحددها الحكومة. وكانت هذه الطريقة تسمى طريقة «سورسات». أما الطريقة الثالثة فهي الشراء الذي تُجريه الحكومة بأسعار السوق المحلية، وهو ما كان يسمى بـ«الاشتراء» في اللغة العثمانية. كان «النزول» عبارة عن ضريبة حقيقية، ومع تفسير «السورسات» على أنه عملية بيع تجري برضى الفلاح، إذ يُحضِر الفلاح بضاعته ويبيعها، فإنها بقيت تشكل عبئاً ثقيلاً على الرعايا؛ لأنها اشتُريت بالفعل ولكن بالأسعار التي تحددها الدولة. من ناحية أخرى، في حالة السورسات، يجري الأمين عمليات الشراء نيابة عن الحكومة، يبيعها الشخص نفسه للجيش. وفي كثير من الأحيان كان يجري تسليم الأموال للقرويين في وقت متأخر أو تُنسى تماماً. وقد يُطلب من القروي دفع ضريبة النزول من جهة واللجوء إلى حالة السورسات في الوقت نفسه أيضاً. ومن

٢٣٧ - م. أكداغ، تمرد الجلاليين (١٥٥٠-١٦٠٣)، أنقرة، ١٩٦٣.

٢٣٨ - تمردات جلالي هو الاسم الذي يطلق على الانتفاضات ضد الدولة العثمانية لأسباب اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية، التي بدأت في القرنين السادس عشر والسابع عشر في الأناضول تحت الحكم العثماني، في عهد يافوز السلطان سليم واستمرت حتى عهد السلطان محمد الرابع .مصطلح جلالي، يرتبط بالشيخ جلال بوزوك، الذي تمرد في أوائل القرن السادس عشر (١٥١٩). (المترجم).

239- C. Finkel, The Administration of Warfare: The Ottoman Military Campaigns in Hungary, 1563-1606, Viyana, 1988.

التصرفات التي كانت تزعج أهالي القرى في هذه المعاملات إجبارهم على نقل الأرزاق بوسائط نقلهم الخاصة. وكانت مسؤولية تنظيم جمع الأرزاق تقع على عاتق القاضي المحلي الذي يُطلق عليه اسم «قاضي الأرض». وفي كثير من الأحيان، كان القضاة غير قادرين على تنفيذ هذه المهمة فيتم عزلهم. وكان القضاة يواجهون صعوبات كبيرة في جمع الأرزاق وفي إجبار القرويين على تقديمها. وكان القروي يضطر إلى تسليم الأرزاق التي خصصها لإعالة أسرته، أو يضطر إلى بيعها في السوق بسعر أقل، إن بقي جزء زائدٌ عن حاجته. فعلى سبيل المثال، في عام ١٥٧٩، طُلب دفع ما يقرب من ٢٥ كغ من الحبوب من كل وحدة عوارض. وفعلاً بلغت احتياجات الجيش من القمح والشعير كميات كبيرة. وفي حملة بغداد عام ١٦٣٧، حُدِّدَت احتياجات الجيش بـ ١٨.٦٠٠ طن من الشعير، و١.٣١٢ طن من الدقيق، و٨٨٦.٠٠٠ رغيف خبز، وطُلب جمعها من ولايات الأناضول والولايات العربية.

«العوارض»: هي ضريبة تجمعها الدولة في أوقات الطوارئ. فضلاً على ذلك، كان البيكوات والقادة العسكريون يكلّفون الرعايا بأنواع من البضائع والخدمات المختلفة. وعندما كان البيك يصل إلى مكان ما مع قوة عسكرية، يحق له أن يطلب العلف والطعام من القرويين. وكانت هذه الطريقة، التي تسمى الوباء (صالغن salgın)، عادة شائعة. من ناحية أخرى، كان من الشائع أن يطلب البيكوات من القرويين إطعام حاشيتهم، وتقديم العلف لخيولهم في كل قرية يصلون إليها؛ للبحث عن المجرمين أو قطاع الطرق. نحن نعلم أن الدولة أضافت إلى نظام ضرائب العشور ضريبة تسمى سالارليك (سالارية)؛ لمنع اللجوء ألى أسلوب الوباء (صالغن). في ضريبة السالارية حُوِّل العبء الضريبي من الضريبة المحلّية إلى ضريبة تشمل منطقة واسعة.

لأن الضريبة الطارئة تقاسمتها كتلة واسعة من الناس، فقد تحقق مبدأ العدالة أيضاً. حُوّلت هذه الالتزامات إلى التزامات نقدية في آونة لاحقة. أدى تحويل ضريبة العوارض من العينية إلى النقدية إلى القضاء على الصعوبات الكثيرة التي كانت تواجه الرعاية. وهكذا تخلّص الفلاحون من عبء حمل الحبوب المخزّنة من المناطق البعيدة. عندما تُحصّل الدولة ضريبة العوارض نقداً، سيكون بإمكانها استخدام هذه الأموال في إجراء عمليات الشراء في

الأماكن التي يتمركز فيها الجيش، وتتجنب أن تكون عبئاً على القرويين. كانت تُرسل الأوامر المتعلقة بمخزون حبوب ضريبتي السورسات والاشتراء قبل أن يتحرك الجيش، وتكون جاهزة بتخزينها على الطريق أو في القلاع القريبة من مكان العمليات. وفي عام ١٥٩٤، حُدِّدت ضريبة النزول بـ ٢.٥ كيلة، أي ما يقارب ٦٤ كغ. ومقابل ذلك حُوّلت في المناطق النائية إلى نقد على شكل دفع ٣٠٠ أقجة. يبدو أنه في سنوات الحرب ١٥٧٨-١٦٠٦، صارت ضريبة العوارض تُدفع عامةً على شكل مدفوعات نقدية. ويُعدُّ تحويل الضرائب العينية والخدمات إلى ضرائب نقدية مؤشراً على التغيير في الإدارة العثمانية. كان يجري إحضار الحبوب المخزّنة إلى المستودعات، وتسليمها إلى المستودعات الموجودة في المنزلخانات[٢٤٠] الواقعة على الطريق. عندما لم تعد هناك حاجة للحبوب المخزنة، يجري بيعها أو توزيعها على الأهالي المحتاجين لها. كانت تُنقل كميات كبيرة من الحبوب من مصر أو الأراضي الخصبة لحوض الدانوب عن طريق البحر والنهر وتخزينها في القلاع القريبة من الحدود. ونعلم أنه عندما كانت الجيوش تتحرك في أراضي العدو، أمدّت من هذه القلاع، على سبيل المثال، من قلعتي فان وأرضروم في الحملات الشرقية، وقلعة بلغراد في الحملات النمساوية - المجرية. ومن الممكن أن تستولي الحكومة، في الأوقات الصعبة للغاية، على الحبوب المخزّنة في مستودعات الإمارة خانات[٢٤١] والمنشآت الأخرى.

مع كل الصعوبات التي واجهها، يمكن القول إن النظام اللوجستي العثماني كان يعمل جيداً عامةً. وفقاً لفينكل، كان الجيش العثماني المكون من ١٥٠ ألف شخص مزوداً جيداً بالمواد الغذائية الرئيسة في أثناء حملته الممتدة من منطقة رومَلي وصولاً إلى المجر. في الواقع، وفقاً لفينكل أيضاً، كان سعر الخبز أرخص بالنسبة إلى الجنود العثمانيين مقارنة بالأوروبيين. لكن عندما كان الإيرانيون يخرِّبون الأراضي في أثناء حملاتهم في المنطقة الشرقية، كان الجيش

٢٤٠ - (menzil – hane) مكان يضمُّ غرفاً واسطبلات مصنوعة من الخشب أو الطوب، تُربى فيه الخيول المستخدمة في الخدمات البريدية، ويستريح فيها سائقو البريد، ويبدّلون خيولهم فيه. (المترجم).

٢٤١ - هي مؤسسات خيرية أُنشئت؛ لمساعدة الفقراء في عهد الإمبراطورية العثمانية. في البداية، كانت مطابخ حساء؛ وتُقدِّم المساعدات الغذائية والصحية والملابس للقادمين من خارج المدينة، والمسافرين والفقراء والمحتاجين. وفي وقت لاحق، تحولت مطابخ الحساء إلى أماكن يتم فيها تقديم الطعام فقط. (المترجم).

يواجه صعوبات كبيرة. نحن نعلم أنَّ القيود والنقص كان يجعل الجنود يتمرّدون حتى ضد سلطان صارم مثل السلطان يافوز سليم.

كانت الدولة، في زمن الحرب تلجأ إلى بعض التدابير الطارئة لتلبية الاحتياجات العاجلة للخزينة. ومن هذه الأمور، كان يُحصَّل دخول الأوقاف الزائدة، وأموال الأيتام المرهونة والمحفوظة في البيدستان[٢٤٢]، وحتى كانت تُجمع أموال القروض الإجبارية من الأغنياء. فلقد أمرهم السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) ببناء القوادس من جيوبهم الخاصة؛ لتغطية العجز في ميزانية الدولة (١٥٩٠). ومن ناحية أخرى، ولتجنب النفقات، وزّعت سندات على كبار رجال الدولة والولاة، من أجل حملة إسبانيا، على أن تُدفع لهم من الضرائب المعلّقة من السنوات السابقة. وبالمثل، هناك سجلات حول الأموال التي جُمِعت من التجار الأثرياء أوقات التحضير للحملات. عدّت المدفوعات التي تُفرض على كل خانة من الشعب في أنحاء الإمبراطورية جميعها، في حالات الطوارئ، ضمن نظام ضريبة العوارض. فعلى سبيل المثال، في الحملات الأولى لسليمان القانوني (حملات بلغراد (١٥٢١) ورودس (١٥٢٢) جُمِعَت ١٥ أقجة من كل خانة (أسرة) عوارض. وفي عهد هذا السلطان بدأت تظهر أوجه النقص في الميزانية. على سبيل المثال، في عام ١٥٥٧، كان لا بد من منح ٨٠ ألف سِكة ذهبية من الخزانة الداخلية؛ لسد النقص في الخزانة الخارجية. في سنوات الحرب ١٥٧٨-١٦٠٦، جرت مواجهة العجز المستمر في الميزانية بطرائق طارئة.

عند حساب مبلغ المال في الميزانية العثمانية بعملة الأقجة، لا ينبغي أن ننسى أن قيمة الأقجة انخفضت بنسبة ١٠٠٪ في عام ١٥٨٤. دخل السنة المالية ١٥٩٢-١٥٩٣ الوارد في جدولنا بالأقجة القديمة يقابله ١٤٦.٧٠٠.٠٠٠ أقجة. والنفقات ١٨١.٧٠٠ أقجة. وبذلك يتبين أن هناك انخفاضاً في النفقات قدره ٩٥.٨٧٨ أقجة.

من الأسباب التي أدَّت إلى حدوث أزمات في الموازنة العثمانية هو اتباع السنة الهجرية في دفع الرواتب، واتباع السنة الشمسية في تحصيل الضرائب الزراعية. يرجع الاعتماد على السنة الشمسية إلى أن ضريبة المنتج تعتمد على الموسم. يخلق هذا الوضع فرقاً كبيراً في

---

٢٤٢ - كلمة Bedesten مشتقة من الكلمات bezzazistan أو bezistan (Bez تعني قماش، وstang تعني مكان أو أرض) وتستخدم لتعني المكان الذي تباع فيه الأقمشة والملابس الثمينة. (المترجم)

حسابات الميزانية، ولاسيما في مدفوعات الرواتب العسكرية. لأن السنة الهجرية تُحسب على أساس الحسابات القمرية، فإن هناك نقصاناً فيها قدره ١١ يوماً مقارنة بالسنة الشمسية. وهكذا يكون لدينا فرق سنة واحدة كل ٣٢ سنة. بمعنى آخر، في نهاية السنة الثانية والثلاثين سيتعين على الخزينة دفع راتب عام إضافي للأشخاص الذين يتقاضون رواتب. مقابل ذلك تكون الدولة قد جمعت ضرائب لمدة ٣٢ عاماً؛ ولذلك كانت تنشأ أزمة خطيرة في مالية الدولة أمام الاضطرار إلى إيجاد هذه الأموال الإضافية. ويتطلب هذا الفائض دفع راتب زائد قدره نصف راتب نصف سنة في ١٦ عاماً وراتب ثلاثة أشهر في ثماني سنوات. وهذا يعني أن الأزمة تعبّر عن نفسها على آونة مختلفة طوال ٣٢ عاماً. وفقاً لـ هـ. ساهيللي أوغلو، الذي درس هذا الوضع، تضطر الدولة إلى دفع مبالغ إضافية إلى جنود الكابي كولو في فترات معينة من مالية الدولة، ولكن نظراً إلى عدم وجود ما يعادلها في الخزانة، كان يحدث تأخير في المدفوعات، وهذا بدوره يؤدي إلى وقوع حالات تمرد وانتفاضات بين صفوف هؤلاء العسكر الذين لم يتقاضوا رواتبهم. لا ينبغي أن ننسى أن مدفوعات الأولوفة كانت تصل إلى ١٢٪ من ميزانية الدولة وكان تُدفع رواتب الييني تشيريين كل ثلاثة أشهر. إذا لم يكن هناك كثير من الدخل الذي يكفي لدفع ألوفات العساكر، تلجأ الدولة إلى إيجاد المال بتدابير طارئة. يعزو ساهيللي أوغلو معظم انتفاضات الييني تشيرية التي رأيناها في التاريخ العثماني إلى هذه الصعوبات في الدفع التي كانت تواجه الدولة. عندما يكون هناك ما يكفي من المال الاحتياطي في الخزينة الداخلية، يمكن منع وقوع الأزمات عن طريق تحويل الأموال إلى الخزينة الخارجية، ولكن في أوقات الضيق في زمن الحروب الطويلة، وبشكل خاص في الضائقة المالية التي حدثت في نهاية القرن السادس عشر، نفدت الأموال الاحتياطية الموجودة في الخزينة الداخلية. وفي هذه الحالات تلجأ الحكومة إلى إجراءات مثل فرض ضرائب جديدة، وخفض كمية الفضة الموجودة في الأقجة. ربما أُعلن عن حرب جديدة ضد آل هابسبورغ في عام ١٥٩٣ بعد الحملة على إيران من أجل إرضاء الجيش. فقد كان الييني تشيريون والكابي كولو يمارسان ضغوطاً من أجل البدء بهذه الحرب؛ إذ كان يُعتقد أن الحروب في الغرب ستجلب الغنائم وتوفر أراضي تيمارات جديدة لتوزيعها على الكابي كولو. لكن تبيَّن أن هذه الحسابات كانت خاطئة تماماً، فشنّت إيران هجوماً مضاداً في دائرة العباسي الكبير، ووضع القتال

على الجبهتين الخزينة تحت عبء لم تستطع تحمله، وتلاحقت انتفاضات الكابي كولو الواحدة تلو الأخرى.

النخب داخل الدولة والثقافة العثمانية

ظهرت في قصر السلطان طبقة النخبة التي تمثل الثقافة الإمبراطورية العالية. وكانت هذه الطبقة تمثّل ثقافة شريحة نخبوية من حيث نظرتها للحياة والمجتمع ونمط الحياة والملابس والعادات. حاول القصر العثماني والطبقة الإدارية تعلُّم أسلوب الحياة المتطورة والنظرة المتقدمة للعالم من الكتب ذات الأصل الإيراني، مثل قابوس نامه[٢٤٣]. كما جرى تكريم العلماء وأمناءهم (كتَّابهم) القادمين من مصر وإيران بتبرعات كبيرة، باختصار، لقد مروا بمرحلة تثاقف حقيقية. ظهرت ثقافة القصر العليا هذه مزيجاً ثقافياً واضح المعالم تماماً في الدول الإسلامية القديمة المستقرة مثل إيران وآسيا الوسطى والعراق ومصر والهند. وكان على السلالة العثمانية أن تتبنى ثقافة القصر الكونية هذه بتمامها وكمالها وبكل تفاصيلها لتفرض نفسها على المستوى العالمي بوصفها أسرة من مستوى السلالات الإسلامية الكبرى الأخرى. تطورت عملية التثاقف هذه أول مرة في جرميان (كوتاهيا) على مستوى متقدم في القرن الرابع عشر وكانت مثالاً للعثمانيين.

لم يجلب العثمانيون، الذين كانوا يمتلكون موارد مالية كبيرة، تطوراً جديداً وسطوعاً لهذه الثقافة فحسب، بل لقّحوها بالتقاليد التي تتمتّع بها الإمارات الحدودية. مع أن ثقافة القصر العثماني لم تكن تختلف في خطوطها الرئيسة عن ثقافة البلاط العالي في إيران والهند، فإنها بلا شك كانت لها خصائصها الخاصة؛ تماماً كما أنجبت ثقافة عصر النهضة الإيطالية العليا نهضات مختلفة خاصة بكل دولة في بلدان أوروبية أخرى. كانت المدّة الأكثر تطوراً في الثقافة العثمانية الرفيعة هي عهد سليمان القانوني، وعهد سليم الثاني وعهد مراد الثالث (١٥٢٠-١٥٩٥)، ولم تتأخّر هذه الثقافة الإمبراطورية عن التأثير في الثقافات المحلية كثقافة مكانة الدولة التي انتشرت من إسطنبول المركز وهيبتها، إلى بودين (القسم الغربي من بودابست الحالية -م) والقاهرة وصولاً إلى بغداد. وهكذا يمكننا القول: إن الثقافة

٢٤٣ - قابوس نامة، تُرجم إلى اللغة التركية أربع مرات في القرن الخامس عشر.

الإمبراطورية الرفيعة في الولايات البعيدة ظهرت ثقافة عثمانية مشتركة. على سبيل المثال، كان المهندسون المعماريون التابعون للقصر (معمار الخاصة)، بمنزلةٍ أكاديمية حكومية للفنون. لقد أوصل معمار سنان هذا الطراز المعماري إلى الكمال بفضل عبقريته الفنية. ومن الجدير بالذكر أنه كان يوجد في كل مدينة مهمة مهندس معماري جيد، يشرف على الجوامع المحلية وغيرها من الأبنية المهمة.

الفصل الثالث

تيمور

(حلقة بحث في ندوة تاريخ العصر الوسيط
للبروفيسور فؤاد كوبرولو في ١٩٣٨-١٩٣٩)

مقدمة

أعدَدتُ مقال تيمور بناءً على تعليمات فؤاد كوبرولو من أجل ندوته في تاريخ العصور الوسطى في كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا في جامعة أنقرة في العام الدراسي ١٩٣٨-١٩٣٩. كان الباحث الكبير فؤاد كوبرولو، مؤسس تاريخ الثقافة التركية، في دار الفنون في إسطنبول بدعمٍ وإلهامٍ من ضياء كوكالب، الداعم الرئيس لهذا الطالب في دخوله الحياة الأكاديمية، ليس فقط من منهجية بحثه وحسب، بل برعايته لهذا الطالب، الذي لم يكن معروفاً مطلقاً في ذلك الوقت. عندما قرأتُ حلقة بحث الندوة بعنوان تيمور، التي قدَّمتُ نصها الكامل أدناه من دون أي تغيير، التفت كوبرولو إلى الطلاب في الندوة وقال: «أنتظر منكم جميعاً أن تكتبوا كما كتب هذا الشاب».

كانت المهمة الموكلة إلي في مقال الندوة هي مقارنة الدراسات التي أجراها ثلاثة مؤلفين غربيين رئيسيين عن تيمور اثنان فرنسيان، وواحد روسي، وهم ل. كاهون[٢٤٤]، ود. بارثولد[٢٤٥]، ول. بوفا[٢٤٦]، والحكم على نتائجهم ومهاراتهم من حيث المصادر والمنهجية. وكانت هذه مهمة صعبة. كانت لغتي الفرنسية جيدة، ويُعدُّ المؤرخ الفرنسي ل. كاهون أحد رواد النزعة القومية التركية بفضل عمله الشهير عن التاريخ التركي في آسيا الوسطى. كتب ل. بوفا فصلاً عن تيمور مدّة حكمه في التاريخ العام. وكان المستشرق الروسي بارثولد أشهر خبير في تاريخ آسيا الوسطى في ذلك الوقت.

---

٢٤٤ - ديفيد ليون كاهون (٢٣ حزيران ١٨٤١، الألزاس - ٣٠ آذار ١٩٠٠، باريس) كان رحالة ومستشرقاً وكاتباً فرنسياً من أصل يهودي. له روايات تاريخية وكتب بحثية .أصبحت روايته «راية السماء» (١٨٧٦) وكتابه البحثي «مقدمة في تاريخ آسيا والأتراك والمغول» (١٨٩٦) مصدرٌ عظيمٌ لإلهام القوميين الأتراك في ذلك الوقت، وأصبح كتاباً مرجعياً أساسياً عند ترجمته إلى اللغة التركية. ومن المعروف أن كتبه قرأها أتاتورك مؤسس تركيا، ويذكر اسمه بين المؤلفين الذين أثروا فيه. (المترجم).

٢٤٥ - فاسيلي فلاديميروفتش بارتولد (١٨٦٩-١٩٣٠) يُعرف كذلك بفيلهلم بارتولد هو مستشرق ومؤرخ روسي سوفيتي بارز من أصول ألمانية، تخصص في الدراسة الشرقية ولاسيما في مجالات تاريخ الحضارة الإسلامية والشعوب التركية. أهم آثاره: «تركستان في فترة الغزو المغولي». (المترجم).

٢٤٦ - لوسيان بوفا (Lucien Bouvat) (١٨٧٢ - ١٩٤٢م) مستشرق فرنسي. نشر عدة أبحاث في اللغتين الفارسية والتركية وألّف كتاب في تاريخ البرامكة، كما تولى لسنين طوال تحرير «مجلة العالم الإسلامي». (المترجم).

أُجريت في الندوات التي عقدت في كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا في جامعة أنقرة، مناقشات عامة عن أوراق الندوة. لا بد أن عثمان توران، أقرب تلامذة كوبرولو إليه، قد وجد رؤية كوبرولو أنها الأقرب في تاريخ العصور الوسطى، مديح مبالغ فيه حتى قال له: «لكن يا سيدي، نعلم جميعاً أن بارثولد هو صاحب السلطة المطلقة في هذا الموضوع». وكان على حق. لكن كان المنتظر من حلقة بحث الندوة هو طريقة تناول الموضوع.

مرَّ عام وتخرجت في الكلية. وكان من المقرر تعيين مساعد علمي (معيد) لقسم التاريخ. كنت أنا وصديق قبرصي مؤرخ متخصص بالعصر الحديث مرشحين لهذه المهمة. كان كرسي الأستاذية يدعمه، وكانت فرصتي ضئيلة. تدخل كوبرولو بعد ذلك وذهب إلى عميد الكلية أمين إريشيرجيل ودعمني. لم يكن ممكناً تجاوز دعم كوبرولو بوصفه سلطة علمية وصاحب مكانة مرموقة. وهكذا عُيّنتُ في كرسي تاريخ العصر الجديد مساعداً علمياً، وبدأت حياتي الأكاديمية التي دامت سبعين عاماً. وفي هذا الصدد، أقدم أدناه ورقتي الدراسية عن تيمور أول دليل مهم على سيرتي الشخصية. قد يكون النص مثيراً للاهتمام من حيث تاريخ اللغة التركية. اتبعت في هذا المقال اللغة والأسلوب العلميين اللذين ابتكرهما كوبرولو، بل استخدمت أسلوباً غامضاً بعض الشيء نوعاً من الاستعراض اللغوي. وقد وجد كوبرولو هذا أكثر من اللازم؛ وأجرى تصحيحات على النص من حيث المعلومات واللغة.

كانت كنيتي بوزكورت حينها؛ وكان قانون تغيير الألقاب قد أعطى لمكتب السجل المدني صلاحية منح الألقاب لمن لم يأتِ بلقب جديد، ويسجله في ثلاثة أشهر. سُجِّل لقب إينالجيك لأسرتنا. في التاريخ، ورد اسم إينالجيك في التاريخ كاسم حاكم أوترار في سير داريا. وقد نهب إينالجيك قافلة جنكيز خان، وهذا أدى إلى غزو المغول للعالم الإسلامي (١٢٢٠).

خليل إينالجيك

دراسة مقارنة لكاهون وبارثولد وبوفا

تحديد الموضوع

إن مقارنة دراسات كاهون وبارثولد وبوفا في تاريخ تيمور والاستنتاجات والتفسيرات التي قدموها، وفي النهاية إصدار حكم قيمة، يتطلب بلا شك فهماً ومعرفة واسعة. ولم أكن لأجرؤ على أخذ هذا الواجب على عاتقي؛ لأنه كان لا بد من إجراء بما يلي لإنجاز هذه المهمة على النحو الصحيح:

١- معرفة حياة هؤلاء المؤلفين ونشأتهم العلمية بما يساعد إلى التعرف على شخصياتهم العلمية، وتفسيرها.

٢- قراءة أهم أعمالهم والانتقادات التي وُجِّهَت لهذه الأعمال.

٣- دراسة مصادر العصر التيموري عن طريق مقارنتها بكتابات هؤلاء المؤلفين وتحديد الأسلوب ودرجة استخدام المصادر.

لم تُنجز هذه المهام. في مقابل ذلك، كان علي أن أرسم إطاراً أبسط، وغير مكتمل بالطبع، لحلقة البحث خاصتي. مقارنة الأعمال التي أدرجتها في الببليوغرافيا، وبيان علاقة المؤلفين بالمصادر عن طريق الببليوغرافيا التي يقدمونها والحواشي السفلية المصاحبة، والانتباه إلى أساليب استدلالهم وأحكامهم والمسائل التي يتحدثون عنها، ونتيجة لكل هذا، إظهار الشخصيات العامة للمؤلفين تقريباً.

المؤلفون

لقد وجدت أنه من المفيد تقديم المعلومات الموجزة التي وجدتها عن المؤلفين هنا.

كان ل. كاهون أستاذاً مستقلاً في كلية الآداب بباريس وأمين مكتبة مازارين. كتب عملاً بعنوان مقدمة في تاريخ آسيا (*Introduction à l'histoire de l'Asie*). لا يعرف اللغات الشرقية.

بارثولد، بحسب مقدمة كتاب بعنوان «محاضرات في تاريخ الأتراك في آسيا الوسطى»، والمكون من التقرير الذي قدّمه في دار الفنون بإسطنبول، تخرج في كلية اللغات الشرقية في دار الفنون في بطرسبورغ عام ١٨٩١، وداوم على حضور محاضرات البروفيسور أوغست مولر ونولدكه في ألمانيا عام ١٨٩١-١٨٩٢. ثم سافر إلى تركستان، وحصل على الدكتوراة عام ١٩٠٠، وانتخب عضواً أصيلاً في الأكاديمية الروسية للعلوم عام ١٩١٣. أسهم بمقالات في مجلات التاريخ الإسلامي المختلفة، وكتب أعمالاً مهمة عن التاريخ والحضارة الإسلامية. يظهر على أنه أعظم خبير في تاريخ الأتراك في آسيا الوسطى. وقد عُهِدَ إلى قلمه الكفؤ كتابة معظم المقالات عن الأتراك في موسوعة الإسلام. تتناول هذه المقالات التاريخ التركي والأدب التركي، والجغرافيا التاريخية والإثنولوجيا التركية.

لم أتمكن من العثور على أية معلومات عن ل. بوفا أيضاً. وجدتُ بعض المقالات المنشورة في الموسوعة الإسلامية. ومن بين هذه المقالات يوجد مادة تيمور والتيموريين. وفي نقد ببليوغرافي لخليل إدهم بك في مجلة «أنجومن التاريخ العثماني» رأيت أن له عملا اسمه (البرامكة) «Barmécides». خليل بك معجب بهذا العمل (السنة ٥، الصفحة ٦١). كتاب بوفا الذي استخدمناه في أثناء إعداد حلقة البحث هذه هو كتاب (إمبراطورية المغول) «Empire Mongole»، المنشور في سلسلة (تاريخ العالم) «Histoire du Monde».

أشكال تصنيف المواضيع
كاهون

مقالة L. Cahun هنا: Lavisse-Rambaud, Histoire Generale, III, Ch. XIX.

الظهور السياسي لآسيا: تيمور. الإمبراطورية المغولية الثانية ١٢٧٠-١٤٠٥.

١- آخر المنحدرين من سلالة جنكيز خان

الإمبراطورية المغولية في نهاية القرن الثالث عشر: حملات جديدة؛ اليابان والهند الصينية وماليزيا: طرق التجارة الرئيسية،

الثورة الدينية: تراجع المسيحية التركية، وانتصار الإسلام،

الإمبراطورية المغولية في بداية القرن الثالث عشر.

٢- السنوات الأولى لتيمور

الأحوال السياسية والدينية في بلاد ما وراء النهر، - وولادة تيمور، - وصراعات تيمور الأولى، - ومعركة تيمور ضد سلطان جغطاي، - وتيمور والياً على ما وراء النهر، - وطموحات تيمور الواسعة، - تجدد الصراع ضد السلطان: تيمور المدافع عن الشعب والإيمان، - والحكم على تيمور، - وزعامته للفرسان وقطّاعي الطرق المتسكعين، - وتيمور منقذ بلاد ما وراء النهر، - وصراعه ضد البيكوات ملاك الأراضي والإقطاعيين الكبار، - وإعلان تيمور حاكماً على بلاد ما وراء النهر، - والعلاقة القطعية مع المحظور لصالح المذهب السني، - ونظام حكومة تيمور، الثيوقراطية.

٣- الإمبراطورية التي أسسها تيمور

شخصية تيمور، والفتوحات في الشمال، وهزيمة العصابة، وتدمير المجتمعات المسيحية القديمة، - وفتح خراسان، والقتال ضد القبجاك، وتحرير روسيا من التأثير العكسي، - والفتوحات في إيران، - وفتح الهند، - وتيمور، وحاكم آسيا، ومشاريع إحياء الخلافة، - ونشوب الصراع مع الدولة العثمانية، -والعلاقات مع أوروبا، وإسبانيا وفرنسا، -وسنوات تيمور الأخيرة، -وحضارة ما وراء النهر: الفن والأدب.

يجري شرح كل موضوع من المواضيع بتقسيمها إلى مراحل معينة، بحسب ما يقتضيه التاريخ العام. وتحديد النقاط التي من شأنها إحياء التشكّل التاريخي والتأسيس على نحو كلّي ومتوازن للغاية.

بارثولد

ويتألف كتابه «محاضرات حول آسيا الوسطى» من المحاضرات التي ألقاها في دار الفنون في إسطنبول، وهي اثنتا عشرة محاضرة. الكتاب لا يضم فهرساً. تناولت المحاضرتان الحادية عشرة والثانية عشرة، مصادر عن تاريخ تيمور، والأحوال الاجتماعية والدينية للمغول والجغطاي، وشخصية تيمور، والحياة المدنية.

في عمله الذي يحمل عنوان «أولو بيك وعصره»، قبل الدخول في الموضوع الأساسي يضع مقدمة تضم العناوين الآتية: الإمبراطورية المغولية، ودولة جغطاي، وأمراء أولوس وسلطنة

تيمور. يتناول بحث «أمراء أولوس وسلطنة تيمور» الوارد من الصفحة ١١ إلى الصفحة ٣٧، بحسب الفهرس: الأمير كازغان، وخلفاؤه وظهور تيمور في مجال الفعاليات، وأصل تيمور، وأنشطة تيمور حتى عام ١٣٧٠، وتيمور والروحانيين، وقوات تيمور العسكرية، ووضع المرأة في قصر تيمور، وخلفاء تيمور، ومقارنة بين تيمور جنكيز، والأنشطة العمرانية لتيمور.

ومن الواضح أن بارثولد يولي أهمية للأوضاع الاجتماعية والمدنية، الأقرب إلى الفهم الحديث للتاريخ، أكثر من الحركات العسكرية والسياسية.

بوفا

على عكس كاهون، لم يعلق أهمية على الأوقات المبكرة من حياة تيمور. انتقل على الفور إلى العمليات العسكرية وعمليات الغزو وأدرجها بترتيب زمني. ثم نقل بإيجاز الأفكار التي ظهرت في الأعمال الغربية الرئيسة من الزاوية المدنية. العمل مفيد للحصول على معلومات عامة ومختصرة.

النتيجة

يشرح كاهون، شرحاً أكثر جوهرية، بارثولد، وضع بلاد ما وراء النهر وحركة تشكّلها داخل إمبراطورية جغطاي. ووفقاً لهما، لم يكن تيمور سوى ممثل لهذا التكوين التاريخي الذي سبقه. لكن كيف أسس تيمور إمبراطوريته العظمى؟ يعزون ذلك إلى شخصيته القوية. ويبدو أن بوفا قد أكملهما بتناول مدّة التشدُّد والتفاعل السياسي التي كانت تمر بها آسيا القريبة في ذلك الوقت، بتقديمها بأوصاف مختصرة.

مقارنة المصادر

كاهون

تزوكات[٢٤٧]

يقول بوفا عن هذا العمل إنه غير موثوق؛ لأنه لا يذكر نظام الدين الذي كان يعرف كلّ الوثائق. علماً أن كاهون يستخدم هذا الكتاب والمذكرات المنسوبة إلى تيمور كما لو كانت صحيحة تماماً. وفي الصفحة ٩٦٨ يصرِّح بأن كتاب تزوكات لتيمور. كان تيمور بالإضافة إلى اللغة التركية، يعرف اللغة الفارسية أيضاً. لكنه لم يكن يعرف القراءة أو الكتابة.

زافيرنامه

شرف الدين علي يزدي – استفاد كاهون من ترجمة بيتيس دي لاكروا عام ١٧٢٢.

ابن عرب شاه – وقد استفاد كاهون من ترجمته.

روضة الصفا

حبيبُ السير

كلافيهو

يعتمد كاهون اعتماداً خاصاً على مذكرات تيمور، وعلى التزوكات، ومصادره الرئيسة هي شرف الدين وابن عرب شاه وكلافيهو. وبطبيعة الحال، فإنه استخدم ترجماتهم.

بارثولد

تاريخ هاني

كتاب وقائع نامة كتبه الكتّاب الأويغور بالأحرف الأويغورية بأمر من تيمور، وقد رأى بارثولد عمل مؤلف أوزبكي استفاد من هذا العمل.

---

٢٤٧ – ويعرف بـ(واقعات تيمور) وفي اللغة التركية (يوميات تيمور) وهي مذكرات تيمور لنك المغولي كتبها بنفسه ودوَّن فيها حروبه وكيفيه إدارة أمور الدولة وشؤونه الخاصة. (المترجم).

ظَفَر نامه – نظام الدين الشامي

يعود تاريخه إلى عام ١٤٠٣. غير مطبوع. (نشره لاحقاً ف. تاور، وصححه البروفيسور كوبرولو.)

ظَفَر نامه – شرف الدين علي يزدي

بدأ بتأليفه عام ١٤١٩ وانتهى منه عام ١٤٢٥. يقول بارثولد إنه نُشر من دون أي تدقيق. أساساً هو تاريخ العالم.

مجاهيل الإسكندر

وهو عمل مجهول المؤلف، كُتب عام ١٤١٢ من أجل السلطان إسكندر، أحد أحفاد تيمور. على شكل مخطوط. يتناول تاريخ العالم الفارسي. مؤلفها أكثر معرفة من شريف الدين بتقاليد وعادات آسيا الوسطى.

غياث الدين

زبدة التواريخ

كتب حافظ إبرو هذا العمل عام ١٤٢٣ لحفيد تيمور، بايسنجر. إن محتوى الجزء الخاص بتيمور معروف من كتاب عبد الرزاق السمرقندي.

صحوة التواريخ – ابن عربشاه – مطبوع.

روضة الصفا – توجد طبعات طهران والهند.

حبيب السيّار

(ملحوظة بقلم ف. كوبرولو: توجد ترجمة تركية. المؤلف هوندمير)

مطلع السعدين – عمل من تأليف عبد الرزاق السمرقندي.

كلافيهو

حمد الله القزويني: تاريخ كزيدة

استفاد بارثولد من الأعمال الآتية من أجل تيمور وأحفاده: تاريخ العمارة العباسي، وإسكندر المنشي، وتاريخ واصف، وبدايع الوقايع، وآصفي، ودولتشاه.

رشاد علي بن الحسين الواعظ، سمارية: أبو طاهر خوجا

تاريخ الرشيدي (كوبرولو رشيدي - غير مطبوع).

مجمل فصيحي

ذُكِرَت الأعمال الآتية في حواشي بارثولد: شرف الدين، ومجاهيل إسكندر، ونظام الدين، وكلافيهو، وابن عربشاه، وعبد الرزاق، وتاريخ رشيدي، وغياث الدين علي، وتاريخ كزيدة، ودولتشاه، وهفانديمير، وموسوي، وفصيحي.

ومن بين هؤلاء، استُخدم ظفرنامه (شرف الدين)، وعبد الرزاق، وابن عرابشاه على نحو متكرر.

بوفا

تاريخ الخاني

كان تيمور قد طلب من الكتبة العجم والمغول تدوين الوقائع كل يوم، ثم كانت تُسلّم هذه الوثائق إلى الأدباء المكلّفين بكتابة التاريخ. تاريخ الخاني هي مجموع هذه الوقائع.

ظَفَر نامة

نظام الدين الشامي - وقد كتب بأمر تيمور، استناداً إلى تاريخ الخاني.

ظَفَر نامة

شرف الدين علي يزدي - يعتمد على تاريخ الخاني. أكمل عمل الشامي بالوثائق.

جوش وخروش

كتبه الشيخ محمود زنكي وابنه قطب الدين. أضف إلى أنه عمل ملحمي. كتب في حياة تيمور.

غياث الدين - كتب عملاً عن حملة الهند. النسخة المخطوطة الوحيدة موجودة في مكتبة تركستان.

زبدة التواريخ

هذا العمل لحافظ إبرو، الذي كان عند تيمور وخلفائه، هوكتاب تجميع، والجزء الخاص بالسلالات الإسلامية الإيرانية مفقود.

صحوة التاريخ - كتبه الموسوي سنة ١٤١٢-١٤١٤هـ. تاريخ عام.

ابن عربشاه - اسم عمله هو: عجائب المقدور في نوائب تيمور.

روضة الصفا - العمل لميرهوند. تاريخ عام، والمجلد السادس عن تيمور.

حبيبُ السيَر - العمل لهوان ديمير. وهي مجلة قيّمة.

مطلع السعدين - كلافيهو

حمد لله المستوفي القزويني - كتب قصيدة من النوع الروائي باسم ظَفَر نامة.

حطفي - لديه عمل شعري من النوع الروائي يسمى ظَفَر نامة.

مذكرات شيلتبيرجر وبوكيكولت

يذكر بوفا في حواشي عمله الأعمال التالية: بلوشيت، شرف الدين، ابن عربشاه، فامبيري، براون، غروسيه، هوارد، بارثولد، الموسوعة الإسلامية، ديجيني، هامر، تزوكات، هيد، صلاح الدين.

يستخدم شرف الدين وعربشاه أكثر من غيرهما. واستفاد كثيراً من براون وغروسيت.

مع أن بوفا يصور التزوكات على أنها مزيفة، إلا أنه يستخدم هذا الكتاب أساساً لمناقشته عن «الحكومة والإدارة والجيش»، التي تبدأ في الصفحة ٦٦ من كتابه.

نتيجة

وبعد عرض مصادر المؤرخين الثلاثة جميعها، يمكننا القول إن بارثولد وبوفا يعرفان المصادر جيداً. ومع ذلك، لم يستفد بوفا من معظم المصادر المختلفة التي استشهد بها. علماً أن بارثولد يستخدم مصادر مختلفة بطريقة المقارنة في كل قضية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة. مصادر كاهون محدودة وتتكون من ترجمات غير صحيحة للمصادر الأصلية وأعمال مشكوك في صحتها.

الظروف التاريخية
التي أدت إلى نشوء الدولة التيمورية

كاهون

بدأت الإمبراطورية المغولية بالتفكك إلى دول مستقلة، منذ نهاية القرن الثالث عشر. ينبغي البحث عن أهم سبب لهذا الانفصال في اعتناق المغول في الغرب الدين الإسلامي. غير أنه بقيت حتى منتصف القرن الرابع عشر بعض العلامات التي تظهر ولاء أباطرة القبيلة الذهبية والإلخانية والجاغاتية للكاغان. وفي بلاد ما وراء النهر، التي كانت نقطة الاتصال بين أتراك الغرب، ومغول الشرق، ستُقطع العلاقات تحت تأثير قوة دينية، ألا وهي الإسلام، وستتفكك الإمبراطورية المغولية تماماً. تيمور هو النقطة الأخيرة في هذا الوضع، وسيُنقذ مسلمي بلاد ما وراء النهر بالكامل من تبعيتهم للمغول المشركين. ويضيف كاهون من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية: العداء والصراع يظهران مجدَّداً بين بدو تركستان الرحّل، وسكان المدن الكبرى في إيران وبلاد ما وراء النهر. بالطبع، سيكون تيمور بطل هؤلاء الصنف الثاني.

كان هناك عنصران مهيمنان في بلاد ما وراء النهر: من ناحية، هناك الدين الإسلامي والطرائق الدينية ويمثلها علماء الدين والأوقاف، ومن ناحية أخرى، هناك الطبقة الأرستقراطية العسكرية الكبيرة المالكة للأراضي التي تتكون من أسر تركية كبيرة.

توجد قبائل مغولية بين هذه الأرستقراطية العسكرية. لم يكن لخانات الجغطاي أي تأثير في بلاد ما وراء النهر. في الواقع، كان يحكم البلاد أربعة من زعماء القبائل. وكان يتوجب على هذه الأرستقراطية العسكرية أن تدافع عن البلد ضد عدوين اثنين: في الشمال ضد حكامهم والبدو العسكريين الذين جاؤوا معهم، وفي الجنوب ضد اعتداءات حسين كيرت من خراسان، وقد نجح كازغان في ذلك وأصبح الحاكم الحقيقي لبلاد ما وراء النهر. وسيخلفه تيمور الذي درَّبه وأهّله في هذا الواجب.

تلتزم خانات جغطاي بالتقاليد البدوية:

عندما توفي ألغو (١٢٦٦) خان جغطاي، جرى إعلان ابن زوجته مبارك شاه خاناً لجغطاي. وكان هذا الرجل هو أول خان جغطائي يعتنق الإسلام. خطف باراك -هو مسلم أيضاً- العرش من مبارك، واستولى عليه بمساعدة كابالاي، وأُجبر على الخضوع لحكم كايدو، حفيد أوجيدي. في المجلس الذي عقده كايدو في تالاس عام ١٢٦٩، تعهد بالعيش في الجبال والسهوب وعدم السماح لماشيته بالدخول إلى الحقول. ونعلم أن كايدو بنى مدينة أنديجان فقط من أجل مصالح الناس.

تدمير تركستان زراعياً وتجارياً:

حدثت عدّة من الاضطرابات بسبب بقاء المجموعات المغولية تحت تأثير الحضارات المختلفة، وعدم وجود قانون محدد للميراث. وكان لهذا آثار ضارة في التجارة والحياة في المدينة. وكان مغول آسيا الوسطى أكثر تأثراً بانقطاع التجارة من الدول المنغولية المفتوحة على البحر. تسببت الحرب التي بدأت بين أسرة أوغداي خان وسلالة جغطاي بين عامي ١٣٠٥-١٣٠٦ في خلق جمود تام للزراعة والتجارة في بلاد ما وراء النهر وتركستان. تمكنت بلاد ما وراء النهر، التي تتمتع بتقاليد زراعية قوية وتربة مناسبة، من استعادة نفسها. لكن تركستان ظلت مدمرة. وبعد ذلك واصلت الجيوش المغولية القادمة من الصين تدمير هذا المكان.

تتريك وأسلَمة مغول آسيا الوسطى:

استمرت، في القرن الثالث عشر، أسلمة تركستان وتتريكها، وإن كان ذلك ببطء شديد. لقد أصبح آل كاراكيتاي مسلمين. ولم يجدد المغول مساعيهم الإسلامية التي كانوا يقومون بها في أوقات الشدة. في عام ١٣١٨، أصبح كيبيك خان جغطاي. وكان لعهده أهمية كبيرة في تاريخ الانخراط التدريجي لمغول آسيا الوسطى في الحضارة الإسلامية. لقد ظل هذا الخان مشركاً مثل أسلافه. لكنه أمر ببناء قصرٍ له في وادي كاشكا - داريا في بلاد ما وراء النهر. وهذا يعني التخلي عن تقاليد البداوة ومن ثمَّ عن قوانين جنكيز. سكَّ العملات المعدنية ذات الطراز الفارسي. كانت النقوش الموجودة على العملات المعدنية لخانات جغطاي مكتوبة باللغة التركية. لم يُعثر على كلمات مغولية عليها. يُظهر ابن بطوطة كيبيك خان شخصاً

يتحدث اللغة التركية. أطلق ماركو بولو على دولة كايدو اسم تركيا العظمى. كان هناك عدد من القبائل المغولية التي تترّكت في بلاد ما وراء النهر. اعتنق تارماشيرين شقيق كيبيك (١٣٢٦-١٣٣٤) الدين الإسلامي. كان لإسلام هذا الخان دور فعال في إحياء العلاقات التجارية بين بلاد ما وراء النهر والممالك الإسلامية الأخرى. ولكن للسبب نفسه، زادت غربة هذه القطعة مع الولايات الشرقية لبلاد جغطاي. لم يكن تارماشيرين يراعي القانون؛ ولهذا السبب بدأت الاضطرابات من جديد في تركستان، واستمرت حتى حكم تيمورلنك عامي ١٣٤٦ و١٣٧٠، وهذا أدى إلى انهيار حكم الخانات في بلاد ما وراء النهر، وسيطرة كازغان على هذه المنطقة، وانفصالها التام عن الولايات الشرقية.

كان للعلوم اللا دينية وجودٌ استثنائيٌ في إيران في المدّة المغولية، في حين اكتسبت العلوم الدينية خاصة أهمية كبيرة في آسيا الوسطى. كُتبت أعمال مهمة. نجح الدراويش في نشر طرائقهم الدينية بين البدو الذين يعيشون في السهوب على طول نهر سير داريا. وضعت الحضارة الإسلامية البدو والخانات تدريجياً تحت نفوذها.

رد الفعل على الإسلام، انفصال ما وراء النهر:

قُتل تارماشيرين؛ لأنه تصرف تصرفاً مخالفاً للقانون، وانتقل مقر الخان إلى الشرق مجدّداً، وتراجع تأثير الإسلام. مع ذلك، بقي الإسلام هو الدين السائد في منغوليا في عهد توغلوك وتيمور (١٣٤٨-١٣٦٢). بعد وفاة كازان (١٣٤٧)، انتقلت السيادة في بلاد ما وراء النهر إلى الأمراء الأتراك. وكان هؤلاء زعماء القبائل الأربع الرئيسة، وهي قبائل أرلات وجيلاير وكافشين وبارلاس. وكانت هذه القبائل مغولية جرى تتريكها. وكان أول هؤلاء الأمراء، كازغان، يعيش حياة بدوية. ظهر من بين هؤلاء الأمراء في بلاد ما وراء النهر شخصٌ استثنائي، يُدعى تيمور، وأنشأ دولة تعتمد على توريث الحكم.

هل يمثل تيمور صراع الأتراك مع المغول؟

مع أن السكان البدو في تركستان الشرقية أطلقوا على أنفسهم اسم المغول، فإنه كان يُطلق اسم جغطاي على البدو الرحل في الحكومة التيمورية. لم يتّضح تماماً فيما إذا كان جائزاً عَدَّ الخصومة التي كانت موجودة بين المغول والجغطاي عداءً قومياً بين المغول والأتراك. «مع

وجود أدلة قوية تُظهر أن المغول في تركستان أصبحوا أتراكاً، لا توجد سوى بعض العلامات الضعيفة على استمرار اللغة المغولية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر».

بوفا

ويذكر بوفا بإيجاز بالتفصيل وضع الدول جميعها في وقت ظهور تيمور، من الصين إلى روسيا وقبرص. أنا أضع خلاصةً لما أعُدّه مهماً.

الأتراك والمغول

بعد وفاة جغطاي وأوغيدي، بدأت الاضطرابات في إمبراطورية جغطاي (١٢٤١-١٢٤٢) بسبب الصراعات التي جرت بين العديد من الجهات المطالبة بالسلطة. ونتيجة لذلك، انفصلت بلاد ما وراء النهر وجيتا في عام ١٣٢١. وأُلحق جونغاريا مع تركستان الشرقية وتركستان الغربية إلى جيتا.

اعترف المغول، الذين طُردوا من الصين إلى أوطانهم السابقة، بالسيادة الصينية وشكلوا بعض الإمارات هناك (١٣٧٠).

إيران

كانت منقسمة للغاية وسقطت في حالة من الفوضى. وكانت أهم السلالات هي السلالة المظفرية التي تمثل روح إيران. كانت تحكم بلاد فارس وعراق العجم وكرمان. وكان مركزهم يزد. وكان الجلايريون يحكمون بغداد وتبريز. وسلالة الكرتيون يواصلون حكمهم في الجزء الشمال الشرقي من إيران، متّخذين من هرات مركزاً لهم. كانت السلالة السربدارانية الشيعية المتطرفة هي المهيمنة في سيبزافير والمناطق المحيطة بها. وكانت الصراعات على العرش مصدر ضعف في كل هذه الحكومات.

الهند

وهنا اندلع تمرد عام بسبب القمع الديني لمحمد توغلوغ، وقُسِّمت البلاد بين الولاة. ويتفق بوفا مع رأي باروني ويقول: «لقد أعد تيمور الوحدة والانتقام لإيران التي كانت مسحوقة ومجزأة عدة قرون».

أصل تيمور

كاهون

ولد تيمور عام ١٣٣٣ . كان والده يدعى طراغاي أو طورغاي. ويبدو أن قبيلة بارلاس، التي ينتمي إليها تاراغاي، هي في الغالب من أصل تركي. في الواقع، استقرت قبائل مثل أرلات وجيلاير وسولدوز، وهي مغولية بالتأكيد، في بلاد ما وراء النهر واتّحدت تماماً مع الأتراك من حيث اللغة والدين والروح. كان تيمور حاكم إرسين بارلاس.

بارثولد

ولد تيمور عام ١٣٣٦ (شرف الدين). والدته تيكينا خاتون. والده هو الأمير طراغاي. وهو من البارلاسيين الذين يسيطرون على سهل كاشغا-دريا ومدينة كيش. لكنه ليس زعيم قبيلة برلاس وليس حاكم كيش (نظام الدين). وفقاً لشرف الدين، جد تيمور، هو قاراجار حاكم أمة الجغطاي، ومعاصر جغطاي. علماً أنه وَرَدَ في رشيد الدين أن قاراجار أمير جغطائي ينتمي إلى قبيلة برلاس. كانت كاشغا-دريا مكان إقامة جنكيز وخانات جغطاي لاحقاً. ومن المعروف أن كيبيك خان أمر ببناء قصر لنفسه هنا. لا توجد قيود مدوّنة عن العلاقة بين البارلاسيين والخانات. أُعطيت بلاد ما وراء النهر للقبائل القادمة على شكل حقول شعير (أرباليك) من قبل الخانات. وبحسب ابن عربشاه، كانت توجد أربع قبائل رئيسة: أرلات، وجيلاير، وكافجين، وبارلاس. وكانت بارلاس (حسب النطق المغولي بارولاس) إحدى القبائل المنغولية التي تُرِّكت. توجد سلالات بارلاس في المقاطعات الشرقية لإمبراطورية خغطاي. أطلق المغول على أبناء جلدتهم الذين جرى تتريكهم اسم (كارافناس-مالاز)؛ أي (هجين - كارافناس).

بوفا

ولد تيمور بالقرب من مدينة كيش عام ١٣٣٦. جد تيمور هو قاراجار ابن عم جنكيز (شريف الدين). نسب تيمور مكتوب على نقش قبره. يعود هذا النسب إلى تومانا خان.

(ملحوظة: «ابن تومانا هو كاتشولي. ولديه ابن اسمه إردمجي بارولاس. تأتي قبيلة بارولاس وتيمور من هذه القبيلة. بارولاس تعني القائد.» النسب التركي، ص ٦٧).

نتيجة

يطرح كاهون احتمال أن تكون أسرة بارلاس أسرة تركية. وبناءً عليه، ينبغي عَدّ تيمور تركياً. يتوصل بارثولد إلى استنتاجات قوية من مقارنة روايات شرف الدين بأعمال رشيد الدين ويظهر تيمور واحداً من المغول الذين جرى تتريكهم. أما بوفا فيدرج رواية شرف الدين في كتابه من دون نقد. يختلف بارثولد وكاهون على أن تيمور هو حاكم قبيلة إرسين بارلاس. مع أن تيمور يظهر عند نظام الدين على أنه (شقيق/ بيرادَر) رئيس القبيلة حاجي، فإن المؤلف نفسه يستخدم هذا التعبير لعدد من القادة العسكريين (باشبوغ) الآخرين في القبيلة أيضاً. وفقاً لشرف الدين، فإن الجد المشترك لتيمور وحاجي هو قاراجار المعاصر لجغتاي (بارثولد، أولوغ بيك وعصره، ص ١٣). وبالمثل، مع أن بوافا وبارتهولد حددا سنة ميلاده بـ ١٣٣٦، وأخذاها من شريف الدين، يحددها كاهون يالعام ١٣٣٣ من دون أن يوضِّح من أين حصل عليها.

مسيرة تيمور حتى أصبح حاكماً على بلاد ما وراء النهر

كاهون

يصف كاهون المراحل الأولى من حياة تيمور بإسهاب، بناءً على ترجمته التي يُزعم أن تيمور كتبها بنفسه (علماً أنّ بارثولد يرى أن هذا العمل مزيف؛ لأنه لم يُذكر أبداً في التاريخ الرسمي). يصف كاهون تيمور أنه فارس مثالي من حيث الشخصية والسجايا. كان الهدف الرئيس لتيمور هو إنقاذ الشعب الذي دمرته أعمال النهب التي قام بها إلياس هوجا نجل توغلوغ تيمور في بلاد ما وراء النهر وأن يكون الحامي والمنقذ للشعب والدين. ولهذا السبب، في خطوته الأولى، أعلن الخان أنه متمرد ولوحق حتى يقتل. وبعد ذلك عاش حياة التسكّع مدّة من الوقت. وزار قواته تدريجياً. عرفه الناس بطلاً. من عام ١٣٦٣ إلى عام ١٣٦٩، اكتسب هيمنته السياسية بعد قتاله ضد الجغطائيين والخراسانيين ومنافسيه من البيكوات في بلاد ما وراء النهر. ومنذ البداية دعمه رجال الدين مادياً ومعنوياً. بعد هزيمة الحسين، أُعلن حاكماً على بلاد ما وراء النهر في بلخ عام ١٣٦٩.

بارثولد

كان والد تيمور رجلاً متديناً، وكانت له علاقات ودية مع العلماء والشيوخ. وبالمثل، كان يعرف عدداً من الأمراء المهمين في بلاد ما وراء النهر ومغوليا ويقيم علاقات معهم. استفاد تيمور فيما بعد من هذه العلاقات. بين تاريخ وفاة والده (١٣٦٠) وعام ١٣٧٠، كان تيمور يجهز قوته المستقبلية، ويشارك في الصراع بين جغطاي والمغول، ويجمِّع رفاق السلاح حوله. كان ينتقي هؤلاء من بين أفراد قبيلته انتقاءً خاصاً. مرَّت عليه أوقات في حياته كان فيها وحيداً جداً، وسقط في أكثر من مرة. لكنه لم يظهر اليأس قط. وفي عام ١٣٦٠، وبمساعدة الحاكم المغولي توغلوغ تيمور، يسيطر على مدينتي كيش وكارشي. يتحالف مع حسين حفيد كازغا، ويتمرد على المغول. ويهُزم في تشيرجيك (١٣٦٥). وأخيراً يَهزم مع الحسين أعداءَه

الداخليين والخارجيين وينجح في الوصول إلى إدارة بلاد ما وراء النهر. بقي حتى عام ١٣٧٠، يقاتل مع حسين حيناً ويتحالف معه حيناً آخر. في هذا التاريخ، بعد أن يقضي على حسين ويصبح رئيساً لحكومة جغطاي، يصطدم مدّة طويلة مع أمراء أرلات وجيلاير من أجل الحكم. وأُعلن عن تدمير أمة جيلاير عام ١٣٧٦.

بوفا

يتحدّث بوفا بإيجاز جداً عن حياة تيمور حتى عام ١٣٧٠. بعد أن يكتب أن تيمور أصبح معروفاً بشجاعته وذكائه في شبابه، يتحدث عن توغلوغ تيمور وينتقل إلى حملاته العسكرية بالقول إن عهد تيمور يبدأ فعلياً بغزو جيتا وخوارزم (١٣٦٩-١٣٧٠).

يمكننا متابعة فتوحات تيمور حسب التسلسل الزمني أدناه.

لقد وجدت أنه من غير الضروري أن أكتب هذه المعلومات مطوّلاً.

إمبراطورية تيموري والحضارة في عهده

كاهون

التنظيم السياسي والاجتماعي:

نظام حكم تيمور هو نظام ثيوقراطي[٢٤٨] (ديني – م). ألغى القانون (قانون جنكيز) واستبدله بالشريعة. علاوة على ذلك، وُضِع كقانون سلطنة جديد (droit souverain) وهذا القانون هو التوزوكات (القوانين –م). بموجب قانون جنكيز، يمكن للمجلس إسقاط الحاكم الذي لا يلتزم بالقوانين، ويعلن حاكماً من سلالة جنكيز بدلاً منه. غير أنَّ تيمور الآن هو الحاكم المطلق على أساس الشريعة الإسلامية. فهو ممثل الله على الأرض. في المجتمعات التركية المنغولية، يأتي أفراد السلالة والطرخانيون في المقام الأول. غير أنّ تيمور قسّم أتباعه إلى اثني عشر صنفاً، وضع على رأسهم أحفاد النبي، وترك الأوقاف جميعها وإدارتها وسلطة المناطق والشؤون البلدية في يد سيّد[٢٤٩]، وبدأت النيابة والدعاية الدينية، وأصبحت المبادئ الدينية هي المهيمنة في المجال القضائي.

أراد تيمور أن يصبح خليفة. وقد بايعه السادة من نسب النبي. عُدَّ مُحيي الدين في عصره وفي بلاده. وقام بحملة عسكرية إلى الهند ضد المشركين. وكان بايزيد يستخدم لنفسه لقب قيصر الروم فقط. وقد استوحى اللقب الإسلامي منه.

كان تيمور يحلم بالسيطرة على العالم. وماذا يمكن أن يعني كونك ممثل الدين وحاكم العالم، أكثر من لقب الخليفة؟

التنظيم العسكري:

عيّن تيمور عموماً قاضياً خاصاً بالأتراك الذين يُساقون إلى الجيش (قاضي عسكر). أنشأ مستعمرات رعاة عسكرية؛ لسوق الأتراك كافة إلى الخدمة في الجيش. وأُخذت هذه الأراضي

---

٢٤٨ – نظام حكم يعتقد أن للزعيم أو الحاكم علاقة بإله او دين.

٢٤٩ – وردت كلمة سيد هنا بالمعنى الديني، وليست بيك. (المترجم).

من أصحاب الترخانية ووُزِّعت على الساردين. الأوائل أصبحوا من بدو رحّل. بدأت الوحدة القبلية التي أفسدها جنكيز تعيد تأسيس نفسها من جديد. كان في أمة تيمور أربعون أوماك (عشيرة، سلالة نبيلة). حصل اثنا عشر أوماك منهم على امتياز تمغة[٢٥٠]. كان هؤلاء الأوماك يشكلون الجيش التركي.

الحضارة:

لقد غير الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية أتراك آسيا الوسطى تماماً؛ إذ كان أتراك آسيا الوسطى، على مستوى حضاري واحد مع الأوروبيين حتى القرن الخامس عشر، وبقوا في مكانهم في البدء بالعلم والفلسفة التي كانت موجودة في العصور المشرقة للإسلام. فتمسكوا بالسكولاستيكية وبقوا عندها. وكان البير[٢٥١] حاكم الأتراك في المجال الروحي، وكان السلطان حاكمهم في المجال الدنيوي. تألّق الفن والأدب بكل بهائه تحت تأثير الدين. غير أنّ الدين لم يتدخّل بالفنون التشكيلية وبالحياة المريحة المملوءة باللهو والمرح. وفي هذا الصدد، جعل النفوذ الصيني الأتراك متسامحين. بنى أتراك آسيا الوسطى عدّة من الآثار المعمارية المهمة في القرن الخامس عشر. وكان كلافيهو قد رأى عدّة من القصور والمساجد والحدائق الرائعة في سمرقند. «الجميع من هنا إلى باريس، حيث يوجد أمهر الفنانين، سوف يندهشون من هذه الأقواس والفسيفساء والرخام والبلاط الأزرق والمذهّب».

كان يعمل ألف عامل يومياً في خانة الأسلحة في سمرقند. كانت هناك مستشفيات وحمامات في المدينة. فقد تطورت، في عهد تيمور، تربية دودة القز، وزراعة القطن في بلاد ما وراء النهر. بُنيت شبكات القنوات المهمة وأصلحت. وأُحضِرت زراعة الكتان والقنب إلى البلاد. لا بدّ أن تيمور كان يحاول إنقاذ بلاده من التفوّق الصناعي الموجود في الصين.

---

٢٥٠ – تمغة (Damga) – تمغة أو دمغة أو تمغا أو تامغا، وهي ختم تجريدي يستخدمه البدو الأوروآسيون والثقافات المتأثرة بهم. كانت التامغا تعدّ بالعادة شعارا لقبيلة معينة، أو عشيرة أو أسرة. (المترجم).

٢٥١ – بير – Pir، كلمة من أصلٍ فارسي تعني «الرجل العجوز، ذو الشعر الأبيض، ذو الخبرة»، وتُستخدم في اللغة التركية الصوفية بمعنى المرشد والقديس والشيخ، وبحسب هذا الاستخدام فإن البير هو الذي يرشد الرفيق. (المترجم).

وكانت توجد على جدران قصور تيمور لوحات تصور حملاته. وكان الموسيقيون موضع تقدير ومرغوباً بهم في عهد تيمور وخلفائه وكان لهم مرتبة عليا أيضاً. ولم تكن المنمنمات أقل قيمة من الأعمال الغربية في تلك المدّة. وفي عهد تيمور، طغت اللغة التركية على اللغة الإيرانية. وكان رجال عصر النهضة في بلاد ما وراء النهر يكتبون باللغة الجغطائية، غير أنّ لغة القصر والعلم كانت اللغة الفارسية. وكانت تُستخدَم الحروف الأويغورية في بلاد ما وراء النهر حتى منتصف القرن الخامس عشر. وفي عهد تيمور، كُتِبت الأعمال الأدبية والقواميس والأعمال الدينية باللغات التركية والفارسية والعربية، وأنشأت كبار العلماء الذين نالوا شهرة في أنحاء العالم الإسلامي كله.

بارثولد

الدولة والجيش:

«تُظهر الدولة التي أنشأها تيمور مزيجاً فريداً لأسس الدولة التركية المغولية، وعناصر التنظيم العسكري التركي المغولي، فضلاً عن عناصر الحضارة الإسلامية، ولاسيما الحضارة الإيرانية». نحن نعلم أن تيمور كما كان يعامل المشايخ، والحوامل الروحيين، بكل احترام، كذلك كانت معاملته مع السادة (شمس الدين كولار، وسيد بركة، وشيخ زين الدين). وكان يُعَدُّ هؤلاء، في ذلك الوقت، من رجالات الدولة الأكثر نفوذاً في البلاد، إلى جانب خلفاء تيمور، كانت حياة هؤلاء السادة هي الوحيدة المصانة في البلاد والمحصنة ضد الخطر. كتب حافظ إبرو يقول: كان تيمور يعمل على تقوية الشريعة والدين. «فضلاً على ذلك، لم يكن الدين أكثر من أداة يستخدمها تيمور لتحقيق أهدافه السياسية». فتيمور، الذي كان يُنظر إليه على أنه حامي أنصار علي في سوريا، أحيا المذهب السني في خراسان. أعطى تيمور أهمية لولاء رجال الدين له. ومن المحتمل أنه لم يأخذ الغايات القومية التركية بالحسبان وهو يؤسس إمبراطوريته. كان هدفه هو حكم العالم كله إن استطاع إلى ذلك سبيلاً. وفي آخر حياته شنَّ حملة ضدَّ الصين التي اجتذبت الفاتحين المسلمين كافة. فضلاً على الدول الغربية الغنية التي تمتلك حضارة عظيمة، حاول قمع البدو الرحّل الأتراك - المغوليين في الشرق بنى القلاع في السهوب أيضاً.

في عهد تيمور، لم يعد للمجلس الأعلى أية صلاحيات. كان يُدعى المجلس الأعلى للانعقاد من قبل التوفان[٢٥٢]، وكان هؤلاء المسؤلون يأتون في المرتبة الثانية في الدولة بعد الحاكم.

تيمور هو في المقام الأول عسكري وباشبوغ (قائد عسكري) على النمط المغولي. وكان يعطي أهمية كبيرة للقرابة مع سلالة جنكيز خان بوصفها تمثّل التقاليد المغولية.

أعطى سراي مُلْك ابنة قازان خان لقب الزوجة الرئيسة في قصره. تعرف الخان إلى سويور غاتمش، من سلالة جغطاي، واعترف بابنه محمود، الذي اعتلى العرش بعد وفاة والده. بعد وفاته، لم يعد يعين خان. وقد وردت أسماؤهم في الخطبة وعلى العملة.

تخلى تيمور عن التقليد المغولي المتمثل في «الهجرة الدائمة» وارتكب عملاً يعدُّ جريمة: فقد جعل سمرقند عاصمته، وبنى الأسوار حول المدن. ولكن مع ذلك، أتبع تيمور الجنود الذين كانوا يرتدون الزي المغولي بدلاً من الزي الإسلامي بنفسه، وأنشأ جيشاً منظماً للغاية. عدّ تيمور نفسه أقرب إلى هؤلاء الجنود أكثر من قربه إلى أهل المدينة والقرية. يصف كلافيهو الجغطائيين على النحو الآتي: «يذهبون لرعي قطعانهم أينما يريدون في الصيف والشتاء. يزرعون المحاصيل ويعيشون أينما يريدون. إنهم أحرار تماماً ولا يدفعون الضرائب للإمبراطور. لأنهم يخدمون في الجيش عندما يستدعون». يعتقد الجغطائيون أنهم جنودٌ مسلمون تماماً، مع أن المسلمين الآخرين يعدّونهم كفاراً.

كان التنظيم العسكري هو نفسه الموجود في الجيوش التركية - المغولية. كان تيمور قد خصص سربوشاً[٢٥٣] معيناً لجنوده. لقد طبق شكلاً جديداً من أشكال التكتيك، الذي يتكون من الهجوم على سبعة (؟) أرتال. كان هناك تقليد للفروسية بين جنود تيمور. كانت النساء يذهبن إلى الحرب مع الرجال. وساق تيمور سكان الأماكن التي غزاها إلى الجيش، وكان من بين هؤلاء الجنود أيضاً وثنيون أيضاً. وكان تيمور يقدم غنائم كبيرة لجنوده بتسويغ النهب والقتال بأسباب دينية. لقد أظهروا إخلاصاً لا نهاية له أيضاً.

لم يكن هناك قانون محدد للميراث. تلقى الأمراء رعاية كبيرة وتربية خاصة. وكان هذا يعدّ من مهام الدولة، إذ كان يتم أخذ يؤخذ الطفل من والدته في سن مبكرة للغاية ويُعطى

---

٢٥٢ - التوفا والتوفان (Tuva) هم شعب تركي يعيش في جمهورية توفا الروسية وشمال منغوليا. (المترجم).

٢٥٣ - أصل الكلمة فارسية وتعني غطاء الرأس، عُرِّبت الكلمة إلى طربوش. (المترجم).

للمربّين. ثم يُعيّن مربّون تحت اسم أتابك؛ لغرس مهارات الحاكم المستقل ومعارفه في ذهن الطفل وكانت الدولة تُعدّ مالكانةُ أفراد الأسرة الحاكمة، وكان الأمراء يحكمون بلدانهم وكأنهم حكام مستقلون. لم يكن تيمور يأمر بإعدام أي شخص من الأسرة الحاكمة، ةإن ارتكب أخطر جريمة.

كان حكم تيمور قاسياً للغاية. كان يقمع التمردات بوحشية ويرتكب مجازر بالمشاركين في التمرد.

الحضارة:

شهدت تركستان في عهد تيمور وخلفائه ألمع آونتها الحضارية. ولم يظل تيمورلنك مجرد غازٍ أجنبي بالنسبة إلى العناصر الحضارية في دولته. فقد كان مدمِّراً بلا هوادة وبَنَّاءً بإصرار. أحيا المدن القديمة. وفقاً للتاريخ الرسمي، لم يكن تيمور ليسمح ببقاء شبر واحد من الأرض التي يمكن زراعتها فارغاً. يترك النشاط التنموي لتيمور انطباعاً لا يقل عن نشاطه المدمر. أجمل مدّة من العمارة الإسلامية مُرتبطة باسم تيمور وخلفائه. مع أن المباني المبنية في سمرقند تُعدّ عموماً من الطراز المعماري الإيراني، إلا أنها من حيث الحجم والروعة الخارجية فاقت النموذج الإيراني الأصلي. بنى تيمور ضريح أحمد يسوي الذي يتمتّع بأهمية قومية. وبنى القصور والمساجد والحدائق الواسعة. إن أعمال الإرواء والسقاية التي نفذها تيمور بصفته وصياً، لم تُنفّذ في موطنه ما وراء النهر فحسب، بل في بلدان بعيدة عن سمرقند، مثل حوض كابول في الصحراء المغولية. حاول تيمورلنك أن يجعل سمرقند أيضاً أكبر مدينة في العالم، وظلت مركزاً تجارياً رئيساً في زمن تيمور وخلفائه. وكانت البضائع الصينية تأتي إلى هنا أيضاً. أرسل تيمور بالقوة حرفيي البلدان التي غزاها إلى هناك. وكان حريصاً على جذب العلماء إلى عاصمته. وكان يعيّن أشخاصاً من أصول إيرانية في مجال العمارة والعلوم.

بعد وفاة تيمور، أصبح النشاط المدني أكثر كثافة. حلت هرات محل سمرقند. المباني التي بنيت في زمن أحفاد تيمور كانت أقوى وأكثر روعة. في هذه المدّة، شهد الأدب التركي تطوراً ملحوظاً أيضاً. كان كابيل شاه وسيف الدين برلاس يكتبان القصائد التركية في عهد تيمور. واشتهر شاعران ظهرا بعد وفاة تيمور بين الناس. هما السكاكي ولطفي. لقد طغى مير علي

شير النوائي، الذي نشأ في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، على شعراء الجغطاي كافة. وأما أعمال بابور فقد طواها النسيان فيما بعد. وكان النوائي يحاول إثبات تفوق اللغة التركية على اللغة الفارسية في أحد أعماله في أواخر حياته. كان حفيد تيمور، أولوغ بيك، محباً للوطن الأم التركي المنغولي، وإلى حد ما، محباً للوطن التركي أيضاً. وكان أول قائد بين التيموريين يسك العملات التركية. بالنسبة إلى الشعب التيموري، كان الزعيم القومي التركي هو أحمد يسوي. كان تيمور نفسه وأتباعه يعرفون اللغة الفارسية بالإضافة إلى اللغة التركية. وفي عهد تيمور، كان الشعب يحضر مضافات الحاكم أيضاً. تطورت حياة المدينة والترفيه في سمرقند وانخفضت حدّة التعصب الديني.

بالنسبة إلى الغزاة البدو الرحّل، كان الناس طبقة تدفع الجزية، ملزمة بإعطاء المال للبدو والعمل نيابة عنهم، تمامًا مثل السكان غير المسلمين الخاضعين للجزية في الحكومات الإسلامية. إن اعتناق البدو الرحّل للإسلام لم يغير هذه الشريعة التي كانت تتعارض مع الإسلام. كان الحاكم يعود إلى العادات البدوية، ويعلن نفسه ترخاناً،(٢٥٤) كي يُعفى من دفع الجزية.

دُمّر أتباع تيمور في القتال ضد الأوزبك، وهو فرع تركي آخر خرج من السهوب.

بوفا

يفرض تيمور، المدافع عن الإسلام وناشره، الشريعة التي اتبعها منافسوه، آل جنكيز خان، إلى جانب الحظر، ويضع رجال الدين على رأس الطبقات الاجتماعية. بالنسبة إلى شرف الدين، شنّ حملته ضد الهند لغرض ديني. وأعطى تيمور مكانة رفيعة داخل حدود المجتمع للتجار الذين استخدمهم جواسيسَ، كانت اثنتا عشرة قبيلة من أصل أربعين قبيلة مغولية تشكّل طبقة متميزة تحت إدارة قادة رفيعي المستوى.

يتكون مجلس الناظرين الذي يرأسه بيك الديوان من وزير الشعب والولاية، ووزير الجيش، ووزير المسافرين، والممتلكات غير المنقولة، ووزير الأسرة الحاكمة، وثلاثة وزراء للحدود والشؤون الداخلية. ولم تكن إدارة الولايات موحدة. وكان يوجد في كل ولاية ثلاثة

---

٢٥٤ – تستخدم لدى الأتراك ما قبل الإسلام بمعنى بيك. (المترجم)

نواب للشعب والجيش، والممتلكات المهجورة، وكانوا مسؤولين عن حفظ النظام والأمن، وتطوير التجارة والصناعة. أنشأ تيمور جهازاً استخباراتياً ممتازاً يتكون من ٣٠٠٠ شخص كانوا يأتون إليه بالأخبار من كل حدب وصوب. وأنشأ تشكيلات الشرطة المسماة كورشي في المدن والقرى.

كان تيمورلنك يُبقي على الموظفين المحليين في أماكنهم، ويحافظ على نظام الضرائب من أجل تحقيق السلام مع سكان الأماكن التي يفتحها. من حيث المبدأ، كان يُحصّل الضريبة عينياً، وقد حدّد الضريبة بثلث المحصول أو سبعه. وكان يفرض بحق الجباة أشد العقوبات حين يسيؤون استخدام وظائفهم.

أعطى تيمور أهمية للأشغال العامة؛ فبنى الجسور والخانات للقوافل، وبنى عدّة من المساجد والتكايا والمدارس من ماله الخاص.

منع التسول بإجراءات صارمة. وكان المجرمون يُقدَّمون للقضاة. كان يُعاقب من لا يلتزمون بالدين. وكان التنظيم الديني هو نفسه الموجود في الدول الإسلامية الأخرى.

في عهد تيمور، كانت طرائق القادرية والمولوية واليسوية هي الطرائق التي لديها أكبر عدد من الأتباع. شكلت ٤٠ قبيلة مغولية أساس الجيش. يتكون التنظيم العسكري من تسلسل هرمي يتكون من القائد الأعلى والأمراء والروّاد والنقباء والعرفاء. كانت هناك فئات فنية في الجيش أيضاً. كانت تُجرى صيانة للمعدات. وكانت تؤخذ المواد والحيوانات والبشر اللازمة للمسيرة من الناس سخرةً.

بذل تيمور قصارى جهده؛ لتعزيز التجارة والصناعة داخل إمبراطوريته. ففي الرسالة كتبها إلى شارل السادس (ملك فرنسا) إلى تشارلز، يطلب منه إرسال تجار، وقال إن العالم سوف يزدهر بهم. ومع فتوحات تيمور، فُتحت الطرق؛ للتجارة بين الغرب والهند وشرقي إيران.

نشأ في عهد تيمور رجال عظماء ومشاهير في مجال الأدب والعلوم. لكنهم كانوا يكتبون بالفارسية والعربية. وأُنشِئت الآثار المعمارية المهمة. واستُخدم الصينيون بكثرة في زخرفة المباني. كان هناك حرفيون صينيون في تبريز وسمرقند.

النتيجة النهائية

اعتمد كاهون على التزوكات، العمل المسمى مذكرات تيمور، الذي يُعتقد أنه مزيف. بعد ذلك، لم يكن بإمكانه سوى استخدام ترجمات شرف الدين وابن عربشاه، التي بحسب بارثولد لم تكن ترجمات صحيحة. بناءً على ذلك، اعتمد كاهون على هذه الأعمال، ولاسيما الكتابين الأولين، وحاول إحياء تاريخ تيمور مفسحاً المجال لمخيلته كي تعمل بحرية كبيرة. يظهر لديه اهتمام خاص بإبقاء بطله حياً في أذهان قرائه. ولا يتردد في استخدام التشبيهات التي يمكن أن تشوِّه الحقيقة أحياناً. في الأساس، لديه أسلوب حي. يجعل الوقائع تتعاقب تعاقباً جميلاً ومنطقياً. فهو يستنتج استنتاجات مبنية على أفكار عامة. على سبيل المثال، يقول: «يمتلك الأتراك بالفطرة عبقرية منضبطة، ولهذا السبب ليسوا قادرين على المناقشات اللاهوتية». إلا أنه يتفق مع بارثولد في بعض النقاط من حيث المعلومات والأحكام التي أصدرها. فهو يأخذ في الحسبان العوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية محاولاً تسليط الضوء على الوقائع بشروحات مستفيضة. يمكن عدّها كاهوناً إحيائياً وتجميعياً وتركيبياً أكثر من كونه يمتلك شخصية علمية تحليلية.

يعرف بارثولد المصادر المتاحة جميعها ويستخدمها استخداماً مثالياً. حتى إنه لم يغفل المخطوطات النادرة. وبدلاً من صف الوقائع بالترتيب وراء بعضها، فإنه يحاول إلقاء الضوء على القضايا السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والإثنولوجية في العصر التيموري بالاستخدام المنتظم والصارم للمصادر. لأنه يعرف جيداً التاريخ السابق للمناطق التي كان ينشط فيها تيمور وظروف المعيشة هناك، فإنه يجد القضايا ويشرحها بكفاءة.

بارثولد مؤرخ يصل إلى استنتاجات سليمة بعد عمل تحليلي علمي وممتاز. اعتمد بوفا على مراجع محدودة. لقد تأثر تأثراً خاصاً ببراون في أحكامه العامة. أعطى الثقل المركزي لحملات تيمور. لم يستطع إظهار ظروف عصر تيمور وأحواله. ويبدو أنه شرح فتوحات تيمور بوساطة شرح وضع الحكومات المجاورة. علماً بأنّ هذا يُعدُّ نقصاً. وفي قسم الإدارة والحكومة، استفاد من العمل المسمى «تزوكات» العائد لتيمور، ومن تاريخ آسيا لغروسيه. عندما تحدث عن الفن، استخدم أعمال س. هورات، وصلاح الدين. بوفا بسيط عموماً ويبدو كأنه تجميعي.

التسلسل الزمني (كرونولوجيا): فتوحات تيمور

١٣٣٣ هجوم حاكم خراسان حسين كيرت ضدّ بلاد ما وراء النهر، وهزيمته أمام أمير كازغان.

١٣٣٦ ميلاد تيمور.

١٣٤٣ تمرد أمير كازغان ضد قازان خان.

١٣٤٦-١٣٤٧ هزيمة قازان خان ومقتله، سيطرة كازغان الفعلية على بلاد ما وراء النهر.

١٣٥٨ هجوم حسين كيرت من جديد، وتقهقر كازغان أمامه، وتقدمه إلى داخل خراسان ومقتل أمير كازغان على يد صهره.

١٣٦١ وصول توغلوغ تيمور خان إلى بلاد ما وراء النهر، وتعيين ابنه إلياس هوجا والياً على البلاد.

١٣٦٤ وفاة توغلوغ تيمور، ومطاردة إلياس هوجا من قبل تيمور وبيكوات جغطاي الآخرين، الفوضى في بلاد ما وراء النهر

١٣٦٥ هزيمة حسين وتيمور أمام حسين هوجا، وحسين يصبح أميراً.

١٣٦٨ الصراع بين تيمور والحسين.

١٣٦٩ أُعلنَ تيمور أميراً على بلخ عن عمر يناهز ٣٤ عاماً.

١٣٧٠-١٣٨١ أدى بخمس حملات ضد جتا (تركستان الشرقية وحوض إيلي) وأربع حملات ضد خوارزم وفتح هذه البدان. لجوء طقطمش إلى تيمور.

١٣٨١ البدء بفتح إيران، وهزيمة الكيرتيين في خراسان.

١٣٨٢-١٣٨٣ حملة ضد المغول المشركين، وفتح جورجان، ومازندران، وشمالي إيران، الاستيلاء على سيستان، وخضوع السيربيداريين والحكام الآخرين.

١٣٨٤ التدمير الكامل للكيرت في هرات.

١٣٨٦-٨٧ الاستيلاء على بلاد فارس - إيران وأذربيجان.

١٣٨٧ فتح أرضروم وموش وأحلات وريفا، العودة إلى فارس، وارتكاب مذبحة بالسكان الذين تمردوا. هزيمة عمر شيخ على يد طقطمش في بلاد ما وراء النهر.

١٣٩١ التحرك ضد طقطمش وهزيمته.

١٣٩٢ – بداية حرب الخمس سنوات، وقمع التمردات في إيران، وتدمير الإسماعيليين.

١٣٩٣ دخوله إلى بلاد فارس من جديد، واستيلاؤه على بعض القلاع، تدميره الكامل لسلالة المظفري، والزحف إلى بغداد، وهروب السلطان أحمد جلاير إلى بركوك، والاستيلاء على بغداد، استيلاؤه على أورفة والموصل رداً على رفض بركوك تسليم أحمد جلاير، والعودة إلى السلطانية.

١٣٩٤ دخوله إلى أراضي كارا يوسف، والاستيلاء على أفنيك، وفتح جورجيا وتيفليس، والعودة إلى بلاد ما بين النهرين.

١٣٩٥ هجوم طقطمش من جديد، ومطاردة تيمور لطقطمش، دخول كيبجاك والتقدم حتى موسكو، وقمع التمردات في إيران.

١٣٩٦ العودة إلى سمرقند، ونهاية حرب السنوات الخمس. وتحالف بايزيد والسلطان المصري، ووفاة القاضي برهان الدين، واستيلاء بايزيد على كرمان.

١٣٩٨ الحملة ضد الهند، ودخول أحمد جلاير إلى بغداد، واستيلاء بايزيد على سيواس وملاطية.

١٣٩٩–١٤٠١ عودة تيمور من الهند إلى سمرقند، وبداية حرب السنوات السبع، وإقالة ميرانشاه واستعادة الأمور في أذربيجان، وإعادة الاستيلاء على جورجيا، ودخوله إلى آسيا الصغرى، والاستيلاء على سيواس، والاستيلاء ملاطية، والدخول إلى سوريا، والاستيلاء اعلى حلب وحمص ودمشق بالتسلسل، وهزيمة السلطان المصري ألفرج، والاستيلاء على بغداد مرة أخرى، واحتماء دخول أحمد جلاير تحت حماية بايزيد، بعد قضائه فصل الشتاء في كاراباخ، يتجه تيمور نحو أنقرة في طريقه إلى قيصري.

١٤٠٢ معركة أنقرة، وهزيمة بايزيد، والاستيلاء على إزمير.

١٠٤٣ وفاة بايزيد، والسلطان المصري يعترف بتبعيّته لتيمور.

١٤٠٤ قضاؤه الشتاء في كاراباخ، والعودة إلى سمرقند، وخروجه في حملة ضد الصين.

١٤٠٥ وفاة تيمورلنك.

ببليوغرافيا

١. إي. لافيس – أ. رامبو، التاريخ العام، ١٨٩٢–١٩٠١، داخل المجلد الثالث، ل. كاهون، «Formation Historiale de L' Asie»

٢. دبليو بارثولد:

أ. محاضرات في التاريخ التركي في آسيا الوسطى، اسطنبول ١٩٢٧.

ب. أولوغ بك وعصره، المترجمة اسطنبول ١٩٣٠.

ج. الحضارة الإسلامية، منشورات ف. كوبرولو.

٣. ل. بوفا: الإمبراطورية المنغولية، باريس ١٩٢٧.

موسوعة الإسلام: مادة تيمور والتيموريون.